

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري - مسائل الخلاف في الأسماء

رسالة تقدّمت بها

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة

زمن محمود جواد الجمالي

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها

بإشراف

أ.م.د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي

**University of Kufa
College of Arts
Department of Arabic Language**

**Differences in the Opinion of the Same
Grammatical Issue in the Fourth Century A. H-
Differences in Nouns**

**A Thesis Submitted to the Council of College of Arts,
University of Kufa**

by:-

Zaman Mahmood Jawad

**In Partial Fulfillment for the Requirements of M. A.
Degree in Arabic language and Its Arts.**

Supervised by:-

Assis. Proph. Dr. Mohammad Abid Al-Zahra'a Ghafil Al-Sharify

1427 A.H.

2006A.D

الإهداء

إلى ..

من أحياء ليله بالعبادة والسجود .

فصار سراجاً للمتقين وزيناً للعابدين .

إلى ..

صاحب رسالة الحقوق ... التي أضحت دستوراً

للناس أجمعين.

سيدي ومولاي الإمام علي بن الحسين .

أهدي هذا الجهد المتواضع .. عساه يحظى بالقبول.

شكر و عرفان ..

الشكر لله أولاً ، وهو أهل الحمد والشكر ، أشكره على ما أنعم فآتم . وصلى الله على محمد وآله وسلم .

وبعد هذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور عبد علي حسن الخفاف عميد كلية الآداب ، فإنه لم يبخل على الباحث بأي جهد في سبيل تيسير إنجاز إجراءات إتمام هذا البحث بشكل يستحق عليه الشكر والثناء والتقدير .

وكذلك أرى من واجب الوفاء عليّ أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب المتمثل بأساتذته الأفاضل الذين كان لهم في عنقي أياد بيضاء لما جادوا به عليّ من نصح و توجيه ، فجزاهم الله خيرا وأبقاهم مشاعل أنارت لنا طريق الرقي وتنيره للأجيال المقبلة إن شاء الله تعالى.

أما ريجان حياتي والداي الحبيبان فلا يسعني شكرهما ، ولهم مني حباً واحتراماً على برهما وإحسانهما يحتسبانه عند رب كريم يوم لا ظلّ إلا ظلّه .

Differences in the Opinion of the Same Grammatical Issue In the Fourth Century A. H Differences in Nouns Zaman Mahmood Jawad

Summary

This research depends on the differences among the grammarians in the one grammatical issue in the fourth century A. H. In this research I tried to examine the grammatical issues that came in the books of the grammarians and the different point of views in looking at these issues. The period of my study was in a specific stage and in this stage the grammar started again and it is era of ripeness of grammar and the stability in the idioms and rules of grammar.

The research arranged in a form of issues and each issue has group of different ideas. After these groups of opinions we have preferences and balance among that opinions and giving preponderances to the closest to the right opinion. I understood that each grammatical issue can be complete research.

In this research, I depended on the historical method in viewing the opinions of the grammarians according to their age in the grammarian lesson, then the preference and balance among the issues; and this was subjected to the rule of keeping the meaning. Then, we have the factor of investigation and identity between what the grammarians wrote by themselves and the bases and what was transported from them in the other classified which came in the other stage and was depended on the first.

The research was special for names only, and special for inflective and not for un-inflective. The research is divided into introduction and followed by four chapters and conclusion.

In the first chapter, I dealt with the nominative nouns like (subject and predicate) and followed by abrogating, the subject and subject of the

passive. The second chapter is about accusative from the subjects and semi-subjects.

The third chapter is about genitives in its three types which are: annexation, and the genitive with proposition and the consequently genitive. The fourth chapter is about and it was about the appositives starting with subject, predicate, emphasis, apposition, and coupling in its two types.

I got group of results and the most important are: the differences among the grammarians was not related to dogma or the school mainly but it is related to disagreement among the grammarians themselves; I see it is necessary to revised these issues to check of being a real disagreement between the Kufian and the Basrian grammarians.

The other thing is that there are issues in need from us a determination. In the other issues, the disagreement can be solved by evaluating the meaning of the speech and checking back to the main purpose.

In addition to that, it is necessary to review the books of the author to document the texts that transported from him, and not depend on the references that transported literary about the author because it might have sort of change by accident or deliberately.

Through the research, it is clear for us that the differences were not in the origins of grammar nor in its chapter or sections. Anyhow, the differences can not be defect on grammar because it is an aspect from developing grammar and it is a sign for its progress.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر المنتجبين. وبعد ...

فقد أثرت دراسة ظاهرة (تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري - مسائل الخلاف في الأسماء) لأنني رأيت المدّة التي أمدها قرن هو الرابع للهجرة، بدأت بأبي إسحاق الزجاج وانتهت بالجوهري وظلت خصائص هذه المرحلة الفكرية تمتد عبر القرون التالية حتى العصر الحديث قد أثرت في الدرس النحوي عبر القرون، فإن الدراسات النحوية التقليدية المعاصرة تلتزم بأصول النحاة في هذه المرحلة عن وعي حيناً، وعن تقليد حيناً آخر، يمكن أن يقال إنه قد تم في هذه المرحلة إعادة وضع النحو وضعاً جديداً يقوم على أساس من النظرة المنطقية التي تبحث عن الماهية من دون أن تكتفي بتمييز الذوات. وهو عصر ازداد النحو العربي فيه نضجاً واستقرت قواعده ومصطلحاته وكانت مسافة الخلاف قد ترامت بين مدرستي البصرة والكوفة فافترقنا كثيراً وأصبح من مظاهر اختلافهما ما تستعمله كل منهما من مصطلحات نحوية. فتميّز بفتور حدة التعصب المذهبي في النحو، فكانت دراستي حقبة كانت أوفر حظاً من سابقتها، فكثرت مؤلفات نحاتها، وشاعت وعاشت آراؤهم سيّدة متبعة إلى يوم الناس هذا وعصراً احتضن عمالقة النحو العربي، يمكن أن نسميه بالعصر الذهبي.

وقد جاء عملي تلخيصاً لأشهر المسائل الخلافية بين علماء القرن الرابع الهجري فقد كثرت الخلاف كثرة لم تكن في حسابي، وقد كان العنوان كبيراً بحيث لا يسمح بإهمال جانب من جوانب الخلاف، فرأيت أن تقتصر الدراسة على الأسماء، ثم خصصت البحث في المعربات دون المبنيات رغبة مني بالإحاطة - نوعاً ما - بمسائلها الخلافية، وحرصاً في عدم الإطالة. وإني لأرى أن مجرد جمع المسائل الخلافية جهدٌ غير هين، فقد تبعثرت آراء المختلفين في الكتب بعثرة تجعلني في شك من توفيقى - حقيقة - في جمع المسائل الخلافية كلها، على الرغم من هذه الرحلة الطويلة التي أدمنت فيها النظر والتفتيش في صفحات الكتب. وقد اضطرني البحث إلى إتباع منهج يقوم على الآتي:

١. اعتمدت المنهج التاريخي في عرض آراء النحاة بحسب أسبقيتهم في الدرس النحوي، والمنهج نفسه اتبعته في عرض النقول التي تضمنت آراء النحاة. ثم كانت الموازنة والمفاضلة بين الآراء المطروحة. وهذه كانت خاضعة بدورها لقاعدة المحافظة على المعنى، ومحاولة جري الكلام على نسق واحد والابتعاد عن التكلف والتأويل وركوب العلل.

٢. الاستقصاء والمطابقة بين المدون في مصنفات النحاة أنفسهم واعتمادها الأساس، وبين ما يُنقل عنهم في المصنفات الأخرى التي أرخت للمدة نفسها واعتمادها في المرتبة الثانية. واعتماد الرأي النحوي المعلل إذا كان هناك ثمة رأي مرسل وآخر معلل، ويؤوّل المرسل. وشيء آخر وهو أنه قد يرد عن العالم رأيان في المسألة، فيعده رجوع العالم عن رأيه الأول إقراراً منه بأن الأخير هو الرأي النهائي له. قال ابن جني: ((ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم ذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطروح من رأيه))^(١).

٣. التمثيل لكل ما يعرض بقدر معقول من الأمثلة والنصوص. والميل إلى اختصار مادة الخلاف والاقتصار على ذكر من يشارك صاحب الرأي رأيه.

٤. عند عدم إمكان العثور على رأي العالم في مؤلفاته، لفقدان تلك الآثار وما إلى ذلك، ويرد عن العالم أكثر من رأي، اعتمدت على تحري أقرب الأقوال إلى مذهب العالم،

قال ابن جني: ((فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعترزم منهما ويتأول الآخر إن أمكن))^(١). وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتم عرضه في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

بحثت في التمهيد عما وجدته سبباً للتباين ، وعلام قامت أو اعتمدت هذه الآراء ، ثم تحدثت عن سمات منهج النحويين في التباين وأنه كان ينبغي أن ينظر إلى عاملين قبل اتخاذ موقف المباين أو الموافق للرأي في المسألة هما : توثيق النصوص أولاً ، والنظرة الكلية لآراء النحويين ثانياً. وعقدتُ الفصل الأول لمفوعات الأسماء، منتهجة السبيل الذي نهجته الكتب النحوية المتداولة في عرضها للموضوعات أو قريباً منها فبدأت بالمبتدأ أولاً وما يتصل به من مسائل يليه الخبر ثم ما كان أصله المبتدأ والخبر يتبعها الفاعل ونائبه.

واستعرضت في الفصل الثاني المنصوبات مبتدئة بالمفاعيل ثم المشبهات بالمفعول. وكان الفصل الثالث للمجرورات بأقسامها الثلاثة: الجر بالإضافة، والجر بالحرف والجر بالتبعية وما تضمنته من مسائل. وجاء الفصل الرابع متحدثاً عن التوابع من: النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق، وما حوته من مسائل خلافية في طياتها.

وقد ختمت الدراسة بما توصلت إليه من نتائج ، ووضعت في نهاية الرسالة جريدة بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها في دراستي هذه ، يليها ملخص باللغة الإنكليزية .

أمّا المصادر التي استقيت منها مادة دراستي فمتعددة ، لأن طبيعة البحث تقتضي التنقيب في كل المصادر والمراجع القديمة فالإلى جانب عظم الحقبة التي تغطيها دراستي كان هناك عامل التنقيب الطويل في المصادر عاملاً شاقاً يجعل تصور الموضوع غاية في الصعوبة. والواقع أنني لم استطع أن أحيط بالمصادر وأن أتصور البحث في صورته الحالية إلا بعد إطلاع واسع وبحث دؤوب وعمل جاد أمين لمدة طويلة من الزمن. وقد كانت المادة مبعثرة في كتب النحو، وقد أجهدت نفسي من أجل أن تتصل هذه الدراسة اتصالاً وثيقاً بالمصادر الأصيلة لكي تكون أشد إماماً بالمنهج العلمي، وقد شحت شحة تحوجني إلى ضعف هذا الوقت للظفر بحاجتي، وعلى الرغم من أنني حاولت ما استطعت أن أوثق مسائل الخلاف من المصادر المتقدمة أو المعاصرة فإني قد وجدتني مضطراً إلى الاعتماد على المصادر المتأخرة في التوثيق بدرجة كبيرة.

ولم أعتد إلا الموثوقة منها التي اتخذت سبيلها لتكون معتمد الدارسين والباحثين، والتي تهتم بجمع آراء النحاة على اختلاف مذاهبهم رافداً مهماً لي، واقتصر بالذكر منها: كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج وإعراب القرآن للزجاج وإعراب القرآن للنحاس والجمل للزجاجي والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري والتسهيل لابن مالك وشرح الرضي على الكافية وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي وشرح التصريح لخالد الأزهري وهمع الهوامع للسيوطي.

ولا يسعني بعد رحلة البحث إلا أن أقدم كلمة مودة وامتنان لأستاذي المشرف – الدكتور محمد عبد الزهره غافل الشريفي الذي كان لي مشرفاً جاداً ، وكان لتوجيهاته الأثر الكبير في إغناء هذا البحث فجزاه الله عني خير الجزاء.

وبعد فإقراراً بالفضل أقدم خالص شكري وامتناني للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لما سيبدلون من جهد في قراءة الرسالة و المناقشة والنقد والتوجيه وما يهدون إلى البحث من فرائد يحلوه بها ويزيدوه ألفاً وبهاءً فاستحقوا مني جميل الثناء ، وإني لأرحب بكل توجيه يسدد خطواتي في هذه السبيل الشاق.

والله ولي التوفيق .

الباحثة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ - ت	المقدمة
٢٠ - ١	التمهيد : أسباب التباين وتبويبه وسمات منهج النحويين فيه
٧٨ - ٢١	الفصل الأول : المرفوعات
٢١	الرفع في العربية
٣١ - ٢٢	أولاً : المبتدأ والخبر
٢٢	المبتدأ
٢٣	القول في عامل الرفع في المبتدأ
٢٥	القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور
٢٦	الخبر
٢٦	القول في عامل الرفع في الخبر
٢٨	القول في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣١	القول في وقوع الخبر جملة طلبية
٤٨ - ٣٣	ثانياً : كان وأخواتها
٣٣	القول في دلالة كان وأخواتها على الحدث
٣٥	القول في وقوع الفعل الماضي خبراً لكان وأخواتها
٣٧	القول بزيادة كان
٤١	القول في بناء كان للمفعول
٤٢	القول في فعلية ليس
٤٥	القول في تقديم خبر ليس عليها
٤٨	ثالثاً : المشبهات بليس
٤٨	القول في ما النافية
٥١	القول في إعمال (إن) عمل (ما)
٦٢ - ٥٣	رابعاً (إن) وأخواتها
٥٣	القول في دخول (ما) على إن وأخواتها
٥٥	القول في اللام الداخلة على (إن) الخفيفة

الصفحة	الموضوع
٥٧	القول في (إنّ هذان لساحران)
٦٠	القول في (لهنك)
٦٢	خامساً : لا النافية للجنس
٦٦	سادساً : ظن وأخواتها
٦٦	القول في حذف مفعولي ظن أو أحدهما
٧٠	سابعاً : أفعال المقاربة
٧٠	القول في اختلافهم في خيرها
٧٢	القول في فعلية (عسى)
٧٣	القول في اتصال عسى بالضمير
٧٤	ثامناً : الفاعل
٧٤	القول في رافع الفاعل
٧٥	القول في جواز تقديم الفاعل على فعله
٧٥	تاسعاً : نائب الفاعل

٧٦	القول في بناء الفعل اللازم للمفعول
٧٩ - ١٣٧	الفصل الثاني : المنصوبات
٧٩	أولاً : المفعول به
٧٩	القول في تعدي الفعل ولزومه
٨٠	القول في توسط المفعول بين الفعل والفاعل
٨١	ثانياً : المفعول المطلق
٨١	القول في عامل النصب في المصدر المرادف
٨٣	القول في ناصب المصدر إذا تكرر
٨٤	ثالثاً : المفعول فيه
٨٤	القول في إذا الفجائية
٨٦	القول في علة بناء (الآن)
٨٨	القول في (حيث)
٨٩	القول في (سوى)
٩٢	القول بظرفية (لَمَّا)
٩٤	القول في إعراب الاسم بعد مذ ومنذ
٩٥	رابعاً : المفعول معه
٩٥	القول في ناصب المفعول معه
٩٧	القول في تقديم المفعول معه على صاحبه
٩٨	القول في إفادة معنى العطف في واو المعية
١٠٠	خامساً : المفعول لأجله
١٠٠	القول في عامل النصب في المفعول لأجله
١٠٢	سادساً : الحال
١٠٢	القول في انتصاب الاسم الثاني من الحال الدالة على ترتيب
١٠٤	القول في وقوع الفعل الماضي حالاً
١٠٧	القول في تعدد الحال وصاحبها مفرد
١٠٧	القول في تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف
١٠٩	القول في مجيء الحال من المضاف إليه
١١٠	سابعاً : التمييز
١١١	القول في جر تمييز كم الاستفهامية
١١١	ثامناً : الاستثناء
١١٢	القول في عامل النصب في المستثنى بإلا
١١٨	القول في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام
١١٩	القول في قدر المستثنى
١٢٠	القول في (حاشا) الاستثنائية
١٢٤	القول في جر المستثنى بعد ما خلا وما عدا
١٢٥	القول في كون إلا عاطفة
١٢٨	القول في مجيء إلا زائدة
١٢٩	تاسعاً : النداء
١٢٩	القول في عامل النصب في المنادى
١٣١	القول في حركة المنادى المفرد العلم
١٣٢	القول في تعريف المنادى العلم
١٣٣	القول في وصف أي في النداء بهذا
١٣٥	القول في تابع أي المندى

١٣٧	القول في إعراب الاسم بعد اللهم
١٣٩ -	الفصل الثالث: المجرورات
١٩٢	
١٣٩	أولاً : الجر بالإضافة
١٣٩	القول في العامل في المضاف إليه
١٤١	القول في جواز حذف التنوين عند حذف المضاف إليه
١٤٢	القول في إضافة الشيء إلى نفسه
١٤٤	القول في إضافة أسماء الزمان إلى الفعل
١٤٥	القول في إضافة (آية) إلى الفعل
١٤٧	القول في نوع إضافة أفعال التفضيل
١٤٨	القول في إضافة كلا وكتنا
١٤٨	ثانياً : الجر بالحرف
١٤٩	ظاهرة التناوب بين الحروف
١٥٤	القول في حذف حرف الجر
١٥٧	القول في مجيء إلا بمعنى مع
١٥٩	القول في أيمن
١٦٢	معاني الباء
١٦٢	القول في إفادة الباء معنى التبعية
١٦٣	القول في الباء الزائدة
١٦٧	القول في (حتى) الجارة
١٦٩	القول في (رب)
١٧٢	القول في مدخول (رب) المكفوفة (ما)
١٧٤	القول في اسمية على
١٧٥	القول في مجيء (في) مكان (على)
١٧٥	القول في الكاف اسماً

الصفحة

١٧٩	القول في من لابتداء الغاية في الزمان
١٨٠	القول في مجيء من لبيان الجنس
١٨٠	القول في مجيء من للتبعية
١٨٢	القول بزيادة من
١٨٤	ثالثاً : الجر على الجوار
١٨٤	القول في الجر على الجوار في النعت
١٨٩	القول في الجر على الجوار في العطف
١٩٢ -	الفصل الرابع: التوابع
٢٤٢	
١٩٢	أولاً : النعت
١٩٢	القول في العامل في النعت
١٩٤	القول في الوصف باسم الإشارة
١٩٥	القول في نعت المعرفة بالألف واللام بالمبهم
١٩٦	القول في النعت على عاملين
١٩٧	ثانياً : التوكيد
١٩٨	القول في حذف المؤكّد وإقامة المؤكّد مقامه

١٩٩	ثالثاً : البديل
١٩٩	القول في العامل في البديل
٢٠٢	القول في بدل الاشتغال
٢٠٣	القول في البديل من ضمير المتكلم والمخاطب
٢٠٤	رابعاً : عطف البيان
٢٠٥	خامساً : عطف النسق
٢٠٦	القول في العامل في المعطوف
٢٠٨	القول في العطف على معمول عاملين
٢١١	القول في العطف على الضمير المرفوع المتصل
٢١٤	القول في عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور
٢١٧	القول في عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس
٢١٨	القول في تقديم المعطوف على المعطوف عليه
الصفحة	الموضوع
٢١٩	القول في تقديم المعطوف المجرور على المعطوف عليه
٢٢١	القول في حذف واو العطف
٢٢٣	القول في دلالة الواو العاطفة
٢٢٧	القول في (إما) المسبوقة بمثلها حرفاً عاطفاً
٢٣٠	القول في الفاء الداخلة على إذا الفجائية
٢٣١	القول في العطف بـ (لا)
٢٣٢	القول في مجيء الواو زائدة
٢٣٥	القول في مجيء (أو) بمعنى (بل)
٢٣٩	القول في مجيء (أو) بمعنى (الواو)
٢٤٠	القول في تابع اسم الإشارة المعروف بـ (ال)
٢٤٢ -	خاتمة البحث ونتائجه
٢٤٤	
٢٤٥ - ٢٥٧	قائمة المصادر والمراجع الملخص باللغة الإنكليزية

التمهيد:

أسباب التباين وتبويبه وسمات منهج النحويين فيه :

لم تكن غايتي أن أتناول مسائل هذا البحث مفصلة ، بقدر ما انصب اهتمامي على توثيقها، وتقصي مصادرها الأساسية. فقد استقرت أصول النحو، ونضجت قواعده في النصف الثاني من المائة الثانية الهجرية، حتى إذا ظهر كتاب سيبويه، خرج للناس كاملاً متضمناً لموضوعات النحو والصرف والصوت. وقد كانت جهود النحويين في إرساء قواعد هذا العلم واضحة من خلال المنهج العلمي الذي اتبعوه في دراساتهم النحوية والذي يعتمد في المقام الأول على دعامتين رئيسيتين هما: السماع والقياس، فالنحوي حين يبدي رأياً في مسألة من المسائل أو يجيز وجهاً أو يخطئ نحوياً آخر في مسألة من المسائل أو ينتصر لنحوي، لا يمكن أن يفعل ذلك جرياً وراء هواه وبمعزل عن أصول النحو وقواعده.

ولم تكن غايتي من التمهيد أن أعرض بتفصيل أو إيجاز لنشأة الخلاف النحوي وتطوره، كما لم أتعلم التفصيل في أسباب هذا الخلاف بقدر ما عمدت فيه إلى تناول جملة أمور وجدت أنها ساعدت على إذكاء روح الخلاف وتغذيته، ومن ثم وسّعت شقته.

وهي أسباب كثيرة ومتنوعة. ليس من السهولة حصرها والوقوف عليها فقد يذكر بعض الباحثين أسباباً لم يذكرها غيرهم. وقد يرى بعضهم أن هناك أسباباً فرعية في حين يراها غيرهم جوهرية في الخلاف، وإن كنت أميل إلى أن السبب الجوهرى للخلاف هو النزعة العقلية الفلسفية، التي تميل إلى اطراد القياس والأخذ بأحكامه العامة. وعموماً سأحاول أن اعرض بإيجاز ولا أطيل الوقوف إلا على ما يناسب موضوع (التمهيد)، مما لا خلاف فيه من الأسباب :

١- التباين بسبب التأويل النحوي:

يمكن أن يكون التأويل النحوي – برأيي – احد أسباب التباين لأن ما يحمله نحوي على التأويل في موضع قد لا يحمله عليه آخر فينشأ الخلاف في هذه المسألة أو تلك لاختلاف الحمل على التأويل بين النحويين. وهو عامل ابتعدت فيه عن القول بأن البصريين أكثر ميلاً للتأويل النحوي من الكوفيين الذين لا يجنحون إلى التأويل إلا اضطراراً^(٣)، لأنني وجدت أن من نحاة المدرسة البصرية من ينأى برأيه عن التأويل النحوي.

قال السيوطي (ت ٩١١ هـ) في التأويل النحوي: ((قال أبو حيان في (شرح التسهيل): التأويل يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء مخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل، ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي علي: ليس الطيب إلا المسك، على أن فيها ضمير الشأن، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم))^(٤).

فإذا ما وصلنا بالظاهر إلى المقصود من الكلام وأغنانا عن التأويل اكتفينا به ولا مسوغ للتأويل والحمل عليه. وأصبح غير مقبول إذا لم تكن له ضرورة. من ذلك أن قول الرماني (ت ٣٨٤ هـ) في قوله تعالى: ((قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أُنْجِي))^(٥) إن: ((أحسن ما قيل في هذا إنه لغة للحرث بن كعب، لأنهم يقولون رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان))^(٦)، أولى بالإتباع من قول من قال أن (إن) هنا بمعنى أجل^(٧)، وجعل منه ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)^(٨) قول الشاعر: ويقلن شيبٌ قد علا
ك، وقد كبرت فقلت إنه^(٩)

3 القول للدكتور مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة / ٢٨٧.

4 الاقتراح / ٨٦ وينظر تسهيل الفوائد / ٥٨ وشرح التسهيل / ٣٦٣/١.

5 سورة طه، الآية ٦٣.

6 معاني الحروف / ١١١.

7 ينظر الكتاب ٤٧٤/١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٣.

8 ينظر الأصول في النحو / ٢٨٢/١.

9 البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في الديوان ٦٦/١ وأمالى ابن الشجري / ٢٨٩.

وأجاز أن تكون الهاء اسم إن والخبر محذوف والمعنى إنه كذلك. فرأى الرماني على أنها لغة أولى من تأويل الآخرين. على أن الرماني لم ينكر مجيئها بمعنى (نعم) ولكنه لم يحمل عليه الآية الكريمة وحمله على ما هو أحسن.

والذي يبدو سبباً لذلك أن القياس لما لم يكن ليسعفهم بكل ما كانوا يريدون، فما زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي عليهم اندراجها في أحكامهم العامة لجأوا إلى التأويل، والتأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر.^(١٠)

ومما يؤيد ذلك ما ذهب إليه الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وابن جني^(١١) (ت ٣٩٢ هـ) في مسألة حذف الخبر وجوباً مع الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالاستقرار أو الكون المحذوف (اسماً أو فعلاً) من أن الخبر مذكور وهو الظرف أو الجار والمجرور لأن ظاهر النص لا يحتاج إلى المتعلق في فهم المعنى فلا يلزم تقديره واحتجاً بأنه لا فائدة في تقدير خبر محذوف، لأن هذا المحذوف لا يصلح أن يكون خبراً، لما ينبغي للخبر من أن تتم به الفائدة مع المبتدأ وهذه الفائدة لا تتم بقولنا: زيد كائن أو مستقر في الدار، لأن معنى الظرفية في (في) يدل على ما نتعتت في تقديره، وكذلك لم يكن الظرف هو الخبر لما اشترطوا أن يكون الظرف والمجرور تاماً حيثما يقع خبراً، لذلك فإن ما بينهما من دلالة يجعلهما كافيين للحديث عن المبتدأ دون تقدير،^(١٢) وهذا اسلم من تقدير الكون والاستقرار في الجملة. ولا ننسى القول بأن كثيراً من آيات القرآن الكريم لا يصح حملها على ظاهرها لأن المعنى ليس عليه ، ولذا كان لابد للنحويين من أن يلجأوا إلى التأويل النحوي ليعززوا مذاهبهم الدينية وعلى هذا نجد كتب التفسير وإعراب القرآن حافلة بالتأويل .

٢- التباين بسبب التعصب:

عُرف عن علماء هذا العصر من لم يكن مقلداً في بحثه بل كان أصيلاً في نهجه يستعمل عقله في الفهم، لا يضيره أن يخالف شيخه وغيره، ولا أن ينفرد برأى ويقول قولاً لم يقله أحد قبله.

وقد وجدت السمة الواضحة عند النحويين في المائة الرابعة الهجرية أنهم غلّط بعضهم بعضاً لأن رأيه يخالف علماً من أعلام مدرسته، مثال ذلك أن (كساب) عند النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في موضع نصب، في قول البيد:

فَتَقَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابٍ وَضُرِّجَتْ بَدَمٍ وَغَوْدِرَ فِي الْمَكْرِ سَحَامَهَا^(١٣)

وهو اسم كلبة إلا أنه مبني على الكسر مثل (حذام) وعلة البناء عند المبرد^(١٤) لأن فيه ثلاث علل فوجب أن يبني، لأنه ما كانت فيه علتان منع من الصرف، فإذا زادت علة بُني، والعلل الثلاث أنها مؤنثة ومعرفة ومعدولة عن كاسبة. وحكى النحاس أنه: ((قال أبو إسحاق إنما بني هذا لأنه في موضع فعل الأمر ثم سمي به فبني كما بني الأمر، والاختيار عندي ما قال سيبويه وهو: إن يجرى هذا مجرى ما لا ينصرف فسيبويه يختار هذا، فمن قال بهذا القول روى: فتقصدت منها كساب بالنصب))^(١٥)

ومن ذلك أن الزجاج^(١٦) (ت ٣١١ هـ) يرى أن (أولئك) في قوله تعالى: ((وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ *أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ))^(١٧) يجوز أن يكون صفة للسابقين ، وقد غلّطه أبو جعفر النحاس

10 ينظر مدرسة الكوفة / ٤٦ والمدارس النحوية / ١٧٠.

11 ينظر الإغفال / ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ والخصائص / ١٠٧/١ - ١٠٨ و شرح الرضي على الكافية / ٢٨٤/١ و همع الهوامع / ٩٠/١.

12 ينظر التنبيه / ٣١٥ و ابن جني النحوي / ٣٢١.

13 ديوانه / ١٧٣

14 ينظر: المقتضب / ٣٧٣/٣.

15 شرح القوائد التسع / ١ / ٤١٤.

16 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ١٠٩/٥.

17 سورة الواقعة ، الآية ١٠ - ١١.

(١٨)، لأن المعرف بالألف واللام لا يوصف بالمبهم ثم بيّن أن سيبويه (١٩) لا يجيز مررت بالرجل، ذلك لأن الشيء عند الخليل وسيبويه إنما يوصف بما هو دونه في التعريف. وقد يخطأ النحوي لأن الذي ذهب إليه لم يجزه احد من نحوي مدرسته، مثال ذلك أن أبا إسحاق الزجاج (٢٠) أجاز في قوله تعالى: ((إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) (٢١) النصب في يكون على انه جواب (كُنْ) وقد ردّ عليه أبو علي الفارسي ذلك لأنه لم يجزه احد من النحويين البصريين. (٢٢)

ومنه أيضا أن ابن الوراق (٢٣) (ت ٣٨١ هـ) نسب إلى ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) انه يجيز إعمال إنما ولكنما، وظن ذلك سهواً منه على مذهب البصريين (٢٤).

٣- التباين بسبب اختلاف النقل:

لا يخفى علينا أن النقل هو الوسيلة المهمة للرواية عند القدماء ولم تكن الكتابة العنصر الأساس آنذاك في النقل، فكثير من النقول عن النحاة القدماء تمت بطريقة المشافهة. وهي وسيلة لا ترقى إلى الكتابة وتدوين النص، لأننا نؤمن في الكتابة مسألة النسيان، ويندر التحريف فيها، وتيسير التدقيق بالرجوع إلى النص المكتوب، وهذا لا يعني أننا لا نصادف في الكتابة مسألة إصابة النصوص النحوية بالنقص والزيادة، وهي مسألة نبّه عليها الكثيرون منهم ابن جني بقوله: ((وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على اصغر أتباع الخليل فضلاً عن نفسه، ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره، رحمه الله)). (٢٥)

من ذلك ما نسبه الزجاج (٢٦) إلى الاخفش (ت ٢١٥ هـ) من أنه يرى أن المبتدأ إذا تقدمه الظرف أو الجار والمجرور يرفع بالفعل الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور. ولم يكن الزجاج دقيقاً فيما نسبه للاخفش، وقد رد عليه أبو علي (٢٧). وما نسبه الزجاج إلى الاخفش نسبه للنحاس (٢٨) إلى المبرد (ت ٢٨٥ هـ) من أنه يرى أن رافع المبتدأ في هذه الحالة هو الفعل المضمر. وتابع ابن الوراق الزجاج فيما نسبه للاخفش، ثم رد عليه (٢٩) هذا الرأي وأخذ برأي سيبويه. والصحيح أن المبتدأ يرفع عند الاخفش والمبرد بالظرف أو الجار والمجرور إذا تقدما عليه (٣٠). وكلاهما رد على سيبويه رأيه في انه يرتفع بالابتداء.

ومن ذلك القول في جواز تقديم خبر ليس عليها. فقد نقل ابن جني أن: ((إجازة هذا مذهب سيبويه)). (٣١) وتابعه فيه، ورد على المبرد إنكاره تقديم خبر ليس عليها، والصحيح أن لا نص في الكتاب بالجواز أو المنع في هذه المسألة (٣٢).

18 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢١.

19 ينظر الكتاب ١/٣٢٠.

20 ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٩٨.

21 سورة النحل، الآية ٤٠.

22 ينظر الإغفال ٢/٣٥٥ وفيه: ((وإنما لم يجز أن يكون هذا جواباً لقوله: (كُنْ) لان الجواب بالفاء إنما يكون لغير الموجب نحو: النفي والأمر والنهي والتمني والعرض ولم يتقدم الفاء شيء غير موجب فيكون هذا الفعل الذي هو (فيكون) منتصباً من أجله على جهة الجواب)) وينظر الحجة ٢/٢٠٣-٢٠٩.

23 هو محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي أبو الحسن المعروف بابن الوراق النحوي توفي سنة ٣٨١ هـ ينظر هدية العارفين ٢/٥٢.

24 ينظر علل النحو ٨٦.

25 الخصائص ٣/٢٨٨.

26 ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٩.

27 ينظر الإغفال ٢/٣٢٩.

28 ينظر: إعراب القرآن ٢/٤٧٢.

29 ينظر علل النحو ١٣٦.

30 ينظر صفحة ٤٥ من البحث وفيه تفصيل المسألة.

31 الخصائص ١/١٨٨.

ونقل ابن يعيش^(٣٣) (ت ٦٤٣هـ) أن الجواز مذهب أبي علي، ونقل أبو حيان. (ت ٧٤٥هـ) والسيوطي^(٣٤) أن مذهبه المنع. والصواب أن أبا علي جوز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفاً لأن الظرف يتعلق بالوهم وقال فيما ذهب إليه أبو العباس المبرد انه القياس في ليس. وقد يكتفي المصنفون أحيانا بذكر عبارات عامة من دون ذكر القائل ولا ينسبون الآراء إلى أصحابها بدقة، وهذا لا يقدح في أمانة المصنفين العلمية، بقدر ما يحمل على أن همهم الأول كان منصبا على مضمون تلك الآراء والأحكام للانتفاع بها، زيادة على أن معظم الآراء مصرّح بها في مصنفات أخرى.

من ذلك أن مذهب الخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه أن (أن) المكررة تكون بدلا من (أن) الأولى^(٣٥) كما في قوله تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ))^(٣٦). ونسب الزجاج^(٣٧) إلى سيبويه أنه يرى أن (أن) الثانية تؤكد في قوله تعالى: ((أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ))^(٣٨). وقد غلطه أبو علي الفارسي^(٣٩) في ذلك، لأن الذي يرى أنها تؤكد هو الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، في حين يرى سيبويه^(٤٠) أنها بدل من الأولى. وخالف الاخفش الخليل وسيبويه في قوله تعالى: ((أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ))^(٤١) فذهب إلى أنها في موضع رفع بالابتداء لأن (الفاء) قطعت ما قبلها مما بعدها.^(٤٢) وخطأه علي بن سليمان^(٤٣) وهو خطأ عند سيبويه لأنه لا يجيز الابتداء بـ (أن) وهي مكرره.^(٤٤)

أما المبرد فخطأ مذهبي سيبويه والافخش، والصحيح عنده هو مذهب الجرمي،^(٤٥) وقد أجاز سيبويه^(٤٦) والزجاج^(٤٧) مذهب الجرمي.

ورد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) مذهب سيبويه بقوله: ((وفي هذا الكلام – عندي – خلل لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم الاسم...))^(٤٨). وهناك مذهب آخر في (أن) المكررة، ذكره النحاس ولم ينسبه إلى أحد^(٤٩)، ربما لأن همه الأول كان منصبا على بيان الآراء والأحكام في المسألة للانتفاع بها، وهو للزجاج فقد ذهب إلى أنها عطف على الأولى، ونسبه إليه مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ورد ذلك على الزجاج لأن الأولى لم تتم بعد، وما بعدها صلة لها، فإذا لم تتم وصلتها لا يجوز العطف عليها، إذ لا يعطف على الموصول إلا بعد تمامه.^(٥٠)

32 ينظر الإنصاف ١٦٠/١ والنواسخ في كتاب سيبويه ٢٥٧.

33 ينظر شرح المفصل ١١٤/٧.

34 ينظر همع الهوامع ١١٧/١.

35 ينظر الكتاب ١٣٢/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٦٩/٢، ٢٢٤.

36 سورة الحج ، الآية ٤.

37 ينظر معاني القرآن وإعرابه ١١/٤.

38 سورة المؤمنون ، الآية ٣٥.

39 ينظر الإغفال ٤٤٩/٢ - ٤٥٠.

40 ينظر الكتاب ٤٦٧/١ أو ١٣٣/٣.

41 سورة التوبة ، الآية ٦٣.

42 ينظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٠/٢، ٥٥٧ وإعراب القرآن للنحاس ٦٩/٢، ٢٤٤.

43 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٣.

44 ينظر الكتاب ١٣٢/٣ - ١٣٤ وإعراب القرآن للنحاس ٦٩/٢.

45 ينظر المقتضب ٣٥٦/٢ والبحر المحيط ٦٥/٥.

46 ينظر الكتاب ١٣٣/٣.

47 ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤١١/٣ ومشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢.

48 ينظر شرح السيرافي ٧١/٤ نقلا عن مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة ٢١٥.

49 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٣.

50 ينظر مشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢.

ومن ذلك أن الزجاج^(٥١) غلط المازني (ت ٢٤٩هـ) الذي أجاز النصب في نعت (أي) في النداء. وذلك في قولنا: يا أيها الرجلُ أقبل، قياساً على جواز نصبه في صفة المنادى المضموم في قولهم: يا زيد الظريفُ و الظريفُ. وقد وهم ابن مالك^(٥٢) فنسب جواز النصب إلى المازني والزجاج، وقد بيّنا أن رأي الزجاج لا يختلف عن النحويين، وأنه غلط المازني فيما ذهب إليه.

٤- التباين بسبب الوهم:

لم يكن بوسع العلماء الرجوع إلى الأصول للثبوت من هذا الكم الهائل من النقول التي وردت في كتب النحو. وأن قسماً لا يستهان به من الفكر النحوي المدون في المصنفات لا يصرح بخلوه من الوهم، ولسنا ندعي تعمداً أو قصداً إلى ذلك. وإنما هي حافظة العالم التي شُحنت بمخزون ضخم من أشعار العرب ونثرهم ولهجاتهم وغريبهم، فنسبوا عدداً غير قليل من الآراء النحوية إلى نحاة وهي ليست لهم، وذكرت في مصنفاتهم وهي لغيرهم، ولهم العذر في ذلك أن من غير المعقول أن يتم تذكر كل شيء وتدوينه بالدقة نفسها. من ذلك أن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) نقل في إفادة الواو للترتيب أنه: ((زعم بعض الكوفيين أنها للترتيب))،^(٥٣) وكذلك الرضي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: ((ونقل بعضهم عن الفراء (٢٠٧هـ) ولكسائي (ت ١٨٩هـ) وتعلب (ت ٢٩١هـ) والربيعي (ت ٤٢٠هـ)^(٥٤) وابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) وبه قال بعض الفقهاء: أنها للترتيب))^(٥٥). وألحق ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقول الرضي قول قطرب (ت ٢١٠هـ) من البصريين وقول هشام من الكوفيين، ولم يذكر الكسائي وأضاف أبا عمر الزاهد^(٥٦) ونسب المرادي (ت ٧٤٩هـ) إلى السيرافي والفارسي والسهيلي القول ((بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على إن الواو لا ترتب))^(٥٧) فأين هذا من الأقوال السابقة، ولا يخفى أن القول بالإجماع أمر لا يستقيم بعد أن ثبت الخلاف فيه. ولا ننسى أن نذكر أن ما نسبته المرادي إلى السيرافي والفارسي والسهيلي، رواه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عن السيرافي وحده^(٥٨). وحكاه الأشموني (ت ٩٠٠هـ) عن السيرافي والسهيلي معاً.^(٥٩) وقد لا يفهم كلام المصنف، أو قد يفسر على غير الوجه الذي يريده فيكون سبباً في خلق تباين بين متابعيه وأول ما يطالعنا في هذا الميدان سيبويه وما أثارته عباراته من تأويلات وتباين في إدراك مفهومها، اذكر منها مذهبه في اسم لا النافية للجنس، فقد علل أبو علي سبب البناء، بعد أن فهم قول سيبويه، فقال: ((إن العامل - وهو لا - لم يعمل هنا حركة بناء، وإنما نصب الاسم نصباً صحيحاً ألا ترى سيبويه قد قال: ... والموجب للبناء هو جعلها الاسم مع (لا) كالشيء الواحد، فهذا الذي هو المعنى للبناء))^(٦٠) وحمل الزجاج^(٦١) والسيرافي^(٦٢) قول سيبويه على أنه يقصد الإعراب في اسم (لا) فخالقوا مذهب أصحابهم من البصريين، ولم يكن قصدهم من المخالفة، وإنما هو سوء فهم فُسر على أساسه عبارة سيبويه.

٥- التباين بسبب السماع والقياس:

- 51 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٩/٣.
- 52 ينظر شرح الكافية الشافية ١٣١٨.
- 53 شرح جمل الزجاجي ٢٢٧/١.
- 54 هو أبو الحسن علي بن الفرج بن صالح الجرمي أحد أئمة النحو من تصانيفه شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح مختصر الجرمي. ت ٤٢٠هـ ينظر أنباه الرواة ٢٩٧/٢ وبغية الوعاة ٢٠٥/١.
- 55 شرح الرضي على الكافية ١٤٦/٦.
- 56 مغني اللبيب ٤٦٤.
- 57 الجني الداني ١٥٩.
- 58 ينظر: مغني اللبيب/٤٦٤.
- 59 ينظر: شرح الأشموني ٣٦٣/٢.
- 60 المسائل العسكرية ١٥١ - ١٥٢.
- 61 ينظر معاني القرآن ٧٣/١.
- 62 ينظر السيرافي على هامش الكتاب ٣٤٦/١.

ركنان أساسيان قامت الدراسات النحوية عليهما، وهما السماع والقياس فلم يبتدع النحويون القواعد، وإنما سمعوا كلام العرب ثم استقروا القواعد منه، ولما لم يكن باستطاعتهم سماع كلام العرب كله، فإنهم استعانوا بالقياس، وهو الركن المتمم للسمع والمعتمد عليه، وقد استعان النحويون في تبايناتهم بالسمع والقياس، ولم يكونوا بمعزل عنهما، فلا غنى للنحوي عن استعمال الأدوات والوسائل التي استعان بها النحويون في دراساتهم. واختلفوا في مقدار اعتمادهم على هذين الركنين، فقد يرى نحوي رأياً في مسألة ما، ويستشهد على ذلك بالسمع ويأتي نحوي آخر فينكر ذلك السماع وإن كان الرأي صحيحاً في القياس. ومثال ذلك أن الكسائي والجري والرباعي^(٦٢) ذهبوا إلى جواز جر المستثنى بعد (ما خلا) و (ما عدا)، وأنكر الرماني^(٦٤) هذا ورماه بالقبح، وقد حكى الجري جواز الجر هنا عن بعض العرب^(٦٥)، ومن ثم وصف مذهب هؤلاء النحويين بأنه شاذ ولا يقاس عليه. وأنهم إن قالوا بزيادة (ما) فذلك قول فاسد. ومن ذلك أن ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ذهب إلى جواز مجيء (أي) موصوفة بـ (هذا) لاحق به كاف الخطاب، ونقل أنه متابع في ذلك لمذهب سيبويه، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعاً^(٦٦) فتقول: يا هذا الرجل، ويأذاك الرجل، ويا أيهاذاك الرجل، وذهب السيرافي إلى منع ذلك وأنه قليل لا يقاس عليه^(٦٧). أو قد يخطأ الشاعر وذلك بأن يستشهد النحوي على مسألة من المسائل بكلام العرب والشعر ثم يأتي نحوي آخر فينكر صحة المسألة ويخطئ الشاعر، ومثال ذلك أن الأصمعي وابن جني^(٦٨) ذهبا إلى أن (إلا) زائدة في بيت ذي الرمة^(٦٩):

حراجيج ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

وخرج النحويون بيت ذي الرمة على أنه غلط منه، وقيل من الرواة، وأن الرواية (الاً) بالتثوين أي شخصاً، أو على أن (تنفك) تامة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، ومناخة حال^(٧٠). وقد ردّ الرماني^(٧١) على الأصمعي قوله بأنه غلط لا يجوز إن جعلت (تنفك) ناقصة، وأيد قول من ذهب إلى أن (إلا) زائدة للتوكيد. ومن ذلك أيضاً أن أبا سعيد السيرافي أجاز حذف النون الخفيفة من الفعل المضارع في قول الشاعر:

إضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس^(٧٢)

وهو في رأيه هذا متابع للخليل ((فإن الخليل يقول في هذا إنه حذف النون الخفيفة منه، أراد: أضرب عنك، فحذف النون لأنها زائدة وحذفها لا يخل بمعنى ولا يدخل شيئاً في غير بابه، وقال الفراء: أراد: إضرب عنك، فكثرت السواكن فحرك للضرورة، فهو على قول الخليل من باب الحذف، وعلى قول الفراء من باب الزيادة))^(٧٣).

ودفع ابن جني حذف نون التوكيد في مثل هذا البيت معللاً ذلك بعدم وروده عن العرب، وأن هذا البيت مصنوع والرواية لا تثبت به^(٧٤)، وقال أيضاً: ((قالوا: أراد (اضرب عنك) فحذف

63 ينظر ارتشاف الضرب ٣١٨/٢ وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ وهمع الهوامع ٢٣٢/١ وأضاف ابن هشام في المغني ١٧٩ إليهم الفارسي وابن جني، وقد أثبتنا عدم صحة هذه النسبة ينظر تفصيل المسألة صفحة ١٢٥ من البحث.

64 ينظر معاني الحروف ١٠٦.

65 ينظر شرح الرضي على الكافية ٧٢٢/٢ وارتشاف الضرب ٣١٨/٢.

66 ينظر ارتشاف الضرب ١٢٨/١ و ١٣٠/٣ وهمع الهوامع ١٧٤/١.

67 ينظر همع الهوامع ١٧٤/١ وحاشية الخضري ٧٢/٢.

68 ينظر مغني اللبيب ٧٣/١ وهمع الهوامع ٢٣٠/١.

69 الديوان / ١٧٣.

70 ينظر مغني اللبيب ٧٣/١ وهمع الهوامع ٢٣٠/١.

71 ينظر توجيه أبيات ملغزة / ١٤٢.

72 ينظر الجمل للخليل / ٢٥٧ وما يحتمل الشعر من الضرورة / ١٣٣ - ١٣٤ والنوادر في اللغة / ١٦٥

وضرورة الشعر / ١١٤.

73 ما يحتمل الشعر من الضرورة / ١٣٣ - ١٣٤. وينظر ضرورة الشعر / ١١٤.

74 ينظر سر صناعة الإعراب / ٨٢/١.

نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ففي حذف النون نقض الغرض ((^(٧٥))).

ومن ذلك إنكار القياس والاستدلال على ضعفه بالقياس، ومثاله أن سيبويه ذهب إلى أن بعض العرب يجعل (كيمة) بمنزلة (لمه) فيضم بعدها (أن) كما تضر بعد اللام، إلا أن (أن) لا تظهر بعد (كي) بإجماع، وتظهر بعد اللام ((فمن قال كيمة فإنه يضر (أن) بعدها وأما من أدخل عليها اللام، ولم يكن من كلامه (كيمة) فإنها عنده بمنزلة (أن) وتدخل عليها (اللام) كما تدخل على (أن) ، ومن قال كيمة جعلها بمنزلة اللام، واعلم أن (أن) لا تظهر بعد حتى وكي...))^(٧٦) وخالفه ابن السراج في ذلك فذهب إلى أنه لا يضر بعدها (أن) وإنما تنصب الفعل بحق الأصل وجعل النصب بها ((بحرف ظاهر لا يجوز إضماره، وذلك ما انتصب بـ (لن وكي)))^(٧٧).

إلا أن الذي قال (كيمة) إنما شبهها بـ (لمه) من جهة الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له، إذا قلت: جئتكم لتفعل وكي تفعل فالمعنى متفق.

وقد أيد الرماني مذهب ابن السراج بقوله: ((ويقوي قول ابن السراج أنه لو كانت بمنزلة اللام لجاز المال كي زيد، كما يجوز المال لزيد، فكانت تدخل على الأسماء الظاهرة المتمكنة فتقع مواقع اللام.. ومذهب ابن السراج في هذا الباب أقوى))^(٧٨)، وإنما الذي قواه عنده دخول اللام عليها في قولك: جئتكم لكي تفعل كذا، وذلك لأنها شُبِّهت بـ (أن) من جهة موافقة المعنى في قولك: لئن تفعل ولكي تفعل.

ومذهب ابن السراج و الرماني هو مذهب الكوفيين في هذه المسألة، لأنهم هم الذين قالوا: إن (كي) لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض، أما البصريون فذهبوا إلى أنه يجوز أن تكون حرف خفض.^(٧٩) فالرماني إنما يؤيد ابن السراج والكوفيين معتمداً في ذلك على القياس، منكرًا لقياس سيبويه، من أنها بمنزلة (لمه)، بدعوى أن الشبه بينهما مقصور على موضع مخصوص هو اتفاقهما في الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له.

ولكن قياس الرماني هذا لم يسنده لدعم مذهبه فلم يصل به إلى الحكم الصحيح، فقد رد البصريون قياس الكوفيين – وهو قياس الرماني هنا – بمثل قول الشاعر:^(٨٠)

كي لتقضي رقية ما وعدتني غير مختلس

فعلى قول الكوفيين يلزم الفصل بين الناصب والمنسوب بلام الجر، أما عند البصريين فـ(كي) جارة، واللام مؤكدة، والنصب بـ (أن) مضمرة وعلى هذا قياس الرماني قياس يصطدم بالنص.^(٨١)

٦- التباين بسبب الاجتهاد والتعليل:

قد يجتهد العالم بما لا نظير له في كلامهم، فلم يكن النحوي أسيراً لقواعد ورثها عن مظاهر لغوية خضعت لمقاييس وأصول آمن بها بشكل مطلق. ولا يتحتم أن يكون الاجتهاد متطابقاً مع اجتهاد أصحاب مذهبه، ولا يعد اجتهاده خروجاً عن نهج المذهب وثوابته. وقاده اجتهاده لطرح العلل والتفسيرات النحوية لتعزيز رأي أرتأه، وكان يجتهد بقدر ما يمتلك من حس لغوي ونفاذ ذهني.

75 الخصائص ١/١٢٦ .

76 الكتاب ١/٤٠٨ وينظر البغداديات (م ٢٢) / ١٩٥ .

77 الأصول في النحو ٢/١٥٢ .

78 شرح كتاب سيبويه للرماني ٣/٩٨ نقلاً عن الرماني النحوي ٢٥٦ وينظر معاني الحروف / ١٠٠ .

79 ينظر الإنصاف (م ٧٨) / ٢٣٥ . ومغني اللبيب ١/١٨٣ .

80 البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات / ٦٤ .

81 ينظر ارتشاف الضرب ٢/٣٩٢ وشرح الأشموني ٣/٥٥ وحاشية الصبان ٣/٢٥٥ .

قال ابن جنى: للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً^(٨٢)، نجم عن ذلك كثرة ما نجده من آراء انفرد بها بعض النحويين، حتى أدت هذه الطبيعة الاجتهادية إلى استعمال العلة، فأحالوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق. وطبيعي أن تتباين وجهات نظر هؤلاء وعللهم. وقد كشف البحث عن كثير من المسائل التي اجتهد أصحابها في النظر فيها .

٧- التباين بسبب الاضطراب:

يلحظ الباحث في طيات كتب النحو أن ثمة اضطراباً فيما يرد عن العالم من نصوص في مسائل النحو المختلفة، يصل بعضها أحياناً حد التناقض، ونلمس هذا الاضطراب عند مقارنة النصوص النحوية التي ترد في متون المصنفات النحوية.

ويتجاوز الاضطراب حد المنقول ليصل إلى العالم نفسه فقد يضطرب العالم عندما يدلي بقولين أو أكثر في مسألة واحدة، ينفي بعضها بعضاً ويبطله. روى ابن عقيل عن زيادة الباء في الخبر بعد (ما) الحجازية: ((وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فمرة قال: لا تزد الباء إلا بعد الحجازية و مرة قال: تزد في الخبر المنفي))^(٨٣) ومثال ذلك أيضاً أن ابن السراج ذكر الباء في قوله تعالى: ((وكفى بالله شهيداً))^(٨٤) ذكر المسلم بزيادتها في موضعين من أصوله^(٨٥)، ولكنه في موضع ثالث^(٨٦) أنكر القول بزيادتها، لأنها عنده جاءت لمعنى، زيادة على معنى التوكيد الذي تفيدته الحروف الزائدة.

ومن ذلك أن مذهب الزجاج في الكاف في (إياك) أنها في موضع جر بإضافة (إيا) إليها، ((وإيا اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو قولك: إياك ضربت... ولو قلت: إيا زيدٍ كان قبيحاً، لأنه خص به المضمر، وقد روي عن العرب - رواه الخليل^(٨٧) - إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب، وإجراؤهم الهاء في إياه مجراها في عصاه))^(٨٨) وثمة اضطراب وقع فيما نقل عن الزجاج ترتب عليه رد أبي علي الفارسي عليه بأنه مضمر وليس مظهراً، واستدل على ذلك بأنه في موضع نصب في جميع الأحوال، ((وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه الانتصاب ولا يرتفع إلا ما كان ظرفاً وليس إيا بظرف))^(٨٩) وزاد ابن جنى^(٩٠) بعد قول أبي علي: إلا ما كان ظرفاً، وشيئاً من المصادر نحو: سبحان الله ومعاذ الله. والدليل الثاني^(٩١) على كونه غير ظاهرٍ، هو اقتصارهم فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، وليست كذلك الأسماء الظاهرة فإنها تكون مرفوعة ومجرورة، فأشبهه أنا وأنت حين اقتصروا فيها على الرفع، ولما كانت هذه مضمرة ثبت أن (إيا) مضمر وليس مظهراً.

والذي أراه هو أن أبا علي الفارسي وابن جنى قد جانبوا الصواب فيما نسباه إلى الزجاج، لأنه لم يقل إن (إيا) مظهر، في قوله المتقدم، في حين نسبها إليه أنه قال: إلا أنه ظاهراً يضاف إلى سائر المضمرات،^(٩٢) فلم ترد لفظة (ظاهر) في كتابه معاني القرآن وإذا كان الأمر كذلك فإن رأي الزجاج لا يختلف عن رأي الخليل، وهو أنه اسم مضمر مضاف إلى الكاف ولا يفوتنا القول

82 ينظر الخصائص ١٨٨/١ والاقتراح / ٣٥ .

83 شرح ابن عقيل ٣٠٩/١ .

84 سورة النساء ، الآية ٧٩ .

85 ينظر الأصول في النحو ٥٠٣/١ و ٦٤/٢ .

86 ينظر الأصول في النحو ٢٦٩/٢ .

87 ينظر الكتاب ٢٧٩/١ .

88 معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ وفي سر صناعة الإعراب ٣١٤/١ برواية : (إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات) .

89 الإغفال / ٧٣ .

90 ينظر سر صناعة الإعراب ٣١٦/١ - ٣١٧ .

91 ينظر الإغفال / ٧٣ - ٧٥ وسر صناعة الإعراب ٣١٦/١ .

92 ينظر الإغفال / ٧٣ - ٧٥ وسر صناعة الإعراب ٣١٤/١ .

إن الفارسي وابن جني قد ردّا رأي الخليل بمثل رد أبي العباس^(٩٣) بأن المضمّر لا يضاف، لأن الإضافة للتخصيص، والمضمّر أشد المعارف تخصيصاً، وهي عند الميرد اسم مبهم مثل (كل) أضيف إلى ما بعده. أما ابن جني^(٩٤) فقد تابع أبا الحسن الأخفش^(٩٥) فيما رآه من أن (إيا) اسم مبهم يكتفى به عن المنصوب وجعلت الياء والكاف والهاء بياناً عن المقصود ليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الإعراب كالكاف في ذلك و أرأيتك، قال: ((وتأملنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتفكير غير قول أبي الحسن الأخفش))^(٩٦) وهو ما ارتضاه الجوهري^(٩٧) أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن ما نسب إلى الزجاج هو ما تناقلته المصادر.^(٩٨)

قد يكون من التسامح القول بأن هذه هي أهم الأسباب – فيما أرى – التي كانت وراء تباين رأي النحاة في المسألة الواحدة ويمكن أن يزداد عليها، ولو بدرجة أقل عوامل عدة منها: المنافسة الشخصية التي لا تعدوا أول أمرها أن تكون مظهراً من مظاهر التنافس الشخصي بين العلماء للوصول إلى الرزق وبلوغ الحظوة عند السلطان. وقد عرف تاريخ النحو العربي كثيراً من هذه المناظرات التي أثّرت تلبية لما كان يعتدل في نفوس بعضهم من سعي لتحسين ظروفه الحياتية.^(٩٩) فضلاً عن التفاوت بين النحويين في المقدرة العلمية فمن المؤكد ألا يكون جميع العلماء على مستوى واحد في قدراتهم العلمية وطبيعي أن تتفاوت قابلياتهم الفردية في الإبداع والتقليد، وقد يختلفون في فهم عبارات بعضهم وتفسيرها، مؤدّى هذه الأمور بالتأكيد لا يمكن تجاهله في إيجاد التباين، فإن اختلاف العلماء في مقومات الاجتهاد يؤدي قطعاً إلى الاختلاف فكرياً، وهذا ما اتضح في تعدد الآراء في المسألة الواحدة حتى المتفق عليها حكماً. ويمكن تبويب ما ورد عن النحويين من أقوال متباينة في المسألة الواحدة على النحو الآتي:

١- ما يقوم فيه التباين على محض التقدير والفرض:

مثال ذلك أن الزجاج ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى: ((يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ))^(١٠٠) على التقديم، والأصل فيها يدعو من لضره أقرب من نفعه، ونسب ذلك إلى البصريين والكوفيين جميعاً، ثم اخذ يبين سبب وقوع اللام في غير موضعها، فقال: ((إن اللام لليمين والتوكيد، فحقها أن تكون في أول الكلام، فقدمت لتجعل في حقها، وإن كان أصلها أن تكون في لضره كما أن لام الابتداء التي مع (إن) حقها أن تكون في المبتدأ، فلما لم يجر أن تلي إن جعلت في الخبر في قولك: إن زيداً لقائم، ولا يجوز إن لزيداً قائم، فإذا أمكنك أن يكون في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول: ((إن في ذلك لآية))^(١٠١)، فهذا قول))^(١٠٢). وقد ردّ أبو علي الفارسي^(١٠٣) وابن جني^(١٠٤) ما ذهب إليه الزجاج وانكراه من وجهين:

الأول: إن كونها على التأخير يخرج عن المواضع التي ذكرها النحويون للام الابتداء فهي تدخل على المبتدأ للتوكيد، أو للقسم والتوكيد، وتدخل على اسم إن إذا فصل بينها وبينه نحو قوله تعالى:

93 ينظر المقتضب ٢١٢/٣.

94 ينظر سر صناعة الإعراب ٣١٦/١.

95 ينظر معاني القرآن ١٠/١.

96 سر صناعة الإعراب ٣١٦/١.

97 ينظر الصحاح: أيا ٢٥٤٥/٦.

98 ينظر الأنصاف ٦٩٥/٢ وشرح الرضي على الكافية ١٤/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣ وجمع الهوامع ٦١/١.

99 ينظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني ١٧٧/١.

100 سورة الحج، الآية ١٣

101 سورة البقرة، الآية ٢٤٨.

102 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٥/٣.

103 ينظر الإغفال / ١٠٩.

104 ينظر سر صناعة الإعراب ٤٠١/١.

((إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً)) وعلى خبرها – ما عدا إذا كان خبرها جملة فعلها ماض – نحو: إن زيدا لقائم وإن زيدا لأبوه منطلق، وتدخّل اللام أيضاً على خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله: (١٠٥)

أم الحليس لعجوز شهرية

هذه هي المواضع التي تدخّل فيها لام الابتداء وليس منها أنها ((تستعمل في الموصول في شيء من المواضع والمراد بها الصلة)) (١٠٦)

والثاني: إن اللام على تقدير الزجاج من صلة (مَنْ) ثم قدمت ودخلت على الموصول، وهذا محال لأنه لا يجوز أن تتقدم الصلة أو أي شيء منها على الموصول.

و رد عليه أبو علي (١٠٧) تشبيهه تقديم هذه اللام في الآية بتأخيرها من اسم (إن) إلى خبرها لأنه لا توجد علة توجب تقديم هذه اللام من الصلة إلى الموصول، في حين أخرت اللام من اسم إن إلى خبرها لئلا يجتمع توكيدان. وردّ عليه أيضاً قوله: فلما لم يجز أن تلي إن جعلت في الخبر في قولك: إن زيدا لقائم، ولا يجوز إن لزيداً قائم (١٠٨) لأنه يوهّم أن اللام تكون بعد (إن)، ثم استدل على أن اللام تكون قبل (إن) بأنها تُعلّق عن العمل في قولنا علمت إن زيدا لمنطلق، لأنها لو كانت بعد إن لفتحت إن واستدل بأدلة أخرى).

وتنظيره هذا قد يصح لو كان هناك أدنى شبهة أو سبيل للمقارنة بين الموضعين، وقائل هذا خارج على مذاهب العرب. بقي أن نقول إن أبا إسحاق قد أدرك خطأ ما وقع فيه من تقدير فرجع في إعرابه عما قاله في معانيه في قوله تعالى: ((يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ)) (١٠٩) قال: ((ذلك)) منصوب بـ (يدعو) ويكون (ذلك) بمعنى (الذي) وجملة بعده صلة. قال الفراء (١١١): بل (اللام) في (لِمَنْ ضَرُّهُ) في نية التأخير والتقديم: من لضره، وهو خطأ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول (١١٢).

٢. ما يقوم فيه التباين على العلة:

اتبع العلماء في وضع الأدلة بكل وجه من الوجوه ولكل حكم من الأحكام أسلوب التعليل. ولا ينفى ذلك عدم وجود أقوال مرسلة ولكن المعلل أثبت.

من ذلك أن سيبويه ذهب في قولنا لئن أتيتني لأفعلنّ وما أشبهه، ونحو قوله تعالى: ((وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) (١١٣) وقوله تعالى: ((وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ)) (١١٤) إن الذي يعتمد عليه اليمين اللام الثانية (١١٥) فاعتل أبو إسحاق لذلك عند قوله تعالى: ((وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ))، (١١٦) بأن قال: إن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنك إنما حلفت على فعلك لا على فعل غيرك، كقولك: والله لئن أتيتني لأكرمك، (١١٧) وقد ردّ عليه أبو علي الفارسي بأن ما اعتل به فاسد جداً وضعيف ((ووجه فساده أنه لو قال: والله لئن جئتني ليقومنّ عمرو، لكان الذي يعتمد عليه القسم اللام الثانية، مع أن الحالف لم يحلف على فعل نفسه وإنما حلف على فعل غيره،

105 الرجز لرؤبه في ملحق ديوانه / ١٧٠ وينظر شرح التصريح / ١٧٤/١ .

106 ينظر الإغفال / ١٠٩ .

107 ينظر الإغفال / ١١٠ .

108 ينظر الإغفال / ١١٠ .

109 سورة الحج، الآية ١٣ .

110 في قوله تعالى: ((يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ * يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ)) سورة الحج الآية ١٢، ١٣ .

111 ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٧ .

112 إعراب القرآن للزجاج ٢/٦٩٠ – ٦٩١ .

113 سورة الروم، الآية ٥٨ .

114 سورة البقرة، الآية ١٤٥ .

115 ينظر الكتاب ١/٤٥٥ – ٤٥٦ .

116 سورة البقرة، الآية ١٠٢ .

117 ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧ .

فهذا عندي بين الفساد)).^(١١٨) فهو قد وافقه الرأي ومن قبله سيبويه على أن الاعتماد على اللام الثانية، أو ما يقوم مقامها مما يتلقى به القسم، ولكن خالفه في علة ذلك، واستدل على رأيه بقول كثير^(١١٩):

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذاً لا أقيلها

من أنه لو كان الاعتماد على اللام في (لئن) دون (لا) لوجب أن ينجزم الفعل بعد (لا) بالجزاء^(١٢٠)، فلما ارتفع الفعل الذي هو (أقيلها) علمنا أن معتمد اليمين إنما هو اللام الثانية في نحو هذا أو ما أشبه اللام،^(١٢١) ومن هذا نعلم أن الاعتماد على اللام الثانية لا من حيث ذكر الزجاج.

٣. ما يقوم فيه التباين على مراعاة المعنى:

قد يرى النحوي رأياً في مسألة ما، إلا أنه يُغلط فيما رآه، لأنه مخالف للمعنى المعروف، ومثال ذلك أن ابن جني نقل عن أستاذه الفارسي مذهبه في أن العائد على المبتدأ الذي له خبران من مجموعهما لا من أحدهما، لأنه ليس الخبر بأحدهما بل بمجموعهما^(١٢٢) كقولك: هذا حلو حامض. وقد خطأ أبو علي الفارسي الزجاج^(١٢٣) لأنه جعل قوله تعالى: ((ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ))^(١٢٤) بمنزلة حلو حامض أي: هو كتاب وهو هدى، قال: ((فالقول في إجازة هذا الوجه الذي ذكره مشكل، وذلك أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأنتهما خبر المبتدأ، أو يكون الثاني تابعاً للأول فإن قيل يرتفع الاسمان خبر المبتدأ، قيل: لم تر شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحد.. فإن قلت إن الثاني تابع للأول فليس يجوز... ولا مدخل ههنا لشيء من باقي التوابع، فإذا بعد هذان ولم يخل منهما ثبت إشكال المسألة... فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو (حلو حامض) ونحوه إلى المبتدأ فالقول فيه إنه لا يخلو من أن يكون الضمير في أحد الاسمين أو في كل واحد منهما ضمير، أو يكون فيهما ضمير واحد أو لا يكون في واحد منهما ضمير... وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك، فإن قلت فعلام يحمل؟ قلنا نحمله على المعنى ونرد الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى...)).^(١٢٥)

وحين ننع النظر في التباينات النحوية نجدتها خاضعة للمنهج العلمي الذي خضعت له الدراسات النحوية، ولا تخلو من زيادة قواعد أخرى يقتضيها منهج البحث العلمي في التباينات، فالنحوي حين يبدي رأياً في مسألة من المسائل، أو ينتصر لنحوي أو يخطئ نحويًا آخر لا يكون ذلك جرياً وراء هواه وبمعزل عن أصول النحو وقواعده. وقد استطعنا الوقوف على سمات منهج النحويين في التباين، ووجدنا أنه كان ينبغي أن يعتمد على عاملين هما:

١. توثيق النصوص

ينبغي على النحوي أن يتأكد من صحة النص الذي بين يديه قبل أن يفعل أي شيء آخر، لأن النصوص قد يعترئها التغيير عمداً أو سهواً وهو أمر تعدى إلى النصوص المرورية زيادة على النصوص المكتوبة، من ذلك ما نقله أبو جعفر النحاس حكاية عن الأخفش الصغير في رواية شك في صحتها من أن المبرد كان يرى أن التقدير في قوله تعالى: ((أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا

118 البغداديات ٢٣٥ - ٢٣٦ . وينظر الإغفال ٤٠٥/١ .

119 ديوانه ٣٠٥ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤١٢/١ .

120 ينظر شرح المفصل ٢٢/٩ .

121 يتلقى القسم باللام وبـ (أن) وبحرف النفي كـ (ما) و (لا) ينظر شرح المفصل ٩٦/٩ .

122 ينظر الخصائص ١٥٩/٢ والتمام ٢٣٤ .

123 ينظر معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١ .

124 سورة البقرة، الآية ٢ .

125 الحجة ١٤٧/١ - ١٤٨ .

فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَ))،^(١٢٦) هو ((ممن ترضون من الشهداء كراهة أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى))^(١٢٧) وقد شك النحاس في هذه الرواية لأن المبرد أجلُّ عن أن يقوله. وقد ينقل النحوي نصاً من كتاب مبتوراً من غير أن يكمله، ثم يرد على ذلك النحوي، وهذا ما سلكه الزجاج^(١٢٨) حين نقل نصاً للمبرد ذكر فيه المبرد أن النحويين المتقدمين يرون أن كان زائدة في بيت الفرزدق^(١٢٩):

كيفية إذا حلت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

ثم رد عليه الزجاج هذا الرأي، ولو أكمل الزجاج كلام المبرد لما قال ذلك لأن المبرد^(١٣٠) خالف النحويين المتقدمين في ذلك، وخطأ سيبويه لأنه جعل كان زائدة في البيت، وقد انصفه الرماني حين نسب إليه أنه امتنع من القول بزيادتها في بيت الفرزدق.

وقد يعتمد النحوي على حافظته في نقل النصوص أو إملائها على تلامذته، ولا يوثقها بالرجوع إلى آثار النحويين الذين ينقل عنهم، من ذلك ما فعله الزجاج^(١٣١) عندما نسب إلى سيبويه انه يرى أن (أن) الثانية توكيد في قوله تعالى: ((أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ))^(١٣٢) وقد غلطه الفارسي^(١٣٣) في ذلك، لأن الذي يرى أنها توكيد إنما هو الجرمي، في حين أن سيبويه يرى أنها بدل من الأولى.^(١٣٤)

وباعتماد قاعدة توثيق النصوص يتكشف لنا أمور منها، التقول على المصنف، وذلك بأن ينسب النحوي الناقد إلى المؤلف كلاماً ثم يغطه فيه، من ذلك أن سيبويه كان يرى أن الأداة (مهما) مركبة من (مه) و (ما)^(١٣٥)، أما الخليل فيرى أنها (ما) أدخلت معها (ما)، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً، فيقولون (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى.^(١٣٦) أما الكوفيون فنقل عنهم ابن مالك أنها مؤلفة عندهم من (مه) بمعنى (اكفف) زيدت عليها (ما) فحدث بالتركيب معنى لم يكن.^(١٣٧) والحق أنني وجدت من الكوفيين من يشاطر الخليل في مذهبه قال الفراء: ((وكان الأصل في (مهما) : (ما) فدلّت على المعنى وصارت كأنها صلة لـ (ما) . وهذا أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) يقول: ((.... فأرادوا أن يصلوا (ما) بـ (ما) التي يوصل بها حروف الجزاء، كقولك: (ما) و (متى ما) فنقل عليهم أن يقولوا: (ماما) لاستواء اللفظين، فأبدلوا من الألف الأولى هاء ووصلوها بالثانية فقالوا: (مهما)))^(١٣٩) نصل من هذين النصين إلى أن ابن مالك لم يكن دقيقاً في تعميمه هذا المذهب على الكوفيين.

وأبعد من هذا ما ذكره أبو حيان^(١٤٠) والمرادي^(١٤١) من أن الأخفش والزجاج كانا يذهبان إلى أن (مهما) مركبة من (مه) بمعنى الكف زيدت عليها (ما) الشرطية، وهو ما نسب إلى الكوفيين، والحق أن ليس ثمة نص للأخفش في معاني القرآن يدل على أنه يقول بما عزي إليه

-
- 126 سورة البقرة، الآية ٢٨٢.
127 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٢/١.
128 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢/٢.
129 ديوانه / ٨٣٥.
130 ينظر المقتضب ١١٧/٤.
131 ينظر معاني القرآن وإعرابه ١١/٤.
132 سورة المؤمنون، الآية ٣٥.
133 ينظر الإغفال ٤٤٨/٢.
134 ينظر الكتاب ٤٦٧/١.
135 ينظر الكتاب ٤٣٣/١.
136 ينظر الكتاب ٤٣٣/١ وينظر الأصول في النحو ١٥٩/٢ والبغداديات ٣١٢/٢ ومعاني الحروف ٨٦.
137 ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣.
138 شرح القوائد السبع / ٤٥.
139 شرح القوائد السبع / ٢٨٩.
140 ينظر ارتشاف الضرب ٥٤٧/٢.
141 ينظر الجنى الداني ٦١٢ / ٦١٣ .

هذه المسألة، وأنقل نص الزجاج وظاهر كلامه أنه يؤيد رأي الخليل قال: ((زعم بعض النحويين أن أصل (مهما) : (ماما تأتتا به، ولكن أبدل من الألف الأولى الهاء... (ما) الأولى هي (ما) الجزء و (ما) الثانية هي التي تزداد تأكيداً للجزء... قالوا وجائز أن تكون (مه) بمعنى (اكفف) كأنهم قالوا – والله أعلم: (اكفف ما تأتتا به من آية) والتفسير الأول هو الكلام وعليه استعمال الناس)).^(١٤٢)

٢- النظرة الكلية:

لا يمكن الجزم بأن آراء النحويين ثابتة في جميع مؤلفاتهم، فهي قد تتغير بتغير الزمن، فيكون للنحوي أكثر من رأي في المسألة الواحدة وذلك بأن يرى فيها رأياً في مرحلة من حياته، ثم يرجع عنه في وقت آخر. وقد يكون له رأي في مسألة ما في احد مصنفاته، إلا أنه يبدي رأياً آخر في المسألة نفسها في مصنف آخر. وهي ظاهرة عقد لها ابن جني^(١٤٣) باباً في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين. وهو باب أوضح فيه الوسائل التي تعيننا في معرفة الرأي الأخير للنحوي، كي لا نحكم عليه بالتناقض.

وتكمن أهمية النظرة الكلية لآراء النحوي في الرد عليه ومخالفته الرأي أو الانتصار له. من ذلك أن أبا علي الفارسي أورد كثيراً من الأمثلة التي ناقض فيها الزجاج نفسه، من ذلك أن الزجاج ذكر أن الرفع يدخل الأفعال المضارعة لوقوعها موقع الأسماء، وهو الصحيح، وذكر في موضع آخر أن رفع المستقبل بالمضارعة.^(١٤٤) وقد غلط أبو علي^(١٤٥)، لأن إعراب المستقبل وجب بالمضارعة، أما الرفع فيها فلو وقعها موقع الاسم لا غير.

ومن ذلك أن النحوي قد يكون له رأيان أو أكثر في المسألة الواحدة، إلا أنهم يذكرون له رأياً واحداً، ثم ينقدونه فيه ويغلطونه وكأنه الرأي الوحيد لديه.

وصرح النحاة أنفسهم بتعدد أقوالهم في المسألة الواحدة، من ذلك قول أبي علي الفارسي في (هيات): ((أنا أفتي مرة بكونها اسماً سمي به الفعل كصه ومه. وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفاً. على قدر ما يحضرنى في الحال. وقال مرة أخرى: إنها وإن كانت ظرفاً، فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل، كعندك ودونك)).^(١٤٦) وهي ظاهرة اقترنت الإشارة إليها بعبارة: ((في أحد قوليه..)) عندما تتعدد أقوال النحوي في المسألة الواحدة.

من ذلك أيضاً أن أبا حيان^(١٤٧) نقل عن أبي علي الفارسي أنه قال بحرفية ليس في أحد قوليه، وقال بفعاليتها في القول الآخر. وهو الصواب، لأن الفارسي قال بحرفيتها في الحجة^(١٤٨) وقال بفعاليتها في الإيضاح العضدي^(١٤٩). وقد كشف لنا البحث عن جملة من المسائل التي أعطى فيها النحاة أكثر من رأي، مفضلاً لأحدها على الآخر أو مرجحاً لوجه على وجه أو راجعاً عن رأي قاله إلى ما هو أصوب منه وأدق، ولكن النحوي الناقد يتعرض لأحد الرأيين فينقضه من غير أن ينظر إلى عدول ذلك النحوي عن رأيه أو عودته إليه.

142 معاني القرآن وإعرابه ٤٠٨/٢.

143 ينظر الخصائص ٢٠١/١ – ٢٠٧.

144 ينظر معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٢ – ٦٤.

145 الإغفال/٧٢.

146 الخصائص ٢٠٦/١.

147 ينظر ارتشاف الضرب ٧٢/٢.

148 ينظر الحجة في علل القراءات السبع ٢٠٦/٢.

149 ينظر الإيضاح العضدي ١١١/١.

المرفوعات: الرفع في العربية :

وردت في هذا الباب مصطلحات ضمنها كتب النحو مثل: الرفع والمرفوع، والمرفوعات والاسم المرفوع..... وهنا أقف عندها ولوجاً للموضوع فقد ورد في كتب النحو أن سمي الرفع رفعاً لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفثيه^(١٥٠)، والرفع أعم من الضم لوقوعه على الضم والإلف والواو، والكوفيون يطلقون الرفع والضم على حركة المبني والمعرب والمرفوع والمضموم على المعرب والمبني^(١٥١) والرفع ((اسبق الحركات في الرتبة وذلك لأجل أنه يستغنى عن صاحبيه وهما يفتقران إليه....))^(١٥٢) فضلاً عن أنه ((يقع الإسناد إليه ولأجل هذا رفع المفعول الذي لم يسم فاعله حين عدم الفاعل إلا أن يكون المنصوب والمجورور في تأويل المرفوع نحو: إن زيدا في الدار، وما جاءني من رجل))^(١٥٣) والمرفوعات هي ما اشتمل على علم الفاعلية ((وعلم الفاعلية هو الضم والألف والواو إذا دل كل واحد منهما على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام))^(١٥٤) واختلف النحويون في الأصل في المرفوعات وعزي إلى الخليل أن الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه،^(١٥٥) ((وعزي إلى سيبويه إن المبتدأ أصل والفاعل فرع عنه))^(١٥٦) لأنه قال: ((إن الاسم أول أحواله الابتداء))^(١٥٧) ونُسب إلى ابن السراج لأنه قدم الحديث عن المبتدأ،^(١٥٨) ويشهد لهما ((إن عامله ما لم يكن لفظياً كان رافعه كأنه ذاتي له، وما بالذات أصل وما بالعرض فرع))،^(١٥٩) فضلاً عن تعري المبتدأ من العوامل وكونه اسماً تصدر الجملة به، والفاعل يتأخر عن الصدر والمبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخره، ويصير الفاعل مبتدأ إذا تقدم؛^(١٦٠) وسبب ذلك أن عامل الفاعل لفظي فهو متضمن للمعنى واللفظ ولا يدخل على المرفوع به ما يزيل رفعه، ويبطل رفع المبتدأ بدخول إن،^(١٦١) وقال بذلك أبو علي الفارسي ودليله ((إن المبتدأ إنما يؤتى به ليُخبر عنه، والفعل هو الأصل في الإخبار فكان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة))^(١٦٢) وقد جاء كلام المبرد مخالف للقياس ، ذلك أنه نظر إلى أن الرفع معنى يحصل من الإسناد وليس مجرد علامة إعرابية ، إذ لا بد للفعل والفاعل أن يكونا جملة مفيدة ، أي كلام يحسن السكوت عليه لأن معناه واضح ، فقال : ((إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب والفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ والخبر إذا قلت (قام زيد) فهو بمنزلة قولك (القائم زيد))^(١٦٣) وقد اعتمد أصحاب المؤلفات النحوية منهج ابن السراج في تقديم المبتدأ على الفاعل في مصنفتهم .

-
- 150 الإيضاح في علل النحو / ٩٣ .
151 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٤/١ .
152 المقتصد في شرح الإيضاح ٢٠٩/١ وينظر شرح اللوحة البدرية ٣٣٣/١ .
153 الحل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطلبوسي / ١١٧
154 شرح الرضي على الكافية ٧٠/١ .
155 ينظر همع الهوامع ٤/٢ ولم أجد رأيه هذا في الكتاب .
156 همع الهوامع ٤ / ٢
157 الكتاب ٧/١ .
158 ينظر الأصول في النحو ٥٨/١ وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١ .
159 شرح اللوحة البدرية ٣٣٦/١ .
160 ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٣ / ١ والحل / ١١٧ والأشباه والنظائر ٤٥ / ٢ .
161 ينظر نتائج الفكر في النحو / ٤٠٦ .
162 المقتصد في شرح الإيضاح ٢١٠/١ .
163 المقتضب ٨/١ .

واری أن هذا الخلاف غير المجدي ربما استند إلى الخلاف في أصلية الاسم أو الفعل، واری ما اختاره الرضي^(١٦٤) وهو أن كلاهما أصل ونقله عن الاخفش ابن سراج، لان كلا منهما حقل خاص وأسلوب خاص في الكلام، له دلالاته الخاصة ثبوتاً وتجديداً قال أبو حيان: ((وهذا الخلاف لا يجدي فائدة)).^(١٦٥)

أولاً: المبتدأ والخبر: المبتدأ:

عرّف سيبويه المبتدأ بحسب موقعه من الجملة^(١٦٦)، فقال: ((كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما عليه، فهو مسند ومسند إليه))^(١٦٧) وعرّفه ابن السراج فقال: ((ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان، مبتدأ به دون الفعل، ويكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))^(١٦٨).

القول في عامل الرفع في المبتدأ:

اختلف العلماء في عامل الرفع في المبتدأ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى انه مرفوع بالابتداء^(١٦٩)، وأكد مذهبه ابن السراج في قوله: ((فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما))^(١٧٠)، والاخفش والرماني^(١٧١) والزجاجي في قوله: ((والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة للفاعل، وذلك أن المبتدأ لابد له من خبر ولا بد للخبر من مبتدأ يسند إليه وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني احدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل رفع))^(١٧٢) فهو يرى أن معنى الابتداء هو الذي رفع المبتدأ، وذلك أن المبتدأ لما لم يكن له بد من خبر يتم به الكلام، لم يكن بد للخبر من مبتدأ يسند إليه ويتعلق به فأشبه المبتدأ الفاعل والفعل الذي يسند إليه ولا يستغني عنه، فلما أشبه المبتدأ الفاعل وضارعه في هذه المضارعة رفع.

وذهب الجرمي و السيرافي وكثير من البصريين ((إلى انه مرفوع بتعريه للإسناد من العوامل اللفظية، ونسبه الفراء إلى الخليل، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا)).^(١٧٣) أما الكوفيون فقالوا: إنهما ترافعا،^(١٧٤) أي رفع كل واحد منهما الآخر. وزعم أبو حيان انه اختيار ابن جني^(١٧٥) وتابعه في زعمه السيوطي^(١٧٦)، والصواب انه موافق للبصريين في مذهبه، وهو قوله:

((المبتدأ: كل اسم ابتدأ به وعريته من العوامل اللفظية وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء))^(١٧٧) ونسب أبو الحسن بن الوراق إلى الزجاج انه

164 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٣ / ١

165 شرح اللوحة البدرية ١ / ٣٣٦

166 ينظر منهج البحث اللغوي د. علي زوين / ٧٧.

167 كتاب سيبويه ١٢٦ / ٢.

168 الأصول في النحو ١ / ٦٢ - ٦٣

169 ينظر: الجمل في النحو الفراهيدي / ١٤٤ والكتاب ١ / ٢٣ و ٢ / ٨٧ و ١٢٧ والمقتضب ٤ / ١٢٦.

170 الأصول في النحو ١ / ٦٣.

171 ينظر: توجيه أبيات ملغزة الإعراب / ٥٦ ٠ وهو مذهب أبي علي الفارسي، ينظر الإيضاح العضدي ١ / ٢٩

١ / ١٦٩، ١٨٦، ٢٦٦، ١٩ / ٢.

172 الجمل للزجاجي / ٤٨ وينظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام / ١٣٢، والحلل ١ / ١٤٤.

173 ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٢٨.

174 ينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٦ ومجالس ثعلب ١ / ٢٠ و ٢ / ٣٨٩ والإنصاف (م ٥) ١ / ٤٤.

175 ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٢٨.

176 ينظر: همع الهوامع ١ / ٩٤ - ٩٥.

177 اللمع في العربية / ٢٥ وينظر الخصائص ١ / ١٠٩، ١٦٦.

كان ((يجعل من العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، قال: لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث عنه، صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ))^(١٧٨) وقد ردّ عليه ابن الوراق بان الأمر لو كان كذلك ((لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز إن يدخل عامل وهو باق))^(١٧٩).

ومما يبدو أن ابن جني قد استفاد من رأي الزجاج الذي ذكره ابن الوراق وذلك حين قال: ((فأما في الحقيقة و محصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ))^(١٨٠). وقول ابن جني هذا جعله ابن مضاء القرطبي^(١٨١) قاعدة ارتكز عليها في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل.

على الرغم من تباين رأي العلماء في هذه المسألة، إلا أنهم قد اتفقوا – عدا الكوفيين منهم – على أن عامل الرفع في المبتدأ هو عامل معنوي، وإن اختلفوا في تفسيره فقيل هو ((التعري من العوامل اللفظية، وقيل هو التعري وإسناد الخبر إليه))^(١٨٢) وكلا المعنيين واحد، وهو خلوه من المؤثر الفعلي أو الحرفي وتهيئته للإسناد وجعل ابن يعيـش أن الصحيح في تفسير الابتداء ((اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أو لا لئان يكون خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به، وكان رتبته متقدمة على غيره))^(١٨٣) وهذا المعنى إنما اكتسبه من حدّ سيبويه للمبتدأ.

يبدو لي بعد هذا العرض لأراء العلماء، أن جعل الابتداء هو العامل في المبتدأ هو أرجحها، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين، وجعل معنى الابتداء إنما هو التعري من العوامل اللفظية المؤثرة في الاسم وتهيئته للإسناد إليه.

القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:

نسب الزجاج إلى الاخفش انه يرى أن الظرف أو الجار والمجرور إذا تقدمتا على المبتدأ فان المبتدأ مرفوع بالفعل الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور، قال ذلك بعد قوله تعالى: ((وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٌّ))^(١٨٤): ((ارتفع أميون بالابتداء، ومنهم الخبر، وفي قول الاخفش يرتفع الأميون بفعلهم كأن المعنى واستقر منهم أميون))^(١٨٥) ولم يكن الزجاج دقيقاً فيما نسب إلى الاخفش، وقد ردّ عليه أبو علي الفارسي^(١٨٦) بأن (أميون) لم يرتفع عند الاخفش بالفعل، وإنما يرتفع بالظرف أو الجار والمجرور ولا يرتفع على الابتداء، وإنما يكون فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور ثم ذكر أبو علي الفارسي مذهب سيبويه، وهو انه يرتفع بالابتداء، إذ قال: ((ومذهب سيبويه انه يرتفع بالابتداء، ففي (منهم) عنده ضمير لقوله (أميون)

178 علل النحو / ٢٧ وينظر في رأي الزجاج: الحلل / ١٤٦ ونقله أيضاً ابن يعيـش، ينظر شرح المفصل ٨٤ / ١ - ٨٥.

179 علل النحو / ١١٠ - ١١١ .

180 الخصائص / ١١٠ - ١١١ .

181 ينظر الرد على النحاة / ٦٤ .

182 شرح المفصل لابن يعيـش / ١٨٤ - ٨٥ .

183 شرح المفصل لابن يعيـش / ١٨٤ - ٨٥ .

184 سورة البقرة ، الآية ٧٨ .

185 معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ١٥٩ .

186 ينظر الإغفال (م ١٨) ٣٢٩ / ٢ ومنهج الأخفش الأوسط ٢٩٦ .

وموضع (منهم) على مذهبه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ، فأما على مذهب أبي الحسن فلا ضمير لقوله (أميون) في (منهم) ولا موضع له عنده...))^(١٨٧)

وقد كرر الزجاج ما ذكره في هذه الآية بعد قوله تعالى: ((لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ))^(١٨٨)، فقال: ((يرتفع خزي من وجهتين: أحدهما الابتداء، والأخرى الفعل الذي ينوب عنه لهم))^(١٨٩)

وما نسبه الزجاج إلى الاخفش نسبه النحاس^(١٩٠) إلى المبرد^(١٩١)، فقد نسب إليه أنه يرى أن رافع المبتدأ هو الفعل المضمر، وذلك في قوله تعالى: ((وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ))^(١٩٢) حيث ارتفع (هذا) بفعل مضمر عند المبرد، والتقدير متى استقر هذا الوعد^(١٩٣). ومن الذين تابعوا الزجاج فيما نسبه إلى الاخفش، أبو الحسن ابن الوراق الذي نسب إليه انه كان ((يجيز أن يرفع زيدا بتقدير استقر، إذا تقدمت الظروف))^(١٩٤) ثم ردّ عليه هذا الرأي، وأخذ برأي سيبويه.

والصحيح ما ذكره أبو علي الفارسي وهو أن الاخفش يرى أن المبتدأ يرتفع بالظرف أو الجار والمجرور إذا تقدما عليه، وقد تبعه في ذلك المبرد^(١٩٥) حين ردّ على سيبويه. وقد نسب ابن ولاد وأبو البركات الانباري إلى الاخفش والمبرد أنهما تابعا الكوفيين فيما ذهبوا إليه^(١٩٦)، إلا أنني لم أقف على ما يثبت ذلك في مصادر الكوفيين. أما عن مذهب أبي علي الفارسي^(١٩٧) نفسه فهو يرى أن العامل هو الظرف دون الفعل، ويستدل على مذهبه بعدة أدلة، وهو الصواب وتابعه فيه تلميذه ابن جني^(١٩٨).

الخبر:

يعرّف الخبر بأنه: ((كل اسم جرد من العوامل اللفظية، لإسناده إلى المخبر عنه))^(١٩٩) ويعد الخبر الجزء المتمم للمبتدأ، إذ هو محط الفائدة في الجملة، وللنحاة في مسائل الخبر تباينات عدة منها:

القول في عامل الرفع في الخبر:

اختلف النحاة في رافع الخبر على النحو الذي أثبتناه من اختلافهم في رافع المبتدأ • وخلاصة الخلاف خمسة مذاهب: ^(٢٠٠)
الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن المبتدأ هو الرافع للخبر. ونصّ قول سيبويه في ذلك ((كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه،

-
- 187 ينظر الإغفال ٣٢٩/٢ .
188 سورة البقرة ، الآية ١١٤ .
189 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٦/١ - ١٩٧ .
190 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧٢ /٢
191 ينظر المقتضب ١٣٢/٤ .
192 سورة الملك ، الآية ٢٥ .
193 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧٢/٢ وتفسير القرطبي ٣٦/٣ ولم أعر على رأي المبرد هذا في المقتضب أو الكامل .
194 علل النحو / ١٣٦ .
195 ينظر : المقتضب ١٣٣/٤ و الانتصار / ٦٤ وفي همع الهوامع ٩٩ / ١ .
196 ينظر الانتصار / ٦٤ والإنصاف (م ٦) ٥١/١ .
197 ينظر الإغفال ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ .
198 ينظر : الخصائص ١٠٧/١ - ١٠٨ و (ذهب الفارسي وابن جني إلى انه الظرف حقيقة وانه العامل صار نسباً منسياً) .
199 المغني في النحو للشيخ منصور البيني (ت ٦٨٠) / ٢ ، ٢٥٠ ، وينظر كشف المشكل في النحو ٣١٨ - ٣١٩ .
وشرح الألفية لابن الناظم / ٤٢ وشرح شنور الذهب/ ١٣٨ .
200 ينظر الإنصاف (م ٥) ٤٤/١ - ٥٠ .

وبه استغنى الكلام، وهو منفصل عنه))^(٢٠١) ثم زاد في التفصيل فأورد ((فأما الذي يُبنى عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة ((^(٢٠٢) وما رآه إلا نتيجة لما لحظ من شدة اتصال المبتدأ بالخبر وان أحدهما لا ينفك من الآخر. الثاني: وهو مذهب الاخفش والرماني انه كالمبتدأ مرفوع بالابتداء^(٢٠٣) وقد قيد الرماني هذا العامل واشترط في كونه عاملاً في الخبر، أن يكون الخبر هو المبتدأ،^(٢٠٤) وهو بذلك مخالف لسببويه في رأيه ويبدو لي أنه في رأيه استند إلى أن الخبر قد يكون ظرفاً أو جملة ولا يجوز إعمال شيء منها في المبتدأ، كما أن الخبر قد يتعدد ولا يجوز إعمال كلمة دون سائرهما ولا إعمالها مجتمعة أما إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة، أي إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإن الرماني يخالف سببويه والبصريين جميعاً ويفرد من بينهم برأي خاص به، إذ يرى أن هذا النوع من الخبر مستغن عن العامل وهو يقول في ذلك ((الذي يجوز في الابتداء أن يعمل في المبتدأ والخبر الذي هو المبتدأ. ولا يجوز أن يعمل فيما ليس هو المبتدأ، لأنه جملة أو بمنزلة الجملة في انه لا يُعمل فيه، فالجملة لا يعمل فيها بالابتداء، لأنه قد عمل بعضها في بعض، وامتنع لذلك إن يعمل فيها عامل آخر، وأما الفعل فلا يعمل فيه بالابتداء لان عامل الاسم لا يعمل في الفعل، وأما الظرف فقد عمل فيه عامل محذوف ومنع ذلك أن يعمل فيه بالابتداء))^(٢٠٥) وهو في رأيه هذا متابع لأصحابه في انه لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد. الثالث: وهو مذهب الجرمي والسيرافي، والقائل بأنه مرفوع بتعريفه من العوامل اللفظية، فالمبتدأ والخبر مرفوعان بتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظية.^(٢٠٦)

الرابع: وهو مذهب ابن السراج، الذي يرى إن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً. وهو يقول في ذلك: ((وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما))^(٢٠٧)

الخامس: وهو مذهب الكوفيين، في انه مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به، وزعم أبو حيان انه اختيار ابن جني^(٢٠٨) وأورد هذا الزعم السيوطي،^(٢٠٩) والصواب أن ابن جني تابع ابن السراج في مذهبه، وهذا واضح من قوله: ((فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لان رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً))^(٢١٠) وكلاهما تابع في رأيه المبرد.^(٢١١)

والقول بأن العامل في الخبر هو الابتداء لأنه يقتضيهما – أي المبتدأ والخبر- والابتداء وحده هو العامل في المبتدأ، لذا وجب أن يكون عاملاً في الخبر، قياساً على العامل اللفظي المقتضي لشئيين نحو: (كان وظن) وضعفه انه عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، لا يعمل في شئيين كالعامل اللفظي.^(٢١٢)

أما ما ذهب إليه ابن السراج وابن جني فيبدو لي أن له وجهاً من الصواب إن كان قصد قائله انه لضعف الابتداء وهو عامل معنوي، فيقوى بالمبتدأ فالعامل إذن مجموعهما لا كل واحد منهما مستقلاً حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد، أو يكون قصده أن العمل في

201 كتاب سببويه ١/ ٨١ وينظر ٤٠٦/١، ١٢٦/٢ .

202 الكتاب ١٢٧/٢ .

203 ينظر ارتشاف الضرب ٢٨/٢

204 ينظر شرح الكتاب للرماني ٢/ ١٣٧ /١ نقلاً عن الرماني النحوي / ٣٠٤ .

205 شرح الكتاب للرماني ٢/ ١٣٧ /١ نقلاً عن الرماني النحوي / ٣٠٤ .

206 ينظر ارتشاف الضرب ٢٨/٢ .

207 الأصول في النحو ١/ ٦٢- ٦٣

208 ينظر ارتشاف الضرب ٢٨/٢

209 ينظر همع الهوامع ١/ ٩٤ .

210 الخصائص ٢/ ٣٨٥ وينظر ١/ ١٦٦ و ١٩٦ و ١٩٩ .

211 ينظر : المقتضب ٢/ ٣٣٤ و ١٢٦/٤ وفيه : ((والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر)) .

212 ينظر الإنصاف ١/ ٤٧ .

الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ. وبعد فإن الرأي الذي يبدو لي انه الأرجح هو ما ذهب إليه سيوييه وهو أن المبتدأ يرفع الخبر، إذ لا يصلح للعمل في الخبر إلا هو لقربه، ولعدم بطلان عمله بالعوامل اللفظية لأنه عامل لفظي ((وصح رفعه به وان كان جامداً، لان أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً))^(٢١٣)

القول في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً و مجروراً:

الخبر مفرد وجملة، هذا تقسيم الجمهور،^(٢١٤) والمفرد مشتق وغير مشتق، والمشتق أما متحمل ضميراً أو غير متحمل.

والجملة أما فعلية أو اسمية، ويقع الظرف والجار والمجرور التامات خبراً للمبتدأ، وحكى أبو علي الفارسي في العسكريات إن هذا النوع عند ابن السراج قسم برأسه، وقال عنه انه مذهب حسن، إذ يقول في ذلك: ((وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن)).^(٢١٥)

ونقل أبو حيان^(٢١٦) هذا التقسيم عن ابن السراج، وتابعه في نقله السيوطي^(٢١٧) وعند رجوعنا إلى أصول ابن السراج لم نجد لهذا القول أثراً؛ بل إننا نجد ما يخالف هذا، وانه يوافق في رأيه من عدّ الظرف والجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد، وهو يقول في ذلك: ((وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو: زيد أخوك، أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو عمرو ضربته وزيد رأيت أباه. وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين: فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو: زيد أخوك، وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان، أما الظروف من المكان فنحو: زيد خلفك وعمرو في الدار والمحذوف معنى الاستقرار، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال، وأما الظروف من الزمان فنحو: القتال يوم الجمعة، كأنك قلت القتال مستقر يوم الجمعة فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فان لم تُرد هذا المعنى فالكلام محال لان زيدا الذي هو المبتدأ من قولك (خلفك) ولا في الدار شيء، لان في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك وإنما هو موضع الخبر)).^(٢١٨) ولا أدل من هذا التفصيل في بيان مذهبه، فهو يصرح هنا بأنه عدّ الظرف والجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد المحذوف لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال، وهذا عين ما رآه الجمهور، ولا أرى ما يحمل عليه كلامه غير ما ذكرت.

وقد صرح الدكتور المنصوري بأن الفارسي تابع أستاذه فيما رآه من أن أنواع الجمل ثلاث هي اسمية وفعلية وظرفية، وان الظرفية عند أستاذه قسم مستقل برأسه، ولا يدخل في حيز الجملة الاسمية أو الفعلية، إنما يكون قسماً يختلف عن كليهما،^(٢١٩) والذي يقوله أبو علي الفارسي في ذلك: ((فأما قولهم زيد في الدار فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حد قولك: إن زيدا منطلق، ولكنه من خبره الفعل والاسم، أو الاسم والاسم، ألا ترى أن قولك (في

213 شرح التصريح ١٥٩/١ وينظر حاشية الصبان ١٩٢/١ .

214 ينظر التسهيل ٤٧/ وارتشاف الضرب ٤٥/٢، وذهب السيوطي إلى مذهب آخر وهو أن الخبر على ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبههما وهو الظرف والجار والمجرور، ينظر همع الهوامع ٩٥/١ .

215 ينظر العسكريات / ٣٧ - ٣٨ .

216 ينظر ارتشاف الضرب ٤٥/٢ .

217 همع الهوامع ٩٠/١ .

218 الأصول في النحو ٦٨/١ .

219 ينظر المسائل العسكريات، دراسة المحقق / ٣٧ - ٣٨ وينظر الإيضاح العضدي ٤٣/١ وشرح المفصل

لابن يعيش ٨٨ / ١

الدار)، ليس زيد ولا القتال (في اليوم) ولم يكونا إياهما كان الكلام غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعلقه، ولن يخلو ما يعلقه به من إن يكون اسماً أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره وإذا كان كذلك، كان داخلاً في جملة ما ذكرناه، وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن... يدلك على ذلك قولك: إن في الدار زيداً فلا يخلو ذلك المقدر المضمّر من إن يكون اسماً أو فعلاً.. فلو كان فعلاً فلم يجز دخول (إن) في هذا الكلام، ألا ترى أن (إن) لا مدخل لها في الأفعال.. ولا يجوز أن يكون مراد الاسم لأن الاسم لو كان مراداً ما كان ليتخطى ذلك الاسم المراد فيعمل في هذا المظهر، فإذا لم يخل هذا الكلام من هذين، لم يجز هذا، ثبت أن هذا قسم ونوع غير ما تقدم ((^{٢٢٠}) فهو قد اثبت بالدليل قوة ما رآه من كون شبه الجملة قسماً قائماً برأسه بأقوى مما أراد إثباته أستاذه والذي قال فيه انه مذهب حسن.

ويبدو لي أنه هو صاحب هذا التقسيم وليس أستاذه، أو أن ابن السراج قد قال بهذا التقسيم ولكن في كتاب آخر من كتبه غير الأصول، ودليل ذلك أن أبا علي الفارسي عندما نسبه إلى أستاذه قال ((وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه)). وعلى الرغم من استحسانه له فهو لا ينكر التقسيم الثنائي في الجمل، (^{٢٢١}) وإنما يقربه حيث يرى أن الجمل نوعان اسمية وفعلية، ويتبين ذلك من النص المتقدم الذي جعل فيه الظرفية تدخل في حيز الجملة الاسمية أو الفعلية . وبعد أن حققنا القول فيما نسب لأبي بكر، نعود إلى تباين رأي النحاة في تقدير المحذوف، الذي جعلوه من قبيل المفرد، أو من قبيل الجملة، تبعاً لتقدير المتعلق المحذوف، ففي نحو قولك: زيد عندك أو زيد في الدار، أن عندك ظرف متعلق بمحذوف، حذف وجوباً ولا يجوز إظهاره لدلالة الظرف عليه، وهو الخبر حقيقة، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور . أما تقدير المتعلق المحذوف فقد ذكر الأزهري ((أن مذهب الاخفش وأبي علي الفارسي وتبعه تلميذه ابن جني^(٢٢٢) إلى أن تقديره (استقر أو كان) ونسب هذا إلى سيبويه ((^{٢٢٣})، والصواب أن الفارسي قدر المحذوف اسماً أو فعلاً على حد سواء وحجة هذا الفريق أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور ، وأن الأصل في العامل أن يكون فعلاً، أما الفريق الآخر وهو جمهور البصريين والزرّاج^(٢٢٤) والزرّاجي^(٢٢٥) فقدروه بكائن أو مستقر، وحبّتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً . وكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح .

يبدو لي أن أرجح الرأيين أن يكون المتعلق المحذوف اسماً، وهو باب أولى من تقديره فعلاً لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع ولا يحوج إلى تقدير آخر، لأننا إذا قدرناه فعلاً (استقر) فهو إنما قدرنا جملة، فإن قيل بأن أصل العمل للفعل فهو من نتائج نظرية العامل، وهو مردود أيضاً بأن قدرناه بـ (كائن أو مستقر) وكلا التقديرين مشتق والمشتق يعمل عمل الفعل كما انه متحمل ضميراً مستتراً يعود على المبتدأ، فشأنه في ذلك شأن الظرف الذي تعلق به .

220 المسائل العسكرية ٨٢ .

221 نسب ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٨٨ إلى الفارسي انه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وقال هذه قسمة أبو علي والصحيح ما أثبتناه وان الذي ذكره ابن يعيش منسوباً للفارسي إنما هو للزمخشري فهو صاحب هذه القسمة الرباعية . وفي دراسة محقق المسائل العسكرية ٢٩/ ذكر أن أبا علي الفارسي قسم الجملة بشكل جديد إلى (اسمية وفعلية وظرفية وقسمية وندائية وشرطية) وهو صحيح، وينظر على سبيل المثال حديثه عن الجملة الندائية في الإيضاح العضدي ٩/١ وحديثه عن الجملة القسمية في المسائل العسكرية ٩٤/ ٩٩ .

222 ينظر الخصائص ١٠٧/١

223 شرح التصريح ١٥٩/١ وهو مذهب المبرد ٣٠٨/٤ .

224 شرح التصريح ١٥٩/١

225 ينظر الجمل للزرّاجي ٦٧ .

القول في وقوع الخبر جملة طلبية:

المتفق على وقوعه خبراً من الجمل هي الجملة الخبرية،^(٢٢٦) وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب^(٢٢٧)، وهذا هو شأن الجمل الخبرية كما أجازوا أيضاً وقوع الجملة الطلبية خبراً^(٢٢٨) وزعم ابن عصفور^(٢٢٩) أن ابن السراج لا يجيز ذلك، وأن ما ورد من هذا الباب نحو قولنا: زيد اضربه وزيد لا تضربه، إنما هو على إضمار القول وأن تقدير الكلام عنده: زيد أقول لك اضربه، أو أقول لك لا تضربه وتابعه في زعمه أبو حيان^(٢٣٠)، وذكر أن ابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين لا يجيزون ذلك وأنه عند ابن السراج على تقدير إضمار القول، وتابعه في نقله السيوطي.^(٢٣١) ودعوى المنع أنها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك. إلا أن ما نسب إلى ابن السراج في الأصول ما يخالفه، ويفيد أن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب وهو جائز دون حاجة إلى تقدير القول، وهو يقول في ذلك: ((وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه، يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً، وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيت، فاستجاوزا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه، لأن الهاء هي زيد، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب))^(٢٣٢)

وقد نقل أبو حيان^(٢٣٣) أن مما لا يسوغ الإخبار به عند بعضهم، الإخبار بالجملة الندائية، وأورد هذا النقل السيوطي،^(٢٣٤) نحو زيد يا أخاه، وقد أجاز ابن جني وقوع النداء خبراً لما في النداء من معنى الخبر ودليله على ذلك مجيء الفاء بعد النداء في قول الشاعر:

ألا يا عين ما فابكي عبيداً وعبد الله والنفر الخياراً^(٢٣٥)

حيث يقول في ذلك ((الفاء بعد النداء سببها - عندي - ما في النداء من معنى الخبر، وذلك قولك (ألا يا نفس فاصطبري .. ويدلك على أن في النداء طرفاً من الخبر، إن رجلاً لو قال لها (يا زانية) لوجب عليه الحد، كما أنه لو قال لها (أنت زانية) كان الأمر كذلك))^(٢٣٦) والقول في هذا إن النحاة قد اجمعوا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب، ((وأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ))^(٢٣٧)، كذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد، ولا نحتاج إلى إضمار القول، كما إن الخبر محط الفائدة ولا عبرة بمقدار الصدق والكذب فيه وأن ((الخبر والطلب مستغنيان عن التعريف الحدي))^(٢٣٨)

وللدكتور فاضل السامرائي في هذه المسألة رأي حسن وهو: ((إن معنى الخبر ليس جائياً في النداء، وإنما هو في المنادى علماً كان أو صفة، ونحو هذا يكون في النهي وسائر

226 ينظر ارتشاف الضرب ٣٤٦/٢

227 ينظر: الأصول في النحو ٦٧/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٦/١ .

228 الخبر على ثلاثة أضرب: ابتدائي وطلبي وانكاري. ينظر مفتاح العلوم / ٨٠٩ وممن أجازوه أبو علي الفارسي ينظر شرح التصريح ٢٩٨/١ .

229 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٦ / ١ - ٣٤٧ وعدم الجواز مذهب سيبويه ينظر الكتاب ١٣٨/١ .

230 ينظر ارتشاف الضرب ٤٩/٢ وينظر شرح التصريح ١٦٠ / ١ .

231 ينظر همع الهوامع ٩٦/١ .

232 الأصول في النحو ٨١/١

233 ينظر ارتشاف الضرب ٤٩/٢ .

234 همع الهوامع ٩٦/١ .

235 البيت للبريق الهذلي، ديوان الهذليين ٦٣/ ٣ .

236 التمام في أشعار الهذليين / ٩٠. كما أنه أجاز وقوع الجملة الاستفهامية خبراً ينظر المحتسب ١٦٥/٢

237 معني اللبيب / ٥٣١، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٦/١ - ٣٤٧ وهمع الهوامع ٩٦/١ .

238 مفتاح العلوم للسكاكي ٧٨ - ٧٩ .

ضروب الإنشاء، وذلك كأن تقول لرجل تعرفه صادقاً: لا تكذب، أي أنت تكذب، فمعنى الخبر ليس جائياً من النهي وإنما هو من إسناد الفعل إلى الفاعل))^(٢٣٩)

ثانياً: كان وأخواتها:

القول في دلالة كان وأخواتها على الحدث:

تشعبت كلمة النحاة في دلالة كان وأخواتها على الحدث، فذهب قوم من النحاة إلى أن كان وأخواتها أفعال لا تدل على الحدث ومنهم المبرد في قوله: ((إن هذا الباب معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منك إلى غيرك))^(٢٤٠) أي إن هذه الأفعال تخبر عن زمن الحدوث لا الحدث وممن أيدته الرأي ابن السراج، وقوله في ذلك: فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: (((ضرب) يدل على ما مضى من الزمان، وعلى الضرب الواقع فيه و(كان) إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط))^(٢٤١) ومنهم الزجاجي والفراسي^(٢٤٢) وابن جني في قوله ((إن خبر كان إنما لزمها ليفاد منه الحدث المخترم منها فقولك: كان زيد قائماً إنما استقدت الحدث الذي هو القيام من قائم لا من (كان) ف(كان) وخبرها جميعاً يفيدان ما يفيداه الفعل مجرداً بنفسه ...))^(٢٤٣)، والجوهري الذي يقول في صحاحه: ((كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر لأنه دلّ على الزمان فقط، تقول كان زيداً عالماً، وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغني عن الخبر، لأنه دلّ على معنى وزمان))^(٢٤٤) فهو لاء سموها أفعالاً لفظية وفسروا ذلك لأن الفعل اللفظي هو الذي لا يدل مصدره على حدث نحو كان . وأجاز بعضهم دلالتها على الحدث وبه قال السيرافي والرماني^(٢٤٥) أما سيبويه فيفهم من كلامه احتمال للمذهبيين، فقد قال: ((إن هذه الأفعال لا تختلف عن ضرب إلا في احتياجها إلى المنصوب وكون المنصوب والمرفوع فيها لشيء واحد))^(٢٤٦)، غير أنه عند التحدث عن الأفعال هذه خص كان بالذكر وبيّن دلالتها فقال: ((تقول كان عبد الله أخاك، وإنما أردت أن تخبر عن الإخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى ... ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول))^(٢٤٧) ومن قوله يستخلص أنه يعني بالنقص عدم دلالتها على الحدث والواضح أن النقص يعني عندهم اصطلاحين، الأول: هو نقصها بسبب فقدانها الحدث، والثاني: هو عدم اكتفائها بالمرفوع .

يبدو لي أن حمل وجه نقصانها على دلالتها على الحدث أولى من جعلها المكتفية بمرفوعها، وذلك لأن مرفوعها في الأصل هو فاعل، منصوبها مفعول به، والمفعول به جائز الحذف، أما ((خبر هذه الأفعال لا يجوز حذفه لا اختصاراً ولا اقتصاراً))^(٢٤٨) فما وجه اجتماع كلمتهم على عدم جواز الحذف إلا لأن دلالتها على الحدث متضمنة فيه . كما أنها لا تستعمل

239 ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي / ٣٠٧

240 المقتضب ٩٧/٣ .

241 الأصول في النحو ٩٣ / ١

242 ينظر البغداديات / ١١٣ .

243 التمام / ١٧١ وينظر الخصائص ٣١٢ / ١ .

244 الصحاح / كان ، ٣ / ٧٥ .

245 ينظر ارتشاف الضرب ٧٥ / ٢ وشرح الاشموني / ١ / ٣٧١ وهمع الهوامع / ١ / ١١٦ .

246 الكتاب / ٢١ / ١ .

247 الكتاب / ٢١ / ١ .

248 همع الهوامع / ١ / ١١٦ .

جميعها تامة^(٢٤٩) ولكن يطلق عليها جميعاً ناقصة، فما معنى نقصانها إذا لم يقصد به دلالتها على الحدث في خيرها.

أما من قال بان هذه الأفعال لها مصادر شأنها في ذلك شأن سائر الأفعال في أنها مأخوذة من أحداث قد رفض النطق بها لأنه تقرر في كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول^(٢٥٠) فالجواب عليهم أن الخير الذي عوّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل . وشيء آخر وهو أن التامة نوع من أنواع كان أو قسم مستقل؛ وليست هي الناقصة نفسها.

وإني وان كنت قدمت تسويغاً استفدته من قراءتي في كتب الأقدمين، غير أنني لست مطمئنة تماماً إلى رأيهم، فالمسألة لا تعدو كونها اجتهادية – كما أرى – وهل أعرب القدامى أفعال المدح والذم كنعم وبنس مثلاً أفعالاً ناقصة؟ وهل لهذه الأفعال مصادر لها التي تجعلها دالة على حدث معين؟ ولماذا أعرب النحاة أفعال التعجب فعلاً تاماً مع عدم وجود مصدر له؟ وأين الحدث الدال عليه؟ أما التي تسمى بالأفعال الناقصة فلها مصادر لها ودلالتها على الحدث وتصرف أكثرها مثل كان الكون ويكون وكن، وكذلك الحال في بقية الأفعال، والشواهد النحوية التي أوردها النحاة أنفسهم ما هي إلا اعتراف ضماني منهم ودليل على فرضيتهم القائلة بالنقص (فكائن) قد عمل وهو اسم فاعل لكان في قول الشاعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً^(٢٥١)

القول في وقوع الفعل الماضي خبراً لكان وأخواتها:

ذهب البصريون إلى جواز وقوع الفعل الماضي خبراً لهذه الأفعال مطلقاً لكثرت في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس^(٢٥٢) ومنه قوله تعالى: ((وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ ذُبُرٍ))^(٢٥٣) وقوله تعالى: ((أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّنْ زَوَالٍ))^(٢٥٤) وقول الشاعر:

ثم أضحوا لعب الدهر بهم^(٢٥٥)

وقال الآخر:

وقد كانوا فأمسى الحي ساروا^(٢٥٦)

أما الكوفيون^(٢٥٧) فقد اشترطوا اقتران الفعل الماضي بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة وحجتهم في ذلك أن (كان وأخواتها) دخلت على الجملة لتدل على الزمان فإذا كان الزمان معلوماً في الخبر استغنى عنها . واشترطوا قد لأنها تقرب الماضي من الحال . وأنكر ابن درستويه وقوع الفعل الماضي في خبر كان قال: ((لا يجوز أن يقع الفعل الماضي خبراً عن (كان)، فلا يقال: كان زيد قام وكذا لا يقال: مازال زيد علم))^(٢٥٨) كما خالف المبرد أصحابه، ولم يجز ذلك إلا على تقدير (قد)، نقل ذلك عنه أبو جعفر النحاس عند إشارته إلى هذه المسألة في حديثه عن قول زهير:

-
- 249 لزم النقص ثلاثة أفعال منها وهي: فتيء وزال وليس . ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٧٩ .
250 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٨٦ . وقد أنكر الرضي أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر وانه ليس بشيء، لأنه كان في نحو: كان زيد قائماً يدل على كون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله ... ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٠ .
251 البيت لا يعرف قائله ، وذكر غير معزو في همع الهوامع ١/ ١١٦ .
252 ينظر شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٧٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٨٠ – ٣٨١ وهمع الهوامع ١/ ١١٧ .
253 سورة يوسف ، الآية ٢٧ .
254 سورة إبراهيم ، الآية ٤٤ .
255 البيت لا يعرف قائله وذكر غير معزو في همع الهوامع ١/ ١١٣ .
256 البيت لا يعرف قائله وذكر غير معزو في همع الهوامع ١/ ١١٣ .
257 ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٧٢ وهمع الهوامع ١/ ١١٣ .
258 ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٧٢ وهمع الهوامع ١/ ١١٣ .

وكان طوى كشحاً على مستكنة فلا هو اباها ولم يتقدم (٢٥٩)

قائلاً وهو يشير إلى قول المبرد ومخالفته لأصحابه: ((قال أبو العباس هذا باضمار (قد)، وكان قد طوى كشحاً، لأن كان فعل ماضي فلا يخبر عنها إلا باسم أو ما ضارع الاسم فانه لا يجوز: كان زيد قام، لان قولك: زيد قام يغنيك عن كان، وخالفه أصحابه في هذا فقالوا: الفعل الماضي قد ضارع أيضاً، فهو يقع خبراً لكان ... فأما قوله إن قولك زيد قام يغني عن كان فانه إنما جيء به (كان) لتؤكد إن الفعل لما مضى)) (٢٦٠)

وقد استشهد النحاة بالبيت السابق على انه يأتي خبر (كان) ماضياً مجرد عن تقدير (قد)، وإن كلا الأمرين جائز.

أما رأي النحاس نفسه، فقد جاء في إعراب قوله تعالى: ((وَأِنْ كَانَ مَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ ذُبُرٍ)) (٢٦١) قال: ((إن فيه من النحو ما يشكل)) (٢٦٢) ونقل قول المبرد ((هذا لقوة كان فانه يعبر بها عن جميع الأفعال)) (٢٦٣) ونقل قول أبي إسحاق الزجاج أن معنى: ((إن يكن، أي إن يعلم، فالعلم لم يقع وكذلك الكون، لأنه يؤدي عن العلم قُدًّا من قُبُل، فخير عن كان بالفعل الماضي)) (٢٦٤) وانشد بيت زهير .

وقد تابع أبو جعفر النحاس الكوفيين، إذ يرى اقتران الماضي به (قد) الواقع خبراً لكان يدل على ذلك حديثه عن قول النابغة:

أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا أخصى عليها الذي أخصى على لبدي (٢٦٥)

إذ يرى النحاس أن المعنى: ((وأضحى أهلها قد احتملوا)) (٢٦٦) والذي يبدو لي أن الصحيح جوازه وفاقاً للبصريين لأنه قد كثر بما لا يمكن تأويله، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً.

غير أن هناك سؤالاً يبحث عن إجابة وهو أن هذه الأفعال ليست على شاكلة واحدة، فما بالناب (مازال وما انفك ومافتى وما برح ومادام) وهي أفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمان الأخبار، والأفعال الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها . ولا اعلم- فيما اطلعت عليه من قراءاتي في كتب الأقدمين - أن خبرها وقع فعلاً ماضياً فكان من باب أولى أن تقسم هذه الأفعال قبل تعميم القاعدة فتشمل الأفعال التي تعمل من غير قيد أو شرط حسب .

القول بزيادة كان:

من المسائل المختلف عليها بين العلماء زيادة كان، وقد نسب الزجاج (٢٦٧) إلى المبرد انه أجاز أن تكون (كان) زائدة في قوله تعالى: ((إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا)) (٢٦٨) وانه استدل على ذلك بقول الفرزدق (٢٦٩)

259 ديوان زهير تحقيق كرم البستاني / ٨٣ وينظر شرح القصائد التسع / ١ / ٣٣٦ وشرح كافية ابن الحاجب / ٢

١٧٣ وخزانة الأدب ٤-٣/٤ و ١٣/٧، ١٤

260 شرح القصائد التسع / ١ / ٣٣٧ ولم أعر على قول المبرد هذا في المقتضب ولا في الكامل .

261 سورة يوسف ، الآية ٢٧

262 إعراب القرآن للنحاس ٣٢٤/٢ .

263 المصدر نفسه والصفحة نفسها .

264 المصدر نفسه والصفحة نفسها .

265 ديوان النابغة / ٦١ برواية: أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا . وشرح القصائد التسع / ٢ / ٧٣٩ . وخزانة

الأدب / ٤ / ٥ والدرر اللوامع / ١ / ٢١٣ - ٢١٤ .

266 شرح القصائد التسع / ٢ / ٧٣٩ . وممن تابع رأي الكوفيين الجوهري في صحاحه / ١ / ٤٣٩، إذ يقول في قول العجاج:

من أن تبدلت بأدي آدا

لم يكن يناد فأمسى أنادا

قال الجوهري : أي قد ناد فجعل الماضي حالاً باضمار قد .

فكيف إذا حلت بدار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام

وأنها زيدت هنا بين الصفة والموصوف، ثم غلط الزجاج المبرد فيما ذهب إليه، لأنها لو كانت زائدة في الآية لما نصبت خبرها، ثم استشهد الزجاج على زيادة كان ببيت الفرزدق، وذهب إلى أنها لو لم تكن زائدة لقال: كانوا كراماً . وقد غلط الزجاج فيما نسبه إلى المبرد من زيادة كان في بيت الفرزدق، لأن المبرد خطأ سيبويه^(٢٧٠) فيما ذهب إليه من زيادة (كان) في البيت، وقد بقي المبرد على رأيه في المقتضب، أما الآية فلم نقف على رأي للمبرد فيها في احد مصنفاته، ويبدو لي أن الذي أوقع الزجاج في هذا الوهم، هو أن المبرد استشهد ببيت الفرزدق على زيادة (كان) عند النحويين المتقدمين، ثم قال بعده: ((وتأويل هذا سقوط كان على وجيران لنا كرام، في قول النحويين المتقدمين))،^(٢٧١) ففهم منه الزجاج انه يرى زيادة (كان) في البيت، ولكنه لو أكمل نص كلام المبرد لعرف أنه لا يرى زيادة كان في البيت ، وقد صرح المبرد بذلك فقال بعد النص المتقدم: ((وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان، وذلك أن خبر كان (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا))^(٢٧٢)

وأكثر العلماء على أن زيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها، ثم اختلفوا فيما إذا كانت تعمل شيئاً أم لا ؟

أجاز سيبويه زيادة كان على الرغم من وجود اسمها مستنداً إلى ظننت التي يجوز إلغاؤها على الرغم من إسنادها إلى اسمها وقد نسب سيبويه ذلك إلى الخليل،^(٢٧٣) ومن المؤيدين والمدافعين عن سيبويه ابن ولاد في الانتصار^(٢٧٤) والسيرافي في شرحه للكتاب^(٢٧٥) والرماني في شرحه للكتاب.^(٢٧٦) ويبدو أن سيبويه لم يكن ممن ذهب إلى زيادة كان فلعنه أعرب (ما كان أحسن زيدا) على أن اسم كان ضمير يعود على (ما) وجملة أحسن زيدا خبر لها . أما عن رأي الرماني في المسألة فقد أوضحه في بيت الفرزدق فقال: ((جر (كراماً) جعله صفة لـ (جيران) فكأنه قال وجيران كرام كانوا لنا، وكان زائدة على رأي سيبويه وجلة أصحابنا وكان المبرد يمتنع من زيادة كان في بيت الفرزدق ويقول وقد ردّ الناس هذا وقال يجوز أن تكون الواو حرفاً دالاً على الجمع يؤكد به الجيران وليس اسماً لها كهو في أكلوني البراغيث هذا مذهب البصريين وبعض الكوفيين ولأنه يقرر لنا التأخير وهو صفة لـ (جيران وقد حل محله من حيث تبع الموصوف فلا حاجة تدعو إلى انتزاعه من موضوعه وتقديره مؤخراً، وهذه حجة أبي علي))^(٢٧٧) وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها لا تعمل رفعاً ولا نصباً وأنها ملغاة بعد أن ذكر رأي أبي بكر بن السراج^(٢٧٨) في قولهم: ما كان أحسن زيدا: أن كان ملغى لا فاعل له، ثم

267 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٢ - ٣٣ وأنكر النحاس زيادة كان من خلال قول أستاذه الزجاج ينظر معاني القرآن للنحاس ٢ / ٥٠ - ٥١ . وقد انصفه الرماني عندما نسب إليه انه امتنع من زيادتها في بيت الفرزدق، ينظر توجيه أبيات ملغزة / ٢٥٨ .

268 سورة النساء ، الآية ٢٢ .

269 شرح ديوانه / ٨٣٥ . وينظر شرح التصريح / ١٨٣ .

270 ينظر الانتصار / ٧٥ .

271 المقتضب ٤ / ١١٧ ونسب الرضي أيضا للمبرد القول بزيادتها، ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٢ كما نسب للسيرافي انه جعل فاعلها مصدرها أي كان الكون وردّه عليه بأنه هوس إذ لا معنى لقولك ثبت ثبوت . وان مذهب أبي علي انه لا فاعل لها .

272 المقتضب ٤ / ١١٧ .

273 الكتاب ١ / ٢١ .

274 الانتصار / ٢٥ .

275 ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ١٤ نقلاً عن منهج السيرافي / ١٠٣ .

276 ينظر شرح الكتاب للرماني ٢ / ١٥٤ نقلاً عن الرماني النحوي / ٢٠٥ وينظر توجيه أبيات ملغزة / ٢٥٨ .

277 توجيه أبيات ملغزة / ٢٥٨ .

278 مثل أبو بكر بن السراج للزيادة والإلغاء في الاسم بـ (هو) وفي الفعل بـ (كان) وفي الحرف بـ (ما) ينظر الأصول ٢ / ٢٦٧ . وما نسبه أبو علي لابن السراج مذكور في الأصول ١ / ١٠٦ إذ قال: ((كان زائدة لا فاعل لها وأحسن في موضع الخبر)) .

ذكر أن من متقدمي أهل العربية من يرى أن في كان ضميراً لـ (ما) و(أحسن زيدياً) في موضع خبره، وعلى الأرجح أن هذا المتقدم إنما عنى به الزجّاجي لأنه هو القائل في (ما كان أحسن زيدياً) بان (ما)رفع بالابتداء (وكان) خبر الابتداء، واسمها مضمر وما بعدها خبرها .^(٢٧٩) ونسب ابن يعيش^(٢٨٠) هذا القول إلى السيرافي، قال وحكاه الزجّاجي، ومعلوم أن أبا سعيد السيرافي والزجّاجي من معاصري أبي علي الفارسي

فعلى مذهب الفارسي تكون الزائدة قسماً برأسه مغايراً للناقصة والتامة واستدل أبو علي على جواز الوجه الثاني بان ((فعل التعجب على (افعل) دون (فعل) فلو كان قولك (كان) فعل تعجب لوجب أن يكون على (افعل) دون (فعل)..ألا ترى أنك لا تجد فعلاً للتعجب مبنياً على (فَعَلَ) وشيء آخر من أجله لا يجوز أن يكون كان إلا ملغى، وهو أن فعل التعجب إنما يتعدى إلى الأسماء فتنتصب فيه، نحو: ما أحسن زيدياً...))^(٢٨١)

وقد حكم قوم بزيادة كان في قوله تعالى: ((كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا))^(٢٨٢) فأورد أبو جعفر النحاس أنها هنا زائدة قال : ((قيل (كان) ههنا زائدة لأن الناس كلهم لا يخلون من أن يكون هكذا))^(٢٨٣) فزيادة كان جاء لوقوعها بين المبتدأ والخبر ونصب (صبيياً) على الحال.^(٢٨٤) وزعم آخرون أنها بمعنى (حدث)،^(٢٨٥) وقد أنكر ابن الانباري الوجهين جميعاً، لأنها لو كانت زائدة لم تنصب (صبيياً) ولو كانت بمعنى (حدث) لاستغنى عن الخبر على مثال قولهم (كان الحر) ونكتفي به.^(٢٨٦) وبمثل هذا ردّ ابن الانباري على قول أبي عبيدة الذي زعم أنها زائدة في قوله تعالى: ((وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا))^(٢٨٧) وكان ردّه بتأويل الفراء: ((وكان الله غفوراً رحيماً))^(٢٨٨) فصلح الماضي موضع الدائم، وهو اسم الفاعل.^(٢٨٩)

وقال الجوهري في صحاحه: ((كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر لأنه دلّ على الزمان فقط، نقول: كان زيد عالماً، وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر، لأنه دلّ على معنى وزمان، تقول: كان الأمر، ... وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك زيد كان منطلق، ومعناه زيد منطلق، قال الله تعالى: ((وكان الله غفوراً رحيماً)) وإنما يخبر عن حاله، وليس يخبر عما مضى من فعله))^(٢٩٠) فجعل الناقصة دالة على الزمان الماضي دون الحدث، وجعل التامة دالة على الزمان والحدث جميعاً وجعل الزائدة غير دالة على شيء منهما وإنما يؤتى بها للتوكيد، ولكنه جعلها عاملة الرفع والنصب، كما في الآية التي ذكرها . وأحسب أن زيادة كان أمر غير مرغوب عنه، وأنها جيء بها مع التعجب للدلالة على التعجب مما وقع في الماضي، وهو مذهب سيبويه.^(٢٩١) والذي أميل إليه القول بزيادتها لأنه أوفق للمعنى .

-
- 279 ينظر الجمل للزجاجي / ١١٦ .
280 ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧ .
281 البغداديات (م ١٧) / ١٦٧ .
282 سورة مريم ، الآية ٢٩
283 معاني القرآن للنحاس / ٤ / ٣٢٨ .
284 ينظر المقتضب / ٤ / ١١٧ . والتبيان في إعراب القرآن ٨٧٣/٢ . وقد ذكر النحاة أن كان تزداد بين المتلازمين : المبتدأ والخبر ، الصفة والموصوف والصلة والموصول وغيرها ينظر شرح لابن عقيل ٢٤٩/١ .
285 وهذا الوجه ذكره النحاس : ينظر معاني القرآن للنحاس / ٤ / ٣٢٩ .
286 ينظر تفسير القرطبي ١٠٢/١١ .
287 سورة الفرقان ، الآية ٧٠ .
288 معاني القرآن للفراء / ٢ / ٣٠٤ .
289 ينظر الأضداد / ٦٢ .
290 الصحاح / كان ٧٥/٣
291 ينظر الكتاب ١ / ٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش / ٧ / ١٥٠ - ١٥١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١ / ٥٨٤

وثمة سؤال يفرض نفسه بوجهة في الباب وهو لِمَ لا نعد كان تامة وقد رفعت فاعلاً وهو الضمير فيكون المعنى وجيران كرام وجدوا على هذه الصفة، ولا أدري لِمَ لم يلجأ النحاة لهذه الحجة حتى يريحوا أنفسهم فيفضوا هذا النزاع كما أنني أرى أن الزيادة تكون للحروف لا للأفعال فكيف جاز لمن يعدون الأفعال أقوى من الأسماء والحروف وهم أصحاب نظرية العامل والتمسكون بها تسويغ جعل الفعل زائداً مستغنى عنه وهو العامل المؤثر في غيره؟ ولا أرى زيادة لـ (كان) هنا وإنما تأتي لتأكيد المعنى وتبييناً لمعنى المضي . ويبقى الذي قاله سيبويه أولى بالرعاية لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها .

القول في بناء كان للمفعول:

اختلف في جواز بناء كان للمفعول، فذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي^(٢٩٢) وابن السراج في قوله: ((وقد أجاز قوم في كان زيد قائماً أن يردّه إلى ما لم يسم فيقولون: (كين قائم) قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن كان فعل غير حقيقي وإنما يدخل على المبتدأ أو الخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقام مقام الفاعل، لأنهما غير متغايرين ، إذ كان إلى شيء واحد لأن الثاني هو الأول في المعنى))^(٢٩٣) إلى المنع . ونص الصيمري^(٢٩٤) على أن مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول وإجازة ذلك تنسب للكوفيين ، وهو قول تعوزه الدقة . ثم اختلف الذين أجازوه فيما يقام مقام المرفوع، أما السيرافي فقال: يحذف اسم كان وينحذف الخبر بحذفه، ويقام ضمير مصدرها مقام المحذوف والذي دعاه لهذا أن حذف اسمها لا بد أن يقترن به حذف خبرها، إذ لا يتصور حذف المخبر عنه لفظاً وتقديراً وإبقاء الخبر ثم تقييم ضمير الحدث مقام المحذوف فيقال (كين). وهذا رأي فساده بّين، لأن هذه الأفعال قد رفض أحداثها فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف . أما سيبويه فقال في كتابه: ((فهو كائن ومكون))^(٢٩٦) فهو قد أجاز أن يقال (مكون) ولم يبين على أي وجه ذلك، وما الذي يقام مقام المحذوف، وقد يكون أنما أراد تصّرف الفعل وانه ليس جامداً كالحرف ولم يثبت بهذا جواز بنائه للمفعول .

ولما رأى الفارسي أن بناءها يؤدي إلى ما ذكره الفراء وهو: ((أن تحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه))^(٢٩٧) وفي هذا بقاء الخبر دون مخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير ، وإلى ما ذكره السيرافي، وكلاهما فاسد، منع من بنائها للمفعول.^(٢٩٨) يبدو لي أنه الرأي الصحيح، فلم يؤثر عن العرب – فيما اطلعت عليه- من شعر أو نثر وردت فيه كان مبنية للمفعول .

القول في فعلية (ليس):

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول:

مذهب سيبويه^(٢٩٩) والجمهور^(٣٠٠)، أن (ليس)، فعل ماض ناقص، واحتجوا باتصال المضمر المرفوع بها، ولا يتصل الابدل، وذلك نحو: (لست ولسنا ولستم ولستن ولستم) إذ هو

292 ينظر : ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ .

293 الأصول في النحو ٩١/١ .

294 ينظر التبصرة والتذكرة ١٢٤/١ والتسهيل ٧٧ .

295 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٨٥ وارتشاف الضرب ١٢٤ /٢ .

296 الكتاب ٢١/١ .

297 معاني القرآن للفراء ٩٣/١ .

298 ينظر : ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ .

نظير قولك: (ضربت وضربنا وضربتم وضربتن وضربتما) واستدلوا أيضا باستتار الفاعل فيها في نحو (زيد ليس ذاهباً)،^(٣٠١) قال الزجاجي: ((الفراء وجميع الكوفيين يقولون هي حرف، والبصريون يقولون هي فعل))^(٣٠٢) وقد أخطأ الزجاجي فيما نسبته إلى الفراء لأن الأخير قال: ((.. لأن (ليس) فعل يقبل المضمَر كقولك لست ولسنا ولم يكن ذلك في (ما)))^(٣٠٣)

الثاني: مذهب أبي بكر بن شقير^(٣٠٤) و أبي علي الفارسي أنها حرف ك (ما) النافية،^(٣٠٥) وصرح أبو حيان^(٣٠٦) أن هذا مذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد قوليه، وهو الصواب لأنه قال بحر فيتها في الحجة،^(٣٠٧) ووافق الجمهور فقال بفعاليتها في الإيضاح العضدي، قال: ((فان أضمرت في) ليس) جازت المسألة ولا يجوز مع (ما) لأنها ليست بفعل فيضمَر فيها)).^(٣٠٨) واحتج من قال بهذا المذهب بالسماع والقياس، أما السماع فقد حكى سيبويه عن العرب قولهم: ((ليس الطيبُ إلا المسك))^(٣٠٩) وعليه ينبغي أن يكون حكم (ليس) حكم (ما) إذا ما انتقض نفيها بـ (إلا) وأما القياس فمن أوجه:

الأول: إن الفعل موضوع على إثبات الحدث والزمان، و(ليس) ليست كذلك لأنها تنفيهما، إذ هي في ذلك كـ (ما) النافية.

الثاني: إنها لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على احد ابنية الفعل، وهي (فَعْلٌ وَقَعْلٌ وَقَعْلٌ) .

الثالث: إنها لا يجوز أن تكون صلة لـ (ما) المصدرية بخلاف الفعل.

الرابع: إنها غير متصرفة وإنها لا تدخل عليها (قد).^(٣١٠)

وأيد العكيري رأي الجمهور إذ أجاب عما حكاه سيبويه عن العرب من ثلاثة أوجه:

الأول: إن ذلك شاذ شذوذاً لا يثبت بقلته أصل كما إن الجر بـ (لعل) لا يجعل أصلاً يحتج به

الثاني: إن في (ليس) ضمير الشأن، والتقدير: ليس الشأن والقصة الطيب إلا المسك.

الثالث: أن تكون (ليس) مجردة عن الضمير، إلا أن ذلك لا يخرجها عن كونها فعلاً لفظياً.^(٣١١)

والغريب أن كل من تحدث عن ليس نسب القول بحر فيتها لابن السراج بما فيهم الدكتور عبد الحسين الفتلي،^(٣١٢) ولا أدلّ وأوضح من كلام ابن السراج نفسه في بيان رأيه، والذي يقول في ذلك: ((والدليل على أنها فعل قولك: ليست، كما تقول ضربت، ولستما كضربتما و...))^(٣١٣)

- 299 ينظر الكتاب ١/ ٣٥- ٣٦ و ٧٣٠ وهو مذهب ابن خالويه ينظر إعراب ثلاثين سورة ١/ ٦٧ والجوهري في صحاحه / ليس ٩٧٣/٢ .
- 300 نسب الزجاجي هذا القول إلى البصريين من دون أن يذكر سيبويه . أما أبو حيان والسيوطي فنسباه إلى الجمهور . ينظر المقتضب ٤/ ٨٧ اللامات ٨ والارتشاف ٢٣/ ٧٢ وهمع الهومع ١/ ٢٨ .
- 301 ينظر اللامات للزجاجي / ٧ .
- 302 اللامات للزجاجي / ٧ .
- 303 معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٣ .
- 304 هو أبو بكر احمد بن الحسن الفارسي الشقيري، ممن خلط المذهبين توفي سنة ٣١٥ هـ ينظر إنباه الرواة ١/ ٣٤ والبيغية ١/ ٣٠٢ .
- 305 ينظر الجنى الداني / ٤٥٩ وشرح قطر الندى / ٢٨ وهمع الهوامع ١/ ٢٨ .
- 306 ينظر الارتشاف ٢/ ٧٢ وتردد هذا القول في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٨ و رصف المباني / ٧١ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٦ . ومغني اللبيب ١/ ٣٩٢ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣ وقد ذكر السيوطي في الهمع ١/ ١٠ : (وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى وليس) مستنداً إلى عدم تصرفها، وواقفه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير) وذكر ابن هشام انه قد رجع عن هذا إلى قول الجمهور . ينظر شرح للمحة البدرية ٢/ ٦ .
- 307 ينظر الحجة للفارسي ٢/ ٢٠٦ .
- 308 الإيضاح العضدي ١/ ١١١ .
- 309 الكتاب ١/ ٧٣ .
- 310 ينظر التبيان ٣١٠ - ٣١٢ .
- 311 ينظر التبيان ٣١٣ ومسائل الخلاف في النحو / ٧٠ .
- 312 ينظر دراسة المحقق ١/ ٢٧ وجعل القول بحر فيتها من المسائل التي تفرد بها ابن السراج وتابع فيها الكوفيين أخذاً عن السيوطي في الهمع والذي أراه أنّ من باب أولى أن يكون الأخذ عن ابن السراج نفسه ولاسيما أن عمله

ولا اعلم لابن السراج – فيما اطلعت عليه- رأياً غير هذا يحتمل أن أبا حيان أو غيره ممن نقل هذا الرأي عن ابن السراج بما فيهم الدكتور عبد الحسين الفتلي قد اطلع عليه حتى يطلق القول عن لسان ابن السراج بحرفيتها وربما الذي ساعدهم على الاعتقاد بهذه النسبة أن بعض النحويين^(٣١٤) لا يرى أن من العلامات التي تميز الفعل عن الاسم والحرف، تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد، بل كان يرى أن هذه العلامات ليست مقصورة على الأفعال لاسيما تاء التأنيث الساكنة وتاء الضمير، أما نون التوكيد فقد دخلت على الاسم في الشعر فهي ليست خاصة بالأفعال قال الشاعر:

أريت إن جاءت به املودا
مرجلاً ويلبس البر ودا
أقائلن احضروا الشهودا^(٣١٥)

وهو- فيما أرى – رأي خاص بصاحبه .
الثالث: مذهب المالقي، أنها ليست محضة في الفعلية كما أنها ليست محضة في الحرفية، وعليه تكون حرفاً شأنها شأن (ما) النافية إذا ما فقدت إحدى خواص الفعل وذلك بان تدخل على الجملة الاسمية^(٣١٦) وبعد فان القول بحرفيتها بين الضعف، وما قيل في ذلك كله لا حجة فيه، فليس في جمودها وعدم تصرفها وكونها لا مصدر لها، ما يسوغ هذا المذهب فقد علمنا أن من الأفعال ما هو غير متصرف، ومع ذلك فهو مسلم به لقيام الدليل عليه، وقد بين لنا الزجاجي العلة في امتناعه من التصرف ((وهو انه لمّا وقع بلفظ الماضي نفيًا للمستقبل، استغنى فيه عن لفظ المستقبل، ولمّا استغنى فيه عن المستقبل لم يبين منه اسم الفاعل ولا المفعول وعلّه أخرى وهي انه لمّا نفي بها ضارعت حروف المعاني النافية فمنعت من التصرف لذلك))^(٣١٧)
ويرجح الدكتور مهدي المخزومي^(٣١٨) أن ليس فعل متخلف فاقد لدلالته على الفعلية حتى صارت تضاهي (ما) فللحرفية معنى فيها أيضاً، يؤيد هذا ما حكاه سيبويه من قولهم: ((ليس خلق الله مثله))^(٣١٩) فلا جرم أن المعنى ما خلق الله مثله، ولو تأول متأول هذا بـ (ليس) الشأن أو الأمر خلق الله مثله، لكان إفساد للمعنى من غير ما مسوغ يلجئنا إليه.

القول في تقديم خبر ليس عليها:

اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها، فمنهم من ذكر رأياً ونسبه إلى سيبويه كما فعل ابن جني إذ قال: (إجازة هذا مذهب سيبويه)،^(٣٢٠) وقد أيد ابن جني ابن يعيش الذي قال: ((ومنهم من أجاز تقديم خبر ليس عليها نفسها نحو: قائماً ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي واليه ذهب الفراء من الكوفيين، واحتجوا لذلك بالنص والمعنى، أما النص فقوله تعالى: ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ))^(٣٢١)))^(٣٢٢) وكل من نقل عن سيبويه كان واهماً والذي أميل إليه هو أن سيبويه لم يقل

في التحقيق يقتضي ذلك . قال ابن السراج في الأصول في النحو ٢/٢٣١ عند حديثه عن الأفعال التي لا تتصرف فلا يقدم عليها ما بعدها ((الأفعال التي لا تصرف لا يجوز أن يُقدّم عليها شيء مما عملت فيه وهي : نعم وبنس وفعل التعجب و (ليس) تجري عندي ذلك المجري لأنها غير متصرفة)) .

313 الأصول في النحو : ٤٢ و ٨٥ .
314 صاحب هذا الرأي أبو حيان ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٤٢ وينظر شرح التصريح ١/ ٤١ وحاشية يس على التصريح ١/ ٤١ .

315 رؤبه بن العجاج – ديوانه / ٣٥ .

316 ينظر رصف المبانى / ٣٠٠ والجني الداني / ٤٩٤ .

317 اللامات للزجاجي / ٨ .

318 ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه / ٢٥٨ .

319 ينظر الكتاب ١/ ٣٥ .

320 الخصائص ١/ ١٨٨ .

321 سورة هود ، الآية ٨ .

بإجازة ذلك، ((ولا نص في الكتاب بالجواز أو المنع في هذه المسألة))^(٣٢٣) وإني أرى صحة ما ذهب إليه أبو البركات الذي قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، واليه ذهب المبرد، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح والصحيح أنه ليس في ذلك نص))^(٣٢٤) ونقل ابن جني عن المبرد مذهبه في إنكاره تقديم خبر (ليس) عليها، وردّ عليه ابن جني بقوله إن معظم البصريين والكوفيين يخالفونه في ذلك،^(٣٢٥) وقول ابن جني هنا فيه نظر فقد حُكي منع تقدم خبر (ليس) عليها عن الزجاج وابن السراج والكوفيين^(٣٢٦) والقول في المسألة إن مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج و السيرافي وأبي علي في الحلييات المنع^(٣٢٧) بحجة ضعفها لأنها فعل جامد غير متصرف قياساً على (عسى ونعم وبئس) وشبهها بما النافية^(٣٢٨). والمبرد لم يصرح بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وإنما قاس ليس باعتبارها فعلاً جامداً على أفعال التعجب وما، وهذه لا يتقدم معمولها عليها.

قال ابن السراج: ((لا يتقدم خبر ليس قبلها، لأنها لم تُصرف تصرف كان لأنك لا تقول منها يفعل ولا فاعل، وقد شبهها بعض العرب بما...))^(٣٢٩) ويبدو أن أبا علي جوز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفاً لأن الظرف يتعلق بالوهم، وعنده القياس بقوله: ((وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس، فنقول: منطلقاً ليس زيد وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر ليس على (ليس لا يجوز)).^(٣٣٠) وقال في البغداديات: ((حكي أبو بكر أن رأي أبي العباس أن تقديم معمول (ليس) غير جائز، وقال أبو علي الفارسي: وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس هو القياس في (ليس))^(٣٣١) وهذا ما وجه به قول الله سبحانه: ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوعًا عَنْهُمْ)) لأنه ((أجاز في نصب (يوم) ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون متعلقاً بنفس (ليس) من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي، وقال أبو علي -رحمه الله- (يوماً) الظرف يتعلق بالوهم مثلاً^(٣٣٢)، ((ولا يجوز وقوع المعمول حيث لا يقع العامل، لان رتبة العامل قبل المعمول))^(٣٣٣)، إلا أن ((هذا غير مطرد بدليل إننا نقول (زيداً لم أضرب) (و) عمراً لن أكرم) ولكن لا يمكن أن نقدّم الفعل على حرف النفي فيقع المعمول زيداً وعمراً حيث لا يقع العامل))^(٣٣٤).

وعدم جواز تقديم خبر ليس عليها مذهب الجوهرى أيضاً، والذي جاء في صحاحه ضمن حديثه عن (ليس) ، قال: ((ولا يجوز تقديم خبرها عليها كما في أخواتها تقول: محسناً كان زيد، ولا يجوز أن تقول: محسناً ليس زيد))^(٣٣٥). أما ابن جني فمذهبه الجواز، والذي يقول في ذلك عند تناوله قول أبي صخر^(٣٣٦):

-
- 322 شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ وينظر الإنصاف (م ١٨) ١٦٠/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٨٨/١ وشرح الألفية لابن الناظم /٥٥ .
323 النواسخ في كتاب سيبويه / ٢٥٧ .
324 الإنصاف (م) ١٨٨ / ١ / ١٦٠ وقد وقف ابن عقيل موقف المتحفظ مما نسب إلى سيبويه فقال في شرحه لألفية ابن مالك ١ / ٢٧٨ : (واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع) .
325 ينظر الخصائص ١٨٨/١ وينظر المقتضب ٤/١٩٤ و ٤٠٦ .
326 ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٧٨ .
327 ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٨٧ وهمع الهوامع ١ / ١١٧ ونسب الانباري المنع للبصريين جميعا في الإنصاف ١ / ١٦٠ وينظر الأشباه والنظائر ٢ / ٥٦ وحاشية الصبان ١ / ٢٢٥ .
328 ينظر الإنصاف (م) ١٨٨ / ١ / ١٦١ وارتشاف الضرب ٢ / ٨٧ وشرح الاشموني ١ / ٣٥٥ وهمع الهوامع ١ / ١١٧ .
329 الأصول في النحو ١ / ١٠٢ .
330 المقتصد في شرح الايضاح ١ / ٤٠٧ .
331 البغداديات ٤٠٢ .
332 الخصائص / ٤٠٠ .
333 شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٤ .
334 في أدلة النحو / ٥٢ .
335 الصحاح ليس ٢ / ٩٧٣ .

فلما علا سود البصاق كفاثه

تهيب الذرى منه بدهم مقارب

فجلل ذا غير فالإسناد دونه

وعن مخصص الحجاج ليس بنا كب

(أما قوله: ((عن مخصص الحجاج ليس بنا كب)) ففيه دليل على جواز تقديم خبر ليس عليها فعن متعلقة (بناكب) الذي هو خبر (ليس) وقد قدمه عليها (وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، ومثله قوله تعالى: ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ))^(٣٣٧) وما استدلل به ابن جني من الآيات المختلف في إعرابها التي ورد فيها تقدم المعمول وعليه يؤذن بجواز تقديم العامل، فمن لم يجز ذلك ردّ هذا الدليل بان معمول الخبر هنا ظرف، والظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، والذي استدلل به جعل (يوم) متعلق بقوله سبحانه (مصروفاً) وقد تقدم هذا المتعلق على ليس والعامل فيه هو خبرها، فلما تقدم معمول خبر ليس عليها في أفصح الكلام من غير ضرورة دلّ على أن الخبر يجوز تقدمه . ويشابهه بيت أبي صخر ف (عن) متعلقة (بناكب) الذي هو خبر (ليس) وقد قدمه عليها.

قال أبو حيان في البحر المحيط: ((وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم اظفر بتقديم خبر (ليس) عليها ولا معموله إلا مادلاً عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فيا بئى فما يزداد إلا لاجاجة وكنت أيبا في الخفا لست أقدم^(٣٣٨)))^(٣٣٩)

أما المانعون فمن كان مذهبه فيها أنها حرف استدلل بان معمول الحرف لم يقدّم على الحرف في موضع من المواضع، وأن من كان مذهبه أنها فعل استدلل بان الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، ودليله في ذلك فعل التعجب وهو قولنا ما أحسن زيدا، لا يجوز زيدا ما أحسن، ودليلهم الآخر ((إن عسى لا يتقدم خبرها اتفاقاً))^(٣٤٠) لعدم تصرفها، مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها والجامع بينهما الجمود.

والظاهر أن رأي الكوفيين هو الصحيح لأن (ليس) فعل جامد مثل (عسى) والأخيرة خبرها لا يتقدم عليها باتفاق النحاة، أما دليل التقدم الذي جاء في أفصح الكلام وهو الكتاب العزيز وأسند الشعر، وهو دليل النحاة في قواعدهم التي وضعوها ، فلا يكون فيه (يوم) متعلقاً ب (مصروفاً) فقط، وإنما يؤول إلى أن يكون مرفوعاً بالابتداء وبُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فهو في محل رفع مبتدأ،^(٣٤١) أما تشبيهه عمل (ما) بها وحملها على ذلك، ف (ما) نقضت رتبته ولا يقاس عليها، و(ما) إنما أعملت بالقياس على (ليس) وليس العكس، فهذا قلب القياس فضلاً عن أن سبويه لم يصرح بنص بتقديم خبر (ليس) عليها. إذن المسألة فيها نوع من الوهم فضلاً عن أن الخبر ظرف (يوم) وأبو علي يقول إن الظرف يتعلق بالوهم ، هذا دلالة على التوسع في الظروف والعمل فيها وبها .

والحق أن تقييد حركة المعمول وموقعه بالعمل كان سبباً في كثير من الاختلافات في آراء النحويين محتجين به على منع مسألة ما، كما نراه هنا أو تجويز مسألة ما ، ولا يصح ذلك لاختصاص كل منهما بوظيفة ما ومعنى ما . و((القياس الصحيح الجمع بين الشئيين ، مما يوجب اجتماعهما في الحكم))^(٣٤٣) وليس بين القياسين السابقين ما يوجب اجتماعهما في الحكم . واختلف النحاة أيضاً في جواز توسط خبر ليس، إلا أن هذا الاختلاف ليس على السعة التي امتد الخلاف فيها حول حرفية ليس أو فعليتها، إذ لم يمنع احد من النحاة توسط خبرها إلا ابن

336 ينظر شرح أشعار الهذليين / ٩١٩ .

337 التمام / ١٧٣ وينظر: شرح الرضي على الكافية / ٢ / ٢٩٧ وأوضح المسالك / ١ / ١٧٢ .

338 البيت لا يعرف قائله وذكر غير معزو في البحر المحيط / ٥ / ٢٠٦ .

339 البحر المحيط / ٥ / ٢٠٦

340 شرح التصريح / ١ / ١٨٨ وينظر قطر الندى / ١٣٣ .

341 ينظر فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة / ١١٥ وانتلاف النصره ١٢٣ - ١٢٤ .

342 ينظر الخصائص / ٢ / ٤٠٠ والتمام / ١٦٣ والتبنيه / ١٧٠ ، ٢٣٧ .

343 رسالتان في اللغة للرماني / ٨٦ .

درستويه (٣٤٤) الذي خلا نصه من الحجة وقد رُدَّ عليه بقوله تعالى: ((لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا
وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)) (٣٤٥) بنصب البر وفي قول السموأل بن عادياء: (٣٤٦)
سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول
فسواء خبر ليس المتقدم على اسمها وخبره المتوسط بينها وبين اسمها. (٣٤٧)

ثالثاً: المشبهات بـ (ليس) القول في ما النافية:

(ما) حرف راعى البصريون فيه الشبه بـ (ليس)، في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ
والخبر فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ونصبوا الخبر خبراً لها. وزعم الكوفيون
أن (ما) لا تعمل في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها والمنصوب
على إسقاط الباء لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء فإذا حذفوها نصبوا الاسم، وهي حرف
غير مختص وراعى بنو تميم ذلك فلم يعملوها، والإعمال لغة الحجازيين. (٣٤٨)
ويرى سيبويه أن لغة تميم فيها أقيس (٣٤٩)، بينما يرى ابن جني أن الشيء إذا شذَّ في الاستعمال
وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله
من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً. (٣٥٠)
ولإعمالها عمل (ليس) عدة شروط: (٣٥١)
واحدها: أن لا تزداد (إن) بعدها.
ثانيها: أن لا تؤكد بـ (ما).
ثالثها: أن لا يتقدم خبرها على اسمها.
وانتقض الشرط الثالث بقول الشاعر: (٣٥٢)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ

فقد وردت فيه (ما) عاملة عمل (ليس) مع تقديم خبرها على اسمها واختلف النحويون في
تأويل ذلك، فقال سيبويه بعد إنشاد هذا البيت: ((وهذا لا يكاد يعرف))، (٣٥٣) يريد إعمال ما،
مع تقديم خبرها. وأجاز الخليل فيه (٣٥٤) الرفع والنصب، أما سيبويه فلا يجيز النصب، ويقرر
أن النصب لا يكاد يعرف. والذي تقرر عندنا أن سيبويه ربما لم يقف على رأي الخليل أو أنه
وقف عليه ولم يشر إليه تصريحاً واكتفى بقوله: ((وزعموا أن بعضهم قال.. ولا يكاد يُعرف))
فهذا التعليق من سيبويه يشعر بأنه وقف على رأي يجيز النصب.

والبيت عند سيبويه محمول على تقديم خبر (ما)، مع الإعمال حين اضطر الشاعر،
فنصب الخبر مقدماً كما نصبه مؤخراً. واعترض عليه المبرد، وأنكر الوجه الذي ذهب إليه
سيبويه قال: ((فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم. وهذا خطأ

344 ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥ وأوضح المسالك ١/ ١٨٧

345 سورة البقرة ، الآية ١٧٦ وهي قراءة حمزة وحفص ينظر التيسير/ ١٠٢ .

346 ديوانه/ ٩٢ .

347 ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٩ وقطر الندى ١/ ١٤٧ .

348 ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٢ وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٣ وشرح التصريح ١/ ١٩٦ .

349 ينظر الكتاب ١/ ٢٨ .

350 ينظر الخصائص ١/ ١٢٤ - ١٢٥ والمقرب ١/ ١٠٢ والاقتراح ٤/ ٦٤ وأصول التفكير النحوي ١١/ وتقويم
الفكر النحوي/ ١٩٤ .

351 ينظر المقتضب ٤/ ١٩١ والبغداديات / ٥٩٥ و همع الهوامع ١/ ١٢٣ .

352 البيت للفرزدق/ ١٦٧

353 الكتاب ١/ ٢٩ .

354 ينظر الجمل للخليل / ٣٦ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨١ .

فاحش، و غلط بيّن))،^(٣٥٥) وزعم أن (مثلهم) منصوب لا على أنه خبر لـ (ما)، وخبر (ما) عنده محذوف، و (مثلهم)، منصوب على الحال لأن النعت لا يتقدم على المنعوت والعمل فيه الخبر المحذوف، كأنه قال: وإذ ما في الدنيا مثلهم بشر. ولم يرتض أبو علي الفارسي قول أبي العباس وردّه على سيبويه، وأنكر عليه رأيه قال: ((وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير لو قال قائل فيه: إنه بعيد، لأن العامل فيه معنًى والمعاني لا تعمل مضمرّة إذ لا تعمل مظهرّة إذا تقدمها ما تعمل فيه، مثل: قائماً فيها رجلٌ لكان قولاً. وكان أبو بكر يذهب في هذا إلى أن القائل له لما استعار لغة لم يدر كيف استعمالهم لها، فقدر، أنهم يجرونها مجرى (ليس) في جميع أحوالها، فغلط. وهذا قول قريب، وكيف كان الأمر فهو نادرٌ قليل))^(٣٥٦) فهو متابع لرأي سيبويه وابن السراج في أن ضرورة ألجأت الشاعر إلى ارتكاب ذلك أو أن الفرزدق أراد أن يأتي البيت على لغة الحجازيين؛ وهو تميمي فلم يعرف أنهم لا يعملون (ما) إذا تقدم الخبر. وفي موضع آخر،^(٣٥٧) وعند مناقشته المسألة نفسها، ذكر أن وجه الشبه الذي حملنا على إعمال (ما) عمل (ليس) هو معنى النفي هنا، فإذا انتقض معنى النفي رجع إلى الأصل ولم تعمل عمله. أما تقديم الخبر فهو وإن كان قد قاوم أحد الشبهين – أعني النفي والدخول على الابتداء والخبر – فقد بقي المعنيان جميعاً في الكلام، ولم يبطل أحدهما، كما بطل في نقض النفي أحدهما، فصار لذلك أبعد من إبطال عمل (ما) فيه من الوجه الذي ينقض فيه معنًى، ولذلك أعمله الشاعر في الضرورة فنصب الخبر مقدماً كما نصبه مؤخراً، وأن الاتساع الذي دخل البيت من تقديم الخبر لم يبطل الكلام البتة، كما يبطل في نقض النفي وعلى هذا التفسير حمل كلام سيبويه في تقديم الخبر دون غيره. وهذا الذي أنكره الفارسي من قول أبي العباس، جعله الرمانى من أجود ما قيل في البيت، بعد أن ذكر ثلاثة أوجه يُخرَج البيت عليها، قال: ((وهذا أجود ما قيل فيها وهو أن بشراً ترفع بالابتداء وخبره محذوف، والمعنى: ما في الأرض مثلهم بشر. ونصب (مثلهم) على الحال وكان قبل ذلك وصفاً ليشر، فلما قدّم نصب، وهكذا حكم النكرة إذا تقدّم وصفاً عليها)).^(٣٥٨) أما السيرافي فراه أن الضرورة التي حمل سيبويه البيت عليها في تقديم الخبر أولى بالإتباع من الضرورة التي التجأ إليها المبرد في حذف الخبر، فليس من ضرورة ألجأت إلى هذا الحذف على نحو من قولك: شربك السويق ملتوتاً ((فهذا الحذف يكون في المصادر لأن الخبر فيها على وجه واحد يقع، وهو إذا كان وإذا يكون. فصار كحذف العامل في الظروف وهو: مستقر، لأنه على وجه واحد يقع فهو معلوم مستغنى عن ذكره، وليس هذا كحذف الخبر في البيت))^(٣٥٩). ضرورتان حُمِلَ عليهما البيت فيحتاج أن يُنظر أولى القولين بالصواب، فرأينا قول سيبويه أولى لأنه يغنيها في قوله من تقدير شيء محذوف من الكلام، وينبغي أن يُحمل الكلام في صحته على ظاهر لفظه، وأنه لم يُحذف منه شيء ما أمكن أن يُفعل ذلك. وإذا كانت الضرورة في الوجهين جميعاً، فالقول الذي لا يحتاج معه إلى تقدير محذوف أولى.

القول في إعمال (إن) عمل (ما):

(إن) النافية من الحروف التي لا تختص فكان القياس أن لا تعمل، فلذلك منع إعمالها سيبويه^(٣٦٠) والفراء^(٣٦١) وأكثر البصريين، وأجاز إعمالها الكسائي والمبرد وأكثر الكوفيين وابن

355 المقتضب ١٩١/٤.

356 البغداديات / ٢٨٤.

357 ينظر البغداديات (م ٨٠) / ٥٩٥.

358 معاني الحروف / ٨٩.

359 شرح أبيات سيبويه / ١١٤ وينظر الكتاب ٢٩/١.

360 ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٥ بولاق ٢٢١/٤، و سيبويه لا يرى فيها إرفع الخبر، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء، وكذلك مذهب بني تميم في ما.

361 ينظر معاني القرآن ١٤٤/٢

السراج والفارسي وابن جني،^(٣٦٢) في حديثه عن قراءة من قرأ^(٣٦٣) قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ))^(٣٦٤) بنصب (أمثالكم) ،قال أبو الفتح: ((ينبغي - والله اعلم - أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: (ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم فأعمل (إن) إعمال (ما)، وفيه ضعف لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب فهم أقل منكم لأنكم انتم عقلاء ومخاطبون فكيف تعبدون ما هو دونكم))^(٣٦٥) الملاحظ هنا أن ابن جني وإن لم يكن حمل (إن) على (ما) في العمل، إلا أنه ضعف هذا الحمل لافتراق الحرفين من جهة الاختصاص، ولا أرى دقة أو صواب من نقل عنه جواز الإعمال، وإنما هو وجه خرج عليه الآية على ضعف وربما الذي توهم ذلك قوله في أول حديثه ((ينبغي - والله اعلم- أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما))) .

أما الرماني فجاء رأيه في توجيهه لإعراب بيت الشاعر:

وما زيد وإن أبطأ عتاً له زاداً يمانعنا النقاخ^(٣٦٦)

قال: ((يريد : ما ء زيد ممدود فقصره ضرورة، (وإن) في المعنى (ما) كما قال سبحانه: ((وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ))^(٣٦٧) أي وما من شيء زاداً نصب بقوله (يمانعنا)))^(٣٦٨) المأخوذ الواضح من هذا القول أنه من أتباع المبرد، وأنها تعمل عمل (ما) عنده؛ غير أنه - فيما أرى- نقض قوله هذا في كتابه (معاني الحروف) عند حديثه عن معاني (إن) فقال: ((كان أبو العباس يجيز أن تعمل (إن) عمل (ما) ، لأنها لا تمتنع أن تقع موقعها في كل موضع من الكلام والمعروف في ذلك مذهب سيوييه))^(٣٦٩) . وهكذا يعتمد الرماني قول سيوييه، ويفسد رأي المبرد. والذي أجاز إعمالها حملاً على (ما) النافية أنه ثبت ذلك لغة لأهل العالية نظماً ونثراً، فمن النظم قوله:

إن هو مستولياً على احد إلا على أضعف المجاتين^(٣٧٠)

ومن النثر قولهم: ((إن ذلك نافعك ولا ضارك) و (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية).^(٣٧١) يبدو لي إن الصحيح جواز إعمالها إذ قد ورد بكثرة شائعة فيما لا يمكن رده وهو القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ((إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)).^(٣٧٢)

-
- 362 ينظر المقتضب ٢/ ٣٦٢ والأصول في النحو ١/ ١٠٩ - ١١٠ والمقرب ١/ ١٠٥ والجنى الداني ٢٢٩ وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٩ وهمع الهوامع ١/ ١٢٤ وتقويم الفكر النحوي / ١٧٧ ،
363 قراءة سعيد بن جبير، ينظر المحتسب ١/ ٢٧٠ والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤ وقال العكبري: إن بمعنى ما لا تعمل عند سيوييه وتعمل عند المبرد ينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩١، وقال النحاس: وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها) وقد ردّ قوله أبو حيان في البحر ٤/ ٤٤٤ .
364 الأعراف / ١٩٤، وقرأ الجماعة (إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) ،
365 المحتسب ١/ ٢٧٠ .
366 البيت لا يعرف قائله وهو في توجيه أبيات ملغزة / ٨٧ .
367 سورة الحجر / ٢١ .
368 توجيه أبيات ملغزة للإعراب / ٨٧ .
369 معاني الحروف / ٧٥ .
370 لم ينسب لقائل ينظر الازهية / ٣٢ وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٩ وشرح الاشموني ١٥٦ وهمع الهوامع ١٢٤/١ والدرر اللوامع ١/ ٩٦ والخزانة ٢/ ١٤٣
371 ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٩ .
372 سورة يونس، الآية ٦٨ وينظر على سبيل الاستشهاد سورة النساء ١١٦ وسورة التوبة ١٠٨ .

رابعاً: إنَّ وأخواتها

القول في دخول (ما) على إنَّ وأخواتها:

اشترط النحاة لعمل الأحرف المشبهة بالفعل أن لا تقترن بها (ما) الحرفية الكافية، فان اقترنت بها زال اختصاصها بالجمل الاسمية وصارت حرف ابتداء تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، ووجب إبطال العمل لزوال الاختصاص^(٣٧٣) وقد يبقى العمل وتجعل (ما) ملغاة، وهي ((إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها، لان إلغاؤها يُخلّ بالمعنى))،^(٣٧٤) وذهب سيبويه إلى انه لا يجوز الإعمال إلا في ليتما وحدها، وان الإلغاء فيه حسن واستشهد بإنشاد رؤية للبيت رفعا:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد^(٣٧٥)

ويروى البيت بالنصب أيضاً. أما الباقيات فنقل عن الزجاج وابن السراج أنهم ذهبوا إلى جوازه فيها قياساً،^(٣٧٦) غير أن المأخوذ من الأصول إنما هو في إنَّ وحدها مع جواز الإلغاء يقول في ذلك: ((وتدخل ما زائدة على (إن) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعراباً تقول إنما زيدا منطلق، وتدخل (ما) كافة للعمل فتبنى معها بناءً ، فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول إنما زيد منطلق فإنما هنا بمنزلة فعل ملغى مثل: اشهد لزيد خير منك))^(٣٧٧) فهو لم يجز الإعمال حتى في ليت، وممن نسب ذلك لابن السراج ابن الوراق،^(٣٧٨) وانه يجيز إعمال إنما ولكنما ، وظن ذلك سهوا منه ، على مذهب البصريين ، وذهب ابن الوراق إلى أن الوجه هو إبطال عملهما لمخالفتها أخواتهما وهو مذهب سيبويه^(٣٧٩) وذلك أن ((إنَّ ولكنَّ لهما معان في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه المبتدأ، وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب، وكان حقهما ألا يعمل شيئاً ولكن شبهاً بالفعل من جهة لفظهما دون معناهما، فصار عملهما ضعيفاً فإذا أدخلت عليهما (ما) حالت بينهما وبين ما يعملان فيه، فضعفا عن العمل وأما أخواتها ففيها معاني الأفعال، نحو التشبيه والترجي والتمني وتزليل أيضا معنى الابتداء فقويت، فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينها وبين ما تعمل فيه))^(٣٨٠).

ولم يكن ابن الوراق دقيقاً فيما نسبه إلى ابن السراج، لان الأخير أجاز إعمال إنما فقط ولم يتحدث عن إعمال لكنما. ونسب إليه ابن عصفور^(٣٨١) انه يجيز إعمال ليتما ولعلما وكأنما وليس ذلك صحيحاً، وإنما نقل ابن السراج^(٣٨٢) رأي سيبويه في ليتما ولعلما وكأنما، دون تعليق. ونقل أبو حيان^(٣٨٣) عن الزجاج انه يجوز الإعمال في ((ليت ولعل وكان، خاصة ويتعين الإلغاء في (إن وأن ولكن) بحجة اشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الآخر فإنهن لا يغيرن معنى الابتداء ، أما ابن درستويه فقد تابع في رأيه بعض الكوفيين،^(٣٨٤) وذهب إلى أنها مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من معنى التخميم والجملة التي بعدها في موضع الخبر مفسرة لها كالتي بعد ضمير الشأن. أي انه يرى الإعمال

373 ينظر شرح اللحة البدرية ٢/ ٢٩ وأوضح المسالك ١/ ٢٤٩ وجوز النحاس في قوله تعالى (إنما المؤمنون .. الأنفال ٢/ نصب (المؤمنون) على القياس ينظر إعراب القرآن ١٧٥/٢ .

374 الازهية في علم الحروف / ٨٩ .

375 ينظر كتاب سيبويه ١/ ٢٨٢ بولاق و٢/ ١٣٧ و٣/ ١٢٩ وفيه نسب لرؤية بن العجاج والصحيح انه للناطقة ينظر ديوان الناطقة شرح الحضرمي / ٩ ارتشاف الضرب ١٥٧/٢ والخزانة ٤/ ٢٩٧ .

376 ينظر ارتشاف الضرب ١٥٧/ ٢ وشرح الاشموني ١/ ٤٩٥ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥

377 الأصول في النحو / ٢٨١ .

378 ينظر علل النحو / ٨٦

379 ينظر الكتاب / ١ / ٢٨٣ .

380 علل النحو: ٨٦ - ٨٧ .

381 ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١ / ٤٣٣ .

382 ينظر الأصول في النحو / ١ / ٢٨٢ .

383 ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/ ٢ وهمع الهوامع / ١ / ١٤٣ - ١٤٤ وكشف المشكل / ١ / ٣٥٨ والمغني في النحو / ٣ / ٢١٧ .

384 ينظر ارتشاف الضرب ١٥٧/ ٢ .

فيها ولم يأت على ذكر الإهمال. وهو مردود بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن، وذهب الزجاجي إلى انه يجوز الإعمال في الجميع قال: ((وحكي إنما زيدا قائم ويقاس في الباقي))^(٣٨٥) وذهب أبو جعفر النحاس^(٣٨٦) إلى عدم إعمال الجميع عند دخول (ما) عليها. وقال أبو علي الفارسي في هذا المعنى: ((تدخل (ما) الكافة على الحرف فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها نحو: ((إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ))^(٣٨٧). وكانما زيد أسد و:

تحلُّ وعالج ذات نفسك وانظرُنْ أبا جُعَل لعلمًا أنت حالمٌ^(٣٨٨)

وليتما زيد منطلق ((^(٣٨٩) فهو لم يجز الإعمال في الجميع حتى في لبيت، لأنه يرى أنها أعملت لشبهها بالفعل. والقول إن الذي تكاد، تجتمع عليه كلمة النحاة أن إعمال هذه الحروف عند دخول (ما) عليها لا يعدو لبيت وحدها، وذلك لبقاء اختصاصها بالأسماء لأنها أشبهه بالأفعال من غيرها، وقد بقي لها مع اتصال (ما) بها سبب الإعمال، ومع هذا فالبيت يروى بنصب (الحمام) على الإعمال ورفعها على الإهمال وكل ما جاء من هذه الأحرف بعده (ما) إنما ورد غير عامل. ودليل آخر وهو أن حرف لا يدخل على حرف ويبقيه عاملاً فيما بعده، ومنه قول الشاعر:

ما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا^(٣٩٠)

فكما ألغت (إن) عمل (ما) النافية، فكذلك ألغت (ما) عمل إن وأخواتها عند دخولها عليها، أما من قاس على لبيت أشبه أخواتها بها – اعني لعلّ وكأنّ – فهو قياس غير مسند بسماع يُنقل، إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم الزجاجي، وهو قوله: ((ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلمًا زيدا قائم فيلغي (ما) وينصب))^(٣٩١)، ويبدو انه لما اقتضى عنده ذلك نسبه إلى العرب والصحيح أن القياس هو الذي اقتضى عدم إعمالها – إلا لبيت- لمفارقتها للاختصاص، ويؤيد هذا قول الرماني: ((لأن (ليت) لا يليها الفعل من حيث كانت في تقديره))^(٣٩٢).

القول في اللام الداخلة على (إن) الخفيفة:

اختلف في اللام التي تلزم إن عند تخفيفها، والتي تدخل للفرق بينها وبين النافية، فذهب سيبويه^(٣٩٣) والأخفش الأوسط^(٣٩٤) والصغير – علي بن سليمان – والمبرد^(٣٩٥) والزجاج^(٣٩٦) وابن السراج^(٣٩٧)، وأكثر نحاة بغداد إلى أنها لام الابتداء التي تدخل على المشددة لزمّت

385 الجمل للزجاجي / ٢٩٥ .

386 ينظر شرح الفوائد التسع / ٧٦٠ وقد وافق النحاس ما ذهب إليه سيبويه بجواز إعمال لبيت وإهمالها لأن سيبويه أجاز الرفع وان تكون (ما) موصولة اسم لبيت (هذا) خبر مبتدأ محذوف و(الحمام) بدل هذا و(لنا) خبر لبيت ويكون المعنى: ألا لبيت الذي هو هذا الحمام .

387 سورة النساء، الآية ١٧١ .

388 البيت لسويد بن كراع العكلي، ينظر الكتاب / ٢٨٣ والأصول في النحو / ٢٨٢ / ١ والبغداديات / ٢٨٦ وأمالي ابن الشجري / ٢ / ٢٤١ والخزانة / ٤ / ٢٩٧ .

389 البغداديات / ٢٨٦ – ٢٨٧ .

390 البيت لفروة بن مسيك، ورد في الكتاب / ٤٧٥ / ٢ / ٣٠٥ والمقتضب / ١ / ٥١ / ٢ / ٣٦٤ الخصائص / ١٠٨ / ٣ / ١٢٨ / ٣ / ٩٢ / ١ .

391 الجمل / ٢٩٥ .

392 توجيه أبيات ملغزة الإعراب / ٩٧ .

393 ينظر الكتاب / ١ / ٢٨٣ .

394 ينظر معاني القرآن للأخفش / ٢ / ٧١٢ .

395 ينظر المقتضب / ٢ / ٣٦٣ .

396 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ١ / ٢٠٢ .

397 ينظر : الأصول في النحو / ١ / ٣١٦ .

للفرق. (٣٩٨) وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنها لام فارقة، لما خففت (إن) دخلت على الفعل ولزمتها اللام فرقا بين النفي والإيجاب (٣٩٩) وهو مذهب الزجاجي. (٤٠٠)

وذهب الفارسي أيضا إلى أنها لام فارقة لزمت إن عند تخفيفها لتفرق بينها وبين التي تأتي نافية بمعنى ما، ويقول في ذلك: ((اللام التي تصحب إن المخففة هي لام فارقة لأنها تفرق بين إن المخففة والتي تجيء نافية بمعنى (ما)، وليست هذه اللام بالتي تدخل على خبر إن المشددة التي هي للابتداء، لأن تلك كان حكمها أن تدخل على (إن) فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان... فهذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ أو على خبر (إن)، ولا تدخل على شيء من الفعل إلا ما كان مضارعا واقعا في خبر (إن) وكان فعلا للحال، فإذا لم تدخل إلا على ما ذكرنا لم يجز أن تكون هذا اللام التي تصحب إن الخفيفة إياها ((٤٠١) وتابعه في ذلك تلميذه ابن جني، والذي يقول في ذلك: ((متى خففت إن وأبطل نصبها لزمتها اللام في آخر الكلام للفرق بينها وبين إن النافية)) (٤٠٢).

والذي يبدو لي أن الذي حمله على جعلها لام فارقة وليست التي هي للابتداء انه لا يرى إعمال إن عند تخفيفها بدليل قوله (أبطل نصبها) فإذا لم تكن عاملة، فلا وجود للام للابتداء في خبرها، فتكون هذه اللام غيرها اجتلبت للفرق.

والقول: إن الحمل على كونها لام الابتداء أولى، وذلك لأن أصل اللام الداخلة على خبر إن المشددة هي لام الابتداء وإنما أخرجت للخبر لئلا يجتمع حرفان بالمعنى نفسه، (٤٠٣) فلما خففت إن وجاز فيها الوجهان - الإعمال والإهمال - فبقيت اللام على أصل وضعها مع إضافة عمل آخر لها وهو الفرق بين إن المخففة والنافية وصارت لازمة بعد أن كانت جائزة كما أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر المنفي إلا ضرورة، وقد جاءت إن المخففة في قول الشاعر:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرةٍ وان هو لم يعدم خلاف معاندٍ (٤٠٤)

من غير أن تأتي اللام معها، ولو كانت اللام هنا هي الفارقة لم يلزم حذفها، فلما حذفتم علم أنها لام الابتداء لأن الخبر منفي، وإنما اكتفى هنا بقريظة تبين انه أراد التأكيد ولم يقصد النفي وتلك القريظة هي لا النافية، فضلا عن القريظة المعنوية التي نحصل عليها من معنى البيت، وهي أن الإثبات عن طريق نفي النفي قليل مستغرب في الكلام العربي، فلو حملنا (إن) في البيت على النفي لا على التأكيد للزم عليه محذور آخر زيادة على المحذور الأول. ومن هنا علمنا أن اللام الفارقة في البيت إنما هي لام الابتداء، وهذا يعني أن اللام في مسألتنا هي لام الابتداء، وليست لام غيرها فارقة.

القول في (إن هذان لساحران):

مذهب سيبويه (٤٠٥) والجمهور أن (إن) ترد بمعنى (نعم) (٤٠٦) واستدل المثبتون بقول ابن قيس الرقيات: (٤٠٧)

398 ينظر: تسهيل الفوائد / ٦٥ ومنهج السالك / ٨٣ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٥٩ ومغني اللبيب / ١
٣٠٥ ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٩ وشرح الأشموني / ١ / ٥٠٧ وشرح التصريح / ١ / ٣٠٥ وهمع الهوامع / ١ / ١٤١
وهو رأي أبي بكر الزبيدي في الواضح / ٤٣ .

399 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١١٥ و ٤٨٨ و ٧٧٧ .
400 قال الزجاجي في حروف المعاني / ٤٣ (لام الإيجاب وحدها أن تكون فارقة بين الإيجاب والنفي نحو: إن زيد لقاتم) .

401 البغداديات: ١٧٦ - ١٧٧ ذكر الفارسي في هذه المسألة جملة من الأدلة تؤيد ما ذهب إليه وأنها ليست للقسم كذلك وذكر انه تابع في رأيه أبو الحسن الأخفش في كتابه (المسائل الكبير) .

402 المحتسب ٢ / ٢٥٥ وينظر المنصف ٣ / ١٢٧ ومغني اللبيب / ١ / ٣٠٦ .

403 ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ١٤٩ ومغني اللبيب / ١ / ٣٠٦ .

404 لم ينسب هذا البيت في المغني لقاتل معين / ١ / ٣٠٦ ولم أجد نسبه .

ويقلن شيباً قد علا ك وقد كبرت فقلت: إنّه

ويقول ابن الزبير: (إنّ وصاحبها) في جواب من قال: (لعن الله ناقة حملتني إليك) .^(٤٠٨) واختلفوا في تخريج قوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ))،^(٤٠٩) فقال قوم: إن (إنّ) باقية على ما كان لها من عمل، ولكن اسمها مضمّر فيها، والتقدير: انه هذان لساحران. ويرى بعض النحويين أن (إنّ) في الآية الكريمة بمعنى (نعم)،^(٤١١) قال أبو إسحاق بعد عرض آراء النحويين في قوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ)): ((والذي عندي - والله اعلم- وكنت عرضته على عالمينا: محمد بن يزيد، وعلي بن إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه، وذكرنا أنه أجود ما سمعناه في هذا، وهو أن (إنّ) قد وقعت موقع (نعم) وإن اللام وقعت موقعها وإن المعنى هذان لهما ساحران))،^(٤١٢) فتكون هذان في موضع رفع مبتدأ، واللام واقعه على المبتدأ المحذوف، والتقدير: نعم هذان لهما ساحران، ولا ضرورة لدخولها على خبر المبتدأ. وقد خطأه أبو علي الفارسي^(٤١٣) فيما ذهب إليه، لأن الحذف والتوكيد باللام متنافيان، فلا فائدة من توكيد المحذوف، وتبعه ابن جني، الذي ذهب إلى أن الضمير المحذوف لا يُحذف إلا بعد العلم به، وإلا كان ((في حذفه مع الجهل بمكانه، ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب))^(٤١٤)، وإذا كان معروفاً فهو في غنى عن التوكيد لأنه من أمارات الإطناب والإطالة، والحذف من مواضع الاختصار والاكتفاء، ثم ذكر ابن جني عدم جواز تأكيد المحذوف فلا يجوز أن تقول: زيد ضربت نفسه، فتؤكّد الهاء المرادة في ضربته، ((لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كان كذلك فقد استغنى عن تأكيده))^(٤١٥). وذهب ابن جني إلى أن اللام دخلت على الخبر اضطراراً، وذكر أن المازني وغيره من النحويين حملوا قول الشاعر:^(٤١٦)

أُمُّ الْخَلِيسِ لِعَجْوَزٍ شَهْرَبَه

على الضرورة، لأن رأي الزجاج لو كان وجهاً قوياً لذهب إليه النحويون. ومن الجدير بالإشارة إن لأبي إسحاق الزجاج في المسألة رأياً آخر خفي على أبي علي وابن جني، ذهب فيه الزجاج إلى أن الأصل في التثنية أن تكون بالألف رفعاً ونصباً وجرأً، على صورة واحدة، وإن الحركة في المثني مقدرة كما هي في ألف عصا، ولكنها قلبت في الاستعمال إلى ياء في النصب والجر حرصاً على البيان، إذ لم يكن هناك ما في المفردة من البيان، وأن المعنى لا يتأتى بالتثنية لو قلت: ضرب الزيدان العاقلان العمران القائمان، وقد جاءت في الآية على الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه، وذكر في معانيه^(٤١٧) أنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد وجعل هذا المذهب يلي في الجودة ما أيده أولاً

405 ينظر الكتاب ١/ ٤٧٤ - ٤٧٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٤٧.

406 ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٤ - ١٩٥، ومغني اللبيب ١/ ٣٧ - ٣٦.

407 ديوانه ٦٦.

408 ينظر شرح اللمع ١/ ٧٢، ٨٥ - ٨٦ والمفصل ٢/ ١٩٣.

409 سورة طه / ٦٣ قرأ محيصن وحفص وكثير (إن هذان) بالألف مع التخفيف (إن) وقرأ الأعمش وأبو عمرو (إن هذين) بتشديد نون (إن) وبالياء وقرأ الباقر (إن هذان) بالألف مع تشديد نون (إن) ينظر السبعة في القراءات / ٤١٩ والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٩٩ وإتحاف فضلاء البشر / ٣٠٤

410 ينظر اللسان أنن ٣/ ٣١.

411 ينظر الكشف ٢/ ٥٤٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٠

412 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦٣ وذكر القرطبي في توجيه الآية ستة أوجه ينظر تفسير القرطبي ٢١٦/١ - ٢١٧.

413 ينظر: الإغفال ٢/ ٤٠٨ و سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠ والأشباه والنظائر ١/ ٢٨٤

414 سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠.

415 المصدر نفسه ١/ ٣٨١.

416 لرؤية في ملحق ديوانه / ١٧٠ وينظر شرح التصريح ١، ١٧٤.

417 ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦٤.

وقال بعض النحويين إن (ذا) في (هذا) ((اسم منهوك ونهكه انه على حرفين، أحدهما حرف علة، وهي الألف، و(ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما تُنني احتيج إلى ألف التننية فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية واحتيج إلى حذف أحدهما فقالوا: إن حذفنا الألف الأصلية بقي على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التننية كان في النون منها العوض ودلالة على معنى التننية فحذفوا ألف التننية، فلما كان الألف الباقية هي ألف الاسم واحتاجوا إلى إعراب التننية فلم يغيروا الألف عن صورتها لأن الإعراب واختلافه في التننية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التننية والجمع فتركوها على حالها في النصب والخفض)).^(٤١٨)

ويرى أبو بكر بن الأنباري أن اسم (إن) مقدر بإضمار الهاء و(هذان) خبر (إن) و(ساحران) خبر (هما)، فيكون الإضمار والتقدير (إن هذان لهما ساحران).^(٤١٩) والذي أراه أن هذا المذهب أبعد المذاهب، وأكثرها غرابة لهذا التعقيد في التأويل والتقدير.

ورجح الرماني مجيء الآية الكريمة على لغة من يلزم المثني بالإلف رفعا ونصبا وجرأ،^(٤٢٠) وفي موضع آخر ذكر أن ((إن) لا عمل لها و(هذان) ابتداء و(لساحران) خبر ابتداء محذوف، والتقدير (لهما ساحران) والجملة بأسرها خبر عن (هذان) وإنما لم يكن (لساحران) خبر (هذان) لأن اللام لا تقع في خبر الابتداء إذا كان مفردا، لو قلت (زيد لقائم) لم يجز)).^(٤٢١) أما مكي بن أبي طالب فقال: ((وفي تأخر اللام مع لفظ (إن) بعض القوة على معنى (نعم)). العامل الإعرابي بصلة، يقول: ((إن المناسبة الموسيقية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية لأن الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أن لفظ (هذان) لا يمكن فيه إلا إن يكون اسم (إن))^(٤٢٢)، ومهما يكن من أمر فقد كان لمذهب سيبويه المذكور أنفاً نصيب من القبول من لدن كثير من النحويين إذ أيده ابن يعيش.^(٤٢٤) واختاره الرضي،^(٤٢٥) ورجحه من المحدثين الدكتور حسام النعيمي.^(٤٢٦)

وعندي أن مذهب من زعم انه لغة مذهب متقبل وقول سديد، لنلا يلجنا هذا إلى الوقوع في التخريجات التي لا صلة لها بطبيعة الدرس النحوي، فضلاً عن كون القرآن الكريم قد احتوى فيما احتوى لغات لقبائل عربية مختلفة مشهود لها بالفصاحة.

القول في (لهئك):

ذكر سيبويه (لَهْئَكَ لرجل صدق) قال: ((وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها في (إن) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولك: هرقت، ولحقت هذه اللام (إن) كما لحقت (ما) حين قلت (إن زيدا لما لينطلقن) فلحقت اللام في اليمين، والثانية لام اليمين، والدليل على ذلك النون التي معها))^(٤٢٧)، فهو يرى أن اللام في (لهئك) لام قسم مقدر لا لام إن، وتابعه ابن السراج.^(٤٢٨) في رأيه ونقل عن الفارسي أنه يرى أن اللام زائدة، ونسب

418 الصاحبى / ٥٠ ونسب هذا القول إلى الفراء أيضاً، ينظر الخصائص ٦٧ / ٣ .

419 ينظر تفسير القرطبي ١١ / ٢١٦ - ٢١٩ .

420 ينظر معاني الحروف / ١١١ وهي لغة بني الحارث بن كعب وهذا ما رجحه الفراء في معانيه ١٨٤ / ٢ .

421 توجيه أبيات ملغزة / ٢١٨ .

422 مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٦٧ .

423 اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٤٠ .

424 ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢٥ .

425 ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٥٠ .

426 ينظر النواسخ / ٢٤٦ .

427 الكتاب ١ / ٤٧٤ وينظر ٢ / ٢٧٩ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٥٧ .

428 ينظر : الأصول في النحو ١ / ٣١٥ وارتشاف الضرب ١ / ١٤٧ .

إليه أيضاً إن اللام في (لهنك) لام اليمين والثانية التي في الخبر هي لام إن^(٤٢٩)، والذي صرح به أبو علي في هذه المسألة هو قوله: ((حكم اللام أن تدخل على الخبر إذا كان في المعنى المبتدأ فإذا اقتضى الخبر فلا مدخل لها في ما كان فضلة، وإنما دخلت عليها حيث كانت متقدمة للخبر لأن التقدير بهذا الدخول عليه، كما كان التقدير به التقديم، ومما يدل ذلك على أن التقدير به التقديم قولهم: (إنك لرجل صدق) فوقعت على (إن) وصار هذا الإبدال إلى الهمزة من الفصل الموقع بينهما بالمبتدأ في المعنى أو بالظرف، وذلك نحو: إن عندك لزيداً و((إن في ذلك لآية))^(٤٣٠) فالإبدال كالفصل ألا ترى أنما لم تجتمع مع الحرف على الصورة التي تكون عليها في أكثر الكلام، فأما اللام فيشبه أن تكون زائدة ومما جاء في ذلك ما انشده أبو زيد:

وأما لهنك من تذكر أهلها لعل شفا يأس وإن لم تياس^(٤٣١) ((^(٤٣٢)

فهو يرى أن هذه اللام إنما هي التي للابتداء، وموقعها خبر إن، والأصل فيها أن تدخل على (إن)، وقد عمل بهذا الأصل هنا، ولأجل عدم اجتماع حرفين بالمعنى نفسه أبدلت الهاء من الهمزة، واتخذت هذا الإبدال فصلاً بينهما أما اللام الثانية فهي زائدة، وتابعه في رأيه هذا تلميذه ابن جني^(٤٣٣) وبعض النحويين في أنها لام ابتداء لما أبدلت همزة إن هاء فتغير لفظها جاز الجمع بين حرفي توكيد وإنها لام الابتداء مع تأكيد الخبر أو تجريده، وإن اللام الثانية زائدة، واستشهد بقول الشاعر:

لهنك من عسبية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها^(٤٣٤)

والذي سهل عليهما القول بالجمع بين اللام وإن زوال لفظ إن فكأنها ليست في الكلام. وينسب للفارسي رأي آخر، وأنه كان يرحبه، وتابع الفراء^(٤٣٥) فيه وهو: أن الأصل في (لهنك) (لاه إنك) فهما جملتان، والمعنى والله إنك، وإن جواب القسم، فحذفت همزة إن تخفيفاً والواو من والله وإحدى اللامين فصار لهنك، ولم اعثر - فيما اطلعت عليه من مؤلفات الفارسي - على هذا القول. غير أنني وجدت السيرافي قد أيده وقال فيه: ((والذي قاله الفراء أصح في المعنى))^(٤٣٦) والقول عندي إن أقرب هذه الوجوه إلى القبول هو رأي الفارسي وتلميذه، لأنه شاذ من وجه واحد، أما رأي سيبويه والآخرين ففيه أكثر من شذوذ منها، حذف حرف القسم وإبقاء الجر من غير عوض، وحذف أل والألف بعد اللام من الله والهمزة من إن .

خامساً : لا النافية للجنس :

أشار النحاة إلى هذا الموضوع في مضان مصنفاتهم إذ قال سيبويه : ((هذا باب النهي بـ (لا)))^(٤٣٧) وهي ناصبة للاسم الذي بعدها بغير تنوين ، وإنما ترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر)^(٤٣٨).

429 ينظر ارتشاف الضرب ١/١٤٧ وهو مذهب الزجاج أيضاً ينظر : إعراب القرآن ٣/٩٣٩ .

430 سورة الشعراء ، الآية ٨ .

431 البيت للمرار الفقعسي، ينظر المسائل العسكرية ١٥٩ - ١٦٠ ونوادر أبي زيد ٢٨/ .

432 المسائل العسكرية / ١٥٩ - ١٦٠ وهذا رأي الرماني أيضاً في هذه المسألة إذ يقول (وقد يضطر فيدخل اللام قبل إن وذلك مع إبداله الهاء من الهمزة قال:

إلا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم

وقد يضطر فيأتي بلامين في نحو قولك: لهنك لقائم، وهو قبيح، وقد جاء به بعض المولدين وهو حبيب فقال:

اربيعنا في خمس عشرة حجة حقاً لهنك للربيع المزهر)

معاني الحروف / ٥١ والبيت الأخير لأبي تمام حبيب ابن أوس وهو رأي الزجاجي أيضاً في حروف المعاني ٤١/ .

433 ينظر الخصائص ١/٢١٥ وهمع الهوامع ١/١٤١ .

434 انشده الكسائي ولم ينسبه، معاني القرآن للفراء ١/٤٦٦ والانصاف ٢٠٩ والخزانة ٤/٣٣٦ .

435 ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٣٢ وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٥٧ وهمع الهوامع ١/١٤١ .

436 هامش السيرافي على الكتاب ١/٤٧٤ .

437 الكتاب ، ٢/٢٧٤ .

القول في بناء اسم لا النافية للجنس

علل أبو علي سبب البناء فقال : ((إن العامل - وهو لا - لم يعمل هنا حركة بناء ، وإنما نصب الاسم نصباً صحيحاً . ألا ترى سيبويه قد قال : أن (لا) تنصب ما بعدها كنصب (إن) لما بعدها ، ويدلك على أنها نصبت الاسم ، أن الاسم المنفي بها إذا كان مطولاً أو مضافاً ظهرت فيه فتحة النصب والموجب للبناء فيه غير الموجب للإعراب ، وهو جعلها الاسم مع (لا) كالشيء الواحد ، فهذا الذي هو المعنى الموجب للبناء ، وإذا جعلت كلمتان كلمة واحدة فهم مما بينونهما على الفتح)) .^(٤٣٩)

وهي عاملة في النكرات لعلّة عارضة وهي مضارعتها (إن)^(٤٤٠) في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أنّ (إن) لتوكيد الإثبات ، فيُعدّ هذا قياساً نقيضاً وإحاقها بـ (ليس) يُعدّ قياساً نظيراً ، لأنها نافية مثلها فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل (إن) (أفصح وأكثر في الاستعمال)^(٤٤١) وقد اختلف النحاة في حركة اسمها إذا كان مفرداً ، أما البصريون فقد تضارب النقل عنهم مع أن الإجماع على أن مذهبهم البناء غير أن بعض مصادر النحو^(٤٤٢) قد أشارت إلى أن بعضهم يراه معرباً منهم الزجاج والسيرافي .

وأعتقد أن سبب هذا الاضطراب هو الاجتهاد في تفسير ما قاله سيبويه في المسألة، قال: ((و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ...)) .^(٤٤٣) وقد فسّر المبرد قول سيبويه على أنه ذهب إلى البناء في اسم (لا)^(٤٤٤) والبناء هو مذهب المبرد وقد صرح به .^(٤٤٥)

وفسر الزجاج والسيرافي^(٤٤٦) قول سيبويه بأنه يقصد الإعراب في اسم (لا) ، ونقل الرضي عن الزجاج أنه قال : ((بل مراده أنه معرب مع كونه معرباً مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل (عشر عن خمسة) فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيب عامله)) .^(٤٤٧)

وأكثر البصريين أنها حركة بناء ؛ وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج وابن جني^(٤٤٨) وذهب الكوفيون^(٤٤٩) والجرمي والزجاجي^(٤٥٠) والسيرافي^(٤٥١) إلى أنها فتحة إعراب^(٤٥٢)

-
- 438 ينظر الكتاب ٢٧٤/٢ والمقتضب ٣٥٧/٤ .
439 المسائل العسكرية ، ١٥١ - ١٥٢ ، وينظر الكتاب ٣٤٥/١ والإيضاح العضدي ٢٣٩/١ - ٢٤١ والفارسي ومذهبه اللغوي ، ٣٥٧ .
440 ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ، ١٠٠/٢ .
441 ينظر : همع الهوامع ١٤٤/١ وشرح الأشموني ٥/٢ .
442 ينظر : الجنى الداني ، ٢٩١ وشرح الكافية ٢٥٥/١ .
443 الكتاب ٢٧٤/٢ .
444 ينظر : المقتضب ٣٥٩/٤ - ٣٦٠ .
445 ينظر : المقتضب ٣٨٧/٤ .
446 ينظر : السيرافي على هامش الكتاب ٣٤٦/١ .
447 شرح الرضي على الكافية ٢٥٥/١ وينظر مغني اللبيب ٢٣٨/١ .
448 ينظر : المقتضب ٣٥٧/٤ والأصول ٤٦١/١ و ٦٧/٢ والخصائص ٥٦/٣ والإنصاف ، ٣٦٦ م ٥٣/١ وأسرار العربية ، ٩٩ ارتشاف الضرب ١٦٤/٢ وشرح التصريح ٢٣٥/١ .
449 ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٠/١ وهو مذهب الكسائي . ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٩/١ والإنصاف ٣٦٦/١ وأبو بكر ابن الأنباري ينظر شرح القوائد السبع الطوال ، ٣٨٨ .
450 ينظر الجمل للزجاجي / ٥٧ .
451 ينظر السيرافي على هامش الكتاب ٣٤٦ / ١ .
452 ينظر : ارتشاف الضرب ١٦٤/٢ ، وذكر أبو حيان معهم الرمانى ، والصواب أنه من أتباع الرأي الأول .

ونقل ابن عقيل وغيره أن الزجاج أخذ في هذه المسألة برأي الكوفيين فقال : ((وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن (رجل) في قولك (لا رجل) معرب وأن فتحته فتحة إعراب)) .^(٤٥٣) وتوثيقاً لما نسب إلى الزجاج أورد النص الآتي في إعراب قوله تعالى: ((مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ))^(٤٥٤) قال: ((ويجوز لا يبيع فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ ، ولا يبيع فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ ، بنصب الأول بغير تنوين والنصب بغير تنوين ، ويجوز لا يبيع فيه ولا خُلَّةٌ إلا أن التنوين حذف لعله قد ذكرناها ويكون دخول لا مع حرف العطف مؤكداً ، لأنك إذا عطفت على موضع ما بعد لا عطفته بتنوين تقول : لا رجل ولاماً لك)) .^(٤٥٦)

وقد أوهم قول ابن خالويه في حجته في قوله تعالى : ((الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)) .^(٤٥٧) حيث قال: ((والاختيار في النفي إذا أفرد ولم يتكرر النصب ، وإذا تكرر استوى فيه ، الرفع والنصب)) ،^(٤٥٨) ومنه توهمت آلاء المطيري^(٤٥٩) أنه ذهب مذهب الكوفيين وقال بقولهم ، والصواب أنه من أتباع سيبويه في رأيه ، والدليل في ذلك قوله عند حديثه عن قوله تعالى ((يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ))^(٤٦٠) إذ قال : ((يقرأ ذلك بالرفع والتنوين وبالنصب وترك التنوين ، فالحجة لمن رفع أنه جعله جواباً لقول قائل : هل عندك رجل ؟ فقال : لا رجلٌ فلم يعمل (لا) لأن هل غير عاملة ، والحجة لمن نصب أنه جعله جواباً لقول قائل : هل من رجل ؟ فقال لا رجل ، لأن (من) لما كانت عاملة في الاسم كان الجواب عاملاً فيه بالنصب وسقط التنوين للبناء)) .^(٤٦١) ويبدو أن الذي دفع لهذا الوهم ظاهر عبارته لأن ذكر النصب يدل على الإعراب .

أما الرماني فقد نقل السيوطي^(٤٦٢) عنه أنه أخذ بمذهب الكوفيين ، ولست أدري من أين نقل السيوطي هذا الرأي عن الرماني^(٤٦٣) ، وقد حقق الدكتور مازن المبارك^(٤٦٤) فيما نسب للرماني وأثبت عدم دقته بما جاء في شرحه لكتاب سيبويه والذي يصرح فيه ببناء اسم لا . ثم يرجع السيوطي ليؤكد هذا النقل وذلك عند حديثه عن الشروط التي اشترطها النحاة لتعمل (لا) عمل (إن) منها : ((ألا يُفصل بين لا والنكرة بشيء ، فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو : ((لا فيها غول))^(٤٦٥) وجوز الرماني بقاء النصب ، حكى : لا كذلك رجلاً ولا كزيد رجلاً وأجيب بأن اسم لا في الأولين محذوف ، أي لا أحد ورجلاً تمييز والثاني على معنى (لا أرى))^(٤٦٦) . ولست أدري من أين نقل صاحب الهمع هذا الرأي عن الرماني^(٤٦٧) ، وقد ذكر

- 453 شرح ابن عقيل ١٤١/١ وينظر وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ و تسهيل الفوائد ٦٧ و ٨٢ و ٩٩ و ١٠٣ والجنى الداني / ٣٠٠ .
- 454 سورة البقرة ، الآية ٢٥٤ .
- 455 قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين ، والباقون بالرفع والتنوين ، ينظر التيسير ، ٨٢ .
- 456 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٣/١ وقال فيه ٦٩/١ : ((قال سيبويه : (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها إلا أنها تنصبه بغير تنوين)) .
- 457 سورة البقرة ، الآية ١٩٧ .
- 458 الحجة في القراءات السبع ، ٩٤ .
- 459 ينظر التوجيه النحوي للقراءات في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، رسالة ماجستير ، آلاء محمد المطيري ، كلية القائد للتربية للبنات / ٧٥ .
- 460 سورة البقرة ، الآية ٢٥٤ .
- 461 الحجة في القراءات السبع / ٧٥ .
- 462 ينظر همع الهوامع ١٤٦/١ ويبدو أنه تابع في هذه النسبة أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٦٤/٢ .
- 463 تحقق الدكتور عادل عبد الجبار في رسالته الدكتوراه ((البحث اللغوي في الكتب الجامعة لعلوم القرآن)) فيما نسبه السيوطي للرماني وتوصل إلى صحة نسبته ، ومصدره تفسير الرماني المسمى (الجامع لعلوم القرآن) وهو مخطوط في ثلاثين مجلد في مكتبة المسجد الأقصى .
- 464 ينظر الرماني النحوي / ٣١٩ .
- 465 سورة الصافات ، الآية ٤٧ .
- 466 همع الهوامع ١٤٥/١ .

الدكتور المبارك أن الذي في الشرح نقيض ذلك ، وهو قوله : ((ولا يجوز أن يفصل بين لا وما عملت فيه ، لأنها بمنزلة خمسة عشر في البناء معه ، فلو جاز: لا فيها رجل ، لجاز ما من فيها رجل . بل هو في المركب أقبح وابتعد من الصواب ، كما أنه في التفريق بين بعض الاسم وبعض أقبح منه في المركب، وكل ذلك قبيح ، لا يجوز في الكلام))^(٤٦٨) وفي هذا دلالة واضحة لا لبس فيها على مذهبه ، وعدم إجازته لما نُسب إليه .

والذي يبدو لي أن الذي جعل السيرافي - وهو الشارح للكتاب - يذهب إلى أن فتحة اسم لا النافية علامة إعراب ، وإنما حذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء ، في قوله : ((والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب ، وهو مذهب سيبويه^(٤٦٩) ، لأنه قال : فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب أن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم))^(٤٧٠) وإنما دفعه لهذا القول ظاهر كلام سيبويه ، بدافع أن ذكر النصب يدل على الإعراب ؛ فتفسيره لكلام سيبويه خلاف المقصود منه ، واعتماده على هذا التفسير أدى به إلى هذا القول المخالف لأصحابه ، وقد تابع أبو بكر الزبيدي^(٤٧١) سيبويه في بيان حركة اسم لا النافية للجنس ، إذ قال عنه أنه منصوب بلا تنوين ، مشيراً بذلك إلى أنه مبني على الفتح ، ومتابعاً سيبويه الذي وصفه بهذا الوصف .

وبعدُ فالراجح عندي هو رأي سيبويه وجمهور البصريين ، لأن تركيب اسم لا النافية للجنس معها كتركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وحذف التنوين لم يعهد إلا لمنع صرف أو وصف العلم بابن أو ملاقة ساكن أو وقف أو بناء ، فتعين . ولعلّ هذا هو السبب الذي جعل ابن الوراق يقول : ((فعند سيبويه أن (لا) مبنية مع التننية والجمع ، كبنائها مع الواحد))^(٤٧٢).

سادساً : ظنّ وأخواتها :

القول في حذف مفعولي ظنّ أو أحدهما :

سمع عن العرب حذف مفعولي أفعال هذا الباب ، فقيل : مَنْ يسمع . يخل^(٤٧٣) أي يخل مسموعاً صادقاً ، وقول الشاعر^(٤٧٤) :

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهام عاراً على وتحسبُ

والذي اختلف فيه النحاة هو أن بعضهم يرى أن هذا النوع من الحذف لا فائدة فيه ، لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين^(٤٧٥) ، وكل كلام مبني على الفائدة ، فإذا لم توجد لم يجز التكلم به .

أما مذهب الأكثرين فالجواز لأنهم يرون أن هذا الحذف يُعطي الفائدة مستنديين إلى قوله تعالى ((أَعْنَدُهُ عِلْمَ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى))^(٤٧٦) .

والخلاف هنا فيما كان الحذف فيه اختصاراً - أي لغير دليل - أما ما كان الحذف فيه اختصاراً - أي لدليل عليهما - فلا خلاف في جوازه إجماعاً .

467 إلا إذا كان مصدره تفسير الرماني المسمى (الجامع لعلوم القرآن)

468 شرح كتاب سيبويه للرماني ٣ / ١ / ٧ نقلاً عن كتاب الرماني النحوي / ٣٣١ . والدليل الثاني أنه أثبت البناء في معاني الحروف / ٨٧ .

469 ينظر الكتاب ١ / ٣٤٥ .

470 شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٢٠٦ نقلاً عن منهج السيرافي للدكتور البكاء وينظر شرح أبيات سيبويه / ١٨١ .

471 ينظر أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة / ١٦٩ .

472 علل النحو / ٢٦٧ .

473 ينظر الكتاب ١ / ١٨ بولاق والمقتضب ٣ / ١٢١ .

474 البيت للكُميت بن زيد الأسدي ، ديوانه / ٢٨ وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣١٠ وأوضح

المسالك ١ / ٣٢٣ وهمع الهوامع ١ / ١٥٢ .

475 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣١٠ وهمع الهوامع ١ / ١٥٢ وشرح التصريح ١ / ٢٥٩ .

476 سورة النجم ، الآية ٣٥ .

فلا خلاف في جواز الحذف في البيت لوجود دليل مقالي وهو أنه قبل الفعل فعل آخر من نوعه قد ذكر معه مفعولان مماثلان للمفعولين المحذوفين . ومن أجازته مع عدم وجود الدليل نظر إلى أن قائلاً لو قال علمت أو ظننت كان مفيداً إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة وكان أولى^(٤٧٧) . فإذا قال علمت ، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم ، فمن هنا كان الكلام مفيداً ، وهو القول في ظن كذلك ، وجاء منه قوله تعالى : ((وَظَنَنْتُمْ ظَنِّي السَّوَاءَ ...))^(٤٧٨) وهذا مذهب ابن السراج وهو قوله : ((كل فعل متعدٍ لك ألا تعديه ، وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة ، لك أن تقول : ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه كان منك ضرب ، وكذلك ظننت يجوز أن تقول ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك))^(٤٧٩)

وهو مذهب السيرافي أيضاً^(٤٨٠) . والمنع مذهب الزجاج^(٤٨١) ، وابن خالويه الذي ذهب في حجته عند حديثه عن قوله تعالى : ((وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ...))^(٤٨٢) إلى القول في قراءة من قرأ بالياء :^(٤٨٣) ((فإن قيل : فإذا كانت أفعال الظن لا بد لها من مفعولين فأين هما في قوله : ((أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ)) على قراءة من قرأ بالياء ؟ فقل لما كانت حسب لا بد لها من اسمين أو ما قام مقامهما وكان الظن كذلك ناب شيئان – أن وما عملت فيه – عن شيئين))^(٤٨٤) وهو مذهب النحاس^(٤٨٥) والرماني^(٤٨٦) أيضاً .

وقد مال ابن هشام في المغني^(٤٨٧) إلى ما ذكره البيانين من أن التحقيق أن يقال أنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ، أو من أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليه ولا يذكر المفعول ، ولا ينوي إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، وقد أجاب الصبان^(٤٨٨) عن الاختلاف الواقع بين النحاة والبيانين بأن نظر البيانين إلى المعاني الحاصلة في الحال ، أما النحاة فإنما ينظرون إلى الألفاظ بحسب الوضع تعدياً أو لزوماً .

أما فيما يتعلق بحذف أحد مفعولي ظن وأخواتها . فلا يخلو الأمر أيضاً أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً ، أما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ، ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين ،^(٤٨٩) إنما

477 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٠/١ وأوضح المسالك ٣٢٤/١ وشرح الأشموني ١٠٥/٢ وشرح التصريح ٢٥٩/١ وهمع الهوامع ١٥٢/١ .

478 سورة الفتح ، الآية ١٢ .

479 الأصول في النحو ٢١٦/١ والموجز في النحو / ٣٥ وابن السراج يستعمل حرف العطف (أو) مع (سواء) بوجود الهمزة ولا يشترط استعمال (أم) كما اشترطها النحويون المتأخرون الذين استندوا إلى قوله تعالى ((سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)) .

480 ينظر هامش السيرافي على الكتاب ٣٨٥/١ وهمع الهوامع ١٥٢/١ .

481 ينظر إعراب القرآن ٤٣٨/٢ و ٤٢٢/٢ وفيه يقول : ((يقبح الاقتصار على (علمت و ظننت) وذلك لأنه لا يخلو مخاطبك من أن يعلم أنك تعلم ...)) .

482 سورة آل عمران ، الآية ١٧٨ .

483 وهي قراءة حمزه ، ينظر التيسير في القراءات السبع / ٩٢ والبحر المحيط ١٢٢/٣ و تفسير القرطبي ٢٨٧/٤ .

484 الحجة في القراءات السبع / ٩٢

485 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٣٦/٢ وينظر الجمل للزجاجي / ٢٨١ .

486 ينظر الحدود في النحو / ٤٦ .

487 ينظر : مغني اللبيب ٧٩٧/٢ .

488 ينظر حاشية الصبان ٣٤/٢ .

489 ينظر المفصل ٣٤٧/٢ واللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٧/١ وأوضح المسالك ٣٢٤/١ وشرح شذور الذهب ٤٨٧/١ وهمع الهوامع ١٥٢/١ وشرح الأشموني ١٠٩/٢ .

الاختلاف فيما يحذف اختصاراً فنقل ابن عصفور^(٤٩٠) أنه جائز قليل ، وجعل منه قول الشاعر^(٤٩١).

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

ونسب الأشموني^(٤٩٢) إجازة ذلك للجمهور . فمن قال بجوازه رأى أن الإشعار في نحو : حسبت زيدا مفهوماً لدى المخاطب وهو أن زيدا قائم ، واستند هذا النفر إلى حذف المبتدأ والخبر . أما من منع فحجته أن الفائدة تكون قاصرة ((لأن الغرض من ذكر الظن المظنون فإذا أردت تمام الفائدة ذكرت المفعولين لتبيين الشيء المظنون والذي أسند إليه المظنون ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما لأن الأول إن اقتصر عليه لم يعرف المقصود بهذه الأفعال وإن اقتصر على الثاني لم يعلم إلى من أسند))^(٤٩٣)

والمع مذهب ابن السراج قال : ((اعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن ، لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر ... من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير ثان))^(٤٩٤) ومذهب الزجاج وهو قوله : ((يقبح الاختصار على (علمت وظننت) وذلك لأنه لا يخلو مخاطبك من أن يعلم أنك تعلم))^(٤٩٥).

أما النحاس فقد ذهب إلى أبعد من هذا ، فنسب إلى أهل العربية واللغة الإجماع على عدم جواز حذف أحد المفعولين ، وما جاء من ذلك فهو لحن ، ورأيه هذا جاء عند حديثه عن قراءة حمزة وابن عامر بالياء^(٤٩٦) في قوله تعالى : ((لا تُحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ...))^(٤٩٧) قال : ((وما علمت أحداً من أهل العربية واللغة بصرياً وكوفياً إلا وهو يحظر أن تقرأ هذه القراءة ، فمنهم من يقول هي لحن لأنه لم يأت إلا بمفعول واحد ليحسبن ، وقال الفراء^(٤٩٨) هو ضعيف ، وأجازه على ضعفه أنه يحذف المفعول الأول والمعنى عنده : ((لا يحسبن الذين كفروا إياهم معجزين في الأرض)) ورأيت أبا إسحاق يقول في هذه القراءة : ويكون (الذين) في موضع نصب قال : ويكون المعنى : لا يحسبن الكافر الذين كفروا معجزين في الأرض))^(٤٩٩) . ولا أظن بعد أن النحاس على صواب فيما نسبته لأبي إسحاق ، ذلك لأن الأخير لم يجز حذف المفعولين معاً ، وهو الأكثر شيوعاً فكيف بأحدهما دون الآخر ؟ .

أما الاستشهاد بالبيت السابق فقد نازع في أن يكون (تظني) هنا مما يتعدى إلى مفعولين جماعة منهم المحقق الرضي ، حيث ذهب إلى أن (ظن) ربما تعدت إلى مفعول واحد ، ولا تحتاج إلى مفعول آخر ، وجعل منه هذا البيت ، وقال : ((وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو : علمت زيدا أي عرفته ، وبعضها يقل فيه ذلك نحو : ظننت وحسبت ، قال : ولقد نزلت ... أي لا تظني شيئاً غير نزولك كذا قال الفراء))^(٥٠٠) ، وقال البغدادي في خزانة الأدب : ((استشهد بهذا البيت على أن ظن يقل فيها نصب المفعول الواحد ... وصحة هذا المعنى لا يقتضي تقدير مفعول آخر وفيه رد للنحويين فإنهم قالوا :

-
- 490 ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٠/١ .
491 البيت لعنترة ديوانه / ٥٤ همع الهوامع ١٥٢/١ والدرر اللوامع / ١٣٤ .
492 ينظر شرح الأشموني ١٠٩/٢ .
493 اللباب في علل البناء والإعراب / ٢٤٧ .
494 الأصول في النحو ٢١٧/١ وينظر الموجز في النحو / ٣٥ .
495 إعراب القرآن للزجاج ٤٢٢/٢ .
496 ينظر التيسير في القراءات السبع / ١٦٣ .
497 سورة النور ، الآية ٥٧ .
498 ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ .
499 إعراب القرآن للنحاس ٤٥٢/٢ .
500 شرح الرضي على الكافية ٢٧٨/٢ وينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ .

المفعول الثاني لتظن محذوف اختصاراً لا اقتصاراً ، وبه استشهد شراح الألفية ، وقالوا تقديره ، فلا تظني غيره واقعاً أو حقاً)) .^(٥٠١)

وما قاله الرضي والبغدادي هو من الثابت في (علم) أنها تأتي بمعنى (عَرَف) ، وأن (ظن) تأتي بمعنى (أتهم) ،^(٥٠٢) فيتعديان حينئذ إلى مفعول واحد ، ولا اختصار أو اقتصار فيهما . وإن كان نصب المفعول الواحد يقل في ظنّ .

أما ظنّ وأخواتها التي تنصب مفعولين ، فيبدو لي أن حذف أحد المفعولين ضعيف وقليل ، وضعفه متأت من افتقار كل منهما إلى صاحبه إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، والفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى اللبس ، وهنا يؤدي إلى إلتباس ما يتعدى منها إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد . كما أن القول في حذف المبتدأ والخبر لا ينطبق على مفعولي ظن وأخواتها لأن وجود هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر يُغير حكميهما . ويرى الرضي^(٥٠٣) أن سبب القلة هنا أن المفعولين معاً كاسم واحد إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة . ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة .

مما تقدم يتضح أن اضطراباً وقع فيه النحاة وهم ليسوا بحاجة إليه لأن الحذف والاقتصار والاختصار مسألة بلاغية أكثر منها نحوية ، وهي لا مجال فيها للقياس مثل النحو ، فهي مطابقة مقتضى الحال من حيث الاهتمام بالمفعول الأول عند اقتضاء الضرورة وحذف المفعولين أو العكس ، وعليه فالمسألة لا تعدو كونها كما قلت بلاغية محضة .

سابعاً : أفعال المقاربة :

اختلف النحاة مع سيبويه في هذه الأفعال ، ففي التسمية سمّوها بأفعال المقاربة وذلك من قبيل التغليب ؛ وهي على ثلاثة أصناف أفعال المقاربة وهي للدلالة على قرب الخبر المسمى باسمها . وأفعال الرجاء وهي للدلالة على رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال . والنوع الثالث وهي أفعال الشروع وهي للدلالة على شروع المسمى باسمها في خبرها .^(٥٠٤) ويعد النحاة المبتدأ والخبر اسماً وخبراً لهذه الأفعال ، أما سيبويه فقد سماها فاعلاً وكذلك فعل المبرد .^(٥٠٥) ومن المسائل المختلف عليها في هذه المادة :

القول في اختلافهم في خبرها :

تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ، ولكن خبرها لا يكون إلا مضارعاً ، أما عسى فمذهب جمهور البصريين على أن حذف (أن) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة ، وتختلف عنهم في الرأي الفارسي ،^(٥٠٦) وأجاز حذفها في الكلام ، وهو ظاهر قول سيبويه : ((من العرب من يقول : عسى يفعل))^(٥٠٧) فأجاز تجربتها من أن المصدرية شعراً ونثراً بقلة .

وزهد الكوفيون إلى أن الفعل بدل من الاسم ، بدل المصدر وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة ، فالمعنى عندهم قرب قيام زيد ، ثم قدمت الاسم ، وأخرت المصدر فقلت قرب قيامه ثم جعلته بالفعل^(٥٠٨) أقول أما ما نسب إلى أبي علي ففي العسكريات ما ينقضه ، فهو يقول في ذلك : ((ألا تراك لا تقول : كاد زيد قائماً . وإنما المستعمل هنا (المضارع وأن) في

501 خزانة الأدب ٤/٤ .

502 ينظر المقتضب ١٨٩/٣ والخصائص ٣٧٤/٢ .

503 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٧٨ .

504 ينظر : الكتاب ٣٢٣/١ وشرح الأشموني ٢٥٨/١ وشرح التصريح ٢٠٣/١ .

505 ينظر : الكتاب ٣١١/١ والمقتضب ٦٨/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧ وشرح ابن عقيل ٣٢٣/١ .

506 ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/٢ وهمع الهوامع ١٢٩/١ ارتشاف الضرب ١١٩/٢ .

507 الكتاب ٤٧٨/١ و١٥٨/٣ وهو رأي المبرد في الكامل ١ / ١٩٦ ، والزجاجي في الجمل ٢٠٩ .

508 ينظر مجالس ثعلب ٢٠٩/١ وارتشاف الضرب ١١٩/٢ وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢ .

عسى . فأما اسم الفاعلين فلم يجيء في هذا الباب فيما علمنا إلا في هذا المثل وهو : (كاد الغوير أبوساً)^(٥٠٩) وهذا يدل على مشابهة هذا الضرب من الأفعال الموضوع للمقاربة كباب كاد وأخواتها ومن ثم أجاز سيبويه كون فاعلها ضمير القصة والحديث المفسر بالجملة^(٥١٠) وعلى هذا قوله : ((مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ))^(٥١١) فيزيغ في هذا في موضع نصب؛ وقد يحتمل أن يكون فاعل (كاد) في الآية ما تقدم ذكرهم)).^(٥١٢) من الملاحظ على هذا النص أن الفارسي جمع في قوله أفعال المقاربة ممثلة بـ(كاد) وأفعال الرجاء ممثلة بـ (عسى) ومعلوم أن مذهب الجمهور في عسى أن حذف أن من خبرها لا يكون إلا في الضرورة ، أما دخول (أن) في خبر كاد وكره فهو من باب الضرورة^(٥١٣) ، ولا يقع في الكلام . والجامع بين خبر كاد وعسى أنه يندر مجيئه اسماً منصوباً .

أما المثل الذي استدل به فقد انفرد أبو علي بروايته من باب كاد ، فهو في مصدره الأصلي ، وعلى لسان جميع من استدل به برواية (عسى الغوير أبوساً) . ويمكن جعل ما نسب إليه صحيحاً ، إذا ذهبنا إلى أنه جمع بين عسى وكاد وساوى بينهما ، وهو ظاهر حديثه .

وقد ذهب المبرد - وهو ظاهر كلام الزجاجي أيضاً - إلى أن الخبر المقترن بـ (أن) مفعول به^(٥١٤) . والصواب مذهب الجمهور لأن عسى من أفعال الترجي ، والفعل المترجي وقوعه قد يترأخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال .

وشذ مجيء خبر أفعال هذا الباب مفرداً ونذر التصريح به منصوباً إلا في ضرورة ، وجاء منه قول الشاعر :

فأبت إلى فهمٍ وما كدت أيبأ وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ^(٥١٥)

فأتى بخبر كاد مفرداً وهو أيبأ . وقولهم في المثل : (عسى الغوير أبوساً) ، فقول سيبويه وأبي علي من البصريين أن (أبوساً) خبر عسى^(٥١٦) وهو مفرد وجعله الجوهري من الشاذ النادر ، ومذهب الجمهور والكوفيين أنه خبر يكون محذوفة والتقدير أن يكون أبوساً ، وقال ابن جني التقدير في البيت : وما كدت أكون أيبأ .^(٥١٧) والقول عندي ما قاله الجمهور .

القول في فعلية (عسى) :

اختلف النحاة في معنى (عسى) الاصطلاحي ، فيرى فريق أن معناه يتضمن رجاء قرب أو دنوّ حصول الخبر ، وفريق آخر يرى أنه لرجاء وقوع الخبر واحتمال دنوه أو توقعه أمراً . وآخرون كسيبويه يرون أنها تأتي للطمع والإشفاق ، فالطمع في المحبوب والشفق في المكروه .^(٥١٨)

واختلف في فعليتها . فيرى معظم الكوفيين أن عسى حرف نظراً لجمودها وعدم تصرفها ولكونها تأتي بمعنى (لعل) إذ يجوزون القول (عساك أن تقوم) كلعلك أن تقوم ، ولا يرى البصريون

509 ينظر مجمع الأمثال ٤٧٧/١ ومجالس ثعلب ٢٠٩ ، ٣٠٧ وتصحيح الفصح لابن درستويه ٤٢/ تحقيق محمد بدوي المختون وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ الفاطمي ١٩/٢ .

510 ينظر : الكتاب ٤١٠/١ باريس ، ٧٩/١ بولاق .

511 سورة التوبة ، الآية ١١٧ .

512 العسكريات / ١٠٧ .

513 جعل الرضي التجريد مع كاد وكره أكثر وأعرف ، ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٠٤/٢ .

514 ينظر :المقتضب ٧٠/٢ والكامل ٢٤٢/٢ والجملة للزجاجي ٢٠٠ وارتشاف الضرب ٧٥/٢ .

515 البيت لتأبط شراً ديوانه / ٨٩ وينظر شرح الرضي على الكافية ٣٠٥/٢ وأوضح المسالك ٢١٦/١ .

516 ينظر شرح التصريح ٢٠٣/١ .

517 ينظر شرح التصريح ٢٠٣/١ .

518 ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢ وشرح التصريح ٢٠٧/١ . وهي عند ابن دستوريه ، فعل فيه معنى ترج واشفاق ، ينظر تصحيح الفصح تحقيق ، محمد بدوي المختون ٤٢/ . وعند الزبيدي في الواضح /

١٢٥ معناه الطمع والترجي لما تستقبله

هذا الرأي بدليل أن عسى تتقبل علامات الفعل كاتصال ضمائر الرفع بها. (٥١٩) مستندين إلى الذكر الحكيم والموروث العربي . وذكر أبو حيان (٥٢٠) أن القول بحرفيتها يُنسب لابن السراج . والصحيح أنه كنسبة القول إليه بحرفيته ليس ، فكلا القولين من النسبة الخاطئة ، والصحيح أنه متابع في رأيه لجمهور البصريين . ونسب الرضي (٥٢١) القول بحرفيتها إلى الزجاج بدعوى أنه لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به . وهو قول مدفوع .

القول في اتصال عسى بالضمير :

إذا اتصل بعسى ضمير فالمشهور أن يكون بصورة المرفوع ، ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب فيقول : عساني وعساك وعساه ... ومذهب سيبويه (٥٢٢) إقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق إلا أن العمل انعكس فجاء الاسم منصوباً والخبر في موضع رفع حملاً على لعل . ومذهب المبرد والفارسي عكس الإسناد وجعل المخبر عنه خبراً و الخبر مخبراً عنه ، ومذهب أبي الحسن الأخفش إقرار الأمرين ، العمل و الإسناد لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محل رفع نياية عن المرفوع ، و مذهب السيرافي أنها حينئذ حرف كلعل. (٥٢٣) ويبدو لي أن الصحيح إذ ذاك مذهب سيبويه لأنه يسلم فيه المعنى ورُكنا الإسناد ، كما أنها أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن . ومما ورد من ذلك قول رؤبة (٥٢٤) :

تقول بنتي قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا

ثامناً : الفاعل

هو ((الاسم الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن)) . (٥٢٥)

القول في رافع الفاعل :

اختلف النحاة في رافع الفاعل ، ولهم فيه أقوال (٥٢٦) :

أولها : إن رافعه الإسناد أي النسبة فيكون العامل معنويًا . وهو فاسد لأن الإسناد هو الإضافة في المعنى . والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول .

- 519 ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٦ . وذكر الشيخ الأزهرى أن مذهب السيرافي في عسى حين تنصب الاسم وترفع الخبر أنها حرف كلعل وأن السيرافي نقل القول بحرفيته عن سيبويه خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعاليتها ، وأن مذهب ابن السراج وثعلب إطلاق القول بحرفيته . ينظر شرح التصريح ١/٣١٤ .
- 520 ينظر ارتشاف الضرب ١/١١٨ وفيه يقول المحقق في حاشية رقم (١) ، وبالرجوع إلى رأي ابن السراج فلم أعثر على أنه قال إن (عسى) حرف ، فقد قال في كتابه الضوء الوهاج : ذكر الفعل الذي لا يتصرف وعدّ منها عسى)) وينظر الأصول ١/٢٣٧ . وقد نسب له القول بحرفيتها ابن هشام في مغني اللبيب ١/٢٠١ والسيوطي في همع الهوامع ١/١٠ .
- 521 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/٣٠٢ .
- 522 ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٥ .
- 523 ينظر المقتضب ٣/٧٢ و شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/١٥٨ وارتشاف الضرب ٢/١٢٤ ومغني اللبيب ١/٢٠٣ - ٢٠٤ و همع الهوامع ١/١٣٢ وفي شرح التصريح ١/٣١٤ ((ورد قول المبرد والفارسي بأنه يؤدي إلى كون خبر عسى اسماً مفرداً وهو ضرورة أو شاذ جداً ، وأن من قال (أو عساها) فقد اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ، ولا نظير لذلك)) .
- 524 الرجز لرؤبة ديوانه / ١٨٥ وهو في الكتاب ١/٣٨٨ و ٢/٢٩٩ والمقتضب ٣/٧١ والمحتسب ٢/٢١٣ والتنزيل ٢/١٨٥ .
- 525 الأصول في النحو ١/٨١ .
- 526 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤ و همع الهوامع ١/١٥٩ .

ثانيها : إنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ ، وذلك أنه مخبر عنه بفعله ، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر . وهو مردود بأن الشبه معنى ، والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء . ثالثها : إنه ارتفع لكونه فاعلاً بالمعنى . ورد بقولهم : مات زيدٌ . رابعها : إنه ارتفع لكون الفعل أسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً ، وذلك أن الفعل أبدأ طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل . وإذا أخذ الفاعل استقل به ولم يفتقر إلى المفعول . والذي يبدو أن من اخذ الإسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً إلا أنه يخرج الإسناد عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة .

خامسها : وعليه الجمهور أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمّن معناه ، كما فهم من الحد لأنه طالب له . وهو الصواب لأنه لا يُعدل إلى جعل العامل معنوياً إلا عند تعذر اللفظي الصالح ، وهو هنا موجود . وقد تكفل لنا ابن السراج ببيان مذهب أصحابه بقوله : ((أما الفعل فلا بد له من فاعل ، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر و فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه فعل وسيفعل أو هو في حال الفعل أو استفهمت عنه ... فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل)) .^(٥٢٧)

وهذه المسألة من المسائل الخلافية طويلة الذيل عديمة الفائدة والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى، ((لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي فينبغي ألا يتشاغل به))^(٥٢٨) . ولعل من الأفضل أن نصرح بما ذهب إليه ابن مضاء وابن جني^(٥٢٩) من أن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره ، سواء في هذا الباب أم في باب المبتدأ والخبر .

القول في جواز تقديم الفاعل على فعله :

وهي مسألة أجازها الكوفيون ، مستدلّين بقول الزبّاء :

ما للجمال مشيهاً ونيداً أجندلاً يحملن أو حديداً

والبيت يروى بثلاثة أوجه بالرفع والنصب والجر ، والذي يهمننا رواية الرفع وهي التي تمسك بها الكوفيون ، فقالوا أن (مشيها) فاعل مقدم ، لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه و (وئيداً) حال من الجمال منصوب بالفتحة . وأنكر هذا البصريون ، ولم يجيزوا ، أن يتقدم الفاعل على عامله لوجهين : أحدهما إن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .^(٥٣٠) وثانيهما : إن تقديم الفاعل يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ ، فلم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام في نحو : زيد قام أم أردت إسناد قام إليه . وللبصريين فيه تخريجات عدلنا عنها إلى القول بأنهم جعلوا هذا البيت شاذاً لا يقاس عليه وأنه ضرورة ، ومعناه أنه سلم الظاهر ، ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به . وقد ذهب أبو جعفر النحاس مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله .^(٥٣١)

تاسعاً : نائب الفاعل :

هو : ((ما حُدِفَ فاعله وأقيم مقامه)) .^(٥٣٢) وأقيم هو : أي النائب من مفعول به أو مصدر أو ظرف متصرفين مختصين أو مجرور . قال أبو جعفر النحاس : ((اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله رفع أبدأ لأنه قام مقام الفاعل)) .^(٥٣٣)

527 الأصول في النحو ٨٣/١ .

528 التذييل والتكميل ٨٤/٥ وينظر الارتشاف ٩٠/١ والأشباه والنظائر ٢٤٣/١ .

529 ينظر الخصائص ١١٠/١ .

530 ينظر حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك ٢٣٩/١ .

531 التفاحة في النحو ٢٧/١ .

532 شرح الحدود النحوية / ٩٤ .

ومن مسائله التي ورد فيها خلاف بين النحاة :

القول في بناء الفعل اللازم للمفعول :

أكثر النحاة من البصريين والكوفيين لا يجيزون ذلك^(٥٣٤). فذهب ابن السراج إلى أن ذلك محالٌ في قوله : ((واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول لأن ذلك محال))، وزاد في التفصيل فأورد : ((وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس بباب يقاس عليه))^(٥٣٦).

ونقل السيوطي عن الزجاجي إجازة ذلك ، والصحيح أن مذهب الزجاجي في ذلك المنع ، وهو قوله : ((فإذا كان الفعل غير متعدٍ إلى مفعول لم يجز ردّه إلى ما لم يسم فاعله ، عند أكثر النحويين ، وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه))^(٥٣٧) فهو قد نسب الجواز لسيبويه وجعل النائب هو المصدر .

وقد أنكره أيضاً أبو جعفر النحاس ، وابن درستويه ، الذي يقول في ذلك : ((الفعل الذي ليس له مفعول لأنه فعل غير متعدٍ يبنى مصدره بناء المفعول فإن ذلك جائز))^(٥٣٨) ثم أكد ذلك ، وزاد في التفصيل فأورد : ((الفعل الذي لا يتعدى لا يجيء منه ما لم يسم فاعله ، ولا يكون له مفعول كما لا يكون ذلك في جلس أن يقال : جلس . ولكن يجوز أن يقال جلس اليوم وقعد في المكان ، فيضم المصدر بدل المفعول))^(٥٣٩) وهو في قوله هذا يثبت عدم صحة ما نسب إليه^(٥٤٠) من أنه يرى وجماعة من النحاة أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر عائد إلى مصدر هذا الفعل المفهوم منه ووجه الشاهد الذي سيقت نسبة هذا القول فيه لابن درستويه هو :

وقالت متى يبخل عليك ويعتدل يسوك وإن يكشف غرامك تدرّب^(٥٤١)

فمن ساق هذا الشاهد نسب لابن درستويه وجماعة من النحاة أنهم زعموا أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر عائد إلى مصدر هذا الفعل المفهوم منه والتقدير : ويعتدل هو : أي اعتلال . ومن جاء بهذا الشاهد قصد بذلك أن يدل على جواز نيابة المصدر المبهم لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير هذا المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه أولى وأحق بالجواز . والصواب ما عليه الجمهور ، لأن نيابة المصدر المبهم لا تفيد شيئاً^(٥٤٢)، وإنما الضمير المستتر النائب عن الفاعل عائد إلى مصدر محلي بأل عهدية معهود بين المتكلم والمخاطب ، لا المصدر المفهوم من الفعل وكأنه قال ويعتدل الاعتلال المعهود ، أو الضمير المستتر النائب عن الفاعل عائد على المصدر الموصوف بصفة محذوفة لدلالة ما قبله عليه ، وهذا المصدر مفهوم جنسه أيضاً من الفعل ولكن شخصه معهود بالوصف بين المتكلم والمخاطب والتقدير : ويعتدل هو : أي اعتلال عليك ، فالموصوف بعليك المحذوف هو المصدر لا الضمير^(٥٤٣) والذي أراه أن الأول أقرب للصواب وإن كان الثاني غير ممتنع لجواز حذف الصفة إذ دل عليها دليل .

وعودة على بدء لنرى قول ابن جني في المسألة ، فالرأيان عنده سواء ، ولم يرجح أحدهما ، وإنما جعلهما متساويين في الصحة ولنا أن نجعل أيهما شئنا – من المصدر أو الجار والمجرور ،

533 التفاحة في النحو / ٢١ .

534 ينظر : الحل لابن السيد البطلوسي ٢٠٨/١ .

535 الأصول في النحو ٨٦/١ .

536 الأصول في النحو ٩٢/١ .

537 الجمل للزجاجي / ٨٩ وينظر الكتاب ٣٤/١ .

538 تصحيح الفصيح / ١٥٣ .

539 تصحيح الفصيح / ١١٠ . وينظر أوضح المسالك ١٣٨/٢ .

540 ينظر : شرح الأشموني ٢٢٢/٢ وهمع الهوامع ١٦٣/١ وحاشية الخصري ٢٨٧/١ .

541 البيت لامرئ القيس ، ديوانه / ٢٧ وينظر شرح الأشموني ٢١٤/٢ .

542 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٣/٣ .

543 ينظر حاشية رقم ١ شرح الأشموني بقلم المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ٢١٤/٢ .

– نائباً عن الفاعل ويقول في ذلك : ((وإن لم يتعد الفعل إلى مفعول به فإنه يتعدى إلى حرف الجر ، فيقام حرف الجر مقام الفاعل كقولهم (سير بزید) ، وإن شئت أضمرت المصدر لدلالة فعله عليه ، ففي قوله تعالى : ((لَحَسَفَ بِنَا))^(٥٤٤) في قراءة من قرأ ((لا نَحْسَفَ بِنَا)) كأنه قال : ((لا نَحْسَفَ الانخساف بنا)) ، ف (بنا) على هذا منصوبة الموضع لقيام غيرها وهو المصدر مقام الفاعل))^(٥٤٥) غير أن ابن جني نفسه لا يرى بناء الفعل اللازم للمفعول ولا يجيزه فهو في بيانه لوجه قراءة أبي عمرو لقوله تعالى : ((نُزِلَ الْمَلَائِكَةُ))^(٥٤٦) حيث قرأها أبو عمرو ((نُزِلَ الْمَلَائِكَةُ)) قال : ((هذا غير معروف لأن (نزل) لا يتعدى إلى مفعول به فيبنى هنا للملائكة . فإن قلت : فقد جاء فُعِلَ مما لا يتعدى فعل منه ، نحو : زُكِمَ ولا يقال زكمه الله . وإنما يقال أزكمه الله ، فإن هذا شاذ ومحفوظ ، والقياس عليه مردول ، فإما أن يكون ذلك لغة طارفة لم تقع إلينا ، وإما أن يكون على حذف المضاف ، يريد : ونُزِلَ النزلُ الملائكة . ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه ، على ما مضى . فأقام (الملائكة) مقام المصدر الذي كان مضافاً إليه))^(٥٤٧) فنراه قد ضَعَفَ الوجه الأول ووصفه بالشذوذ، وجعل منه لغة طارفة، وقوى من الوجه الثاني وقدم له ما يسوغه من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

بقي لدينا ما نقله أصحاب المؤلفات من أن مذهب جمهور البصريين هو أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع.^(٥٤٨)

يبدو لي أن الرأي الراجح والأقرب إلى الصواب مذهب الجمهور هو أن يكون المجرور هو النائب عن الفاعل بعد حذفه . ودليل رجحانه من لسان العرب ، فالعرب تصرّح معه بالمصدر نحو : سير بزید سيراً بالنصب فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لأنهم أجمعوا على أن إنابة المصدر غير المختص بصفة أو غيرها ممتنع . أما إن كان مختصاً فهو أولى من إقامة المجرور ، لذا كان امتناع سير بالبناء للمفعول على إضمار المصدر أحق بالمنع لأن ((ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهاماً من ظاهره))^(٥٤٩) . وإنما ضعفت إقامة غير المختص لأنه لا بد من تقدير حذف الصفة ((وحذف الصفة يقل))^(٥٥٠) وإن المجرور هو المفعول حقيقة ، فمن باب أولى أن يكون هو النائب عن الفاعل ، لأنه مع وجود المفعول به لا يصح إنابة شيء آخر .

والأولى أن نسلم بأن المعنى هو الذي يحدد ما ينوب عن الفاعل من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور بحسب أهميتها عند المتكلم والمخاطب سواء وجد المفعول به أو لم يوجد . يقول الرضي : ((والأكثر ون على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ، ولم يفضل بعضها بعضاً ، ورجّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق ، لأن دلالة الفعل عليه أكثر ، والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة))^(٥٥١) .

544 سورة القصص ، الآية ٨٢ .

545 المحتسب ١٥٧/٢ .

546 سورة الفرقان ، الآية ٢٥ .

547 المحتسب ١٢٠/٢ – ١٢٢ وينظر الخصائص ٣٢٢/٣ والمنصف ٨/٣ وهمع الهوامع ٢٨٨/١ .

548 ينظر : شرح الأشموني ٢٢٢/٢ وشرح التصريح ٢٨٧/١ وحاشية الخصري ١٦٨/١ .

549 حاشية الخصري ١٦٩/١ وينظر الحلل ٢٠٩/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٩/١ وهمع

الهوامع ١٦٣/١ .

550 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٩/١ .

551 شرح الكافية الشافية ٨٥/١ .

المنصوبات :

أولاً : المفعول به :

عرفه الزمخشري بقوله : ((هو ما وقع عليه فعل الفاعل))^(٥٥٢) وحده الرضي فقال: ((هو)) ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المفعول مثبتاً^(٥٥٣).

القول في تعدي الفعل ولزومه:

نسب السيوطي^(٥٥٤) لأبي علي الفارسي أنه ذهب إلى أن قول العرب ذهبت إلى الشام على معنى في الشام واليمن .

وهذا فعل اختلف النحويون فيه. ونقل ابن عصفور^(٥٥٥) أنه مذهب بعض النحويين ، وأنهم استدلوا على ذلك بأن الشام في معنى شأمة ، وأن ذهبت ينبغي أن يصل على شأمة بنفسه لإبهامه فكذلك الشام وان شأمة نظير يمنة . وردّ ابن عصفور هذا وأفسده ، بدعوى أن يمنة وشأمة أنفسهما لو سُمي يهما لخرجا من إبهامهما إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة في ، فالأحرى أن يكون كذلك في الشام ه ، كما اختلفوا في (دخلت البيت) هل هو متعد أو غير متعد ((وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع))^(٥٥٦) . والذي أفهمه من كلام سيبويه^(٥٥٧) أن ذهبت الشام مثل دخلت البيت ، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام ، وكان الأصل عنده : ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت ، وهما مستعملان بحروف الجر ، فحذف حرف الجر من حذفه اتساعاً واستخفافاً .

وقد جانب الصواب ما نسبته السيوطي للفارسي ، لأن أبا علي وإن يكن مذهبه أن البيت أذهب في الاختصاص من الشام ، لأنه لم يحتمل وجهاً غير التخصيص ، والشام قد يجوز أن يحمل على إحدى الجهات الست ، إلا أنه يرى أن ((المعتمد في هذا الباب في تعدي الفعل الإبهام والاختصاص ، فالفعل الذي لا يتعدى نحو قام : يمنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من ظروف المكان ، كما امتنع من التعدي إلى سائر الأسماء المختصة غير الظروف ، وقولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام عند سيبويه ، وهذا النحو حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر ، لكن حرف الجر حذف للاتساع ، وذلك الأصل ، فدخلت ، فعل غير متعد ، كما أن (ذهبت ، غير متعد و (البيت) مختص ، وقد تعدي إليه ... وأيضاً فإن مصدره على (فُعول) وهذا الباب فيما لا يتعدى ، وعلى ذلك الجمهور والكثرة))^(٥٥٨) فهو لا يخرج عن مذهب سيبويه والجمهور ، كما نسب إليه السيوطي .

القول في توسط المفعول بين الفعل والفاعل:

من الأحكام والقواعد الثابتة أن رتبة الفاعل تأتي مقدمة على رتبة المفعول، وقد يتقدم المفعول لضرب من التوسّع والاهتمام به والنية به التأخير. لذلك يجوز أن نقول: ضرب غلامه زيدٌ على أن الغلام مفعول، وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده ومتأخر عنه، ولكن لما كان

552 المفصل / ٥٨ .

553 شرح الرضي على الكافية ٣٠١/١

554 ينظر همع الهوامع ٢٠٠/١ .

555 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٠/١ .

556 الأصول في النحو ١٧٠/١ ، ٢٠٥ .

557 ينظر الكتاب ١٥/١ ، ١٥٩ ، ٤١١ والمقتضب ٣٣٧/٤ - ٣٣٨ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦٦ ، ٢١٣/٣ .

558 البغداديات (م ٦٦) / ٥٤٦ .

مفعولاً كانت النية به التأخير إلى موضعه، ويكون الضمير قد تقدّم في اللفظ دون المعنى. وذلك جائزاً.^(٥٥٩)

ولكن الممتنع وميدانه الضرورة هو قولنا: ضرب غلامه زيداً برفع الغلام على الرغم من أنه متصل بضمير المفعول، ووجه امتناعه أن الضمير فيه تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى لأن الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي به غيرها. وقد ذكرت أن مثل هذا لا يصح إلا في الضرورة، غير أنه نسب^(٥٦٠) إلى أبي الفتح ابن جني أنه أقدم على جواز مثل ذلك وجعله قياساً بزعم أن لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل، صار تقديم المفعول كالأصل، وحمل عليه قول الشاعر^(٥٦١):

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلابِ العاويات وقد فعل

وفيه أعيد الضمير من (ربه) إلى (عدي) وهو متأخر لفظاً ورتبة . وحاصل القول صواب ما نسب إليه ، والذي قال فيه أنه متابع لأستاذه أبي علي الفارسي ، وأنه قال : ((إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً برأسه ...))،^(٥٦٢) وجاء بالكثير من الشواهد القرآنية والشعرية يستدل بها على صحة مذهبه ، وأنه في البيت المتقدم قد قدره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك . والصحيح جوازه في الشعر للضرورة لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه، ولأنه خلاف الأصل. إذ الأصل الشائع تقدّم الفاعل على مفعوله .

ثانياً : المفعول المطلق:

كان لزاماً عليّ أن أذكر المفعول المطلق أولاً، وإنما قدّم المفعول به في باب تعدّي الفعل استطراداً لا قصداً.

وهو المفعول الحقيقي لفاعل الفعل إذا لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ((لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّه نحو : ضربت زيداً ضربياً ، وقام زيداً قياماً))^(٥٦٣) بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجد لها وإنما سميت بذلك باعتبار إصاق الفعل به أو وقوعه لأجلها أو معها، فلذلك لا تسمى إلا مقيدة.^(٥٦٤)

والمفعول المطلق هو ((المصدر الفصلة المؤكّد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده))^(٥٦٥).

ومن المسائل المتعلقة به :

القول في عامل النصب في المصدر المرادف:

مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو: فرحت جداً: وللنحويين في ناصب هذا المصدر ثلاثة مذاهب: أولها: إنه منصوب بفعل مضمر من لفظه سواء أكان يلاقي الفعل في الاشتقاق، أم لا يلاقيه، وهو مذهب سيبويه^(٥٦٦) والجمهور،^(٥٦٧) وعليه يكون التقدير في قولنا: قعدتُ جلوساً،

559 ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١ وأوضح المسالك ١٢٤/٢ وشرح شذور الذهب ١٧٧/١ وشرح التصريح ٢٨٢/١ .

560 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١ وأوضح المسالك ١٢٤/٢ ونسبه إلى ابن جني والطوال.

561 البيت للنايعة، ديوانه ١٠٣/١ .

562 الخصائص ٢٩٤/١ وينظر ٢٩٨/١ .

563 شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ وينظر شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/١ وحاشية الخصري ١٨٦/١ .

564 ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٦٠/١ وشرح ابن عقيل ٥٥٧/١ والمطالع السعيدة ٣٩١/٢ .

565 شرح شذور الذهب ٢٢٥/١ وينظر شرح ابن عقيل ٥٥٧/١ وشرح الأشموني ٢٠٨/٢ .

566 ينظر: الكتاب ٢٤٤/٢ .

567 ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/٢ وهمع الهوامع ١٨٧/١ .

هو: قعدت وجلستُ جلوساً، ((لأن الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه... لأن لفظه يدل عليه إذ كان مشتقاً منه))^(٥٦٨) واستدلوا لهذا المذهب بقوله:
السالك الثغرة اليقظان كألنهما مَشَى الهلوك عليها الخيعل الفضل^(٥٦٩)

فـ (مَشَى) منصوب بفعل مضمر من لفظه دلّ عليه قوله (السالك).
 ثانيها: إنه منصوب بالفعل الظاهر نفسه، وعليه المازني، وحجته أن ذلك الفعل بمعنى المصدر المرادف، فيتعدّى إليه كما لو كان من لفظه^(٥٧٠) وهو مذهب المبرد في أحد قوليه أنه منصوب بالفعل الظاهر^(٥٧١)، ونسب للسيرافي^(٥٧٢)، وهو مذهب ابن جني^(٥٧٣)، ويبدو أنه الأولى لأن الأصل عدم التقدير إذا لم تكن هناك ضرورة. وهو مذهب أبي جعفر النحاس أيضاً لأنه وجده مرادفاً له في المعنى، وذلك عن حديثه عن قول امرئ القيس:

ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت عليّ وألت حلفة لم تحلل^(٥٧٤)

قال: ((معنى ألت: حلفت يقال: ألى بولي إيلاء... ونُصب حلفة على المصدر، لأن معنى ألى: حلف والعرب تقول: هو يدعه تركاً))^(٥٧٥). وهذا هو رأي ابن الأنباري أيضاً.^(٥٧٦)
 ثالثها: إنه ينظر إلى ذلك المصدر فإن كان مؤكداً نُصب بفعل مضمر من لفظه أو مبيناً للنوع نُصب بالفعل الظاهر، وهذا مذهب أبي الفتح ابن جني، وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي^(٥٧٧) وقال به ابن جني بناءً على مذهبه في أن تأكيد المصدر لعامله من قبيل التأكيد اللفظي^(٥٧٨)، فلا بد من اشتراكهما في اللفظ، ولهذا أجاز أن يؤكد الفعل الظاهر بالمصدر المرادف إذا لم يكن مؤكداً. وأرى هنا أن الصواب ما ذهب إليه المازني والمبرد ومن تابعهم، وذلك على ما قال الرضي: ((لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة مُلجئة إليه))،^(٥٧٩) أما ما قيل من أن المصدر المؤكّد لا بد له من أن يشترك مع عامله في اللفظ، فلا أرى له موجباً، لأنه إنما يُجاء بهذا المصدر لتقوية المعنى بتثبيته في النفس، ولتقرير معناه برفع المجاز عنه^(٥٨٠) وأن ذلك الغرض يتحقق عن الإتيان بالمصدر سواء أكان مطابقاً لعامله في اللفظ والمعنى أم في المعنى فقط^(٥٨١).
 ومن تحقيق القول فيما نسب للسيرافي وصلنا إلى أنه لم يقل ذلك، وأن رأيه من رأي سيبويه، وكذلك الفعل الموافق للمصدر من طريق اللفظ والمعنى جاز أن ينتصب عنده بالفعل المتقدم، وجاز أن يضم فعل معه ينتصب المصدر عنه، قال: ((إذا جاز أن تأتي بمصدر يخالف الفعل الذي قبله في اللفظ، ويقاربه في المعنى، وتتصبه بإضمار فعل يدل عليه الفعل المتقدم، وساغ هذا لأجل موافقة الفعل للمصدر من طريق المعنى، جاز أن تضمراً فعلاً للمصدر الموافق للفعل الذي قبله، لأنه يدل على هذا المصدر من طريق اللفظ ومن طريق المعنى، فما كان دلالتة من وجهين أولى... ونحن لم نقل إنه واجب أن يضم للمصدر الموافق فعلاً، وإنما

- 568 شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/١.
 569 البيت للمتخل الهذلي، ينظر ديوان الهذليين ٣٤/٢.
 570 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٣ و همع الهوامع ١٨٧/١.
 571 ينظر: المقتضب ٧٤/١ و ٢٠٤/٣ و شرح كافية ابن الحاجب ٢٧٠/١.
 572 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/١.
 573 ينظر: الخصائص ٣٠٩/٢ و اللمع ٥٠/
 574 ديوانه / ١٢.
 575 شرح القوائد التسع ١٢٤/١ و ينظر ١٣٢ و ٢٥١ و ٤٧٦/٢ و ٥٧٥.
 576 شرح القوائد السبع / ٣١٤.
 577 ينظر: المقتصد ٥٨٦/١ و ارتشاف الضرب ٢٠٣/٢ و همع الهوامع ١٨٧/١ و حاشية الصبان ٣٢٧/١.
 578 ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣/١ و همع الهوامع ١٨٧/١.
 579 شرح الرضي على الكافية ١١٦/١.
 580 ينظر حاشية الصبان ١١٥/٢.
 581 ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٢١/١.

قلنا: هو جائز ينتصب بالأولى، وأن يضم له فعل، كما جاز أن يُضمَر للمخالف ولا يكون أسوأ حالاً من المصدر الذي قبله ما يُخالفُ لفظه ((^{٥٨٢})

القول في ناصب المصدر إذا تكرر :

الكلام في المسألة على وجهين، ذلك لأن المصدر إذا تكرر لا يخلو أن يكون عين الأول أولاً، فإن كان عين الأول نصبهما الفعل على أن يكون الثاني تأكيداً للأول نحو: ضربت ضرباً ضرباً، لا خلاف في ذلك.^(٥٨٣)

أما وجه الخلاف فواقع فيما لم يكن فيه الثاني عين الأول نحو: ضربتُ زيداً ضرباً ضربتين. فمذهب الأكثرين ومنهم الأخفش والمبرد^(٥٨٤) وابن السراج أن الفعل ينصب الأول فقط، والمكرر إما بدل أو أنه منصوب بإضمار فعل. ومذهب السيرافي أن الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد، أي أنه ينصبهما معاً وإن اختلفت أنواعهما^(٥٨٥). ومذهب الجماعة أصح .

ومما جاء في ذلك قوله:

ووطننا وطاً على حنق وطاء المقيد ثابت القدم
ولا يصح فيه البدلية لأن الثاني منها غير الأول، فيخرج على إضمار فعل^(٥٨٦).

ثالثاً : المفعول فيه:

وهو المفعول الذي يشمل اسمي الزمان والمكان و يعرف بأنه: ((كل اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى (في) وليس في لفظه كقولك (قمت اليوم) و (جلستُ مكانك)))^(٥٨٧)

القول في إذا الفجائية:

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول: إنها حرف وعليه الكوفيون والأخفش^(٥٨٨). قال ابن هشام: ((ويرجح قولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب) بكسر (إنّ) لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها))^(٥٨٩)
الثاني: إنها ظرف زمان ، وهو مذهب الرياشي (ت ٢٥٧هـ) والزجاج^(٥٩٠). فإذا قلت خرجت فإذا زيد، فالتقدير: خرجت فالزمان حضور زيد. والصواب أنها عند الزجاج ظرف مكان والتقدير عنده : إذا زيد بالحضرة أو في الوجود.^(٥٩١)
الثالث: إنها ظرف مكان، وهو مذهب المبرد وأبي بكر الخياط وأبي علي الفارسي^(٥٩٢) وابن جني^(٥٩٣). وعزاه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين^(٥٩٤) وذكر أبو حيان^(٥٩٥) أنه عُزي إلى سيبويه^(٥٩٦).

582 شرح أبيات سيبويه للسيرافي / ٢١٣.

583 ينظر حاشية بس ٣٢٤/١.

584 ينظر منهج الأخفش الأوسط ٤٢١ ولم أعثر على رأي المبرد هذا، إلا أنني وجدته في باب المفعول معه لا يجيز أن ينصب الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البذل أو العطف.

585 ينظر: همع الهوامع ١٨٨/١. وحاشية يس على التصريح ٣٢٤/١. ولم أقف على رأي ابن السراج والسيرافي فيما اطلعت عليه من مصنفاتهم.

586 ينظر همع الهوامع ١٨٨/١.

587 اللع في العربية ٥٥. وينظر شرح شذور الذهب / ٢٣٠ وشرح التصريح ٣٣٧/١ وهمع الهوامع ١٩٥/١.

588 ينظر: مجالس ثعلب ٢١٥/١ و الارتشاف ٢٤٠/٢ ومنهج الأخفش الأوسط / ٤٠٠ هذا ونسب الرضي هذا المذهب إلى ابن بري من دون أن يذكر الكوفيين والأخفش. ينظر : شرح الرضي ١٠٤/١ .

589 مغني اللبيب ٩٢/١ وينظر شرح الرضي ٢٠٧/١.

590 ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٣/١ والجنى الداني / ٣٧٤ والمغني ٩٢/١ والهمع ٢٠٧/١.

591 ينظر إعراب القرآن للزجاج ٨٨٩/٣.

592 ينظر : الإغفال ٢٧٥/١.

ومما قيل في ردّ هذا المذهب إنه لا يطرد في جميع مواضع (إذا) الفجائية لأنه لا معنى لقولك: (فبالمكان السبع بالباب) في تأويل قولهم: (خرجت فإذا السبع بالباب)^(٥٩٧). واضطرب النقل عن المبرد ، قال صاحب الجنى : ((الأول أنها ظرف زمان .. ونسب إلى المبرد والثاني أنها ظرف مكان ، وهو مذهب المبرد))^(٥٩٨).

فإذا عرضنا قول المبرد نفسه في المسألة نجده قد عرض لـ (إذا) الفجائية في موضعين ، قال في الأول: ((و لـ (إذا) موضع آخر ، وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة ، وذلك قولك : (خرجت فإذا زيد) ، و (بينما أنا أسير فإذا الأسد) فهذه لا تكون ابتداء ، وتكون جواباً للجزاء ، كالفاء ، قال الله تعالى : ((وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ))^(٥٩٩) لأن معناها قنطوا ، كما أن قولك : ((إِنْ تَأْتِي فَلَكَ دَرَهْمٌ) إنما معناه : أعطيتك درهماً))^(٦٠٠) . وقال في الموضع الثاني : ((فأما (إذا) التي للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : (جئتكَ فإذا زيد) وتأويل هذا : جئت ففاجأني زيد))^(٦٠١).

يرادنا لأول وهلة أن تم تناقضاً بين النصين ، ففي الأول: قال: إنها حرف، وفي الثاني إنها: التي تسد مسد الخبر؟ ولكن سرعان ما يتوحد الرأيان، إذا ما علمنا أن مصطلح الحرف يطلق أحياناً ويُراد به الكلمة، أسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً، وعليه يكون الراجح أنها ظرف عنده لاسيما أنها لا تكون سادة مسد الخبر إلا إذا كانت ظرفاً. وكلام المبرد هنا محتمل للظرفية المكانية والزمانية .

والنظر إلى المذاهب الثلاثة المتقدمة ، يجعل الميل إلى كون (إذا) ظرفاً زمانياً بعيداً ، لأن في هذا ما يضطربنا إلى الاصطدام بما أصّله النحويون أنفسهم من أنّ ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الجثة^(٦٠٢)، في نحو : (خرجت فإذا زيد) ، ولعلمهم احتاطوا لذلك فتأولوا المثال بـ (خرجت فإذا حضور زيد)^(٦٠٣) ليتماشى مع ما أصّلوه . كما أنهم – إذ يقولون بظرفيتها الزمانية – راعوا في ذلك إبقائها على ما ثبت لها أصلاً^(٦٠٤)، ولا يبدو أن في ذلك مسوغاً كافياً . ويضعفه أيضاً أن همزة (إن) تكسر بعد إذا وأن هذا المحذوف المزعوم لم يظهر قط ، ولو ظهر لأفسد الجملة إذ لا معنى في قولنا : (خرجت فالزمان حضور زيد) .

أما ما قيل من أنها ظرف مكان فلا يخلو كذلك من الضعف ، و ذلك من جانبين الأول : أنها لو كانت ظرفاً مكانياً لجاز تقديمها على الاسم و تأخيرها بعده ، شأنها في ذلك شأن سائر ظروف المكان ، ومن ثم يكون وجوب تقديم (إذا) في كل موضع تكون فيه للمفاجأة دليلاً على وهن هذا المذهب .

الثاني : إنها لو كانت ظرفاً مكانياً لاقتضى ذلك أن تكون معربة كما هو حالها في غير المفاجأة إذ تضاف إلى الجملة ، وليس ههنا جملة تتم بها^(٦٠٥) . ولا يسعني بعد إلا أن أرجح مذهب الكوفيين والأخفش لأنه أوفق للمعنى والصنعة .

593 ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٢٥٦ وارتشاف الضرب ٢/٢٤٠ والهمع ١/٢٠٧.

594 ينظر: الإنصاف (م / ٩٩) ٢/٧٠٤.

595 ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٠.

596 ينظر: الكتاب ٢/٣١١ بولاق و ٤/٢٣٢.

597 ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/١٠٣.

598 الجنى الداني / ٢٧٤ وينظر الأضداد لابن الأنباري ١١٨ والأزهية ٢١١ وشرح للمحة البدرية ١/٣٥٩.

599 سورة الروم، الآية ٣٦.

600 المقتضب ٢/٥٧ - ٥٨.

601 المقتضب ٣/٧٣.

602 ينظر الكتاب ١/٩٦ وشرح الرضي على الكافية ١/١٠٣.

603 ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٠.

604 ينظر: همع الهوامع ٣/١٨٢.

605 ينظر: رصف المباني / ٦١ - ٦٢ .

القول في علة بناء (الآن) :

ذهب الزجاج إلى أن (الآن) بُني وفيه الألف واللام، ((لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم))^(٦٠٦)، لأنك تقول: الآن فعلت، ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر، وذهب إلى أن الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة.

وقد فصل ابن خالويه القول في المسألة قال : ((فإن قيل : لم بُني (الآن) وفيه الألف واللام ، فقل : قال : الفراء أصله أوان ، فقلبوا الواو ألفاً ، فصار آن ، ثم دخلت اللام على مبني فلم تغيّره عن بنائه،^(٦٠٧) وقال سيويوه : (الآن) إشارة إلى وقت أنت فيه ، بمنزلة (هذا) والألف واللام تدخل لعهد قد تقدم ، فلما دخلت ها هنا لغير عهد ترك مبنياً . وقال المبرد : إنما بني الآن مع الألف واللام لأن معرفته وقعت قبل نكرته ، وليس يشركه غيره في التسمية ، فتكون الألف واللام معرفة له ، وإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان فلذلك بُني وخالف نظائره من الأسماء))^(٦٠٨) وقال في موضع ثان: ((أن تقول : قمت الآن فهو مبني على الفتح مع الألف واللام . قال الله تعالى:))^(٦٠٩) ((الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ))^(٦٠٩) وقال الفراء: الأصل في أن أوان وهذا مأخوذ من قولهم: أن لك أن تفعل كذا، فهو فعل ماضٍ دخلته الألف واللام، فترك على بنائه. وقال أهل البصرة : فتح الآن لإلتقاء الساكنين لأنه وجب فيه البناء ، وفيه الألف واللام لأنهما غير الإشارة معنى الآن ، فقد قالوا : الآن جئت بالحق ، أي هذا الذي جئت به الآن فبني لذلك))^(٦١٠) فهو ينقل رأي المبرد في علة بناء الآن ، فالمبرد^(٦١١) يرى أن علة ذلك هي أنه خالف سائر أخواته من الأسماء ، لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام، في حين جاءت أخواته نكرة أولاً ثم دخلت عليها الألف واللام، فتعرفت بها .

ويبدو أن ابن خالويه قد ارتضى قول الفراء بدليل أنه ذكره في الموضوعين مقدماً على رأي سيويوه في الموضوع الأول وعلى رأي أهل البصرة في الموضوع الثاني ، كما أنه جعله جواباً لسؤال ، من قال : لم بُني الآن وفيه الألف واللام ؟ فأجاب بجواب الفراء أولاً .
وذهب أبو سعيد السيرافي^(٦١٢) إلى أنه بني لأنه لزم حالة واحدة . فأشبهه الحرف، لأن الحروف تلزم حالة واحدة، وهي الحالة التي وضعت عليها أول مرة، والحروف مبنية، فما شابهها كذلك.

وقد أنكر ابن جني^(٦١٣) ما ذهب إليه الزجاج من تعريفه بالإشارة لأن أسماء الإشارة لا تجد فيها لام التعريف ، وذلك نحو : هذا وهذه وذلك وتلك ، وأنكر علة بنائه بالألف واللام لعهد غير متقدم ، وذلك لأنه وجد كثيراً من الأسماء فيها الألف واللام لعهد غير متقدم ، وهي مع ذلك معربة ، من ذلك قولك : يا أيها الرجل ، ونظرت إلى هذا الغلام .

وبعد أن فند^(٦١٤) رأي الزجاج ، ذهب إلى انه بُني لتضمنه لام التعريف إلا أنها ليست هذه اللام الظاهرة ، وإنما هي لام مقدرة كما كانت في أمس حيث تعرف بلام مقدرة مُراد ، واستدل على أنه ليس معرفاً باللام الظاهرة فيه ، بأنه لو كان معرفاً بها لجاز سقوطها منه ، كما تسقط

606 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٥٣، ٣/٢٤، الآن عنده مبنية وهذا تعليل بنائه

607 ينظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٧ - ٤٦٨ لتقف على رأي الفراء ، فإنه لا يخرج عما ذكره ابن خالويه .

608 الحجة لابن خالويه / ١٥٩ وينظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٣ .

609 سورة يونس، الآية ٩١ .

610 ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٩٤ .

611 ينظر الإنصاف ٥٢٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٣ - ١٠٤ .

612 الإنصاف / ٥٣٢ ولم أعتز على رأيه هذا فيما اطلعت عليه من مصنفاته .

613 ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٥١ وهو رأي أستاذه الفارسي ينظر الإغفال ١/٢٩٧ .

614 ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٥٢ - ٣٥٣ وشرح المقدمة المحسبة ١/١٨٣ وقد ارتضى ابن بابشاذ رأي الفارسي الذي يرى أن سبب بنائه تضمنه معنى (أل) المحذوفة أما الموجودة فزائدة لأن شرط (أل) أن تدخل على النكرة فتعرفها، ولم يسمع عن العرب تجريدهم (الآن) من الألف واللام.

من الرجل والغلام ، ولم يقولوا : أفعالَ آنَ ذلك ، كما قالوا : الآن ، وإذا لم تكن للتعريف فهي زائدة ، كما زيدت في الذي والتي .

القول في (حيث) :

من الظروف المبنية ، وعلّة بنائها شبهها بالحرف في الإفتقار إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة ، وبُنيت على الضم تشبيهاً بـ (قبل وبعد) لأن الإضافة للجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر لا يظهر .^(٦١٥)

قال الزجاج بعد قوله تعالى: ((...إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ...)) .^(٦١٦) إن (حيث) مبنية على الضم ((لأنها ليست لمكان بعينه ، وإنما ما بعدها صلة لها ليست بمضافة إليه))^(٦١٧) . وقد ردّ عليه أبو علي الفارسي^(٦١٨) قوله: إن ما بعدها صلة لها ليست بمضافة إليه، وذهب إلى أن ما بعدها لا يجوز أن يكون صلة لها، لأنه إذا كان كذلك فينبغي أن يكون في صلتها ذكر يعود عليه ، كما هو الحال في سائر الموصولات، ولمّا لم يكن في الجملة التي بعدها عائد على حيث، دلّ ذلك على أنها ليست بصلة، وإذا لم تكن حيث موصولة فهي مضافة. وما ذكره الزجاج من أن (حيث) ليست مضافة إلى ما بعدها مخالف لرأي النحويين^(٦١٩)، حيث ذهبوا إلى أنها مضافة إلى ما بعدها من الجمل الاسمية والفعلية نحو: قمت حيث قام زيدٌ وحيث زيدٌ قائمٌ . وقد علل النحويون^(٦٢٠) بناء (حيث) بعلتين : إحداهما أنها مبهمّة تقع على الجهات الست وعلى كل مكان ، والثانية أنها خالفت أخواتها حيث أضيفت إلى الجمل ، ودخلت في غير بابها .

القول في (سوى) :

في هذه المسألة أربعة مذاهب :

الأول: مذهب سيبويه أن (سوى) تلازم الظرفية ، فلا تخرج عن هذا المعنى إلا في ضرورة الشعر جاء في الكتاب : ((ومن ذلك أيضا هذا سواءك وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ولا يكون اسماً إلا في الشعر)) .^(٦٢١) وهو مذهب جمهور البصريين^(٦٢٢) . قال ابن السراج : ((أما الظروف التي ترفع : فعند وسوى سواء ، إذا أردت بها معنى (غير) لم تستعمل إلا ظرفاً ، قال سيبويه : إن سواءك بمنزلة مكانك ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر . ودلّ على أن (سواءك) ظرف أنك تقول : مررت بمن سواءك ، ولا تخص مكاناً من مكان ، فبعدت من الأسماء لاستيلاء الإبهام عليها)) .^(٦٢٣) ونصّ في مكان آخر على القول

615 ينظر مغني اللبيب ١٧٦/١٧٦ . وهمع الهوامع ٢١٢/١ . وفيها يقول الرماني ((وقد بُني على الكسر والفتح، والضم أفصحها وبه نزل القرآن)) ينظر توجيه أبيات ملغزة / ٢٦٧ .

616 سورة الأعراف، الآية ٢٧ .

617 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٩/٢ وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٩١ .

618 الأغفال ١٨٥/١ .

619 ينظر: المقتضب ١٧٥/٣ - ١٧٦ و ٤ / ٣٤٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ ومغني اللبيب ١٤١/١ ذكر ابن هشام أن (حيث) قد تقع مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه قوله: ((الله أعلم حيث يجعل رسالته)) الأنعام / ١٢٤ إذ المعنى أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان وناصبها (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بـ (أعلم) . ولم أجد ما نسب إلى الفارسي - فيما أطلعت عليه - في مؤلفاته ووجدت قائل ذلك ابن جني في التتبيه ٥٠٨ وقد يكون تابع فيه أستاذه الفارسي .

620 ينظر : النكت / ١١٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٤ .

621 الكتاب ٢٠٢/١ - ٢٣ وينظر المقتضب ٣٤٩/٤ واللمع ٦٩/١ .

622 ينظر: الإنصاف (م ٣٩) ٢٩٤/١ وأنتلاف النصره (م ١٠) / ٤٠ وحاشية يس ٣٦٢ / ١ ونسب ابن هشام والأزهرى هذا المذهب إلى سيبويه والجمهور من دون ذكر البصريين، ينظر المغني ١٥١/١ وشرح التصريح ٣٦٢/١ وشرح الأشموني ٤٨١/٢ .

623 الأصول في النحو ٢٣٩/١ .

بظرفيتها منسوباً للخليل ، قال : ((قولهم : أتاني القوم سواك ، حكى عن الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، إلا أنّ في سواك معنى الاستثناء ، وسواء تنصب في هذا كله ، لأنها تجري مجرى الظروف وتخفّض ما بعدها))^(٦٢٤).

واحتج البصريون لمذهبهم ، بأن العرب لم تستعمل (سوى) في اختيار الكلام إلا ظرفاً كقولهم : ((مررت بالذي سواك))^(٦٢٥) ، أي مررت برجل مكانك ، أي يسد مسدك ، قال ليبيد بن ربّعة^(٦٢٦) :

وأبذل سوام المال ! نّ سواها دهماً وجونا

والشاهد فيه ، أنه استعمل (سواء) ظرفاً يقع خبراً لـ (إنّ) مقدّماً على اسمها ، ولو أنه لم يستعمله ظرفاً لنصبه اسماً لـ (إنّ) ورفع (دهماً)^(٦٢٧) وفسر الرضي لزوم النصب بـ (سوى) على الظرف بأنها في الأصل صفة ظرف ، ومن ثمّ كان الأولى في صفات الظرف – إذا حذف موصوفاتها – النصب على الظرفية^(٦٢٨) والقول بظرفيتها مذهب الزبيدي أيضاً^(٦٢٩) .
الثاني : إنها ظرفاً واسماً غير ظرف . وإليه يذهب الكوفيون^(٦٣٠) . ودليلهم تصرفها في قول الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منّا ولا من سواننا^(٦٣١)
وقول الأعشى^(٦٣٢)

وتجانف عن جوّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوانكا

وقول الآخر :

ولم يبق سوى العدو ن دنّاهم كما دانوا^(٦٣٣)

واحتجوا أيضاً بالمنثور من كلام العرب ، نحو قولهم : (أتاني سواك)^(٦٣٤) وقد ردّ صاحب الإنصاف مذهب الكوفيين ، وذكر أن خروج (سوى) عن معنى الظرفية – فيما أنشدوه – من ضرورات الشعر ، وطعن بما نقل عن بعض العرب من قولهم : (أتاني سواك) إذ ذكر أنّ هذه الرواية ليست حجة لأنها مما تفرّد به الفراء فضلاً عن كونها شاذة غريبة^(٦٣٥) .

624 الأصول في النحو ٣٥٠/١ .

625 استدل أبو علي الفارسي على كونه ظرفاً بوصلمهم (الذي) بها في (أتاني الذي سواك) ومذهبه أنها تستعمل ظرفاً ، وقد يضطر الشاعر فيستعمله اسماً ، ويجعل في الاضطرار بمنزلة غير لما كان بمعناها ، وخرّج ما تأوله أبو الحسن في قول الشاعر :

فلم يبق منها سوى هامد وسفع الخدود وغير النني

أن يكون لما جعله اسماً للضرورة رفعه وجعله بمنزلة (غير) لما كان بمعناها ، وعطفه عليها في قوله : وغير النني (كأنه قال : فلم يبق غير هامد وغير النني . ينظر الحجة للفارسي ١/ ١٨٧ .

626 الديوان ٣٢٤/ .

627 ينظر : لإنصاف ٢٩٦/١ – ٢٩٧ .

628 ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٧ – ٢٤٨ وحاشية يس ١/ ٣٦٢ .

629 ينظر الواضح ٢٤/ .

630 ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٧٣ و ٢/ ٤١٧ وارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٦ والمغني ١/ ١٥١ والهمع ١/ ٢٠١ .

631 نسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار ينظر الكتاب ١/ ٢٠٢ بولاق .

632 الديوان ٨٩ وينظر حروف المعاني للزجاجي ٢٣ والأشباه والنظائر ٣/ ١١٢ .

633 نسب إلى سهل بن سنان وقد ورد ذكره في شرح ابن عقيل ١/ ٦١٣ وشرح التصريح ١/ ٣٦٢ وجمع الهوامع ٢٠١/١ .

634 ينظر : شرح التصريح ١/ ٣٦٢ والهمع ٣/ ١٦١ . والذي في معاني القرآن للفراء ١/ ٧٣ : ((وقد تكون (سواء) في مذهب (غير) كقولك للرجل (أتيت سواك))) وينظر ١٧/٢ .

635 ينظر الإنصاف ١/ ٢٩٤ – ٢٩٦ .

الثالث: ونقل أنه مذهب الزجاجي إنها مطابقة لـ (غير) معنىً واستعمالاً.^(٦٣٦) ووافق ابن مالك^(٦٣٧) وحثهم إجماع أهل اللغة على أن قول القائل (قاموا سواك) و (قاموا غيرك) واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن سوى عبارة عن زمان أو مكان.^(٦٣٨) وقد ذكر الشيخ الأزهرى ذلك عنه وأحاله إلى كتاب الجمل قال: ((قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك: (سوى) كـ (غير) معنىً واستعمالاً))^(٦٣٩) وليس في الجمل ما أحال إليه، لأنه قال: ((فأما (سوى) وسوى وسواء).. فإنها تخفض على كل حال))^(٦٤٠) على أننا نجد الزجاجي قد صرح بذلك في كتابه (حروف المعاني) إذ جاء فيه: ((وإذا كانت إسمًا كانت بمعنى (غير)))^(٦٤١).
الرابع: إنها ترد ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، وعليه الرماني وأبو البقاء العكبري^(٦٤٢). وذكر الأزهرى رأي الرماني فقال: ((وقال الرماني وأبو البقاء العكبري، تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً))^(٦٤٣) وذكر أبو حيان أن ذلك هو مذهب الرماني والعكبري، ولكنه ضم إليهما ابن عصفور قال: ((وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً وهو قول الرماني والعكبري وابن عصفور))^(٦٤٤) والحق إن أبا حيان وهم أي وهم فيما نسبه إلى ابن عصفور، وهو القائل: ((وهي أبدأ منصوبة على الظرفية))^(٦٤٥) ويقول في مكان: ((... إلا أنها أبدأ تكون في موضع نصب على الظرف))^(٦٤٦).
وفصل السيوطي القول في همع الهوامع فقال: ((ذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء إلى أنها ظرف متمكن، أي يستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً. قال ابن هشام في التوضيح وإليه ذهب، ونقله في البسيط عن الكوفيين، وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً البتة، فإنها اسم مرادف لغير فكما أن غير لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النصب، فكذلك سوى))^(٦٤٧).

ومن المفيد أن نذكر هنا رأي الدكتور فاضل السامرائي . الذي اتخذ مذهباً مخالفاً للقدماء ، وأنه يرى أنها : ((تكون ظرفاً وغير ظرف ، وليس أصلها أن تكون ظرفاً بل معنى الظرفية منقول إليها وذلك أن قولك : (جاءني رجل سوى زيد) ، معناه يقوم مقامه ويسد مسدّه ، ويكون مكانه وبدله ، كما أنه ليس الكثير فيها أن تقع ظرفاً بل الكثير فيها أن تقع غير ظرف ، وقد تقع ظرفاً))^(٦٤٨).

وهو ما اتخذناه رأياً ، لأنه مقبول إلى حد كبير ، لكثرة ما بين أيدينا من شواهد دالة على تصرفها ، وإذا كان ثم سبيل لتخريج شواهد الشعر ، فكيف يتم ذلك في نحو : (لم يأت سوى زيد ، ولم أر سوى زيد ، ولم أمر سوى زيد) وهي أمثلة صحيحة ؟ . وأين الضرورة في ذلك ، وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً.

القول بظرفية (لما) :

- 636 ينظر منهج السالك ١٧٢/١ ومغني اللبيب ١٥١/١ وهمع الهوامع ٢٠١/١ - ٢٠٢ . ونسب ابن هشام هذا المذهب في أوضح المسالك ٧٠/٢ إلى الزجاج وابن مالك.
637 ينظر التسهيل / ١٠٧ وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ - ٧١٧ وشرح ابن عقيل ٦١١/١ .
638 ينظر شرح الأشموني ٢٣٥/١ .
639 شرح التصريح ٣٦٢/١ .
640 الجمل للزجاجي / ٢٣٢ .
641 حروف المعاني / ٢٤ واحتج بقول الأعشى سابق الذكر .
642 ينظر التبيين ٤٢٢ وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ وأوضح المسالك ٧٢/٢ وهمع الهوامع ١٦١/٣ .
643 شرح التصريح ٣٦٢/١ وينظر شرح الأشموني ٤٨٩/٢ وفيه قال الأشموني : (وهذا عدل) ..
644 ارتشاف الضرب ٣٦٢/٢ .
645 المقرّب ١٧٢/١ .
646 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٩/٢ .
647 همع الهوامع ٢٠١/١ - ٢٠٢ .
648 معاني النحو ٧٠٠/٢ .

حرف وجود لوجود، تختص بالماضي، وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ^(٦٤٩)

وقال ابن هشام: ((فقال سيبويه إنها ظرف بمعنى (حين)))^(٦٥٠).

والحق أن مقتضى كلام سيبويه أنها حرف، وقد صرح بذلك في نصين، جاء في الأول: ((و(ما) في (لَمَّا) مُغَيَّرَةٌ لَهَا عَنْ حَالِ (لَمْ) كَمَا غَيَّرْتُ (لَوْ) إِذَا قُلْتُ: (لَوْ مَا) وَنَحْوَهَا))^(٦٥١). وجاء في الثاني: ((وأما (لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا فإنما هي لا ابتداء وجوب))^(٦٥٢). فإذا كانت بمنزلة (لو) فهي عنده حرف، وفيها قال الزجاج: ((و(لو) يقع بها الشيء لوقوع غيره))^(٦٥٣). والقول بظرفيتها مذهب ابن السراج^(٦٥٤) وتبعه الفارسي^(٦٥٥) وتبعهما ابن جني^(٦٥٦)، في أنها ظرف زمان بمعنى (حين) .
وعنها قال ابن جني في قول الشاعر^(٦٥٧):

كَأَنَّهَا لَمَّا رَأَاهَا الرَّاءِ وَأَنْشَرْتَهُنَّ عِلَاةَ الْبِيدَاءِ

أَنَّ ((لَمَّا) مضافة إلى قوله: (رَأَاهَا الرَّاءِ)) والفعل لذلك مجرور الموضع بإضافة الظرف الذي هو (لَمَّا) إليه، وأنت لو لخصت الإضافة هنا وشرحتها لكان تقديرها: كأنها وقت رؤية الرءاء لها. فالراء إذا مع الشرح مجرور لا محالة))^(٦٥٨). وجعلها ابن جني كإضافة الظرف الذي هو (إذا) إلى الفعل الذي هو (جاء) في قوله تعالى: ((إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ))^(٦٥٩). فالفعل (جاء) في موضع جر بإضافة الظرف الذي هو (إذا) إليه.
وعدها الدكتور عبد الحسين الفتلي^(٦٦٠) من المسائل التي تفرّد بها ابن السراج عن جمهور النحويين .

وفيها مذهب ثالث وصاحبه ابن مالك، وهو أنها ظرف بمعنى (إذ) قال في التسهيل: ((إذا وُلِّيَ (لَمَّا) فَعَلَ ماضٍ لَفْظًا وَمَعْنَى فَهِيَ ظَرْفٌ بِمَعْنَى (إِذ)))^(٦٦١).
وقال عنه ابن هشام: ((وهو حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة))^(٦٦٢).
ومما قيل في ردّ مذهب ابن السراج أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء، وإنما تقابل (لو)، وتحقيق هذا التقابل أنك تقول: (لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لما لم يقم لم يقم). كما أن جوابها قد يقترن بـ (إذا) و (ما) وما بعد (إذا) و (ما) لا يعمل فيما قبلهما^(٦٦٣). فمذهب ابن السراج ومتابعيه موافق كثيرًا للمعنى ولكنه لا يتفق والصنعة الإعرابية وكذلك مذهب ابن مالك إلا أنه لا يزيل الاعتراض الذي يقضي بأن ما بعد (إذا) و (ما) لا يعمل فيما قبلها^(٦٦٤) وإذا كان لا بد

649 ينظر: مغني اللبيب ٢٨٠/١ وارتشاف الضرب ٥٧٠/٢ والمطالع السعيدة ١٣٨/٢ .

650 شرح قطر الندى / ٤٣ .

651 الكتاب ٣٠٧/٢ .

652 الكتاب ٣١٢/٢ .

653 معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١٨٢/١ .

654 ينظر الأصول في النحو ١٥٩/٢ .

655 ينظر البغداديات / ٣١٥ - ٣١٦ .

656 ينظر المحتسب ١٦٤/١، ٣١٢/٢ .

657 الذي في الخصائص ٢٥٠/٢ أنه أنشده الأصمعي (غيلان الربيعي مع ذكر القصيدة كاملة ولم أجده فيما اطلعت عليه في غير هذا المصدر .

658 الخصائص ٢٥٣/٢ .

659 سورة النصر، الآية ١ .

660 ينظر الأصول في النحو، دراسة المحقق / ٢٥ .

661 التسهيل / ٢٤١ وقد أقر ابن مالك بمذهب سيبويه إذ قال: ((والصحيح مذهب سيبويه)) شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣ .

662 مغني اللبيب ٢٨١ / ١ .

663 ينظر الجنى الداني / ٥٩٥ وحاشية الصبان ٧/٤ .

664 ينظر الجنى الداني / ٣٦١ .

من الخروج برأي فالقول الذي نسلم فيه من تلك الإشكالات بأن (لما) حرف ، وهو مذهب سيبويه ، ودليل رجحانه أن مما هو ثابت أن (أن) قد تزداد بعد (لما) في نحو : (لما أن درست نجت) وهذا بلاشك يقتضي أن تكون حرفاً لا ظرفاً إذ (لو كانت ظرفاً ، والجملة بعدها في محل خفض بالإضافة ، لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (أن))^(٦٦٥) وهو غير جائز ثم إنهم يحملون الشيء على نظيره وزيادة (أن) بعد الظرف مما ليس له نظير في كلامهم.

القول في إعراب الاسم بعد مذ ومنذ:

تستعمل مذ ومنذ على أنهما اسمان إذا دخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة معدوداً أو لا نحو: ما رأيتَه مُذَ يومان، أو منذ يومان أو منذ يوم الجمعة. وللنحاة فيهما حينئذ مذاهب^(٦٦٦): أحدها: إنهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً، وعليه المبرد،^(٦٦٧) وابن السراج^(٦٦٨) والفارسي^(٦٦٩). أما أبو حيان فتقديرهما عنده في المنكر الأمد. والتقدير أمد الرؤية يومان، وفي المعرفة أول الوقت. والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الخميس.^(٦٧٠)

الثاني: إن المرفوع بعدهما مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان خبر له ، وعليه الأخفش والزجاج والزجاجي^(٦٧١)، وابن جني^(٦٧٢) وأن معناهما (بين وبين) مضافين . وأن معنى: ما لقيته مذ يومان، بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التعسف، لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما. الثالث: إنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل: مذ كان يومان أو يوم الجمعة ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين^(٦٧٣) واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي^(٦٧٤) قال ابن مالك^(٦٧٥): ويرجح أنه فيه إجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو أولى من إختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء تنكيره بلا مسوغ إن ادعى التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف .

الرابع: وعليه بعض الكوفيين إنه خبر لمبتدأ محذوف بناء على أن مذ مركبة من كلمتين : (من وذو الطائية)^(٦٧٦) والتقدير: ما رأيتَه من الزمن الذي هو يومان .

ومن متابعي الرأي الأول الجوهري ، قال في صحاحه : ((منذ مبني على الضم ، ومذ ومنذ مبني على السكون . وكل واحد منهما يصلح أن يكون حرف جر ، فتجر ما بعدهما وتجريهما مجرى في... ويصلح أن يكونا اسمين فترفع ما بعدهما على التاريخ أو على التوقيت فتقول في

665 حاشية الصبان ٧/٤.

666 ينظر: مغني اللبيب / ٤٤١ - ٤٤٢ وارتشاف الضرب ٢/٤٣٢ وهمع الهوامع ١/٢١٦ - ٢١٧.

667 ينظر: المقتضب ٣/٣١.

668 ينظر الموجز في النحو / ٥٩ ومنهج السالك ٢٥٥.

669 قال أبو علي: ((وأما الموضع الذي يكونان فيه اسمين فيكون على ضربين، أحدهما: أن يكون بمعنى الأمد فينتظم أول الوقت إلى آخره، والآخر أن يكون أول الوقت، فأما الأمد فقولك: لم أرك مذ يومان أي أمد ذلك يومان، فمنذ ابتداء موضعها رفع، وهو اسم من أسماء الزمان، ويومان خبر لهما)) المقتصد ٢/٨٥٥ وينظر مغني اللبيب / ٤٤١

670 ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٤٣.

671 ينظر: أمالي الزجاجي / ٨٩ - ٩٠ ومنهج السالك ٢٥٥.

672 ينظر اللمع في العربية / ٧٥ وهو مذهب ابن درستويه أيضا ينظر تصحيح الفصح ٢٠/٤٢٠.

673 ينظر الإنصاف (م ٥٦) ١/٣٧٢ وورد في شرح المفصل ٢/٤٥ والمغني ١/٣٧٣ أنه قول قوم من الكوفيين .

674 ينظر الجنى الداني ٤٦٥ .

675 ينظر التسهيل / ٩٤ .

676 ينظر: مغني اللبيب / ٤٤٢ . وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف. ينظر الإنصاف (م ٥٦) : ٣٨٢ / ١

التاريخ: ما رأيته مُذ يوم الجمعة، أي أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة، ونقول في الوقت: ما رأيته
مذ سنة ((^(٦٧٧)).

رابعاً : المفعول معه :

هو ((الاسم الفصلة تالي الواو بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه
معنى الفعل وحروفه))^(٦٧٨) وقد تباين رأي النحاة في ناصب المفعول معه، فذهبوا في ذلك
مذاهب:

١- إنه منصوب بما تقدّمه من فعل أو شبهه بتوسط الواو، وهو مذهب جمهور البصريين.^(٦٧٩)
وعبر عن هذا ابن السراج بقوله: ((اعلم أنّ الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط
الواو، والواو هي التي دلّت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي
هاهنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك.... وكانت تدخل على
الأسماء والأفعال، فوصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه...))^(٦٨٠) وحجّة الجمهور فيما ذهبوا إليه
هنا أن الأصل في نحو قولهم: استوى الماء والخشبة : استوى الماء مع الخشبة، فلما أقاموا الواو
مقام (مع) قوّي الفعل بالواو، فتعدّى إلى الاسم بعدها فنصبه، كما تعدّى بالهمزة في نحو:
أخرجت زيدا وبالتضعيف في نحو: خرجت زيدا وبحرف الجر في نحو: خرجت زيدا.^(٦٨١) ومن
هنا قيل أن المفعول معه عند الجمهور مفعول به في المعنى فمعنى ما صنعت وأباك: ما صنعت
بأبيك.^(٦٨٢) ووافق الأخفش جمهور البصريين في أن المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم عليه
إلا أنه اختلف معهم في كيفية انتصابه فذهب إلى أنه منتصب بالفعل المتقدم انتصاب الظرف وأن
الواو هي التي هيأت له الظرفية^(٦٨٣) وهذا يعني أن الواو ليست مُعدّية عنده إلى ما بعدها، كما
هو مذهب الجمهور وإنما هي مهينة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف.

٢- ذهب الكوفيون إلى أن الناصب له عامل معنوي، وهو الخلاف، أي مخالفة ما بعد الواو لما
قبلها، كما ذهبوا إليه في ناصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ.^(٦٨٤)

٣- ذهب الزجاج إلى أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير
عنده: ولا بست أباك،^(٦٨٥) ((قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما
الواو))^(٦٨٦) وقياس القول عند الجمهور بالنظر إلى مسألة النصب بـ (إلا)، فانتصب
الاسم بعد الواو كما انتصب بعد إلا، لا الناصب له الواو.

وأرجح الأقوال عندي ما ذهب إليه الجمهور، لأننا نسلم فيه من جانب التأويل والتقدير، ومن
جانب آخر وهو إعمال حرف غير مختص. وهي مسألة لا طائل من البحث فيها، لأن اعتماد أي
قول من الأقوال المطروحة لا يجدي كثير نفع، ولا نجني منه كبير فائدة.

677 الصحاح : منذ ٥٧٠/٢.

678 شرح الأشموني ٣٩٥/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ٢٨٥/٢، وشرح التصريح ٣٤٣/١.

679 ينظر: الكتاب ٢٩٧/١ والسيرافي على هامش الكتاب ٢٩٧/١ والجمل للزجاجي ٣٠٦/١ وسر صناعة
الإعراب ١٤٤/١ ومعاني الحروف / ٦٠ والإنصاف ٢٤٨/١ وانتلاف النصره ٣٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش
٤٨/٢ و شرح الأشموني ٢٢٦/١ .

680 الأصول في النحو ٢٥٣/١ وينظر معاني الحروف / ١٢٦.

681 ينظر الإنصاف ٢٤٨/١ وانتلاف النصره ٣٦/١.

682 ينظر: شرح اللحة البيرية ١٥٧/٢ وشرح التصريح ٣٤٣/١.

683 ينظر منهج الأخفش الأوسط ٤٠٤ و سر صناعة الإعراب ١٢٨/١.

684 ينظر معاني القرآن للفراء/ ٣٤ والإنصاف ٢٤٨/١ و شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ وفيه رد ابن يعيش
على الكوفيين وضعّف رأيهم بأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول لأنه مخالف للثاني.

685 ينظر: السيرافي على هامش كتاب سيبويه ١٥٠/١

686 شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ وينظر أسرار العربية/ ١٨٢ والجنى الداني / ١٥٥ وشرح الرضي على
الكافية ٢١١/١ وارتشاف الضرب ٢٨٥/٢ وهمع الهوامع ٢١٩/١ ولم أعثر على قوله هذا في مصنفاته .

القول في تقديم المفعول معه على مصاحبه :

اتفق النحاة على عدم جواز تقديم المفعول معه على معموله ، لأن أصله العطف ، والمعطوف لا يتقدم صدر الكلام .^(٦٨٧)
واختلفوا في جواز توسط المفعول معه ، فمنهم من منع ذلك ومنهم من أجازته ، وإجازته مذهب ابن جني مستنداً بنحو قوله^(٦٨٨) :

جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً
ثلاث خصالٍ لست عنها بمرعوي
وقوله^(٦٨٩) :

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقبا

فجعل ابن جني (فحشاً) و (السوأة) مفعول معه تقدّم على مصاحبه وهو (غيبة) و (اللقب) . وهذا عنده جائز سائغ لوروده في كلام العرب قال في الخصائص : ((ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت فيه العاطفة ، فلما ساوقت حرف العطف قبح أن تقول : والطيالسة جاء البرد ، كما قبح أن تقول : وزيد جاء عمرو ، لكنه يجوز أن تقول جاء والطيالسة البرد ، كما تقول ضربت وزيداً عمراً))^(٦٩٠) وهذا الذي حمل عليه ابن جني من تقديم المفعول معه على مصاحبه بالقياس على جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ليس مذهباً مرضياً عند سيبويه^(٦٩١) ، لأن التابع عنده لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، وجميع التوابع في ذلك الحكم سواء .

ومن هنا نعلم أن تنظير ابن جني لا يصح إلا إن أراد أنه يجوز تقديم المفعول معه في الضرورة كما جاز تقديم المعطوف في الضرورة ، لأن أحداً لم يذهب إلى جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في سعة الكلام ، فإن قصد هذا فإن رأيه بالتالي ليس مخالفاً لرأي من قال بذلك ضرورة ، ولا أظنه اتخذ الضرورة محملاً بدليل قياسه (جاء والطيالسة البرد) على (ضربت وزيداً عمراً) .
ومذهبه مردود بأن ذلك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه وهو المفعول معه .^(٦٩٢)

القول في إفادة معنى العطف في واو المعية :

قال ابن الأنباري: ((الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل وفيه معنيان ، العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع)) .^(٦٩٣)

اختلف العلماء في دلالة واو المعية على العطف أم أنها للجمع خالصة ولا مجال للعطف فيها .

فذهب الجمهور والأخفش والسيرافي والفارسي وابن جني^(٦٩٤) إلى أنه يلزم كون المفعول معه يصح عطفه على ما قبله ، وأن أصل هذه الواو العطف ، فلم يجز الأخفش^(٦٩٥) : ضحكت

687 ينظر الأصول في النحو ٢٥٦/١ والخصائص ٣٨٣م٢ وشرح جمل الزجاجي ٤٥٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٨٧/٢ وشرح الأشموني ٤٠٣/٢ .

688 البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ينظر أمالي القالي ٦٨/١ وشرح الأشموني ٤٠٣/٢ .

689 رواه أبو تمام في ديوان الحماسة ، ينظر شرح التبريزي ١٤٧/٣ ونسبه لبعض الفزاريين وكذلك نسبه ابن جني ينظر التنبيه ٥٢٣ .

690 الخصائص ٣٨٣/٢ وينظر التنبيه / ٥٢٣ .

691 ينظر الكتاب ٢٩٩/١ .

692 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٤/٢ .

693 الأنصاف ٢٤٩/١ .

694 وهو ظاهر مذهب سيبويه ينظر الكتاب ٢٩٨/١ والإغفال ٣٣٧/١ والخصائص ٣١٣/١ وسر صناعة الإعراب ١٢٧/١ والمقتصد ٦٦٠/١ وارتشاف الضرب ٢٨٥/٢ .

وطلوع الشمس لأنه لا يصح فيه العطف ، وهذا المعنى استفاده ابن جني ، ونقل عن الأخفش مذهبه في المسألة قال : ((وذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز))^(٦٩٦) ولذا منع أن يقال : (أتيتك وطلوع الشمس) بالنصب على المفعول معه ((لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك)) .^(٦٩٧)

والخلاف إنما وقع فيما هل ينقاس النصب في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازاً أم أنه قياس في المجاز ، سماع في العطف الحقيقي ؟ فذهب الفارسي^(٦٩٨) إلى عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف فلا يجيز جلست وطلوع الشمس وإن كان قد سُمع فيما هو بمعناه إلا أنه لا نقيسه . وذهب الجرمي والمبرد والسيرافي^(٦٩٩) إلى أنه ينقاس في كل ما كان الثاني مؤثراً للأول وكان الأول سبباً له نحو : استوى الماء والخشبة .

أما ابن السراج فمذهبه فيها أنها جردت من معنى العطف و أخرجت من بابها وحدّها لتدل على معنى (مع) قال : ((الواو هي التي دلت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك ... فاستجازو في هذا الباب أعمال الفعل ما بعدها في الأسماء وإن لم يكن قبلها ما يعطف عليه ...))^(٧٠٠) وقال في موضع آخر : ((ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب ، لا تقول : الخشبة استوى الماء ، لأن الواو أصلها أن تكون للعطف ، وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه ، وقد أخرجت في هذا الباب عن حدّها))^(٧٠١)

والذي اتضح عندي أن قول ابن جني أن واو المعية لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، قد يفيد عنده أن معناهما واحد في كلا الحالين ، وفي ذلك نظر ، لأنه لا ينبغي أن تكون مختاراً في أن تقول : كيف أنت ومحمدٌ ؟ على العطف أو (ومحمداً) على المعية لاختلاف المعنى ، فقولك : كيف أنت ومحمدٌ سؤال عن حالتكما لذا تقول في جوابه (متعبين) ونحو ذلك ، قولك : كيف كنت ومحمداً ؟ سؤال عن علاقتك بمحمد ، أي كيف كنت معه أفي ود أم في خصام .^(٧٠٢)

وشيء آخر أن العرب استعملته في مواضع لا يصلح منها العطف ، وذلك على ضربين ، أحدهما : ترك فيه العطف لفظاً ومعنى نحو : استوى الماء والخشبة ، والثاني استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ نحو قولهم : أنت أعلم ومالك ، أي أنت أعلم مع مالك كيف تدبره .^(٧٠٣) فالأولى أن تكون الواو مخرجة عن بابها – أي العطف – لتدل على المعية والانضمام

خامساً : المفعول لأجله :

هو ((المصدر القلبي الفضلة المعللّ لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً))^(٧٠٤) . وهو : علة الإقدام على الفعل المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو (جُدُّ شَكَراً)^(٧٠٥) .

عامل النصب في المفعول لأجله :

-
- 695 ينظر سر صناعة الإعراب ١/١٢٨ و ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦ .
696 الخصائص ١/٣١٣ و ٢/٣٨٣ .
697 الخصائص ١/٣١٣ و ٢/٣٨٣ وجعل ابن يعيش ذلك مذهباً لجمهور النحويين . ينظر شرح المفصل ٢/٤٨ . وحاشية الخصري ١/٢٠٠ – ٢٠١ .
698 ينظر المقتصد ١/٦٦٠ وارتشاف الضرب ٢/٢٩٢ .
699 ينظر المقتضب ٢/٥١ و ارتشاف الضرب ٢/٢٩٢ ولم أعثر على رأي السيرافي هذا .
700 الأصول في النحو ١/٢٥٣ .
701 الأصول في النحو ١/٢٥٦ .
702 ينظر : الخصائص لابن جني (دراسة وتحليل) ، رسالة ماجستير ، ناصر محمد أبو الخيل ، ١٩٨٨ كلية الآداب جامعة بغداد / ١٠٨ .
703 ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٨٦ وشرح الأشموني ٢/٤١٠ .
704 شرح الحدود النحوية / ١٠٦ وينظر شرح شذور الذهب / ٢١٦ .
705 ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٢ وشرح الأشموني ١/٤٨٠ .

تباين رأي النحاة في ناصب المفعول له ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب :
الأول : مذهب جمهور البصريين ، (٧٠٦) وحاصله انتصاب المفعول لأجله على تقدير حرف
الجر الدال على التعليل ، وناصبه الفعل المتقدم .

فهو على هذا ضرب من المفعول به وعليه سيبويه (٧٠٧) ، وابن السراج (٧٠٨) والفراسي (٧٠٩) .
الثاني : مذهب الزجاج (٧١٠) ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله مثل انتصاب المصدر المبين
لنوع عامله أو عدده أو المؤكد له . وناصبه فعل محذوف من لفظه ، فإذا قلت جنتك إكراماً لك ،
فكأنما قلت: جنتك أكرمك إكراماً ، فهو على هذا ضرب من أضرب المفعول المطلق .

واختلف في النقل عن الزجاج ، فنقل ابن مالك عنه مرة أنه يرى أنه انتصب نصب نوع
المصدر ، ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه . ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه
واجب الإضمار وقال نص على ذلك الزجاج في كتابه المعاني له (٧١١)

قال الرضي : ((قوله خلافاً للزجاج ومذهبه أن ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول
المطلق لبيان النوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له كما في
ضربته تأديباً ، فإن معناه أدبته بالضرب ، والتأديب مجمل ، والضرب بيان له ، فكأنك قلت :
أدبته بالضرب تأديباً)) (٧١٢)

وقال السيوطي : ((وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه إلى ، أنه ينتصب بفعل
مضمر من لفظه ، فالتقدير في جنت إكراماً لك : أكرمك إكراماً لك ، حذف الفعل ، وجعل
المصدر عوضاً من اللفظ به ، فلذلك لم يظهر)) (٧١٣)

والقول الفصل فيما نسب إليه ما جاء على لسان الزجاج نفسه في معانيه عند إعرابه قوله تعالى :
(يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) (((٧١٤) قال : ((وإنما نصب حذر
الموت لأنه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، إنما
نصبه في تأويل المصدر كأنه قال : تحذرون حذراً لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق
يدل على حذرهم الموت .

قال الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره وأعرض عن شتم النّعيم تكريماً (٧١٥)

المعنى لإدّخاره . وقوله أغفر عوراء الكريم معناه أدّخر الكريم (((٧١٦) وفي هذا دليل على أنه
ينصبه انتصاب المصدر ، بفعل محذوف من لفظه . وهو من الأراء التي انفرد بها الزجاج على حد
قول محمد صالح التكريتي، (٧١٧) غير أنني وجدته متابعاً في رأيه لأستاذه المبرد الذي جعله من

706 ينظر ارتشاف الضرب ٢٢١/٢ وشرح الأشموني ٣٧٧/١ وشرح التصريح ٣٣٧/١ ، وهمع الهوامع
١٩٤/١ وحاشية الخصري ١٩٤/١ .

707 قال سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوف له ولأنه
تفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ...)) (١٨٤ /١ بولاق .

708 قال في الأصول ٢٤٩/١ : ((اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه
، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو (جنتك مخافة فلان) فجنتك غير مشتق من مخافة فليس انتصابه هنا
انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه .. فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب
((وينظر شرح أبيات سيبويه / ١٣٧ .

709 ينظر الإغفال ١٢٨/٢ .
710 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٧/١ ، ١٧٣ ، ٣٢٢ وشرح التصريح ٣٣٧/١ . وحاشية الخصري
١٩٤/١ .

711 ينظر ارتشاف الضرب ٢٢١/٢ .

712 شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١ .

713 همع الهوامع ١٩٥/١ .

714 سورة البقرة ، الآية ١٩ .

715 البيت لحاتم الطائي ديوانه ٧٤ وهو في الكتاب ١٨٤/١ والمقتضب ٣٤٨/٢ .

716 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣/١ و ٣١ .

717 ينظر الزجاج حياته وأثاره ١٧٧ .

باب المفعول المطلق ، قال في البيت المتقدم : ((قوله : وأغفر عوراء الكريم ادّخاره ، أي ادخره إدخاراً ، وأضافه إليه ، كما تقول : ادخاراً له . وكذلك قوله : تكرماً إنما أراد لتكريم ، فأخرجه مخرج أنكرم تكرماً))^(٧١٨).

الثالث : وهو مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أن المفعول لأجله ضرب من أضرب المفعول المطلق ، كما هو مذهب الزجاج ، إلا أن عامله الفعل المتقدم ، لأنه ملاق له في المعنى ، وإن خالفه في الاشتقاق ، ومثله عندهم : كرهته بغضاً^(٧١٩) . هذا ما نقله عنهم الشيخ الأزهرى غير أنني وجدت الفراء ينصبه بالفعل لا باسقاط حرف الجر ، كما ينصبه جمهور البصريين ، ولكنه يقدر الحرف المحذوف بـ (من) يفهم ذلك من حديثه عن قوله تعالى : ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)) قال : ((ألا ترى أن (من) تحسن في الحذر ، فإذا ألقيت انتصب بالفعل ، لا بإلقاء (من) كقول الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرماً^(٧٢٠)

سادساً : الحال :

تعرفّ الحال بأنها: ((وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله ، أو مضمون الجملة قبله))^(٧٢١) فهي إذن ضربان : مبيّنة ومؤكدة فالمبيّنة ، وتسمى المؤسسة أيضاً ، هي التي لا يستفاد معناها من دون ذكرها نحو قوله تعالى : ((فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا))^(٧٢٢) . أما المؤكدة فهي التي يستفاد معناها من دون ذكرها^(٧٢٣) ولها مجموعة من الأحكام . ومن جملة المسائل الخلافية المخصوصة بالحال .

القول في انتصاب الاسم الثاني من الحال الدالة على ترتيب :

إن من الأحكام الغالبة في الحال أن تكون مشتقة ، ويغني عن اشتقاقها دلالتها على ترتيب نحو : علمته الحساب باباً باباً ، ودخلوا الدار رجلاً رجلاً ، فقولك (رجلاً رجلاً) حال جامدة ، وقد سوغ جمودها صحّة تأويلها بمشتق ، إذ أن المعنى : مرتبين ، وكذلك قولك (باباً باباً) يؤول بـ (مفصلاً)^(٧٢٤) وقد ذكر النحويون ضابطاً لهذا الأمر هو ((أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكرراً))^(٧٢٥) . وفي نصب الاسم الثاني من هذه الحال مذاهب : أحدها : إنه منصوب لأنه توكيد للأول ، قال بذلك الزجاج^(٧٢٦) وردّ بأن الثاني لو كان توكيداً للأول لأمكن الاستغناء عنه مع بقاء الدلالة على الترتيب أو التفصيل ، فلما كان ذلك غير ممكن فيه خرج عن كونه توكيداً^(٧٢٧) . الثاني : إنه منصوب بالأول ، لأن الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني ، ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي^(٧٢٨).

718 الكامل ١٧١/١ .

719 ينظر شرح التصريح ٣٣٧/١ .

720 معاني القرآن للفراء ٥/٢ .

721 شرح شذور الذهب / ٢٥٦ ، وينظر شرح ابن عقيل ٦٢٥/١ وشرح الأشموني ٤٢/١ .

722 سورة القصص ، الآية ٢ .

723 هذا مذهب الجمهور ، وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مبيّنة ، لأنهم يرون أنها لا تخلوا من تجديد فائدة عند ذكرها . ينظر ارتشاف الضرب ٣٣٧/٢ وشرح التصريح ٣٨٧/١ .

724 ينظر : شرح الأشموني ٢٤٧/١ وشرح التصريح ٣٧٠/١ .

725 ينظر : حاشية الصبان ١٧١/٢ وينظر حاشية الخضري ٢٢٢/١ .

726 ينظر : ارتشاف الضرب ٣٣٤/٢ وشرح التصريح ٣٧٠/١ ولم أعثر على رأي الزجاج هذا في مصنفاته .

727 ينظر : همع الهوامع ٢٣٧/١ .

728 ينظر : ارتشاف الضرب ٣٣٤/٢ وشرح التصريح ٣٧٠/١ .

الثالث: إنه منصوب لأنه في موضع الصفة للأول، وذلك على تقدير مضاف، إذ أن الأصل: دخلوا رجلاً ذا رجل، وعلمته الحساب باباً ذا بابٍ فلما حذف المضاف وهو (ذا) أقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه هذا مذهب ابن جني،^(٧٢٩) فيما نقل عنه أبو حيان، ولم يصب أبو حيان فيما نقل لأني وجدت ابن جني يذهب في نصب الثاني إلى أن ((ذلك من مواضع العطف فحذف حرفه لضرب من الاتساع . وهذا الاتساع خاصة إنما جاء في الحال ، نحو : فصلت له حسابه باباً باباً ، ودخلوا رجلاً رجلاً أي متتابعين))^(٧٣٠)

الرابع : إنه منصوب بالعطف على الأول بـ (فاء) مقدرة . هذا مذهب أبي حيان ، إذ قال : ((ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، وأن المعنى : باباً بعد باب ، وأول فأول ، لكان مذهباً حسناً عارياً من التكلف))^(٧٣١)

الخامس : إنه منصوب بما ينصب به الاسم الأول، لأن الحال إنما هي مجموع الاسمين لا أحدهما ، ((ولكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في اجزائه))^(٧٣٢)، صرح باختيار هذا المذهب ، الذي لم ينسب إلى قائل بعينه عدة نحويين ، كأبي حيان^(٧٣٣) والصبان^(٧٣٤) . أما التكرار للتأكيد فمن الثابت في كلام العرب، غير أن ((التكرير للتفصيل لم يثبت في موضع))^(٧٣٥) والذي يبدو لي أن قولهم : علمته الحساب باباً باباً عنى به التفصيل وليس التوكيد ، ولو كان تأكيداً لأذى ما أدى الأول . ويبدو لي أن الصواب ما رآه أبو حيان وهو : أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، وأن المعنى علمته الحساب باباً فباباً ، وهو مذهب حسن بعيد عن التكلف ، والذي قواه عندي أن الفاء تأتي للترتيب ، وهو المراد في هذا الباب فكان تقديرنا في موضعه . وقد اختار السيوطي هذا المذهب محتجاً بظهور الفاء في بعض التراكيب كقوله (-) : ((لتتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً))^(٧٣٦).

القول في وقوع الفعل الماضي حالاً:

اختلف النحويون في وقوع الفعل الماضي حالاً من دون اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة في نحو: جاء زيد قام أبوه، فقال بجواز ذلك قسم منهم وقال بمنعه قسم آخر. والذين قالوا بالجواز هنا احتجوا بأن السماع قد ورد بذلك، ومنه قوله تعالى: ((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ))^(٧٣٧) وقوله: **وإني لتعروني لذكرائك هزة** **كما انتفض العصفور بلله القطر**^(٧٣٨)

أما القائلون بالمنع فقد ردوا هذا المسموع بتخريجه على غير الحال، أو بتقدير (قد) قبل الفعل الماضي، محتجين بان الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي ألا يقوم مقامه إلا إذا اقترن بـ (قد) لأنها حينئذ تقربه من الحال.^(٧٣٩) ولم يتفق النحويون على كلمة واحدة في نسبة القول

729 ينظر : ارتشاف الضرب ٣٣٤/٢ .

730 التنبيه ٥١٨ .

731 ينظر: ارتشاف الضرب ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ .

732 ينظر : حاشية الصبان ٢٢٢/١ .

733 ينظر: ارتشاف الضرب ٣٣٤/٢ .

734 ينظر: حاشية الصبان ١٧١/٢ .

735 ينظر: همع الهوامع ٢٣٧/١ .

736 الحديث في صحيح مسلم ١٢٥/٢ وروايته: ((لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبراً وذراعاً بذراعاً)) وفي سنن ابن ماجه ٣٦٤/٢ وروايته: ((باعاً ببايع وذراعاً بذراعاً)) .

737 سورة النساء، الآية ٩٠

738 البيت لأبي صخر الهذلي ينظر ديوان الهذليين ٨٢ .

739 ينظر: الإنصاف (م ٣٢) ١ / ٢٥٢ وهمع الهوامع ٢ / ٢٥٣ والدراسات اللغوية والنحوية في مصر ٤٢٤ .

بالجواز أو المنع في هذه المسألة، فأبو البركات الأنباري^(٧٤٠) وغيره ممن صنف في الخلاف النحوي^(٧٤١) على أن الجواز مذهب الكوفيين والأخفش^(٧٤٢)، وأن المنع مذهب البصريين. وقال أبو حيان إن المنع مذهب الفراء^(٧٤٣) والمبرد^(٧٤٤) وأبي علي الفارسي. أما الجواز فمذهب الجمهور وباقي الكوفيين^(٧٤٥).

وذكر ابن عقيل^(٧٤٦) والسيوطي^(٧٤٧) شيئاً قريباً من هذا.

ومما لاحظته في المصادر الكوفية أن الكوفيين لا يختلفون مع البصريين في مجيء الماضي حالاً، وإنما وجدت الخلاف في إضمار (قد) فالفراء يذهب إلى ما يقول به البصريون غير أنه يقدر (قد) مضمرة، ولولا هذا الإضمار لا يجوز – برأيه – أن يكون الماضي حالاً، فقال: ((والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: ((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ))^(٧٤٨) يريد جاؤكم قد حصرت صدورهم))^(٧٤٩). وهو رأس المدرسة الكوفية، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن الأنباري في شرحه لقول امرئ القيس:

تقول وقد مال الغبيط بنا معاً عقرت بعيري يا أمراً القيس فانزل

ذكر ابن الأنباري في عبارة الشاعر: (وقد مال) قوله: ((وإنما جاز لـ (مال) أن تكون حالاً لأن (قد) صحبته و فصار بمعنى مائل))^(٧٥٠) وعلى وفق هذا التوجيه يحمل الشارح قوله تعالى: ((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) على معنى: قد حصرت: ((لأن الماضي لا يكون حالاً إلا بعد قد))^(٧٥١)، ومعروف أن ابن الأنباري علم من أعلام المذهب الكوفي.

وقد دعا مذهب الفراء في المسألة الحلواني^(٧٥٢) إلى أن يخرجها من مسائل الخلاف. لأن الفراء لم يقل بها. وذهب إلى أن أبا بكر بن الأنباري والحامض^(٧٥٣) يتتبعون خطى الفراء. والواقع أنه على الرغم من صحة ما نسبته لابن الأنباري، إلا أننا نقف عند صحة ما نسبته للحامض من أنه لا يخالف الفراء، لأنه قول ينقصه الدليل، فلم أجد – فيما أطلعت عليه – رأي الحامض هذا، ولم يشر الحلواني إلى المصدر الذي نقل عنه رأي الحامض والذي دعانا إلى الاحتفاظ بالمسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين أن الكسائي شيخ مدرسة الكوفة جوز عدم تقدير (قد) وذكر الفراء أن الكسائي سمع بعضهم يقول: ((فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير))^(٧٥٤).

740 ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١.

741 كآبي البقاء العكبري في التبيين عن مذاهب النحويين ٣٨٦ و عبد اللطيف الزبيدي في ائتلاف النصرة ١٢٤.

742 منهج الأخفش الأوسط / ٤٠٣.

743 ينظر: معاني القرآن ٢٣/١ – ٢٤.

744 ينظر: المقتضب ١٢٣/٤ – ١٢٤.

745 ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٠/٢.

746 ينظر: المساعد ٤٧/٢.

747 ينظر: همع الهوامع ٢٥٣/٢.

748 والتقدير حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي: ((أو جاؤكم حصرة صدورهم)) ينظر مختصر في شواذ القرآن / ٢٨ والنشر ٢٥١/٢ ومعجم القراءات القرآنية ١٥١/٢.

749 معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨١، ٢٤/١ وينظر ٢٨٢/١، ١٦/٣ وهو مذهب الطبري أيضاً، ينظر تفسير الطبري ٢٢/٩.

750 شرح القوائد السبع الطوال ٣٧.

751 شرح القوائد السبع الطوال ٣٧ وينظر شرح القوائد التسع ٧٣٩/٢.

752 ينظر الخلاف النحوي ١٢٥.

753 هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى النحوي المعروف بالحامض، أخذ النحو عن ثعلب وعن البصريين (ت ٣٠٥ هـ) ينظر بغية الوعاة ٦٠١/١.

754 معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١.

أما ما نسب إلى أبي علي الفارسي من أن مذهبه المنع ، ففي البغداديات ما ينقضه ، وقد وجدنا أنه متابع في رأيه لأبي الحسن الأخفش في توجيهه قول الله جل و عز ((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) إذ قال : ((فزعم - أي الأخفش - أن المعنى : أو جاؤكم قوم حصرت صدورهم ، فحذف قوم وأقيم الوصف مقام الموصوف ، وأجاز جاءني زيِّدٌ قام ، أي رجل قام . وقوله في هذا عندي جيد ، وفيه نظائر كثيرة في التنزيل والشعر)) .^(٧٥٥)

والغريب أن للمبرد رأياً في المسألة جعله مذهب أصحابه البصريين، إذ قال: ((وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرأت كذا، الدعاء، كما نقول لعنوا قطعت أيديهم وهو من الله إيجاب عليهم)) .^(٧٥٦)

ولم يكن موقف المبرد تعبيراً عن رأيه الشخصي بدليل قوله (عندنا) والحق أنه رأي خاص بصاحبه، وليس هناك من إجماع للبصريين على ما قال، فلم يأخذ ابن السراج بهذا الرد، بل استشهد بقوله تعالى: ((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) في باب مجيء الماضي حالاً^(٧٥٧)، وسار على هديه في ذلك الرماني على تقدير (قد)^(٧٥٨) . ولم يرتض أبو علي الفارسي ذلك أيضاً وعبر عنه بقوله: ((و لا يجوز أن يكون حصرت دعاء)) .^(٧٥٩)

لقد كثر في فصيح الكلام وقوع الماضي مجرداً من لفظ (قد) كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل^(٧٦٠)، ولما كانت القواعد النحوية والظواهر اللغوية عامة إنما تُشخص وتُعين استناداً إلى كثرة الاستعمال ، فإن القول بالجواز في هذه المسألة يكون بالنظر إلى ذلك هو المذهب الأرجح .

القول في تعدد الحال وصاحبها مفرد:

مذهب الجمهور^(٧٦١) جواز تعدد الحال بلا عطف وصاحبها مفرد قياساً على الخبر والنعته، فنقول: جاء زيد راكبا مسرعاً، ومنه قوله عز وجل : ((اَخْرُجْ مِنْهَا مَذْعُومًا مَذْحُورًا))^(٧٦٢) وقول الشاعر:

عليّ إذا ما جنت ليلى بخفية زيارة بيت الله رَجَلان حافيا^(٧٦٣)

وذهب جماعة من النحويين منهم أبو علي الفارسي إلى أن العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال، وأن تعدد الحال ممتنع هنا . وخرّجوا المنصوب ثانياً في نحو ما تقدم على انه صفة للحال، أو حال من الضمير المستتر فيها^(٧٦٤) . وحجتهم فيما منعه أن صاحب الحال إذا كان واحداً فإن العامل لا ينصب أكثر من حال واحد قياساً على الظرف^(٧٦٥)، ولا تخلو هذه الحجة التي تمسك بها من منع تعدد الحال هنا من ضعف فلا وجه للقياس على الظرف في هذه المسألة، وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين مختلفين محال، فلا يجوز أن يقال جلست خلفك، أمامك،

755 البغداديات (م ٣٦) / ٢٤٥ .

756 المقتضب ١٢٤/٤ والحديث هنا عن قراءة (أو جاؤكم حصرت) ولم يكتف المبرد بذلك بل يرى أن هذه القراءة غير صحيحة وأن القراءة الصحيحة أو جاؤكم حصرة .

757 ينظر: الأصول في النحو ٢٥٤/١ . وهو رأي الزجاج أيضاً على تقدير إضمار قد ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٧/١ .

758 ينظر توجيه ابيات ملغزة ١٢٦ .

759 المقتصد ٩١٣ .

760 ينظر الأمالي الشجرية ٢٧٨/٢ - ٢٧٩ والبحر المحيط ٣ / ٣١٧ .

761 ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٠٠ والمساعد ٣٢/٢ وهمع الهوامع ٣٧/٤ .

762 سورة الأعراف ، الآية ١٨ ، وجعل أبو جعفر النحاس منه قوله تعالى (هذا كتاب مصدق لسانا عربيا) الاحقاف / ١٢ ، فلسانا منصوب على الحال من المضمرة الذي في مصدق والمضمرة معرفة (عربيا) منصوب على الحال ، ينظر إعراب القرآن ١٤٨/٣ .

763 لم أقف على قائله، وهو في شرح الاشموني ٢٥٤/١ وشرح التصريح ٣٨٦/١ .

764 ينظر ارتشاف الضرب ٣٥٨/٢ وشرح التصريح ٣٨٢/١ وهمع الهوامع ٣٧/٣ .

765 ينظر المقرب ١٥٥/١ وشرح التصريح ٣٨٧/١ .

ولا ضربت اليوم أمس، أما وقوع الفعل الواحد في حالين مختلفين فليس كذلك لأنه يجوز تقييد الحدث بأكثر من قيد^(٧٦٦).

فيكون مذهب الجمهور - فيما نرى - هو الأولى في هذه المسألة، أي انه يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد.

القول في تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف:

لما كانت الحال خبرا في المعنى من حيث أنها محكوم بها على صاحبها^(٧٦٧)، كان الأصل فيها التأخير، كما أن ذلك أصل في الخبر فإذا كان صاحبها مرفوعا أو منصوبا فمذهب الجمهور وأكثر النحويين، جواز تقديم الحال قياسا على الخبر^(٧٦٨)، وعليه يجوز أن يقال: جاء مسرعا زيدا، ورأيت ضاحكة هندا. أما إذا كان صاحب الحال مجرورا، فإنه إما أن يكون مجرورا بحرف أو بإضافة، فإذا كان مجرورا بحرف، وكان هذا الحرف غير زائد نحو: مررت بهند جالسة، فالجمهور على انه لا يجوز تقديم الحال عليه^(٧٦٩)، فلا يقال: مررت جالسة بهند، وحجتهم في ذلك ((أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير))^(٧٧٠).

وخالف في هذه المسألة جماعة من النحويين كابن كيسان وأبي علي الفارسي وابن جني وابن برهان، وأجازوا تقديم الحال على صاحبها هنا^(٧٧١)، محتجين بضعف دليل المنع، وبأن هذا المجرور معمول فعل لفظي فيجوز التصرف في حاله بالتقديم والتأخير كما يجوز ذلك في سائر أحوال الأفعال^(٧٧٢). وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ))^(٧٧٣) ف (كافة) - عندهم - حال من المجرور باللام وهو (الناس) وقد تقدم عليه^(٧٧٤). أما من منع التقديم فيخرج هذه الآية على أن (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك) وان المعنى: كافئا، وان التاء للمبالغة لا للتأنيث^(٧٧٥)، وقد ذكر الشيخ الأزهرى هذا الرأي منسوبا للزجاج^(٧٧٦). ونص قول ابن جني في ذلك: ((... ومثله في تقديم حال المجرور عليه ما أنشده محمد بن يزيد :

لئن كان برد الماء حران صاديا إلي حبيباً إنها لحبيب^(٧٧٧)

أي إذا كان برد الماء حبيباً إليّ حران صاديا . وقد يجوز في هذا عندي وجه آخر لطيف المعنى ، وهو أن يكون حران صاديا حالاً من الماء ، أي إن كان برد الماء في حال حرته وصداه

- 766 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/١ وحاشية الصبان ١٨٤/٢ .
- 767 - الحال حكم كالخبر، ولذلك وجب تنكيرها، لان الأحكام يجب أن تكون نكرات ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ و همع الهوامع ٢٤١/١ وصاحب الحال مبتدأ في المعنى من حيث انه محكوم عليه بالحال كما انه المبتدأ محكوم عليه بالخبر ينظر شرح الرضي على الكافية ٧٣٧/٢ و شرح التصريح ٣٧٨/١ .
- 768 - ينظر التسهيل ١١٠/ و شرح الرضي على الكافية ٢٠٦/١ وارتشاف الضرب ٣٤٩/٢ .
- 769 - ينظر الكتاب ٢٧٧/١ والمقتضب ١٧١/٤ و شرح ابن عقيل ٦٤١/١ .
- 770 - شرح التصريح ٣٧٨/١ - ٣٧٩ و ينظر شرح الأشموني ٢٤٨/١ و شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢ و علل ابن السراج ذلك (لان العامل في (هند) الباء فلما كان الفعل لا يصل إلى هند إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف) الأصول ٢٥٩/١ .
- 771 - ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١ وارتشاف الضرب ٣٤٨/٢ و شرح ابن عقيل ٦٤١/١، وهمع الهوامع ٢٤١/١ .
- 772 - ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٣١/١ .
- 773 - سورة سبا ، الآية ٢٨ .
- 774 - ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١ .
- 775 ينظر الامالي الشجرية ٢٨٠/٢ و شرح الرضي ٢٠٧/١ وفيه ذكر الرضي أن هذا التخريج فيه تعسف، وخرج الزمخشري نصب (كافة) في هذه الآية على أنها صفة لمحذوف والتقدير: إلا رسالة كافة ينظر الكشف ٥٨٣/٣ .
- 776 ينظر شرح التصريح ٣٧٩/١ ولم أعر على ما نسب للزجاج في إعرابه أو معانيه .
- 777 نسب هذا البيت إلى كثير عزة، وهو في ملحقات ديوانه ٥٢٢ برواية هيومان صاديا ونسب إلى عروة بن حزام أيضا، ينظر الشعر والشعراء ٦٢٣/٢ .

حبيباً إليّ ، فوصف الماء بذلك مبالغة في الوصف . ورأيت أبا علي يستسهل تقديم حال المجرور في نحو هذا عليه ، ويقول: هو قريب من حال المنصوب ((^(٧٧٨))) ويؤيد هذا البحث مذهب من أجاز تقديم الحال هنا، والدليل على جواز ذلك ما ذكره ابن مالك من أن المجرور بحرف مفعول به في المعنى ((فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربييتهم، فمن ذلك ما انشده يعقوب:

فان تك أدواد أصبن ونسوة فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال^(٧٧٩)
 أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فرغاً، أي هدراً.
 ومن ذلك قول الآخر:
 لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلي حبيباً إنها لحبيب^(٧٨٠).

القول في مجيء الحال من المضاف إليه:

أكثر النحويين على أن الحال لا تجيء من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل نحو قوله تعالى: ((إليه مرجعكم جميعاً))،^(٧٨١) أو كان المضاف جزءاً أو بعضاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه،^(٧٨٢) كقوله تعالى: ((بل مئة إبراهيم حنيفاً))^(٧٨٣) ف (حنيفاً) حال من إبراهيم، والمئة كبعض إبراهيم في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. هذا وظاهر مذهب سيبويه يقتضي جواز ذلك مطلقاً، فيجوز عنده أن يقال: جاء غلامٌ هندی مسرعة^(٧٨٤)، وقد أجازَه أيضاً أبو علي الفارسي وممن نقله عنه ابن الشجري في أماليه^(٧٨٥). وإنما اشترطوا في جواز مجيء الحال من المضاف إليه أحد هذه الأمور الثلاثة، لما قرروه من وجوب اتحاد الحال وصاحبها في العامل. لأنه إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه، فالقاعدة حينئذ موفاة، أما إذا كان المضاف جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه فإنه يصير العامل في الحال عاملاً في صاحبها حكماً، إذ أن المضاف والحالة هذه في قوة الساقط، لتمكن الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو المضاف إليه^(٧٨٦). هذا وقد خطأ علي بن سليمان الاخفش^(٧٨٧) الزجاج، حين ذهب في قوله تعالى: ((بل مئة إبراهيم حنيفاً))^(٧٨٨) إلى أن حنيفاً منصوب على الحال من إبراهيم، والمعنى ((بل تتبع مئة إبراهيم في حال حنيفته))^(٧٨٩). ورأى الاخفش أن الحال لا يجوز أن يكون من المضاف إليه، فلا يجوز، جاءني غلام هندی مسرعة، وذهب إلى انه منصوب على اعني.

- 778 التنبيه ٥٢٥ .
 779 البيت لطليحة بن خويلد الاسدي، ينظر معجم شواهد العربية ٣١١/١ وهو في شفاء العليل ٥٢٩/٢ وشرح الاشموني ٢٤٩/١ .
 780 شرح الرضي على الكافية ٧٤٤/٢ - ٧٥٤ .
 781 سورة يونس ، الآية ٤ .
 782 ينظر شرح الكافية الشافية ٧٥٠-٧٥١/٢ والمساعد ٥٢/٢ وشرح التصريح ٣٨٠/١ وحاشية الخضري ٢١٥/١ .
 783 سورة البقرة ، الآية ١٣٥ وسورة النساء ، الآية ١٢٥ .
 784 ينظر حاشية الصبان ١٧٩/٢ وحاشية الخضري ٢١٦/١ .
 785 ينظر الامالي الشجرية ١٢١/١ وينظر حاشية الخضري ٢١٥/١ .
 786 ينظر شرح الاشموني ٢٢٥/١٢ وحاشية الخضري ٢٢٦/١ .
 787 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٨/١ .
 788 سورة النساء ، الآية ١٢٥ .
 789 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٣/١ وينظر إعراب القرآن للزجاج ٧٩١/٣ .

ولم يصب الاخفش الصغير في تخطئة الزجاج، لأن الحال يجوز أن تأتي من المضاف إليه، والمثال الذي استدل به لا ينطبق على الآية الكريمة ولا على الحال فيها، وقد ذكر النحويون الوجوه التي يجوز أن تجيء الحال من المضاف إليه فيها - وقد ذكرتها - أما إذا لم يكن المضاف إليه احد هذه الوجوه فلا يجوز مجيء الحال منه، كمثال الاخفش (جاءني غلام هند مسرعة) لان المضاف ليس عاملا في المضاف إليه، ولا جزءا منه ولا كالجزء منه. وعلامته أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه، فإذا قلنا، جاءني هند مسرعة لم يكن المعنى مثل معنى جاءني غلام هند مسرعة، أما إذا قلنا (بل نتبع إبراهيم حنيفا) فان المعنى لا يتغير.

سابعاً : التمييز:

عرفه ابن جني بأنه : ((اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس ، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير))^(٧٩٠).

القول في جر تمييز (كم) الاستفهامية:

مذهب البصريين^(٧٩١) أن تمييز (كم) الاستفهامية يكون مفردا منصوبا نحو: كم كتابا عندك؟ ولا يجوز جرّه إلا إذا جُرّت (كم) بحرف جر نحو: بكم فلس اشتريت الكتاب؟ والنصب أكثر.

وأجاز الفراء والزجاج وابن السراج في تمييز (كم) الاستفهامية الجر، وان لم تكن (كم) مجرورة، قال ابن هشام: ((وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جرّه مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجر (كم) بحرف جر، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير والجر خلافا لبعضهم وهو بمن مضمره وجوبا، لا بالإضافة خلافا للزجاج))^(٧٩٢).

ربما الذي سوغ لهم إجازة ذلك، أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفردا، وروي قول الفرزدق:

كم عمّة لك يا جرير وخالة^(٧٩٣) فدعاءً قد حلبت عليّ عشاري

بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيت^(٧٩٤).

ثامناً : الاستثناء:

وهو من المشبهات بالمفعول ويأتي به بعد استغناء الفعل بالفعل، وبعد تمام الكلام^(٧٩٥) وهو ((المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور متروك بـ (إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة))^(٧٩٦).

القول في عامل النصب في المستثنى بـ إلا:

اختلف النحاة اشد اختلاف في عامل نصب المستثنى بعد (إلا) وفي نسبة آراء النحويين لأصحابها، كما اختلفوا في تفسير تلك الآراء، فجاءت تفسيراتهم قلقة متضاربة، حتى ليكاد

790 اللع في العربية ١٣٧ وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٢ وشرح التصريح ٣٩٤/١.

791 ينظر الجمل للزجاجي ١٣٥/، والمقتصد ٧٤٦/٢.

792 مغني اللبيب ١٨٥/١ وينظر شرح الأشموني ٦٣٣/٣، والجر عند الزجاج (بسبب إضافة كم إلى مميزه كما في الخبرية) شرح الرضي على الكافية ١٦٨/٢ وشرح شذور الذهب ٣٣٢/١ وينظر همع الهوامع ٢٥٤/١.

793 ديوان الفرزدق ٢٥١/ وينظر الكتاب ٢٥٣/١ و٢٩٣ و٢٩٥ وشرح ابن عقيل ١٠٥/١ ومغني اللبيب ١٨٥/١ والخزانة ١٢٦/٣.

794 ينظر مغني اللبيب ١٨٥/١.

795 ينظر الأصول في النحو ٣٤٢/١.

796 تسهيل الفوائد ١٠١ وينظر التعريفات ١٧ وشرح الأشموني ٤٣١/٢.

الدارس أن يؤخذ بجريرة تفسيراتهم المتناقضة التي بنى أغلبها على الاجتهاد، وبخاصة في تفسير مذهبي سيبويه والمبرد من البصريين ومذهب الفراء من الكوفيين، وقد أسفر اختلافهم عن المذاهب الآتية:

أحدها: إن الناصب الفعل ونحوه بواسطة (إلا)، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه^(٧٩٧) وجمهور البصريين^(٧٩٨)، وقيل هو مذهب جماعة من النحويين كأبي على الفارسي - وهو من النسبة الصحيحة^(٧٩٩) - والسيرافي وابن الباذش وغيرهم^(٨٠٠).

ولم يصرح سيبويه بهذا المذهب في كتابه، إلا أنه يمكن أن يفهم من قوله: أن المستثنى قد نصب ((لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما تعمل العشرون في الدرهم حين قلت: له علي عشرون درهما))^(٨٠١) إذ يحتمل أنه قد أراد بقوله (فعمل فيه ما قبله) الفعل المتقدم. واكبر الظن أنه قد نسب إليه القول بذلك نظرا إلى ما صرح به في باب المفعول معه من أن ((الواو تعمل في الاسم ما قبلها))^(٨٠٢) فكذلك قيل في مذهبه هنا إن (إلا) تتوسط في عمل ما قبلها. بيد أنني وجدت النحاس قد كان دقيقا أمينا في ذكره مذهبي سيبويه والمبرد، قال النحاس: المستثنى عند سيبويه بمنزلة المفعول، لأنه مستثنى عنه كالمفعول^(٨٠٣)، ثم ذكر نص قول سيبويه السابق، ولا يفهم منه سوى أن المستثنى منصوب بما قبله من تمام الكلام وليس بالفعل اللازم قبلها بتقوية (إلا)، كما نسب أبو البركات ذلك إلى البصريين^(٨٠٤).

أما حجة أصحاب هذا المذهب، فهي أن المستثنى متعلق بما نسب إلى الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام، لذلك وجب أن يكون العامل فيه الفعل المتقدم^(٨٠٥). و ((أن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل، إلا أنه قوي بـ إلا فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعديّة، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك هنا))^(٨٠٦). ومن أصحاب هذا المذهب ابن السراج الذي يقول في ذلك: ((المستثنى يشبه المفعول إذ أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول: جاءني القوم إلا زيدا.. فلو جاز أن تذكر زيدا بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبا لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء، ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا))^(٨٠٧) والرماني في قوله ((.. قام القوم إلا زيدا بنصب (زيدا) بالفعل المتقدم إلا أنه يصل إليه بواسطة إلا، كما تنصب ما بعد الواو التي بمعنى (مع) بالفعل الذي قبلها مع وساطة الواو، وهذا مذهب سيبويه))^(٨٠٨).

ومما اعترض به هذا المذهب أن المستثنى قد يكون منصوبا مع خلو الكلام من الفعل نحو قولهم: القوم إخوتك إلا زيدا، وأجيب عن ذلك بأنه يلتزم في هذا المثال وأشباهه تأويل ما قبل

797 ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ وارتشاف الضرب ٣٠٠/٢.

798 ينظر الإنصاف م (٣٤) ٢١٦/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٦٦/١.

799 ينظر الإغفال ١١٧/١ أو الحجة ٣٣٧/١.

800 ينظر شرح التصريح ٣٤٩/١ وهمع الهوامع ٢٥٢/٢ وحاشية الصبان ١٤٣/٢.

801 الكتاب ٢٦٠/١ وينظر ٣١٠/٢-٣٣٠.

802 الكتاب ٢٩٨/١.

803 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٤٢/١ و٥٦٤/٢ و٢٥٠/٣.

804 ينظر وأسرار العربية ٢٠١/١ الإنصاف ٢٦١/١ وتبعه العكبري في التبيين ٣٤٢/٢ وابن يعيش في شرح

المفصل ٧٦/٢ وينظر الجنى الداني/٤٧٧.

805 ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٦٢/١.

806 أسرار العربية ٢٠١/١ وينظر الإنصاف ٢٦٢/١.

807 الأصول في النحو ٢٤٢/١.

808 معاني الحروف ١٢٦/١ وينظر: معاني حروف المعاني عند ابن هشام والرماني ١٥٨/١.

(إلا) بفعل مناسب يكون هو العامل، ولذلك قيل إن في (إخوتك) في المثال المتقدم معنى الفعل، لأن المعنى: ينتسبون إليك في الإخوة^(٨٠٩).

المذهب الثاني: إنه تمام الكلام، وعليه يكون (زيدا) في المثال منصوبا بقولك (قام القوم)، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه أيضا^(٨١٠)، وذلك لقوله إن الاسم المستثنى بـ (إلا) (يكون خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما)^(٨١١).

قال أبو علي الفارسي: ((ألا ترى أنه مثل انتصاب المستثنى بانتصاب الدراهم بعد العشرين، وهذا من عادته أن يمثل به ما كان منتصبا عنده عن تمام الجملة المذكورة قبله))^(٨١٢). وهو الذي اختاره ((وهو الصحيح، وهو في ذلك بمنزلة التمييز))^(٨١٣).

المذهب الثالث: إنه (إن) محذوفة هي وخبرها، لأن التقدير: إلا أن زيدا لم يقم، ونسب هذا المذهب إلى الكسائي^(٨١٤). وقد رُدَّ بأن (إن) مع اسمها وخبرها في تقدير اسم مفرد فلا بد من أن يقدر له عامل فيه، وهذا يعني أن الإشكال على هذا المذهب لا يزال موجودا^(٨١٥). ثم حكى عنه أيضا أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، وفي هذا يكون قد وافق سيبويه^(٨١٦). وقيل عنه أنه نصب المستثنى على المخالفة^(٨١٧).

المذهب الرابع: إنه المخالفة، ما بعد (إلا) لما قبلها، ونسب هذا المذهب إلى الكسائي أيضا^(٨١٨)، ورد بقولهم: قام زيد لا عمرو، فما بعد (إلا) مخالف لما قبلها ولم ينتصب، وهذا يدل على أن المخالفة لا توجب النصب، ولذلك لا يصح كون المستثنى منصوبا بها^(٨١٩). ولعل هذين المذهبين اللذين نسبا إلى الكسائي قد تأتيا في الأصل مما نقل عنه من أن المستثنى قد نصب لأن التقدير: إلا أن زيدا لم يقم، إذ أنه يقول يحتمل المذهبين معا، لأنه كما يقول أبو البركات الأنباري ((إما أن يكون الموجب للنصب أنه لم يفعل - يعني المخالفة - أو (إن))^(٨٢٠).

المذهب الخامس: ذكر النحاس أن المستثنى عند الفراء منصوب بـ (إن) لأن (إلا) عنده مكونة من (إن) دخلت عليها (لا) غير أنه لم يشر إلى (إن) هذه^(٨٢١) أهي المخففة كما فهمها أبو البركات، أم النافية كما ذكر الفراء ذلك نصابا بقوله: ((وترى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جحدا وضموا إليها (لا) فصارا جميعا حرفا واحدا وخرجا من الجحد إذ جُمعا فصارا حرفا واحدا)).^(٨٢٢) فإذا انتصب ما بعد (إلا) فعلى تغليب حكم (إن) وإذا اتبع ما قبلها فعلى تغليب حكم (لا) لأنها عاطفة. ونسب ابن السراج هذا المذهب إلى البغداديين^(٨٢٣)، ولكن أكثر المصادر ذهب إلى أنه مذهب الفراء^(٨٢٤). و (إن) المعنية هنا ليست المخففة من (إن)، كما

809 ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٣/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١ وهمع الهوامع ٢٥٢/٣.

810 ينظر البغداديات ٥٩٣/١ والجنى الداني ٤٧٧/١.

811 الكتاب ٣٦٠/١.

812 البغداديات ٤٩٣/١.

813 شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢٥٤/٢.

814 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١ وارتشاف الضرب ٣٠٠/٢ وشرح التصريح ٣٤٩/١.

815 ينظر الإنصاف ٢٦٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢.

816 ينظر الإنصاف ٢٦١/١ وشرح التصريح ٣٤٩/١.

817 ينظر شرح التصريح ٣٤٩/١.

818 ينظر شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢٥٣/٢ وشرح التصريح ٣٤٩/١.

819 ينظر الإنصاف ٢٦١/١.

820 ينظر الإنصاف ٢٦٥/١ وقد نسب إليه الأنباري أيضا إن المستثنى منصوب لأنه مشبه بالمفعول.

821 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٠/٣.

822 معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢.

823 الأصول في النحو ٣٠١/١.

824 ينظر اللامات للزجاجة ١٤/١ و الإنصاف ٢٦١/١ وارتشاف الضرب ٣٠٠/٢ وشرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١ والجنى الداني ٤٧٧/١ وشرح التصريح ٣٤٩/١ وهمع الهوامع ٢٥٣/٢.

نسب إليه القول بذلك، وإنما هي (التي تكون جددا) أي أنها النافية، مما يبعد كونها عنده موجباً للنصب في المستثنى. وقد اعترض هذا المذهب بأمور أذكر منها: إن تغليب حكم (لا) عند الإتيان يعني إلغاء عمل (إن) وقد بُدِيَء بها، وهذا شيء لا نظير له في كلام العرب كما يقول الزجاجي: ((ذلك لأن العرب قد أجمعوا على أن الملقى لا يبتدأ به، ولا يجوز أن تقول ظننت زيد منطلق، على إلغاء الظن وقد بدأت به، كذلك موقع (إن) في (إلا) إن كانت كما زعم مركبة من حرفين فالغاؤها غير جائز))^(٨٢٥).

المذهب السادس: إنه فعل مضمّر تقديره (استثنى) أو (لا اعني) دلت عليه (إلا)، هذا مذهب المبرد إذ صرح به في كتابه الكامل عند قوله تعالى: ((قَسْرُبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا))^(٨٢٦) قال: ((نُصِبَ هذا على إضمار معنى الفعل و (إلا) دليل على ذلك، فإذا قلت: جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أن (زيدا) أحدهم فإذا قال: إلا زيدا، فالمعنى: لا اعني فيهم زيدا، واستثنى ممن ذكرت زيدا))^(٨٢٧) والذي يفهم من قول المبرد إن الناصب هو فعل محذوف، وإن (إلا) دليل عليه وبديل منه، وليس لها عمل في المستثنى برأيه كما نسب إليه ذلك أبو البركات وفسر به قوله وهما^(٨٢٨) وكذلك فعل ابن يعيش^(٨٢٩). وقد خطأ أبو علي الفارسي مذهب المبرد ورآه فاسدا بحجة دخول الواو على الجملة الواقعة بعد حروف الاستثناء كما في قوله عز وجل: ((وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ))^(٨٣٠) ومال إلى ترجيح مذهب سيبويه^(٨٣١)، وقد تعرض رأي المبرد للتغيير، فنسب إليه ابن جني أنه يرى: ((أن إلا في الاستثناء هي الناصبة، لأنها نابت عن استثنى ولا اعني))^(٨٣٢).

أما الزجاج الذي أنكر رأي المبرد، ولم يجز فيه غير ما قاله سيبويه فقد غيروا رأيه أيضا فنسب إليه ابن فضال المجاشعي^(٨٣٣)، انه يرى أن الناصب هو الفعل استثنى، وإلا نائبة عنه، ونسب إليه أبو البركات الانباري وابن يعيش انه تابع المبرد والكوفيين^(٨٣٤) وذهب إلى أن العامل إلا، وقد انصفه النحاس حين قال عنه: انه خطأ المبرد في مذهبه ولا يجوز عنده إلا ما قاله سيبويه^(٨٣٥).

قال الزجاج بعد قوله تعالى: ((ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ))^(٨٣٦): ((نصب قليلا على الاستثناء، والمعنى استثنى قليلا منكم))^(٨٣٧). وقد نسب إليه أبو علي الفارسي^(٨٣٨) في هذا التمثيل انه يوهم أن المستثنى ينتصب عن جملة غير التي فيها الأسماء المستثنى منها، ورد ذلك، وذهب إلى إن المستثنى إنما ينتصب عن الجملة الظاهرة الواقعة قبل (إلا)، ثم ينتصب

825 اللامات للزجاجي ١٤-١٥.

826 سورة البقرة/٢٤٩.

827 الكامل في اللغة الأداب ٣٩٧/٢-٣٩٨ وينظر سر صناعة الإعراب ١٢٩/١ وارتشاف الضرب ٣٠٠/٢.

828 ينظر الإنصاف ١/٢٦١.

829 ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ وينظر الجنى الداني ٤٧٧. وذكر النحاس (أن المستثنى عند المبرد مفعول محض كأنك قلت عنده استثنيت زيدا) إعراب القرآن ٥٦٤/٢، وهذا مذهب الزبيدي في الواضح ٧٣/١ إذ قال: (نصب الاسم المستثنى لأنه مفعول به تقول: جاءني القوم إلا زيدا، القوم فاعلون به).

830 سورة الحجر، الآية ٤.

831 ينظر البغداديات م(٧٩)/٥٩٣، وانكره الفارسي لأنه (بضد الصواب الذي هو مذهب سيبويه) سر صناعة الإعراب ١/١٢٩.

832 الخصائص ٢/٢٧٨.

833 ينظر شرح عيون الإعراب ١٧٧/١، وينظر إعراب القرآن للزجاج ٥٦٤/٢-٥٦٥.

834 ينظر الإنصاف ١/٢٦١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ والجنى الداني ٤٧٧.

835 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٦٤/٢.

836 سورة البقرة، الآية ٨٣.

837 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٦٤.

838 ينظر الإغفال ٤٦.

المستثنى بتوسط (إلا) وشبهه بالمفعول معه في انتصابه عن الجملة المذكورة قبل الواو، إلا انه منتصب بتوسط الواو، نحو جاء البرد والطيا لسة.

واستدل أبو علي على أن المستثنى منتصب عن الجملة التي قبل (إلا) ولا عمل لـ (إلا) أو غيرها في المستثنى بقولهم: جاء القوم غير زيد، فانصب (غير) انتصاب الاسم الواقع بعد إلا، فلو كان العامل في المستثنى هو الفعل (استثنى) الذي دلت عليه إلا لما انتصب غير.

واتهم أبو علي الزجاج بأنه يذهب إلى أن المستثنى منصوب باستثنى، إلا انه لم يصرح بهذا الرأي في هذه الآية، فقال: ((فان قلت: إن أبا إسحاق لم يصرح في هذه المسألة بأنه ينصبه باستثنى، فانه قد ذكر ذلك في مواضع غير هذا من كلامه، وقد كان يقول هذا ويذهب إليه))^(٨٣٩).
والواضح أن أبا علي لم يكن دقيقاً فيما نسبه إلى الزجاج، لأن الزجاج لا يختلف رأيه عن رأي سيبويه في أن المستثنى منصوب عن الجملة التي قبل (إلا)، وقد ذكرنا انه خطأ المبرد، لأنه ذهب إلى أن العامل في المستثنى فعل دلت عليه (إلا) وكانت بدلا منه، والتقدير اعني زيدا، واستثنى فيمن جاءني زيدا.

المذهب السابع: إن المستثنى تعمل فيه (إلا) نفسها، لأنها عندهم قامت مقام استثنى، وقد نسب صاحب الإنصاف هذا المذهب إلى المبرد والزجاج وبعض الكوفيين^(٨٤٠)، وهذا المذهب هو المشهور عن الكوفيين، ومهما يكن من أمر، فقد رد هذا المذهب بأمر منها:

١. انه يؤدي إلى أعمال معاني الحروف وإعمال معاني الحروف غير جائز فلا يجوز أن يقال في (ما زيد قائما): ما زيدا قائما، على معنى: نفيت زيدا قائما، فكذلك ههنا^(٨٤١).

٢. انه يمكن أن يقال: لِمَ تعين كون الفعل المقدر (استثنى) أو (لا اعني) ولِمَ لا يكون (امتنع) فيرفع الاسم بعد (إلا) على الفاعلية^(٨٤٢)؟ ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بما ذكره الرضي من أن المقدر إنما يكون على حسب ما ثبت وورد من كلام العرب، ولو ورد الرفع في المستثنى هنا، أي في نحو: قام القوم إلا زيدا، لا يمكن حينئذ تقدير امتنع ونحوه^(٨٤٣).

هذا ما قيل في مسألة عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)، ومما تقدم يمكن القول بان أهم ما تميزت به هذه المسألة أمران:

الأول: كثرة مذاهبها، وحسبها في ذلك أنها تقف في قمة المسائل الخلافية في هذا البحث من حيث عدد المذاهب.

الثاني: نسبة أكثر من مذهب فيها إلى نحوي واحد، فقد لاحظنا انه قد نسبت ثلاثة مذاهب إلى كل من سيبويه والكسائي، ونسب مذهبان إلى كل من المبرد والزجاج.

وأخيرا تؤيد الباحثة القول بأن المستثنى قد انتصب عن تمام الكلام، وهو قول نسب إلى سيبويه، كما مر بنا، وذلك يتفق مع رأينا من انه من الأولى القول بان الفضلات عامة قد انتصبت لخروجها عن نطاق الإسناد.

839 الإغفال ٢١٨/١.

840 ينظر الإنصاف (م ٣٤) ٢١٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ واكبر الظن أن نسبة هذا المذهب إلى المبرد - التي وردت في كثير من المصادر - متأنية مما ذكره في كتابه المقتضب ٣٩٠/٤ من انه إذا قيل (إلا زيدا، كانت (إلا) بدلا من قولك: لا اعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا، بدل الفعل) إذ يمكن أن يفهم منه أن (إلا) هي الناصبة للمستثنى لنيابتها عن الفعل، وبهذا يتبين أن ما ذكره المبرد في كتابه الكامل يختلف عما ذكره في المقتضب.

جاء في الخصائص ٢٧٩/٢: (ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس من أن (إلا) في الاستثناء هي الناصبة.. مردودا عندنا).

841 ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢ و الإنصاف ٢٦٢/١.

842 ينظر الإنصاف ٢٦٣/١ وأسرار العربية ٢٠٣.

843 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١.

القول في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام:

جوز الكوفيون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو: إلا طعامك ما أكل زيد، نص عليه الكسائي، واليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع^(٨٤٤)، واستدلوا على ذلك بوروده في كلام العرب ومنه قوله^(٨٤٥):

خلا الله لا أرجو سواك وإنما
أعدّ عيالي شعبة من عيالك
وقوله^(٨٤٦):

وبلدة ليس بها طوريّ
ولا خلا الجن بها انسيّ

أما البصريون فمذهبهم في هذين البيتين ونحوهما بأنه شاذ للضرورة^(٨٤٧). أو بأن المستثنى مضمّر مؤخّر دل عليه الظاهر المقدم، أي أن التقدير سواك لا أرجو خلا الله، ولا فيها انسي خلا الجن^(٨٤٨). ذلك لأن مذهب جمهور البصريين عدم جواز تقديم المستثنى أول الكلام في الاختيار موجبا كان الاستثناء أم منفيا، تأخر حرف النفي على المستثنى أم تقدم^(٨٤٩). وحجة الجمهور فيما ذهبوا إليه هنا أمور:

الأول: إن (إلا) مشبهة بـ (لا) العاطفة و (واو) المعية، وهما لا يتقدمان أول الكلام^(٨٥٠).
الثاني: ما ذكره أبو البركات الأنباري وهو أمر في الحقيقة إنما يصح أن يحتج به لامتناع تقديم المستثنى أول الكلام إذا كان الاستثناء منفيا، أما الموجب فليس فيه حرف نفي يمنع من عمل ما بعده فيما قبله، قال: ((إن تقديم المستثنى أول الكلام يؤدي إلى أن يعمل ما بعد (ما) فيما قبلها، وذلك لا يجوز، لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستثناء فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها))^(٨٥١).
الثالث: إن الاستثناء يضارع البديل، وذلك لأنه يقال: ما قام أحد إلا زيدا، وإلا زيدا، والمعنى واحد، فلما ضارع المستثنى البديل امتنع تقديمه كما أن البديل ممتنع تقديمه^(٨٥٢).

القول في قدر المستثنى:

اختلف النحويون في القدر الذي يكون عليه المستثنى بالنسبة إلى المستثنى منه، فأكثر النحويين البصريين على أنه ما دون النصف^(٨٥٣)، فلا يجوز عندهم استثناء النصف، ولا استثناء ما هو أكثر من النصف، وذلك نظراً إلى أصل الاستثناء، إذ أن الأصل فيه أن يكون لإخراج قليل من كثير^(٨٥٤). قال أبو إسحاق الزجاج في معانيه: ((أما استثناء نصف الشيء فقبيح جداً، لا يتكلم به العرب، ولم يأت الاستثناء في كلام العرب إلا قليل من كثير))^(٨٥٥).

- 844 ينظر الإنصاف (م) ٣٦٤/٢٧٤ وهمع الهوامع ٢٢٦/١.
845 نسب هذا البيت إلى الأعشى وليس في ديوانه، وقد ورد في شفاء العليل ٥٠٣/١ وهمع الهوامع ٢٢٦/١.
846 البيت للعجاج، الديوان ٤٩٨/١ وروايته فيه: (وخفقة ليس بها طوي). ينظر الأصول في النحو ٣٧٣/١ و الإنصاف ٢٧٤/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٠٩/١ وهمع الهوامع ٢٢٦/١.
847 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/١ وشفاء العليل ٥٠٣/١ وحاشية الصبان ٢٢٨/١.
848 ينظر الإنصاف ٢٧٦/١ وشفاء العليل ٥٠٣-٥٠٤/١ وخزانة الأدب ٣١٢/٣.
849 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/١ وارتشاف الضرب ٣٠٧/٢.
850 ينظر همع الهوامع ٢٢٦/١.
851 الإنصاف ٢٧٦/١.
852 ينظر الخصائص ٣٨٢/٢ و الإنصاف ٢٧٦/١.
853 ينظر ارتشاف الضرب ٢٩٥-٢٩٦/٢ والجنى الداني ٤٧٤/١ وائتلاف النصره (م) ٢٦٢/٧٢٢ وهمع الهوامع ٢٢٨/٣، وقيل إن ذلك مذهب بعض البصريين لا أكثرهم، ينظر التسهيل / ١٠٣ وشرح الرضي على الكافية ٣٤٠/١.
854 ينظر كشف المشكل في النحو ٤٩٤/١، وائتلاف النصره ٢٦٢/٢.
855 معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/٤.

وقال أبو جعفر النحاس: ((حذّاق أهل العربية يقولون انه لا يستثنى من الشيء نصفه ولا أكثر من النصف ولا يتكلم به احد من العرب))^(٨٥٦)، وذهب الكوفيون إلى انه يجوز استثناء النصف وما هو أكثر منه، وحجتهم في ذلك: ((أن الاستثناء نظير قولك: العشرة عندي أربعة منها، أو عندي عشرة أربعة منها، وكذلك إذا قال: له علي عشرة إلا ستة، فانه يلزمه منها أربعة بهذا الإقرار))^(٨٥٧).

وذهب مذهب الكوفيين هذا جماعة من النحويين منهم السيرافي وابن حروف والشلوبين^(٨٥٨) وابن مالك^(٨٥٩) والرضي^(٨٦٠).

ومما استدل به على جواز استثناء النصف قوله تعالى: ((فَمُ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا))^(٨٦١) على جعل (نصفه) بدلا من (قليل)، والضمير عائد على (الليل) أما استثناء ما هو أكثر من النصف فقد استدل على جوازه بقوله تعالى: ((وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ))^(٨٦٢) لان من سفه نفسه أكثر، وقوله تعالى: ((إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ))^(٨٦٣) ومعلوم أن الغاوين أكثر من الراشدين^(٨٦٤).
أما ما نسب للسيرافي فقد ذكر الدكتور البكاء انه لم يجد هذا الرأي في شرح السيرافي للكتاب^(٨٦٥).

قال أبو حيان: ((ويحتاج مثل هذا التركيب إلى سماع من العرب))^(٨٦٦) وقال أيضا: ((والمستقرأ من كلام العرب كون المستثنى اقل من المستثنى منه))^(٨٦٧).

القول في (حاشا) الإستثنائية:

جاء في الأصول: ((وتصيرها فعلاً بمنزلة (خلا) في الاستثناء، قول أبي عمر الجرمي وأنشد قول النابغة: ^(٨٦٨)

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد ^(٨٦٩)

يفهم منه أن مذهب الجرمي في (حاشا) أنها فعل بمنزلة (خلا) في الاستثناء. وفي هذه المسألة مذهبان:

الأول: إن (حاشا) في الاستثناء حرف جر، هذا مذهب البصريين. ^(٨٧٠) قال صاحب الكتاب: ((وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء)).^(٨٧١) وعلّق أبو حيان على هذا: ((والذي يظهر أن سيبويه لا ينكر أن

-
- 856 إعراب القرآن ١٩٩/٢، وينظر ٣٨٥/٢.
857 أئتلاف النصره/٢٦٢ والحق أن لا إشارة في معاني القرآن للفراء ١٩٦/٣ تؤكد صحة ما نسب للكوفيين وينظر ٢٨٧/٢.
858 ينظر: همع الهوامع ٢٦٨/٣-٢٦٩.
859 ينظر التسهيل/١٠٣.
860 ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٤٠/١.
861 سورة المزمل، الآية ٢-٣.
862 سورة البقرة، الآية ١٣٠.
863 سورة الحجر، الآية ٤٢.
864 ينظر الجنى الداني /٤٧٤-٤٧٥ وهمع الهوامع ٢٢٨/١ وقد تأول المانعون هذه الآيات ونحوها على غير ذلك، ينظر الجنى الداني /٤٧٥ وشرح جمل الزجاجي ٢٥٠/٢-٢٥١.
865 ينظر شرح السيرافي ٢٤٨/٣-٣٣٣ نقلا عن منهج السيرافي /٢١٦.
866 ارتشاف الضرب ٢٩٤/٢.
867 ارتشاف الضرب ٢٩٤/٢.
868 الديوان / ١٢.
869 الأصول في النحو /١ ٣٥٢.
870 ينظر أئتلاف النصره (م ٥٦) / ١٧٨ وهمع الهوامع ٢١٢/٢.
871 الكتاب ٣٧٧/١ وينظر أسرار العربية / ٢٠٧ وشرح الرضي على الكافية ٢٤٤/١.

ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء ، ففي الاستثناء حرف وفي غيره فعل)) .^(٨٧٢) وعنه قال السيوطي : ((والعذر لسببويه أنه لم يحفظ النصب بـ (حاشا)))^(٨٧٣) ، واحتج البصريون بأمرور :

الأول : الجر بها في قول الجميع الأسدي :^(٨٧٤)

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة قدم

الثاني : دخولها على ياء المتكلم من دون تقدم نون وقاية ، كقول الأقيشر الأسدي :^(٨٧٥)

في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور

الثالث : عدم دخول (ما) المصدرية عليها.^(٨٧٦) ومن القائلين به ابن السراج^(٨٧٧) ، والرماني وهو قوله : ((وهي من الحروف العوامل وعملها الجر ، ومعناها الاستثناء ، تقول في ذلك ذهب القوم حاشا زيد ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها ، وذلك قولك : ذهب القوم حاشا زيداً ، واستدل على ذلك بقولهم : حاشي يحاشي ، وانشد النابغة ... ولا دليل في هذا ، لأنه يجوز أن يكون هذا ، الفعل مشتقاً من الحرف ، والدليل على صحة قول سيبويه امتناعهم من أن يقولوا : ذهب القوم ما حاشي زيداً ، كما يقولون ما خلا ، وما عدا عمراً ، وذلك أن خلا و عدا فعالان ، والفعل (ما) يُوصل به ، وحاشا حرف ، والحرف لا يكون صلة)) .^(٨٧٨) والقول بحرفيتها مذهب أبي علي الفارسي أيضاً.^(٨٧٩)

الثاني : مذهب الكوفيين والأخفش والجرمي والمازني والمبرد^(٨٨٠) والزجاج أنها تستعمل فعلاً وحرفاً^(٨٨١) . واستدلوا بقول النابغة الذبياني^(٨٨٢) :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

فكونه متصرفاً يدل على أنه فعل لأن التصرف من خصائص الأفعال ، كما أنه يتصرف في لفظه بالحذف ، ومحل الحذف إنما هو الفعل لا الحرف.^(٨٨٣)

قال الرماني فيما نقله عن الزجاج : ((قال الزجاج : أصله من الحشا وهو الناحية ، قال الشاعر^(٨٨٤) .

يقول الذي أمسى إلى الحزن أهله بأيّ الحشا أمسى الخليط المباين

ويقال : حاشا وحاش وحشا وحش ، وفي هذا تقوية لمذهب أبي العباس لأن الحروف لا تحذف منها))^(٨٨٥) ومما استدلوا به أيضاً أن لام الجر تتعلق به كما في قوله تعالى : ((حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا))^(٨٨٦) ولام الجر لا تتعلق إلا بالفعل.^(٨٨٧) من أصحاب هذا المذهب ابن جني أيضاً.^(٨٨٨)

872 ارتشاف الضرب ٣١٧/٢ .

873 همع الهوامع ٢١٢/٢ .

874 المفضليات / ٣٦٧ .

875 ذكر في ارتشاف الضرب ٣١٧/٢ والجنى الداني ٥٦٦ و شرح التصريح ١١٢/١ والدرر اللوامع ١٩٧/١ .

876 ينظر جواهر الأدب / ٥٢٤ .

877 ينظر الأصول في النحو ٣٥٢/١ والموجز في النحو / ٤١ .

878 معاني الحروف / ١٨ .

879 ينظر المقتصد ٧١٥/٢ وفيه : ((وأما الحروف فحاشا ، وهو حرف فيه معنى الاستثناء))

880 ينظر المقتضب ٣٩١/٤ .

881 ينظر الجنى الداني / ٥٦٢ و شرح ابن عقيل ٦٢١/١ ، و شرح التصريح ٣٤٧/١ . ونسب ابن سراج هذا

الرأي للبخاريين والمبرد ، ينظر الأصول في النحو ٢٨٩/١ .

882 الديوان / ١٢ .

883 ينظر الأنصاف (م ٣٧) ٢٨٠/١ - ٢٨١ .

884 جاء في اللسان منسوباً إلى المعطل الهذلي ، اللسان : حشا ، وهو في شرح الأشموني ١٦٩/٢ .

885 معاني الحروف / ١١٨ .

886 سورة يوسف ، الآية ٣١ .

887 ينظر الأنصاف (م ٣٧) / ١ - ٢٨٠ - ٢٨١ والجنى الداني / ٥١١ .

888 ينظر المحتسب ٣٤٢/١ .

وهو مذهب الأخفش^(٨٨٩) الصغير وأبي جعفر النحاس . الوارد في حديثه عن بيت النابغة المتقدم ، وهذا نص قوله : ((ومعنى : وما أحاشي ، أي وما أسنتني ، كما تقول : حاشا فلاناً ، وإن شئت خففت ، إلا ان النصب أجود ، لأنه قد اشتق منه فعل ، وحذف منها كما يحذف من الفعل ...))^(٨٩٠)

وحكى الجوهري في صحاحه : ((حاشاك ، حاشا لك السوء ، وهي في الاستثناء حرف خافض دال على الاستثناء كـ (إلا)))^(٨٩١)

ومما قيل في رد هذا المذهب إن (أحاشي) فعل مأخوذ من لفظ (حاشى) وليس متصرفاً منه ، إذ هو مثل قولنا : (بسم) في (بسم الله) . واللام في الآية لا تتعلق بها بل هي زائدة شأنها شأن اللام في قوله تعالى : ((لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَدُّونَ))^(٨٩٢) . وأجيب عن الحذف من جهتين : الأولى : أننا لا نسلم أنه قد دخله الحذف لأن الأصل عند بعضهم في (حاشى) : (حاش) بدون الألف ، ثم إن أبا عمرو بن العلاء أنكر قراءة من قرأ (حاش الله)^(٨٩٣) إذ قال العرب لا تقول (حاش لك وحاشك) وإنما تقول حاشى لك وحاشاك .

والثانية أنا نسلم أن الأصل فيه (حاشى) بالألف إلا أنها حذفت لكثرة الاستعمال . وأجيب عما قالوا من أن ((الحرف لا يدخله الحذف)) بأن ذلك مردد بقولهم في (رَبِّ) : (رَبِّ) ، وفي (سوف) : (سَوْ)^(٨٩٤) . وقد لخص ابن هشام في المغني^(٨٩٥) وجوه حاشا ، فذكر أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً وتنزيهية وللإستثناء .

وأرى أن قول النابغة لما جاء على الصيغة الفعلية فهذا يعني أن العرب قد استساغت مثل هذا الاستعمال في (حاشا) و يؤيده ((ما حكاه أبو عثمان المازني وغيره من أن العرب تخفض بها وتنصب))^(٨٩٦) وانه قد ثبت بما نقله المازني من قول بعضهم : ((اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع))^(٨٩٧) بالنصب بـ (حاشا) .

ويبدو أن تحرّج بعض النحويين من القول بالنصب ، راجع إلى أن سيبويه لم يحفظ فيه إلا الجر . وأغلب الظن أن الذين أجازوا النصب بها قاسوها على أختيها في الاستثناء : (عدا و خلا) وهو مذهب ناصرته الشواهد نظماً ونثراً . وإن استقرأ كلام العرب يُبطل حجة من نفى النصب بها بحجة عدم دخول (ما) عليها ، وفاته قول الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعلاً^(٨٩٨)

فدخول (ما) على (حاشا) ، دليل فعليتها لأن صلة (ما) لا تكون إلا فعلاً .

القول في جر المستثنى بعد ما خلا وما عدا :

من الأدوات التي يستثنى بها خلا و عدا ، وتستعمل كل منهما فعلاً وحرفاً ، فينتصب المستثنى بعدها على اعتبار الفعلية نحو : قام القوم خلا زيدا و عدا زيدا ، ويجر على اعتبار

889 ذكر النحاس مذهب الأخفش الصغير : ((قال علي بن سليمان قال المبرد : النصب أولى في حاشا زيدا ، لأنه قد صح أنها فعل بقولهم حاش لزيد ، والحرف لا يحذف منه)) إعراب القرآن ١٣٨/٢ .

890 شرح القوائد التسع ٤٥٥/٢ وينظر التفاحة في النحو / ٢٦ .

891 الصحاح : حشا ٢٣١٤/٣ .

892 سورة الأعراف ، الآية ١٥٤ .

893 ينظر السبعة في القراءات / ٣٤٨ والحجة في القراءات السبع / ١٩٥ والكشف عن وجوه القراءات ١٠/٢ .

894 ينظر الانصاف ٢٨٢/١ - ٢٨٥ .

895 ينظر مغني اللبيب ١٢١/١ وينظر الجنى الداني / ٥١٠ وشرح التصريح ٣٤٧/١ .

896 شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ .

897 شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ وينظر الجنى الداني / ٥١٣ .

898 البيت لم ينسب لقائل ، ولم أعثر على نسبه وهو في همع الهوامع ٢١٢/٢ . والخزانة ٨٨/٣ والدرر اللوامع ١٨٠/٣ .

الحرفية نحو: قام القوم خلا زيدٍ و عدا زيدٍ^(٨٩٩). وتدخّل (ما) على (خلا) و (عدا) فتعيّنها حينئذٍ للفعلية، فلا يكون المستثنى بعدها إلا منصوباً، لأن (ما) مصدرية، و (ما) المصدرية لا تدخّل على الحرف^(٩٠٠)، فنقول: قام القوم ما خلا زيدا، وما عدا زيدا بالنصب ليس إلا، قال الشاعر:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ
وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ^(٩٠١)

وقال الآخر:

تمل الندامي ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع^(٩٠٢)

هذا مذهب الجمهور^(٩٠٣). ونقل أبو حيان أن مذهب الكسائي والجرمي والربعي وأبي علي الفارسي جواز جر المستثنى بعد (ماخلا) و (ما عدا)، فيجوز عندهم أن يقال: قام القوم ما خلا زيدٍ وما عدا زيدٍ، وقد خرجوا ذلك على تقدير كون (ما) زائدة^(٩٠٤).

ولم يجز الرماني في خلا وعدا عند دخول (ما) عليها غير النصب، وانكر رأي الكسائي ورماه بالفتح، إذ قال: ((فإن جئت بها بعد (ما) نصبت لا غير وذلك نحو خرجوا ما خلا زيدا، وإنما لم يجز الجر ههنا، لأنه لا يصح أن يوصل بالفعل وما جرى مجراه، وأجاز الكسائي الجر على زيادة (ما) وهو قبيح لأن (ما) لا تزداد أولاً))^(٩٠٥).

ولم يكن لمذهب الكسائي ومن تابعه - فيما وقفت عليه من المصادر - حجة قوية تؤيده وتجعله مذهباً مستساغاً، اللهم إلا ما أشير إليه في بعضها من أن الجرمي قد حكى جواز الجر هنا عن بعض العرب^(٩٠٦)، ومن ثم وصف مذهب هؤلاء النحويين بأنه شاذ بحيث لا يقاس عليه، وقيل أيضاً: إنهم إن قالوا فيه بزيادة (ما) فذلك قول فاسد: لأن (ما) لا تزداد قبل الجار، وإنما بعده^(٩٠٧)، قال تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ))^(٩٠٨) و ((فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ))^(٩٠٩).

بقي أن أقول إن تحقيق القول فيما نسب إلى أبي علي قادني إلى عدم صحة ما نسب إليه، والدليل قوله: ((أما الحروف فحاشا وهي حرف فيه معنى الاستثناء، تقول: أتاني القوم حاشا زيدا، فموضع الجار مع المجرور نصب، وكذلك خلا في قول بعضهم، تقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فإن أدخلت ما على خلا فقلت: ما خلا عبد الله نصبت عبد الله، ولم يجز فيه غير ذلك وكان موضعها وما بعدها نصبا))^(٩١٠).

ففي قوله هذا دلالة قاطعة على مذهبه، وهو تعين النصب بها إذا دخلت عليها (ما).

القول في كون (إلا) عاطفة:

899 ينظر الارتشاف ٣١٧/٢ وشرح ابن عقيل ٦٢١/١ والهمع ٢٣٢/١ ومذهب الزبيدي أن النصب في خلا وحاشا أحسن لأن الفعل أولى بها لأنك تقول: حاشى يحاشي وخلا يخلو الواضح ٧٤/٢.

900 ينظر شرح الرضي على الكافية ٧٢٢/٢ وشرح ابن عقيل ٦٢٠/١ وأوضح المسالك ٧٤/٢.

901 البيت للبيد بن ربيعة العامري ديوانه ٢٥٦ وقد ورد في ارتشاف الضرب ٣١٨/٢ وهمع الهوامع ٢١٢/٢.

902 البيت لا يعرف قائله، وقد ورد في شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٦ وأوضح المسالك ٧٥/٢ وارتشاف الضرب ٣١٨/٢ وهمع الهوامع ٢٣٢/١.

903 ينظر الكتاب ٣٧٧/١ والمقتضب ٢٧/١، قال ابن السراج في الأصول ٣٥٠/١: (إذا دخلت ما على خلا وعدا فما هنا اسم وخلا وعدا صلة له، ولا توصل إلا بفعل).

904 ينظر ارتشاف الضرب ٣١٨/٢ وشرح الاشموني ٤٩٥/٢ وهمع الهوامع ٢٣٢/١. وذكر ابن هشام في المغني ١٧٩: (وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة وافسد ذلك).

905 معاني الحروف ١٠٦.

906 ينظر شرح الرضي على الكافية ٧٢٢/٢ وارتشاف الضرب ٣١٨/٢.

907 ينظر شرح للمحة البدرية ١٨٣/٢ وشرح الاشموني ٤٩٥/٢ وشرح التصريح ٣٦٥/٢.

908 سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

909 سورة النساء، الآية ١٥٥.

910 المقتصد في شرح الإيضاح ٧١٥/٢.

مذهب البصريين أن (إلا) لا تكون عاطفة^(٩١١)، وحثهم فيما ذهبوا إليه أنها للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، ولما كانت الواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فلا يكونان إذن بمعنى واحد^(٩١٢)، وهو مذهب جمهور النحويين^(٩١٣). أما الكوفيون^(٩١٤) وأبو عبيده^(٩١٥) فتأتي (إلا) عندهم بمعنى واو العطف وحثهم أنها وردت لهذا المعنى كثيرا في كلامهم، ومنه قوله تعالى: ((لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ))^(٩١٦) أي: ولا الذين ظلموا، وكون إلا بمعنى الواو في الآية السابقة مذهب الخليل والتقدير عنده (معناه والذين ظلموا منهم)^(٩١٧) يريد أن (إلا) بمعنى (الواو)، وقد نقل الرماني مذهب أبي عبيده في المسألة، قال: ((وزعم أبو عبيده أن (إلا) قد تكون بمعنى (الواو) قال ذلك في قوله تعالى: ((لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)) ورد ذلك الزجاج وغيره وقال هو استثناء من غير الجنس على معنى لكن، على حد قولهم: ما زاد هذا المال إلا نقص، أي لكن ما نقص، ويقال: إلا أقم وأقم والأصل إن لا تقم، فأدغمت النون في اللام وليست من الأولى في شيء، ولكنها تشاركها في اللفظ))^(٩١٨).

ومجيء إلا بمعنى واو العطف، مذهب نسبه أبو البركات الانباري^(٩١٩) إلى الكوفيين وعزاه المرادي^(٩٢٠) وابن هشام^(٩٢١) والسيوطي^(٩٢٢) إلى الاخفش والفراء وأبي عبيدة، وأنها عندهم عاطفة بمنزلة الواو في التشريك ونسبوا إليهم أنهم جعلوا منه الآية المتقدمة، وقوله تعالى: ((لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ))^(٩٢٣) أي: ومن ظلم، وقد وهموا في الذي عزوه للفراء ويتجلى وهمهم في أن الفراء ينكره ويجد أن العربية لا تحتمله، وقوله في هذا: ((وقد قال بعض النحويين أن (إلا) في اللغة بمنزلة الواو وإنما معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسنا. وجعلوا مثله قول الله ((لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)) أي ولا الذين ظلموا، ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا لأنني لا أجزى قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا. وقد أراه جائزا أن تقول: عليك ألف سوى ألف آخر. فان وضعت إلا في هذا الموضع صلحت وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا، فأما مجردة قد استثنى قليلها من كثير فلا...))^(٩٢٤). واشترط للعطف بها تكرارها، وأن تكون معطوفة على استثناء قبلها أو أن يكون المستثنى مثل المستثنى منه وتصلح في مكانها سوى، فهو من ثم عدها في الآيتين المذكورتين أنفا استثناء قال: ((وقد قال بعض العرب (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنه قال: ((لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً وَلَا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ))، فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية، إنما يكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الواو...))^(٩٢٥).

-
- 911 ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢-٧٧ والجنى الداني ٥١٨ والمغني ٧٦/١ وشرح الاشموني ٢٢٨/١.
912 ينظر الإنصاف (م) ٢٦٨/١ (٣٥).
913 ينظر ارتشاف الضرب ٦٣٠/٢ والهمع ٢٧٤/٣.
914 ينظر الإنصاف ٢٦٦/١ والارتشاف ٦٣٠/٢ والهمع ٢٧٤/٣.
915 ينظر مجاز القرآن ٦٠/١-٦١.
916 سورة البقرة، الآية ١٥٠.
917 الجمل في النحو للخليل ١٤٧.
918 معاني الحروف ١٢٨.
919 ينظر الإنصاف (م) ٢٦٦/١: (٣٥).
920 ينظر الجنى الداني ٤٧٩.
921 ينظر مغنى اللبيب ٧٣/١.
922 ينظر الإتقان في علوم القرآن ١٥٢/١.
923 سورة النمل، الآية ١١.
924 معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢. وقد نقل ذلك عنه النحاس أيضا ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٣.
925 معاني القرآن للفراء ٨٩-٩٠.

وجانب الصواب كذلك ما عزوه إلى الاخفش في هذا الشأن، وكلامه في معاني القرآن يدل على انه جعلهما بمنزلة لكن متأولا إياهما على الاستثناء المنقطع، لأنه قال: ((فهذا بمعنى لكن..))^(٩٢٦). وهذا لا يمنع من القول انه عد (إلا) بمعنى الواو، وصرح بذلك في قول الشاعر^(٩٢٧):

وارى لها داراً بأغدره السد يدان لم يدرس لها رسم
إلا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالد سحم

قال: ((وتكون (إلا) بمنزلة الواو، نحو قول الشاعر.. أراد لها دارا ورمادا))^(٩٢٨). وهذا الذي ذكره الاخفش في البيت هو عين ما ذهب إليه ابن فارس^(٩٢٩) من أنها تكون بمعنى واو العطف، بل لقد ذهب ابعدها مما ذهبوا إليه، ونص على أنها تكون بمعنى (بل)، وجعل منه قوله تعالى: ((مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى * إِلَّا تَذَكَّرَ))^(٩٣٠). وكون (إلا) بمنزلة الواو في البيت السابق مذهب الجوهرى^(٩٣١) أيضا. وقد رد أبو البركات^(٩٣٢) شواهد الكوفيين بتأويلها على معنى (لكن) وساق أمثلة على ذلك، وذكر أن ما انشده محمول على هذا المعنى وليست (إلا) فيه عاطفة.

وأرجح مذهب البصريين ليسره، ولأن شواهد الكوفيين تحتل التأويل.

القول في مجيء (إلا) زائدة:

وهذا معنى أثبتته الأصمعي وابن جني لـ (إلا)^(٩٣٣) وحملوا عليه قوله^(٩٣٤):

حراجيج ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

وخرج بيت ذي الرمة على انه غلط منه، وقيل من الرواة، وأن الرواية (ألا) بالتثوين، أي شخصا، وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه، ومناخة حال^(٩٣٥). ونقل الرماني أن مذهب الأصمعي في قول ذي الرمة انه غلط لا يجوز إن جعلت (تنفك) ناقصة، وان مذهب غيره يجوز على ضعف.

أما مذهب الرماني نفسه فقد صحح قول من ذهب إلى أن (إلا) زائدة للتوكيد وان تنفك على اصل وضعها ناقصة من أخوات كان، قال في توجيهه بيت ذي الرمة المتقدم: ((استعمل تنفك ناقصة من أخوات كان، ذات اسم وخبر على معناها في الأصل، وهي إذا جئت بـ (إلا) بعدها كان ذلك فاسدا لوجهين، أحدهما: إنك نقضت بها نفي (ما) فعادت هذه الأفعال إلى معانيها نافية، وخرجت عن أن تكون من أخوات (كان) مقتضية للخبر، والثاني.. فأما قول ذي الرمة فمذهب الأصمعي انه غلط ولا يجوز، وقال غيره: يجوز على ضعف، وحكى النحاس أنهم قالوا: زال زيد قائما فاستعملوها بخبر غير منفية كما قال اوس بن معز^(٩٣٦): وابرح ما أدام الله قومي رضي البال منتظقا مجيدا

926 معاني القرآن للاخفش ١٥٢/١.

927 البيتان للمخيل السعدي، المفضليات ١١٣-١١٤.

928 معاني القرآن للاخفش ١٥٢/١.

929 ينظر الصحابي/١٣٥. ولا أجد كوفياً بقوله بأن إلا بمعنى الواو إلا أحمد بن فارس.

930 سورة طه، الآية ٢-٣.

931 ينظر الصحاح: إلا ٦/٢٢٧٢.

932 - ينظر الإنصاف ١/٢٦٩-٢٧٢.

933 - ينظر مغني اللبيب ٧٣/١ وهمع الهوامع ٢٣٠/١.

934 - البيت لذي الرمة، الديوان ١٧٣/١ وينظر كتاب سيبويه ٤٢٨/١ والخزانة ٩٤/٤ ومغني اللبيب ٧٣/١.

935 - ينظر مغني اللبيب ٧٣/١ وهمع الهوامع ٢٣٠/٢.

936 - القرعي، شاعر إسلامي مقل، ينظر الموشح للمرزباني ٦٠-٦٧، ٨١.

وأكثر الكلام أن يتكلم بها في الجحد وهذا قليل، وذهب آخرون إلى أن (إلا) زائدة للتوكيد، وإنما يريد (ما تنفك مناخة) فعلى هذا يصح معناه^(٩٣٧)، فهو يثبت لها معنى الزيادة. ومن الجدير بالذكر انه لم يذكر لها من المعاني في (معاني الحروف)^(٩٣٨) غير موضعين، أحدهما: الاستثناء، والثاني: إنها مرادفة (لا) وهذه هي التي عبر عنها ابن هشام^(٩٣٩) بالعاطفة، والتي قال بها كل من الاخفش والفراء وأبي عبيدة. ولم يثبت لها أكثر النحاة هذا المعنى ولم يلتفتوا إليه.

تاسعاً : النداء:

وهو من المشبهات بالمفعول ، وعدّه بعض البصريين من المفاعيل^(٩٤٠) ويقصد بالمنادى هو : ((المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً)).^(٩٤١)

القول في عامل النصب في المنادى :

اختلف النحاة في عامل النصب في المنادى على أقوال:

الأول: وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره (أنادي) أو (أدعو) وقد حذف لدلالة حرف النداء عليه^(٩٤٢).
 الثاني: إن الناصب له (يا) نفسها لنيابتها عن الفعل، وقد نسب ابن يعيش هذا للمبرد^(٩٤٣)، ولم يصرح المبرد بهذا وإنما مفاد قوله في باب النداء يدل على موافقته لمذهب سيبويه^(٩٤٤).
 الثالث: إن الناصب له معنوي، وهو القصد، وردّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب^(٩٤٥).
 الرابع: إن أدوات النداء ليست حروفاً وإنما هي أسماء أفعال، وإن المنادى مشبه بالمفعول به. وقد نسب هذا القول لأبي علي الفارسي^(٩٤٦).
 وردّ بأنه ((ليس بشيء لأنه يقتضي جواز الاختصار عليها، لأنها جمل تامة، ولأن من جملتها الهمزة وليس في أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد، لأن هذه الألفاظ متعددة، ولا نعلم في أسماء الأفعال وقوع الترادف، ولأن أسماء الأفعال لا تحذف ويبقى معمولها على الأصح وهذه تحذف))^(٩٤٧).
 ونسب إليه أيضاً^(٩٤٨)، القول بان المنادى مفعول بحرف النداء، لنيابته عن الفعل، وردّ بان ليس في الأدوات ما ينصب الفعل، وبجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر، ولا في الحذف^(٩٤٩).

937 - توجيه أبيات ملغزة / ١٤٢ .

938 - ينظر معاني الحروف / ٣٥ .

939 - ينظر مغني اللبيب / ١٨٢/١ .

940 - ينظر شرح المفصل لابن يعيش / ١٢٧/١ .

941 - شرح الحدود النحوية / ١٠١/١ وينظر الكتاب ١٨٢/٢ وشرح الرضي على الكافية / ٣١١/١ .

942 - ينظر الكتاب ٣٠٣/١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج / ١١٩/١ والواضح / ٥٩ ومعاني الحروف / ٩٢ .

والخصائص ٢٧٦-٢٧٧/٢ وشرح اللحة البدرية / ٩٧/٢ وهمع الهوامع / ١٧١/١ .

943 - ينظر شرح المفصل لابن يعيش / ١٢٧/١ .

944 - ينظر المقتضب / ٢٠٢/٤ .

945 - ينظر همع الهوامع / ١٧١/١ .

946 - ينظر شرح اللحة البدرية / ١٠١-١٠٢ ونسب إليه ابن يعيش في شرح المفصل / ١٢٧/١ : انه كان يذهب

في بعض كلامه إلى إن (يا) ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الأفعال .

947 - شرح اللحة البدرية / ١٠١-١٠٢ .

948 - ينظر شرح المفصل لابن يعيش / ١٢٧/١ وشرح الرضي على الكافية / ١٢٩ وشرح اللحة البدرية / ١٠١ -

١٠٢ وهمع الهوامع / ١١٧/١ .

949 - ينظر شرح اللحة البدرية / ١٠٢ وهمع الهوامع / ١٧١/١ .

والحق بعد، أن أبا علي في عداد جمهور البصريين ولم يخرج عن مذهبهم في هذه المسألة، وهو القائل: ((أما قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام مع إنه مؤتلف من اسم وحرف، فذلك لان الفعل هاهنا عندهم، يدل على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم: يا أثالا، أفلا ترى أن هذا الاسم المنتصب لا يخلو من أن يكون العامل فيه فعلا، وما هو مشبه به، أو اسما، فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه به الفعل في نحو (إن) و (ما) لان ذلك العامل لا يعمل مضمرا.. وهي أيضا لا تعمل في المعارف، وهذا الاسم معرفة لأنه مضمّر، فثبت أن العامل فيه الفعل، إلا أن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار، لأنك لو أظهرته لكان على الخبر، ومحتملا للصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام وهو احد المعاني التي تجري عليها العبارات، فلما وجدنا في كلامهم أفعالا مضمرة غير مستعملة الإظهار، وقع انه لو أظهرت، لم تقلب معنى، ولم تبطل شيئا عن حقيقته، كان ترك ما كان إذا اظهر قلب المعنى وأزاله... ومما يبين معاقبة هذا الحرف للفعل إذ تجده يصل تارة بحرف وتارة بغير الحرف، فوصله بالحرف كقولك في الاستغاثة: يا للمسلمين، ووصله بغير الحرف: يا زيد..))^(٩٥٠).

وفي هذا دلالة واضحة لا لبس فيها، ولا تحتل التأويل على مذهبه وانه من متابعي سيبويه في الرأي، وهو الصحيح، فالمنادى مفعول بفعل محذوف غير مستعمل إظهاره. ولكن الفرق بين قول سيبويه وأبي علي أن النصب عند سيبويه إنما يقع بالفعل النائب عنه الحرف، وعند الفارسي يقع بالحرف نفسه ودليل ذلك أنه يرى أن هذا العامل مرة يصل إلى المنصوب بنفسه ومرة بالحرف. وتابعه تلميذه ابن جني، قال: ((العامل (يا) لما فيها من معنى الفعل، لا بما دل عليه من معنى أذع وأنادي، من حيث كان أصلاً مرفوضاً وشرعاً منسوخاً... فكيف بك مع ما لو ظهر لأحال المعنى؟ وذلك أنك لو قلت مكان (يا زيد): أذعو وأنادي زيدا، لصرت إلى لفظ الخفض..))^(٩٥١) وقال في موضع آخر: ((غير أن العمل الآن لنفس (يا) لا لما دل عليه من معنى أذعو وأنادي))^(٩٥٢).

القول في حركة المنادى المفرد العلم:

ذهب عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء^(٩٥٣) إلى أن المنادى المفرد العلم ينصب إذا لحقه التثوين اضطرارا في الشعر، وكان يشبهه بقوله يا رجلا، وكان ينشد بيت الاحوص^(٩٥٤) بالنصب:

سلام الله يا مطراً عليها وليس عليك يا مطر السلام

وقد أنكر عليه ذلك سيبويه^(٩٥٥)، لأنه لم يسمع عربيا يقوله، وإن كان له وجه من القياس إذا ثون وطال كالنكرة.

أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون أن ينونوه مرفوعا ويقولون: لما اضطررنا إلى تثوينه نوناه على لفظه^(٩٥٦).

950 - العسكريات / ٨٥.

951 التنبية / ٣١٥.

952 التنبية / ٥٥٥.

953 - الكتاب ٣١٣/١ وقد نسب الزجاجي في اماليه / ٥٤ هذا القول إلى أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر والجرمي، وكذلك فعل الرماني في كتابه: توجيه أبيات ملغزة / ٤٠، وتابعهم المبرد، جاء في المقتضب ٢١٤-٢٢٤ (والأحسن عندي النصب وان يرد التثوين إلى أصله).

954 شعر الاحوص / ١٨٩ والكتاب ٣١٣/١ وانشده الزجاجي في اماليه / ٥٤ (يا مطر) بالرفع والتثوين، وكذلك الرماني في توجيه أبيات ملغزة / ٤٠.

955 - ينظر الكتاب ٣١٣/١ و أمالي الزجاجي / ٥٥.

956 - الكتاب ٣١٣/١.

وحجة الفريق الأول انه: رُدّ التتوين إلى أصله، واصله النصب وانه مثل اسم لا ينصرف، فإذا اضطر الشاعر إلى تتوينه نونه وصرفه وردّه إلى أصله. وحجة الفريق الثاني انه لما نون مضطرا، ترك الضم بحاله لان التتوين دخل للضرورة.

قال الزجاجي: ((القول عندي، قول الخليل وأصحابه وتلخيص ذلك أن الاسم المنادى المفرد العلم المبني على الضم لمضارعه عند الخليل وأبي عمرو واصحابهما للأصوات وعند غيرهما لوقوعه موقع المضمر، فإذا لحقه التتوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من اجلها بني قائمة بعد، فبنون لفظه.. فإذا نون فإنما يُرد إلى أصله، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منونا منصوبا في غير ضرورة الشعر وهذا بين واضح))^(٩٥٧).

وهو رأي الرماني أيضا، قال: ((تُون مضطرا فترك الضم بحاله لان التتوين دخل للضرورة فلم يعد به ما اقتضته فيرد الكلام إلى أصله في النداء))^(٩٥٨).

القول في تعريف المنادى العلم:

يرى المبرد^(٩٥٩) أن زيدا في قولنا: يا زيد، معرفة بالنداء، أي انه يُسلب تعريفه بالعلمية عند نداءه ويصير معرفة بالإقبال عليه والخطاب، وهذا رأي الفارسي^(٩٦٠) أيضا.

وقد أنكر ابن السراج ذلك، ومذهبه أن ما كان علما فهو باق على تعريفه بالعلمية، لأنه معرفة قبل النداء، وهو يختلف عن النكرة التي تعرف بالنداء في قولنا: يا رجل، قال: ((ما كان اسما علما قبل النداء نحو: يا زيد فهو على معرفته.. فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء لقتّر تنكيهه قبل تعريفه ويحيل قول من قال انه معرفة بالنداء فقط انك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكا.. فإذا قلت إن زيدا معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي.. وإن كان أراد أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة فقه، ويلزم قائل هذا القول شناعا آخر عندي..))^(٩٦١).

وصح ابن عصفور^(٩٦٢) مذهب ابن السراج واستدل بان من الأسماء ما لا يسوغ تنكيهه كأسماء الإشارة وان معنى الإشارة الذي تعرفت به باق فيها وإن ناديتها، وأن النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب.

وما أورده ابن عصفور غير لازم، لان الخلاف واقع في المنادى العلم. وقد رُدّ قول ابن السراج بأنك إذا ناديت العلم تنكر، ثم جعل فيه تعريف آخر قصدي غير التعريف الذي كان فيه وصار ذلك كإضافة الأعلام ومعلوم أن الأعلام إذا أضفتها فقد ابتزتها تعريفها وحصل فيها تعريف الإضافة وذلك نحو: زيدكم، فكذلك ههنا في النداء^(٩٦٣).

واری أن رأي المبرد يحسن إذا كنا ننادي رجلا اسمه زيد يقف مع مجموعة يسمى كل واحد منهم بزيد فهذا يتعرف بالنداء أيضا.

القول في وصف (أي) في النداء بهذا :

من الوصف في النداء مجيء (أي) موصوفة بـ (هذا) ، فاختلفوا فيما إذا لحق اسم الإشارة كاف الخطاب ، أيجوز أن يوصف بأي ، فذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك ونقل أنه متابعاً

957 - أمالي الزجاجي / ٥٥ وينظر الجمل للزجاجي / ١٦٦ والهمع / ١٧٣/١ .

958 - توجيه أبيات ملغزة / ٤٠ وينظر الأصول في النحو / ١ - ٤٢٠ - ٤٢١ .

959 - ينظر المقتضب / ٤ / ٢٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش / ١٢٩/١ .

960 - ينظر الإيضاح العضدي / ١ / ٢٢٧ وارتشاف الضرب / ٣ / ١٢٠ .

961 - الأصول في النحو / ١ / ٤٠١ - ٤٠٢ .

962 ينظر شرح جمل الزجاجي / ٢ / ٨٩ .

963 - ينظر شرح المفصل لابن يعيش / ١ / ١٢٩ .

في ذلك لمذهب سيبويه ، فتقول : يا هذا الرجل ويا ذاك الرجل ويا أولئكم الرجال ، ويا أيها ذلك الرجل ، وهي من يا أيها الرجل وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعاً . وذهب السيرافي إلى منع ذلك .^(٩٦٤) يبدو لي أن الصواب ما قاله السيرافي ، لأن نداء المضمّر شاذٌ وقليل لا يقاس عليه على الصحيح ، بل منعه بعضهم مطلقاً ،^(٩٦٥) فلا ينادى ضمير غائب ولا ضمير متكلم وأظن سبب ذلك راجع إلى أن النداء : ((تنبيه المدعو ليقبل عليك))^(٩٦٦) واختلفوا في نداء اسم الإشارة واسم الجنس وظاهر كلام ابن مالك أنه ينادى مطلقاً^(٩٦٧) وأجازه سيبويه^(٩٦٨) والسيرافي^(٩٦٩) ، ونقل أبو حيان أن مذهب الجرمي والفارسي وابن جني استضعاف نعت (أي) باسم الإشارة ، ثم نص أبو حيان على أن ذلك لا يلتفت إليه لأنه مخالف للسمع.^(٩٧٠) أما ما نسب لابن جني فقد وجدنا في المحتسب ما ينقضه ، ويدل على أنه لم يستضعف ذلك عند حديثه عن قوله تعالى : ((قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ))^(٩٧١) إذ قال : ((قرأ أبو جعفر^(٩٧٢) (قل ربُّ احكم) بضم الباء والألف ساقطة على أنه نداء مفرد ، قال : أبو الفتح هذا عند أصحابنا ضعيف ، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأي ... ولهذا ضعف عندنا قول من قال في قوله تعالى : ((هُوَ لَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ))^(٩٧٣) إنه أراد (يا هؤلاء) وحذف حرف النداء من حيث كان هؤلاء من أسماء الإشارة وهو جائز أن يكون وصفاً لأي في نحو قوله :

ألا أيهذا المنزلُ الدارسُ الذي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ^(٩٧٤)

و(رَبُّ) مما يجوز أن يكون وصفاً لأي...^(٩٧٥)

ويبدو أن الذي بعث على هذا الوهم ما جاء في التنبيه من قول ابن جني بعد أن روى صدر البيت السابق ألا أيها الرسم الذي غيّر البلى) وفيه قال : ((أصحابنا يستضعفون وصف (أي) في النداء (بهذا) قالوا وذلك أنها مبهمة ومحتاجة إلى الصفة ، وهذا مبهم محتاج إلى موضح فلم يكن في القياس أن تنفي الإبهام بمعرق في الإبهام ، ولكنه لما كان هنا موصوفاً بما فيه اللام صار الاعتماد على الصفة واستهلك هذا بينهما ، فلم يكن ليكون أقل من غير موجود))^(٩٧٦) وحجة البصريين في هذا هو انه لما اجتمع مبهمان (أي وهذا) في الوصف ، ضعف ، لعدم تحقيق التوضيح فيه إلا أن ابن جني سوّغ ما جاء في هذا التركيب في وصف (هذا) مقروناً باللام ، فصار الاعتماد عليه ، ثم إن سيبويه عد المبهم وما بعده بمنزلة الاسم الواحد.^(٩٧٧) وعلى نحو مما سبق جاء حديث ابن الأنباري عن بيت ذي الرمة السابق ، بعد أن نسب للفراء قوله : ((يقال يا أيها الرجل أقبل و ياأيها الرجل أقبل ، فمن قال يا أيها الرجل أقبل ، قال

964 ينظر السيرافي على هامش الكتاب ٣٠٨/١ وارتشاف الضرب ١٢٨/١ و ٣/ ١١٩/ ٣٠٠/٣ وهمع الهوامع ١٧٤/١

965 ينظر حاشية الخضري ٧٢/٢ .

966 الأصول في النحو ٤٠٠/١ .

967 ينظر التسهيل / ٦٤ و همع الهوامع ١٧٤/١ وحاشية الخضري ٧٢/٢ .

968 ينظر الكتاب ٣٠٧/١ بولاق .

969 ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٣٣/١ .

970 ينظر ارتشاف الضرب ١٢٨/١ .

971 سورة الأنبياء ، الآية ١١٢ .

972 ينظر البحر المحيط ٣٤٥/٦ .

973 سورة هود ، الآية ٧٨ .

974 البيت لذي الرمة ينظر الديوان ١٢٢ و الكتاب ٣٠٨/١ بولاق والمقتضب ١١٩/٤ .

975 المحتسب ٦٩/ ٢ .

976 التنبيه ٣٥٣ - ٣٥٤ .

977 ينظر الكتاب ١٨٩/٢ . والنحو في شروح ديوان الحماسة ١٢٨ - ١٢٩٩ .

الرجل تابع لـ (هذا) فاكتفى به من (ذا) ومن قال بأيهذا الرجل اقبل، أخرج الحرف على أصله ((^{٩٧٨}) ومثل هذا قول الشاعر:

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك الحي عاهد

ومن قال : ((يأيّه الرجل أقبل : قدّر أن الهاء آخر الاسم فأوقع عليها ضمة النداء ...)) .(^{٩٧٩})
وقد علّق السيوطي على هذا البيت قائلاً : ((إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه آل ، أو موصول نحو: يا هذا الرجل ، ويا هذا الذي قام أبوه ويجب رفع هذا الوصف إذا قُدّر اسم الإشارة وصلة إلى نداء ما فيه (آل) فإن استغنى عنه ، بأن اكتفى بالإشارة في النداء ثم جيء بالوصف بعد ذلك ، يجاز فيه الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع)) .(^{٩٨٠}) ولا أرى بعد ما قدمه البصريون من تسويغ حجة لمن منع من ذلك .

القول في تابع (أي) المنادى:

اجمع النحاة على انه لا يجوز نصب التابع لـ (أي) المنادى، في نحو قولك: (يا أيها الرجل) فلا يجوز في (الرجل) إلا الرفع، لأنه نعت لا يجوز حذفه(^{٩٨١}). فهو المنادى في المعنى كأنه قال: يا رجل، وعندهم أن (أيأ) صلة إلى ندائه وهي منادى مبهم يوصف بالرجل وما يشبهه فيكون كاسم واحد(^{٩٨٢}). أما أبو عثمان المازني فقد خالف النحويين بأن جوز نصب صفة (أي) حملا على موضعها لان محلها النصب(^{٩٨٣})، وقياسا على جواز نصبه في صفة المنادى المضموم في قولهم: يا زيد الظريفُ والظريفُ(^{٩٨٤}).

واستحسن أبو البركات جانب القياس في مذهب المازني ولكنه قال: ((لو ساعده الاستعمال))(^{٩٨٥}) أي أن قياسه لم يستعمل.

ومنع الزجاج مذهب المازني وغلّطه، ووصفه بالخطأ والشذوذ، لأنه لم يقل به احد قبله ولا بعده، وهو مخالف لكلام العرب(^{٩٨٦})، لان زيادا في قولنا: يا زيدُ الظريفُ، يجوز الاقتصار عليه، لأنه هو المنادى، في حين لا يجوز الاقتصار على (أيها) في النداء لأنه ليس بكلام، ولأنه ليس المنادى، وما بعده هو المنادى، وإنما جيء بـ (أي) للتوصل إلى نداء ما فيه الإلف واللام يقول : ((وزعم سيبويه عن الخليل أن المنادى المفرد مبني وصفته مرفوعة رفعا صحيحا لان النداء يطرد في كل اسم مفرد، فلما كان البناء مطردا في المفرد خاصة شبه المرفوع فرفعت صفته، والمازني يجيز في (يا أيها الرجلُ) النصب في (الرجل)، ولم يقل بهذا القول احد من البصريين غيره، وهو قياس لان موضع المنادى المفرد نصب فحمل صفته على موضعه، وهذا في غير (يا أيها الرجل) جائز عند جميع النحويين نحو: يا زيد الظريفُ والظريفُ، والنحويين غيره لا يقولون إلا: يا أيها الرجلُ، والعرب لغتها في هذا المرفوع، لم يرد عنها غيره، وإنما المنادى في الحقيقة الرجل ولكن أيأ وصلة إليه))(^{٩٨٧}).

978 شرح القوائد السبع ٧٧ وحكى ذلك القول عن الفراء ثعلب أيضاً في مجالسه ٤٢/١ .

979 شرح القوائد السبع ٧٧.

980 همع الهوامع ١٧٤/١ - ١٧٥ .

981 - جوز الكوفيون حذفه، ينظر مجالس ثعلب ٤٢/١ و ٥٨٦/٢ .

982 ينظر الكتاب ٣٠٦/١ والمقتضب ٢١٦/٤ والجمل للزجاجي ١٥٠-١٥١ والإيضاح العضدي ٢٣٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ .

983 ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ و ٨٥/٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٣١٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ وهمع الهوامع ١٧٥/١ .

984 ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢٣/١ .

985 أسرار العربية ٢٢٩ .

986 هذا ما نقله عنه النحاس وقد كان منصفا فيما نقل، ينظر إعراب القرآن للنحاس ٨٥/٣ . وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٩/٣ .

987 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١-٩٩ .

وقد اتهم أبو علي الفارسي^(٩٨٨) الزجاج بالتناقض لأنه جعل جواز النصب في نعت (أي) قياساً، ولا أرى أي تناقض في كلام الزجاج لأنه لم يجعل جواز النصب قياساً على مذهبه، وإنما علل إجازة النصب عند المازني، بأنه قاسه على جواز النصب في نحو: يا زيد الظريف والظريف، وقد صرح بذلك في كتابه^(٩٨٩)، ثم منع ذلك لأنه مخالف لكلام العرب، وهو السماع، ولم يجزه النحويون لأنه لم يسمع من العرب.

قال أبو علي الفارسي: ((إعلم أن إجازة النصب في (الرجل) من قولهم (يا أيها الرجل) ونحوه ممتنع غير سائغ، والمجيز له لا يخلو من احد الأمرين، أما أن يكون أجازته سماعاً أو قياساً، فلا يجوز أن يكون أجازته سماعاً، إذ لم نعلم أحداً حكى ذلك ولا رواه. فان قال قائل: فما انكرت - وان لم يجيء سماعاً - أن يكون قياساً كما ذهب إليه أبو إسحاق في بعض ما حكيت من كلامه. وقد يجوز الشيء في القياس وان لم يأت به سماع. ووجه القياس في النصب في هذا.. إذ كان صفة أي مقصوداً بالنداء مراداً به متوصلاً إلى ندائه بـ (أي) فالقياس ما فعل من إلزام الرفع، وخلاف القياس ما رفض وترك من إجازة النصب))^(٩٩٠).

ويبدو أن ابن مالك^(٩٩١) اعتمد على هذا النص وعلى كلام أبي علي الفارسي فنسب إلى الزجاج مع المازني النصب في صفة أي في النداء، والحق إن الزجاج لا يجيز ما أجازته المازني وقد عرف ذلك عنه النحويون، منهم النحاس^(٩٩٢) والسيوطي^(٩٩٣)، ولم ينسبوا إليه أنه أجازته قياساً.

القول في إعراب الاسم بعد (اللهم) :

ذهب سيبويه إلى أن الاسم بعد (اللهم) نداء ثان، ولا يجوز عنده أن يكون صفة، لأن الميم لحقته^(٩٩٤) وخالفه المبرد والزجاج فجوزا أن يكون صفة^(٩٩٥). وإذا وصف عندهما بمفرد جاز فيه الرفع والنصب. قال المبرد: ((وزعم - أي سيبويه - أن مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء. ولا يجوز عنده وصفه. ولا أراه كما قال، لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: يا الله، ثم تصفه، كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله تعالى: ((قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))^(٩٩٦) وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر، كأنه قال: يا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))^(٩٩٧).

وقال الزجاج: ((وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه قد ضمت إليه الميم فقال في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ((قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرَ...)) أن فاطر منصوب على النداء، وكذلك ((مَالِكِ الْمُلْكِ))^(٩٩٨) ولكن لم يذكره في كتابه. والقول عندي أن ((مَالِكِ الْمُلْكِ)) صفة لله. وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلة ومعه (يا) فلا تمنع الصفة مع (الميم) كما لا تمنع مع (يا)).^(٩٩٩)

وعلل الزجاج ذلك بأن الميم المشددة عوض من (يا) لأنهم لم يجدوا يا مع هذه الميم في كلمة، ووجدوا اسم الله جَلَّ وَعَزَّ مستعملاً بيا إذا لم يذكر الميم. فعلموا أن الميم من آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، والضممة التي في أولها ضمة الاسم المنادى في المفرد، والميم مفتوحة

988 ينظر الإغفال ٢٨٦/١.

989 ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٠٩/٣.

990 الإغفال ٨-٧/٢.

991 ينظر شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣.

992 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٨٨/٢.

993 ينظر الأشباه والنظائر ٩/٣.

994 ينظر الكتاب ٣١٠/١ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/١ وفيه ذكر المسألة من دون أن يرجح رأياً. وأما

الشجري وارتشاف الضرب ١٢٦/٣/٣.

995 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/١ وأسرار العربية ٢٣٢ - ٢٣٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢.

996 سورة الزمر، الآية ٤٦.

997 المقتضب ٢٣٩/٤.

998 سورة آل عمران، الآية ٢٦.

999 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٤/١.

لسكونها وسكون الميم التي قبلها . وقد ردّ الفارسي عليه قوله ، وأيد مذهب سيبويه قال : ((سيبويه عندي أصح وإن كان أغمض ..))^(١٠٠٠)

المجرورات :

أولاً: الجر بالإضافة:

عرّف أبو الحسن علي بن عيسى الرماني الإضافة بقوله: ((الإضافة اختصاص أول بثانٍ داخل في اسمه كالجزء منه)).^(١٠٠١) وهو بهذا التعريف يعطينا صورة معبرة عن قوة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، حتى عدّ أحدهما بعضاً من الثاني. أما ابن يعيش فقد عرفها بقوله: ((اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول ينزل منه منزلة التنوين)).^(١٠٠٢)

ويشير التهانوي في كشفه إلى ما تعارفه النحاة في تعريفها اصطلاحاً بقوله: ((والمصطلح المشهور فيما بينهم أن الإضافة نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر تقديراً، وبهذا المعنى عدت في خواص الاسم)).^(١٠٠٣) وخالصة القول في الإضافة: أنها إسناد اسمين إلى بعضهما بقصد ارتباطهما معاً ارتباطاً يوجب في الأول أن يكون مؤثراً في الثاني الجر^(١٠٠٤)، بإزالة كل حاجز يمنع ذلك كالتنوين أو النون وتنزل الثاني منزلة التنوين فيكونان بذلك تركيباً متلازماً ركناه يسأل عن علة الانفصال بينهما لو حصل على كراهة، وينظر إلى ضرورة تحقق فائدة ما في الإضافة كالتعريف أو التخصيص أو التعظيم أو الإعراب لأن الإضافة وسيلة من وسائل توليد معانٍ وأحكام جديدة ما كانت تتحقق في حال الأفراد.

القول في العامل في المضاف إليه:

لم يتحد قول النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، فقد ذهب سيبويه إلى أن الذي يعمل في المضاف إليه الجر هو المضاف وتابعه في ذلك كثير من النحاة^(١٠٠٥)، وخالفهم في ذلك الزجاج فجعل عمل الجر في المضاف إليه لحرف الجر ملفوظاً أو مقدراً^(١٠٠٦). قال ابن هشام: ((ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقاً لسيبويه، لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج)).^(١٠٠٧)

1000 الأغفال ١١١/٢.

1001 الحدود في النحو / ٢٩ ضمن (رسائل في النحو واللغة).

1002 شرح المفصل ١١٨/٢، وينظر: شرح شذور الذهب ٣٢٥ - ٣٢٦ وشرح التصريح ٢٤/٢.

1003 كشف اصطلاحات الفنون ٨٨/٤ وينظر أمالي ابن الحاجب ٦٠/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٥٠/١.

1004 ينظر ارتشاف الضرب ٥٠١/٢.

1005 ينظر: الكتاب ٤١٩/١ والمقتضب ١٤٣/٤ والأصول في النحو ٤٩٧/١ والتفاحة ١٨ والإيضاح

العصدي ٢٣٥/١.

1006 ينظر أوضح المسالك ١٦٧/٢ وحاشية الصبان ٢٣٧/٢ وهمع الهوامع ٤٦/٤.

1007 أوضح المسالك ١٦٧/٢.

وأكد هذا القول عنه السيوطي. وهو من الآراء التي انفرد بها الزجاج^(١٠٠٨). ويرى الأخفش أن معنى الإضافة هو العامل في المضاف إليه^(١٠٠٩) وممن ذهب إلى ذلك من الباحثين المحدثين المرحوم الدكتور الجوارى واعترض على من قال بالعامل اللفظي فقال إن: ((هؤلاء لا يسلمون بأن الإضافة هي التي تعمل الخفض أو الجر في المضاف إليه ويرون أن المضاف هو العامل))^(١٠١٠).

وتتبنى الباحثة مذهب سيبويه ومن تابعه من النحاة أي القول بأن العامل في المضاف إليه هو المضاف. أما من ذهب إلى منح المعنى قوة العمل فلا أرى له وجهاً مقبولاً لأن العامل (المعنى) يعبر عنه بألفاظ ظاهرة في الأغلب، ويفهم المعنى في أبواب كاملة، لذلك يقال محذوف وجوباً أو محذوف جوازاً للدلالة ما قبله عليه، أو لدلالة المعنى عليه.

أما معنى الإضافة فهو مختلف عليه أيضاً، فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى (من) ومنهم من ذهب إلى أنها بمعنى (اللام).^(١٠١١) أما كونها بمعنى (اللام) فنقل أنه مذهب ابن السراج والفارسي^(١٠١٢) وأكثر المتأخرين وذهب السيرافي إلى إنها بمعنى (من)^(١٠١٣).

ومنهم من أول الإضافة التي هي بمعنى (من) على أنها من الإضافة التي بمعنى اللام، في نحو: ثوب خز، لأن الخز مستحق للثوب لكونه أصله، وإن الإضافة بمعنى اللام على كل حال ومعنى اللام الاستحقاق على كل حال، والملك نوع من أنواع الاستحقاق^(١٠١٤).

ومهما يكن من شيء، فقد نص كثير من النحاة على أن الأصل في الأسماء الإعراب، وإن تكون معمولة، والعوامل فيها الأفعال والحروف. وإذا ما عملت تلك الأسماء فلأنها فرع في العمل محمول على الأصل؛ كأن تكون أشبهت الأفعال كاسم الفاعل وغيره أو لأنها على معنى الحرف، وقد حُمل المضاف وهو (اسم) على معنى (حرف الجر) فناب عنه في موضعه وعمل عمله ولولا ذلك ما جاز أن ينجر المضاف إليه به^(١٠١٥). وأشار السيوطي إلى صحة نيابة المضاف عن حرف الجر في عمله في المضاف إليه بقوله: ((ويدل له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها))^(١٠١٦)، ومن الجدير بالانتباه أن هذه النيابة توضح لنا بجلاء الجمع بين العامل اللفظي والمعنوي فلا قوة لأحدهما دون الآخر - وهو الصواب عندي - لأن العامل اللفظي لا ينفصل عن اختيار المتكلم وقصده، فالمتكلم لا يأتي بالإضافة على معنى (اللام) وهو يريد بها بمعنى (من) وإن اختيار العامل اللفظي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، فهما متلازمان.

القول في جواز حذف التنوين عند حذف المضاف إليه:

إن من أنواع تنوين العوض أن يكون عوضاً عن الاسم كما يلحق (كلاً) عوضاً عما تضاف إليه مثل: كل قائم أي كل إنسان قائم، فحذف المضاف (الإنسان) وعوض عنه بالتنوين، والإضافة أحد الأسباب الموجبة لحذف التنوين^(١٠١٧). غير أن محمد بن الوليد بن ولاد ذهب إلى

1008 ينظر الزجاج حياته وآثاره / ١٨٠ وتابع الزجاج ابن يعيش في شرحه للمفصل ١١٧ / ٢ وابن الحاجب

في أماليه ٦٠ / ٣ والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠ / ١ وابن مالك في الألفية ينظر شرح ابن عقيل ٣٧ / ٢.

1009 ينظر همع الهوامع ٤٦ / ٢.

1010 نحو التيسير / ٤١.

1011 ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٠.

1012 ينظر الأصول ١٥ / ٢ وفيه أنها بمعنى اللام وبمعنى من والإيضاح العضدي ١ / ٢٦٨.

1013 ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠١ ومنهج السالك / ٢٦٥ والنكت الحسان / ٤٠.

1014 وهو قول ابن الضائع، ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠١.

1015 ينظر الكتاب ١ / ٤١٩ و ٩ / ٣ والأصول في النحو ٥٦ / ١ والجمل الزجاجي / ٣٠ وشرح جمل الزجاجي

لابن عصفور ٤٦ / ٧١ وأسرار العربية / ٢٧٩ وهمع الهوامع ٤٦ / ٤ والأشباه والنظائر ١ / ٢٤١.

1016 همع الهوامع ٤٦ / ٢ وتنظر حاشية الصبان ٢ / ٢٣٧.

1017 ينظر الموجز في النحو / ٦٠ ومغني اللبيب ٢ / ٦٤٣.

جواز حذف التنوين مع حذف المضاف إليه، تقول كل قائم، والتقدير: كلهم، يجعله غاية مثل (قبل وبعد)، كما يقول النحاس: ((سمعت محمد بن الوليد يجيز حذف التنوين فيقول: كل منطلق، بمعنى كلهم، يجعله غاية كـ (قبل وبعد)).^(١٠١٨)

وكما لا يجوز جمع الحذفين معاً، كذلك لا يستوي ذكر النون، والإضافة معاً، قال النحاس في قوله تعالى: ((قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ))^(١٠١٩)، ((وقد حُكي (هل انتم مُطَّلِعُونَ) بكسر النون، وهي لحن، لا يجوز الجمع بين النون والإضافة ولو كان مضافاً لكان: هل انتم مُطَّلِعِيَّ))^(١٠٢٠) و^(١٠٢١)

وقد خطأ علي بن سليمان الأخفش^(١٠٢٢) ابن ولاد، واتهمه بأن هذا كلام من لا يعرف لِمَ بُني قبلُ وبعدُ؟ وما ذهب إليه ابن ولاد مخالف لمذاهب النحويين،^(١٠٢٣) لأن التنوين يؤتى به عوضاً من المضاف إليه المحذوف، فإذا حذف التنوين وجب أن يؤتى بالمضاف إليه^(١٠٢٤).

القول في إضافة الشيء إلى نفسه:

جوز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه^(١٠٢٥) ((إذا اختلف اللفظان))^(١٠٢٦). وقد احتج الفراء^(١٠٢٧) لتجويزه بقراءة المدنيين وأبي عمرو كلمة (شهاب) من قوله عزّ وجلّ: ((..بشهابٍ قَبَسٍ..))^(١٠٢٨) بحذف التنوين^(١٠٢٩) وجعله بمنزلة قوله تعالى: ((...وَلَدَارُ الْآخِرَةِ...))^(١٠٣٠) وكان الكسائي قد ذهب هذا المذهب محتجاً بقولهم: ((صلاةُ الأولى))^(١٠٣١).

أما البصريون فلا يجيزون ذلك^(١٠٣٢) وأن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى اسم موصوف محذوف أي على تقدير (صلاة الساعة الأولى) وأن ما جاء يحفظ ولا يقاس عليه، وقد وافق الأخفش^(١٠٣٣) وأبو عبيدة^(١٠٣٤) الكوفيين، كما وافقهم ابن الانباري وذلك عند حديثه عن بيت عنتر:

-
- 1018 إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٢٢ .
1019 سورة الصافات، الآية ٥٤ .
1020 وهي قراءة ابن أبي عمار، كما في المحتسب ٢ / ٢٢٠ والبحر ٧ / ٣٦١ .
1021 إعراب القرآن ٢ / ٧٥٠ - ٧٥١، وينظر المحتسب ١ / ١٠٣ وفيه قول ابن جني في قراءة الأعمش قوله تعالى: ((وما هم بضاري به من احد)) سورة البقرة / ١٠٢ قال: هذا من ابعده الشاذ أعني حذف النون ها هنا، وامثل ما يقال فيه أن يكون أراد: وما هم بضاري احد ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، وفيه شيء آخر..)
1022 إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٥١ وينظر مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٨٣ .
1023 ينظر: الكتاب ١ / ٢٧٣ ومغني اللبيب / ٣٧٧ .
1024 ينظر: مغني اللبيب ٧١٦ - ٧١٧ .
1025 ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠ والإنصاف (٦١/م) ٢ / ٤٢٦ وكشف المشكل للحيدي ١ / ٥٨٨ وانتلاف النصر (٣٥م) / ٤٥ .
1026 انتلاف النصر / ٥٤ .
1027 معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٦ .
1028 سورة النمل ، الآية ٧ .
1029 قرأ عاصم وحمة والكسائي (بشهاب) بالتنوين والباقون بغير تنوين ينظر التيسير / ١٦٧ والسبعة لابن مجاهد / ٤٧٨ وفيه قرأ المدنيون وأبو عمرو (بشهاب قبس) وقرأ الكوفيون (بشهاب قبس).
1030 سورة يوسف ، الآية ١٠٩ وينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٦ .
1031 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٨٦ .
1032 ينظر الخصائص ٣ / ٢٤ والمقتصد ٢ / ٨٩٣ كشف المشكل ١ / ٥٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩ - ١١ وشرح الوافية نظم الكافية / ٢٥٠ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٢٨٥ وشرح التصريح ٢ / ٥٠٧ .
1033 ينظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٤٧ و ٢ / ٧٠٣ .
1034 ينظر مجاز القرآن ٢ / ٢٥٣ .

ومشكّ سابغة هتكت فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة مُعلم (١٠٣٥)

فقال: ((المشك) التي شكت بعضها في بعض والسابغة: الواسعة، يريد: الدرع)). (١٠٣٦)

وقد ردّ النحاس هذا فقال: ((وقيل المشكة: الدرع... ويقال إذا كان المشك، الدرع فكيف إضافه إلى السابغة؟ والسابغة: الدرع التامة فكيف يضاف الشيء إلى نفسه؟)) (١٠٣٧) ويجيب النحاس عن هذا بأنه جائز عند الكوفيين، محتجين بقوله تعالى: ((وَدَلِكُ دِينُ الْقِيَمَةِ)) (١٠٣٨) ويعده محالا عند البصريين وحثهم أن أصل الإضافة إلى الشيء إنما يقع لتخصص المضاف والمضاف إليه غيره، أو يكون هو بعضه، وحملوا الآيات التي استشهد بها الكوفيون على حذف المضاف (١٠٣٩).

وتابع ابن خالويه الكوفيين في حجته، في قوله تعالى: ((آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ)) قال: ((فالحجة لمن أضاف انه جعل الشهاب غير القبس، فأضافه أو يكون أراد شهاب من قبس فأسقط (من) وأضاف، أو يكون أضاف، والشهاب هو القبس لاختلاف اللفظين، كما قال تعالى: ((وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ)) (١٠٤٠). والغريب أن ابن خالويه ذكر عكس ما نقلته جميع المصادر فقد قال: ((قال أهل الكوفة: الشيء لا يضاف إلى نفسه)) (١٠٤١).

وقد ذكر النحاس الخلاف في المسألة في غير موضع وكان ميله واضحا فيها نحو البصريين (١٠٤٢) وجواز إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نعته مذهب ابن فارس (١٠٤٣).

ومثل للأولى بقول النمر بن تولب: (١٠٤٤)

سُقِيَّةٌ بَيْنَ انْهَارٍ وَدُورٍ وَزَرْعُ نَابِتٍ وَكُرُومٍ جَفْنٍ

وللثانية بقوله تعالى: ((وَلَدَارُ الْآخِرَةِ)) وقوله تعالى: ((لِحَقِّ الْيَقِينِ)) (١٠٤٥). يبدو لي أن الصواب ما قاله البصريون وان كنا نسلم في رأي من خالفهم من التأويل وتقدير مضاف إليه محذوف أقيمت صفته مقامه ولكن تبقى مسألة إضافة الشيء إلى نفسه لا يحصل الاسم منها على فائدة ومحط الكلام حصول الفائدة.

القول في إضافة أسماء الزمان إلى الفعل:

يقع البناء في الظرف عند البصريين إذا أضيف إلى الفعل المبني فأما إذا كان معربا فلا يبنى الظرف إذا أضيف إليه عندهم، فالبصريون إذن لا يجيزون غير الإعراب (١٠٤٦) أما مذهب الكوفيين فالبناء يقع في الظرف إذا أضيف إلى الفعل المعرب (١٠٤٧).

-
- 1035 ديوانه / ٦٤.
1036 شرح القوائد السبع / ٣٤٩.
1037 شرح القوائد التسع / ٥١١ / ٢.
1038 سورة البينة، الآية ٥.
1039 ينظر شرح القوائد التسع / ٥١١ / ٢. والإنصاف / ٤٣٨ / ٢ وإعراب القرآن للنحاس / ١٦٠ / ٢ و ١١٤ / ٣ و ٥٠٨ / ٢.
1040 سورة يوسف، الآية ١٠٩، الحجة لابن خالويه، ٢٤٤.
1041 إعراب ثلاثين سورة / ١٦٩.
1042 ينظر إعراب القرآن للنحاس / ٣٤٧ / ٢ و ١٩٨ / ٣ و ١٣١ / ٤ و ٢٧٣ / ٥ كما تبعهم ابن السراج وأبو علي الفارسي ينظر المقتصد في شرح الإيضاح / ٨٩٣ / ٢ وهو رأي ابن جني أيضا ينظر الخصائص / ٢٤ / ٣.
1043 ينظر الصحابي / ٢٤٤. وقد أنكره ابن دستوريه ينظر تصحيح الفصيح / ٣٨٠.
1044 ديوانه / ٨٢.
1045 سورة الحاقة، الآية ٥١.
1046 ينظر الكتاب / ١١٩ / ٣ والمقتضب / ١٧٧ / ٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٢٢٥ / ٢ ومشكل إعراب القرآن / ٢٤٥ / ١.

جاء في شرح ابن الأنباري^(١٠٤٨) أن (يوم) في قوله: ((ويوم عقرت)) من بيت امرئ القيس:^(١٠٤٩) **ويوم عقرت للعدارى مطيتي** **فيا عجباً من كورها المتحمل**

منصوب على الإضافة غير المحضة إلى الفعل المبني (عقرت) مع جواز أن يكون معطوفاً على يوم المجرور أو المرفوع في قول امرئ القيس السابق: (ولاسيما يوم بدارة جلجل)، لذلك بُني (يوم) على الفتح لما أُضيف إلى الفعل الماضي المبني (عقرت) فجعل (يوماً) و(عقرت) بمنزلة اسم واحد^(١٠٥٠) ((وكذا ظروف الزمان إذا أُضيفت إلى الأفعال الماضية أو إلى اسم غير متمكن بنيت معهما مثل قولك: أعجبتني يوم خرج زيد، وأنشد سيبويه:

على حين ألهى الناس جل أمورهم **فندلا زريق المال ندل الثعالب**^(١٠٥١)))^(١٠٥٢)

وكذا نحو قوله تعالى: ((وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ))^(١٠٥٣)، وقد ((يقرأ بالخفض، إلا أن (يوماً) في بيت المعلّقة قد يكون منصوباً معرباً على تقدير، لا أذكرُ يومَ عقرت))^(١٠٥٤) وهذا وجه إعرابي آخر يضيفه النحاس.

وقد تابع ابن خالويه مذهب الكوفيين في المسألة وما جاء في حجته دليل مذهبه في قوله تعالى: ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ))^(١٠٥٥) قال: ((فالحجة لمن رفع^(١٠٥٦) انه جعل (هذا) مبتدأ، (يوم ينفع) الخبر، والحجة لمن نصب ، أنه جعله ظرفاً للفعل، وجعل (هذا) إشارة إلى ما تقدم من الكلام ، يريد والله أعلم هذا الغفران والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أو يكون (اليوم) هاهنا مبنيًا على الفتح لإضافته (إلى أسماء الزمان) لأنه مفعول فيه، فإن قيل: فالأفعال لا تضاف ولا يضاف إليها فقل إن الفعل وان أُضيف ها هنا إلى أسماء الزمان فالمراد به المصدر (دون الفعل))^(١٠٥٧). وهذا مذهب الكوفيين الذين يجوزون البناء على الفتح لإضافته إلى الفعل ولو كان معرباً، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا إذا أُضيف إلى مبني.

وتجدد الإشارة هنا إلى أن أبا علي الفارسي^(١٠٥٨) مال إلى أن (يوم ينفع) مبني على الفتح أي إلى قول الكوفيين.

وحقيقة إضافة اسم الزمان إلى الجمل الفعلية هنا هو أن العرب اتسّعت في بعض ذلك، فخصّت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع الفعل، ولأن الفعل له بني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتك يوم قام زيد^(١٠٥٩).

القول في إضافة (آية) إلى الفعل:

-
- 1047 ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٧/١ و شرح الأشموني ٢٥٧/٢ .
1048 ينظر شرح القوائد السبع / ٣٣ - ٣٤ و شرح القوائد التسع ١١١/١ .
1049 الديوان / ١١ .
1050 ينظر شرح القوائد التسع ١١٤/١ .
1051 البيت لأعشى همدان ديوانه ٢٤ .
1052 شرح القوائد التسع ١١٤/١ - ١١٥ و ينظر الكتاب ١١٦/١ وفي ١١٧/٣ (هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) والمقتضب ٣٤٧/٢ .
1053 سورة هود ، الآية ٦٦ .
1054 شرح القوائد التسع ١١٥/١ .
1055 سورة المائدة ، الآية ١١٩ .
1056 قرأ نافع (هذا يوم) بنصب الميم والباقون برفعها ينظر التيسير في القراءات السبع / ١٠١ .
1057 الحجة في القراءات السبع / ١٣٦ .
1058 ينظر الحجة في علل القراءات ١/ ٢٢ - ٢٣ .
1059 ينظر معاني القرآن الأخفش ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩ والأصول في النحو ٩/٢ و شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣ والإضافة في العربية / ١٩٠ .

علل أبو سعيد السيرافي إضافة آية إلى الفعل بأنها بمنزلة الوقت لأن الأوقات ((تذكر ليدل بها على ترتيب الحوادث الكائنة فيها.. فصار ذكر الوقت علماً لما وقع أو يقع منها، وما يقترن بغيره))،^(١٠٦٠) ثم جعل الفعل وقتاً في قولك: (لا أفعل ذلك بأية يقوم) ولذلك صح ((إضافة العلامة إلى الفعل كما يضاف إليه الوقت، لأنهما في القصد يؤولان إلى شيء واحد))^(١٠٦١).

وقد غلطه الزجاجي^(١٠٦٢) في جعله الفعل وقتاً في قولهم: (بأية يقوم) لأن الفعل لا يكون وقتاً، بل يحتاج إلى وقت ليكون فيه، ومنع هذه الإضافة لأنها ليست بوقت فتكون فيه مثل إضافة أسماء الزمان، وليست متعلقة بالفعل، وجعل قول الشاعر:^(١٠٦٣)

ألا ابغ لديك بني تميم

بأية ما يحبون الطعاما

على إضافة آية إلى المصدر، وليس إلى الفعل، وكأن التقدير: بأية محبتهم الطعام كما تقول: أعجبني ما صنعت، وجعل (ما) محذوفة في قول الشاعر:^(١٠٦٤)

بأية تقدمون الخيل زوراً

كأن على سناكبها مداما

وآية مضافة إلى المصدر المؤول من (ما) المحذوفة اضطراراً والفعل.

وقد سبق الزجاج السيرافي فيما ذهب إليه، لأنه قال: ((لأن معنى آية علامة من الزمان، وأضيف الفعل إلى الزمان، لأن الفعل من اجل الزمان ذكر))^(١٠٦٥).

وهذا الذي خطأ الزجاجي فيه السيرافي مذهب سيبويه، وقد خالفه فيه الزجاجي، ذلك لأن سيبويه يرى أن (آية) مضافة إلى الفعل، وذهب إلى زيادة (ما) في البيت الأول،^(١٠٦٦) وقد تبع ابن جني الزجاجي، فرأى أن آية إنما تضاف إلى مفرد، نحو قوله عزّ وجلّ: ((آية ملكه أن يأتينكم الثأبوت ...))^(١٠٦٧) وخرج البيت الثاني على أن أصله بأية ما تقدمون أي بأية إقدامكم، وجعله مثل بأية ما يحبون^(١٠٦٨).

القول في نوع إضافة أفعال التفضيل:

قال سيبويه : ((وإنما اثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل الناس لأن الأول قد يصير به معرفة، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون، وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين))^(١٠٦٩) يفهم من كلامه أن إضافة أفعال التفضيل إضافة محضة بدليل نعتة بالمعرفة ، وأكد ذلك عنه ابن مالك إذ قال: ((الصحيح في إضافة أفعال التفضيل كونها محضة، نص على ذلك سيبويه))^(١٠٧٠).

1060 الإيضاح في علل النحو/ ١١٥. وينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٠/١ - ٤٢.

1061 الإيضاح في علل النحو/ ١١٥.

1062 ينظر الإيضاح في علل النحو / ١١٦.

1063 ويروى صدره (ألا من مبلغ عني تميم) وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق وهو في الكتاب ٣٦٠/١ والكامل / ١٤٧ والخزانة ١٤٨/٣ - ١٤٢.

1064 نسب للأعشى وليس في ديوانه ونسب ليزيد بن عمرو بن الصعق سابقاً للبيت المتقدم والبيت في: الكتاب ٤٦٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٣ ونسب إلى الأعشى في الخزانة ١٣٧/٣ وينظر حاشية الدسوقي ٧٥/٢.

1065 الخزانة ٣/ ٣٦ وينظر رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٤٨/٢ وهو لا يخرج عما نقل البغدادي.

1066 ينظر الكتاب ١/ ٤٦٠ - ٤٦١.

1067 سورة البقرة، الآية ٢٤٨.

1068 ينظر التنبيه ٤٢٢/ و مغني اللبيب / ٤٦٩ والخزانة ٣/ ١٣٦.

1069 كتاب سيبويه ٢٠٤/١.

1070 شرح التسهيل ٣/ ٩٤ وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٨.

أما القول بأن إضافة أفعل التفضيل غير محضة فهو مذهب الكوفيين وابن السراج^(١٠٧١) وأبي علي الفارسي وابن جني^(١٠٧٢)، لأنه ينوي بها الانفصال، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه، إذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف إليها^(١٠٧٣) قال أبو علي: ((إضافة أفعل إلى ما هو بعض له نحو قولهم: هو أفضل القوم وأعلم الناس، فأفضل مضاف إلى جماعة هو أحدها والجماعة تشترك في هذه الصفة إلا أن صفة زائدة على صفتهم، ومن فيها لا ابتداء الغاية، لأن المجرور بها هو الموضع الذي ابتداء منه فضله في الزيادة في قوله: أفضل منه))^(١٠٧٤).

القول في إضافة كلا وكتا:

قال ليبيد: فعدت كلا الفرجين تحسب انه مولى المخافة خلفها وأمامها^(١٠٧٥)

حمل الشراح قول ليبيد: ((كلا الفرجين على معنى الأفراد في اللفظ فعلى حد تفسير ابن الأنباري لمعنى (كلا) في البيت أن الشاعر أراد ((هي تحسب أن خلفها مخافة وأمامها كذلك))^(١٠٧٦) وعلى نحو من هذا جاء توجيه النحاس للمعنى في شرحه بقوله: ((وأما قوله: (أنه) ولم يقل أنهما: فهو محمول على معنى قولك: كل واحد من الفرجين تحسب انه مولى المخافة وقال تعالى: ((.. كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا...))^(١٠٧٧)))^(١٠٧٨) حملا على لفظ كتا والحمل على اللفظ لكثرة في الكلام مرة، وعلى المعنى مرة أخرى مذهب البصريين، وقد وردت مفردة على اللفظ ومثناة على المعنى، وهذا المذهب هو الأقرب إلى الصواب على خلاف ما يرى الكوفيون^(١٠٧٩)، من أنها مثناة لفظا ومعنى، وان لم يكن هذا الإطلاق في القول على لسانهم صحيحا فهذا ابن الأنباري وهو علم من أعلام المدرسة الكوفية قال برأي البصريين واتبع مذهبهم في المسألة ونقل ابن هشام^(١٠٨٠) والسيوطي^(١٠٨١) أن ابن الأنباري أجاز إضافة (كلا) إلى المفرد إذا كررت نحو كلاي وكلاك محسنان .

ثانياً: الجر بالحرف:

اعتاد كثير من علماء العربية^(١٠٨٢) على تسمية حروف الجر (حروف الإضافة) ، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وهو أمر يكاد يكون مقبولا لو نظرنا إلى المعنى اللغوي، ولا سيما أن العرب تضيف أو تسند الفعل إلى غير فاعله الحقيقي وبغير حرف جر.^(١٠٨٣)

- 1071 ينظر الأصول في النحو / ١ / ٢٧٣ والموجز في النحو / ٦١ وفيه: ((والإضافة التي ليست بمحضة إضافة (أفعل) إلى ما هو بعض له ، نحو قولهم : هو أفضل القوم ، فهو من القوم ، ولا يجوز أن تقول : الإنسان أفضل الحمير ، لأنه ليس منها ولكن تقول : هو أفضل من الحمير)) .
- 1072 الخصائص ٣ / ٣٣٣ .
- 1073 ينظر: شرح الرضي على الكافية، (د. عبد العال) / ٢ / ٣١٤ وارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٥ .
- 1074 المقتصد ٢ / ٨٨٤ وينظر البيهقي (م ٧٦) / ٥٨٧ .
- 1075 ديوانه / ١٧٣ والبيت في شرح القصائد السبع لابن الأنباري / ٥٦٥ وشرح القصائد التسع للنحاس / ١ / ٤٠٨ وشرح القصائد العشر للتبريزي / ٢٣٤ .
- 1076 شرح القصائد السبع / ٥٦٥ .
- 1077 سورة الكهف ، الآية ٣٣ .
- 1078 شرح القصائد التسع ١ / ٤٠٨ .
- 1079 ينظر الإنصاف ٢ / ٤٣٩ وينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه / ١١٣ .
- 1080 ينظر مغني اللبيب / ١ / ٢٢٣ .
- 1081 ينظر همع الهوامع ٢ / ٥٠ .
- 1082 ينظر: المقتضب ٤ / ١٣٦ والحدود في النحو / ٤٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨ .
- 1083 ينظر: فقه اللغة للثعالبي / ٥٤١ - ٥٤٢ .

وقد تعرض المرحوم الدكتور الجوّاري للمسألة^(١٠٨٤)، وناقش تسمية حروف الجر بحروف الإضافة، مناقشة وافية واعترض على من جعل الخفض أو الجر علما للإضافة بشكل عام يشمل الحروف وغيرها، وعليه فإن حروف الجر إنما هي حروف توصل اسم باسم نحو قولك: ((المال لزيد)) أو فعل باسم نحو قولك: (مررت بزيد)^(١٠٨٥).

وقد تسمى بحروف التعديّة،^(١٠٨٦) لذلك نجد الدكتور الجوّاري يرى أن الأسماء التي تقع بعدها أولى بأن تسمى مفاعيل مما سموه مفاعيل من الأسماء المنصوبة كالمصدر المؤكد والمبين وكالظرف^(١٠٨٧). ومن هذا المنطلق قال: ((والخفض للإضافة والمفعولية غير المباشرة))^(١٠٨٨).

والذي يبدو لي أنه صحيح أنهما يحدثان أثرا واحدا وهو الجر إلا أن لكل من الإضافة والجر شأنًا مستقلا مع الأسماء، ولكل منهما كيانا خاص به. ولكني أقول إن الفعل القاصر عن أن يتعدى بنفسه، وهو المحتاج الحرف لا يمكن أن يجعل بمنزلة الفعل المتمكن القادر على إيصال معناه إلى مفعوله بلا واسطة. أما قول من قال بالإضافة المباشرة وغير المباشرة، أي بالواسطة^(١٠٨٩)، ففيه نظر لأن تعلق حرف الجر بالاسم ليس كتعلق الاسم بالاسم، إذ يقتضي الثاني وجود التثوين، أو ما ينوب عنه واجب حذفه، وحلول اسم محله، وإن هناك تعريفا أو تخصيصا أو تخفيفا، وهناك محظورات، وموانع لا تصلح في الإضافة، وأين من ذلك كله حروف الجر التي أسموها بـ (حروف الإضافة).

ظاهرة التناوب بين الحروف:

نالت حروف الجر نصيبا وافرا من اهتمام النحاة واللغويين، فبينوا من خلال مباحثهم أن للحرف معنى أصليا، وقد تتفرع عنه معان يستدل عليها من سياق الكلام وقد حمل النحاة بعض حروف المعاني على بعضها لتساوي المعاني وتداخلها.

ومن هنا ظهر الخلاف بين النحاة من حيث الاقتصار على معنى واحد حقيقي لكل حرف بحيث لا يمكن تجاوزه، ومن حيث التوسع في حروف الجر بإعطائها أكثر من معنى أو نيابة بعضها عن بعض بحيث يمكن القياس على ما اشتهر استعماله منها. وهو من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فرأى الفريق الأول أن لكل حرف معنى حقيقيا واحدا، ويمنع نيابة بعض الحروف عن بعض قياسا، وإن ما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وخالفه الفريق الثاني إذ أجاز نيابة بعض الحروف عن بعض قياسا، وتوسع في الموضوع وأعطى الحرف أكثر من معنى^(١٠٩٠). وقد عد سيبويه معاني بعض الحروف في كتابه^(١٠٩١) وشرط تعاقب الحرفين هو تقارب معانها، أما إذا اختلفت معانها فلا تصح المعاقبة بينهما، هذا ما أشار إليه الطبري وأكدته في تفسيره فهو يرى: ((أن لكل حرف من حروف المعاني

-
- 1084 ينظر: نحو التيسير / ٩١ - ٩٢.
1085 ينظر: الأصول في النحو / ٤٩٧/١ وسر صناعة الإعراب / ١٣٨/١ وشرح المقدمة المحسبة / ١٩٠/١.
1086 ينظر المرتجل لابن الخشاب / ٣٥ وشرح المفصل لابن يعيش / ١١٧/٢.
1087 ينظر: نحو التيسير / ٩٣.
1088 نحو التيسير / ١٠٧.
1089 ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق / ١٧٢ - ١٧٨.
1090 ينظر معاني القرآن للفرّاء / ٢١٨/١ و ١٨٦/٢ و الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد / ٢٣٩ والجنى الداني / ١٠٨ - ١٠٩ والمغني / ١١١/١ وهمع الهوامع / ٣٥/٢ وحاشية الصبان، / ٢١٦/٢ ومدرسة الكوفة / ٣٢٦ - ٣٢٧.
1091 ينظر الكتاب / ٢ / ٣٠٧ معاني من و ٣٠٨/٢ معاني عن، غير انه كان يردد عبارة في باب حروف الجر وهي (فهذا أصله وإن اتسعت) / ٣١٠/١.

وجها هو به أولى من غيره فلا يصح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم بها^(١٠٩٢).

وأرى أن من باب التوثيق، بل أجد في ذلك لزاماً أن ننقل بعض أقوال النحاة في هذا الموضوع ولاسيما علماء القرن الرابع الهجري، لبيان مذهبهم فيه.

ذكر أبو جعفر أن (الباء) بمعنى (في) عند حديثه عن قول امرئ القيس: ^(١٠٩٣)

تضيء الظلام بالعشاء كأنها منارة ممسى راهب متبتل

وأن قول الشاعر (بالعشاء) على معنى في العشاء تشبيهاً بمثل قولنا فلان بمكة، وفي مكة ((وإنما صارت (الباء) في موضع (في) لقربها من معناها، ألا ترى أنك تقول: كتبت بالقلم أن معناه: ألصقت كتابتي بالقلم، وإذا قلت جلست في الدار فمعناه: أن جلوسك لاصق بالدار، فعلى هذا تبدل حروف الخفض من بعض)) ^(١٠٩٤) وفي موضع سابق لهذا قال: ((فعلى هذا تبدل حروف الخفض من بعض إذا تقاربت المعاني خاصة))، ^(١٠٩٥) وعبارة النحاس هذه تنص صراحة على جواز المعاقبة بين الحروف عند تحقق شرط المقاربة في المعنى.

غير أنني رأيت أبا جعفر النحاس ميالاً في معانيه لرفض التناوب بين الحروف فهو يذكر في جميع المواضع التي يتعرض فيها للمسألة أن بالإمكان إبقاء الحرف على معناه من دون الحاجة إلى القول بالتناوب من جهة، أو ينبه على معنى الحرف المستعمل فيه من الدلالة ما يسع الحرف الثاني من جهة أخرى، وفي النتيجة نراه متبنياً لأراء آخرين في بقاء الحروف على معانيها، فقد ألمح إلى تبني رأي أستاذه الأخفش الصغير في إنكار مجيء الباء بمعنى (عن) في قوله تعالى: ((فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا)) ^(١٠٩٦) قال: ((قال أبو إسحاق: أي أسأل عنه، وقد حكى هذا جماعة من أهل اللغة، أن (الباء) بمعنى (عن) كما قال سبحانه وتعالى: ((سَأَلُ سَائِلٌ يَعْذَابِ وَأَقِعْ))، ^(١٠٩٧) قال علي بن سليمان أهل النظر ينكرون أن تكون (الباء) بمعنى (عن) لأن في هذا فساد المعاني. وقال: ولكن هذا مثل قول العرب: (لو لقيت فلاناً للقيك به الأسد) أي (للقيك بلقائك إياه الأسد) والمعنى (فأسأل بسؤالك) على ما تقدم)) ^(١٠٩٨).

وأظن أن نقله رأي الأخفش أخيراً دليل على مذهبه الموافق له في عدم إنابة (الباء) لمعنى (عن)، ولم أعتز على أي موضع في معانيه كان قد ذكر، أو أوحى على الأقل فيه بقبوله بهذه الظاهرة، بل نجده أكثر قرباً لرأي منع إنابة الحروف فيما بينها، فعلق على التناوب بين طائفة من حروف المعاني ملمحاً برفضه مرة ومصرحاً ثانياً. ومما يلفت النظر في المعاني أن آراءه غالباً ما تصطدم بأقوال علماء آخرين فيلجأ أبو جعفر في بعض الأحوال إلى تسويغ إنابة حرف مكان حرف آخر مع القول بإمكان بقاء الحرف الأول على بابه، لأن معناه يتسع لمعنى الحرف الموجود من دون الحاجة إلى القول بالتناوب. ^(١٠٩٩)

وقال الجوهرى: ((وأفاض بالقدح، أي ضرب بها، قال أبو ذؤيب يصف حماراً وأنته:

فكأنهن ربابة وكأنه يسر يفيض على القداح يصدع

1092 تفسير الطبري ٢٩٩/١.

1093 ديوانه - ١٧.

1094 شرح القوائد التسع ١٥١/١ - ١٥٢.

1095 شرح القوائد التسع ١٤٩/١.

1096 سورة الفرقان، الآية ٥٩.

1097 سورة المعارج، الآية ١.

1098 معاني القرآن للنحاس ١٢/٣ وينظر ٤٠٥/١ و ١٦٧/٦.

1099 ينظر على سبيل المثال معاني القرآن للنحاس ٣١٢/٢ و ٣٢/٣.

يعني بالقдах، وحروف الجر ينوب بعضها مناب بعض))^(١١٠٠).
أما الرماني فقد أعرب عن بيان رأيه عند توجيهه إعراب قول الشاعر:

وقد لامني قوم عليك وأنني لأوجل عنك اليوم من ذاك أوغد^(١١٠١)

قال: ((وقد أقام (على) مقام (في) لأن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض، قال الله تعالى: ((وَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))^(١١٠٢) (وهو كثير))^(١١٠٣) فأين تقع هذه الأقوال من القول بأن مذهب البصريين يمنع نيابة بعض الحروف عن بعض، ومعروف بصرية من نقلت له رأياً، إلا إن كان المقصود قياساً، فلا إشكال - فيما يبدو لي - في عدم صحة جوازه.

وعقد ابن جني في الخصائص فصلاً، عرض فيه لرأي القائلين بجواز النيابة ثم استقر على رأي وسط فقال: ((ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: انه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا))^(١١٠٤)، نرى انه يضع ضابطاً هنا لهذه النيابة وفقاً أو اعتماداً على تقارب معنيهما، وابن جني يردد فيما ذكره رأي ابن السراج فإنه قال بعد ذكره حروف الجر ((واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك الباء، تقول فلان بمكة وفي مكة - فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناه لم يجز، فهذا حقيقة تعاقب حروف الجر، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز))^(١١٠٥) وقد عني ابن جني بالتضمين، ((وحقاً لاحظ ذلك سيويه والكسائي في بعض الأمثلة بشهادته، كما لاحظ أبو علي الفارسي، ولكنه هو الذي كشفه وأوضحه في أمثلة كثيرة))^(١١٠٦).

قال ابن جني عن الفعل إنهم ((قد حملوه على نقيضه كما يحملونه على نظيره))^(١١٠٧) وقال في موضع آخر: ((ألا ترى إلى قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها))^(١١٠٨)

فهو يرى أنه لما كان رضيت ضد سخطت عدي تعديته. قال: وهذا قول الكسائي وكان أبو علي يستحسن هذا. ثم هو يجوز أن يكون رضيت بمعنى أقبلت بوجدها علي، فعدي رضيت تعدية أقبلت، وهذا من باب حمل الشيء على نظيره^(١١٠٩)

ودفع ابن جني رأي من ذهب إلى أن (في) بمعنى (مع)^(١١١٠) في بيت امرئ القيس:

وهل ينعمن من كان آخر عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال^(١١١١)

1100 - الصحاح: فيض ١١٠٠/٣.

1101 - البيت لذي الرمة ديوانه ٤٢/.

1102 - سورة طه/ ٧١.

1103 - توجيه أبيات ملغزة / ١٠٥ وينظر الكامل ٨٢/٢.

1104 - الخصائص ٣٠٧/٢ - ٣٠٨.

1105 - الأصول في النحو ٥٠٥/١.

1106 - المدارس النحوية ٢٧٥.

1107 - التنبيه ٣٣٩.

1108 - الخصائص ٣١١/٢ وجعل المبرد علي نائبه مناب عني قال (وهذا كثير جداً) الكامل ٨٢/٢.

1109 - ينظر التنبيه ٣٣٩ - ٣٤٠.

1110 - قال بهذا الرأي النحاس في معاني القرآن للنحاس ٣٢/٣ مع جواز أن تكون في علي بابها.

1111 - ديوانه / ١٧٤.

وتأوله على حذف المضاف إذ قال : ((فقالوا أراد : مع ثلاثة أحوال ، وطريقه عندي أنه على حذف المضاف ، يريد ثلاثين شهراً في عقب ثلاثة أحواله قبلها ، وتفسيره : بعد ثلاثة أحوال ، فالحرف إذاً على بابه ، وإنما هنا حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام))^(١١٢).

ولا يروق لي بعد إطلاق القول هكذا عن البصريين بالمنع، لأن منهم من أجازته بالشرط المتقدم على ما ذكرت من أقوالهم.

ومنهم أيضاً من منعه ، وجعل ما جاء منه إنما الظاهر الحمل على المعنى فهذا الزجاج يقول : ((وهذا باب يتلقاه الناس معسولاً ساذجاً من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقفهم دونه ، وذلك أنهم يقولون إن (إلى) يكون بمعنى (مع) ويحتجون بقوله تعالى : ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ))^(١١٣) ويقولون (في) بمعنى (على) في قوله تعالى : ((وَلَا صَلَّابَتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))^(١١٤) وهذا في الحقيقة من باب الحمل على المعنى ، فقوله : ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)) معناه من يضيف نصرته إلى نصره الله، وأما قوله تعالى : ((وَلَا صَلَّابَتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)) فليس (في) بمعنى (على) وإنما هو على بابه ، لأن المصلوب في الجذع ، والجذع وعاء له))^(١١٥) ومن أشد المانعين لظاهرة التعاقب ابن درستويه، وهو ما صرح به في أكثر من موضع، قال : ((ومن مذهبه ومذاهب كثير من أهل اللغة، أن حروف الجر تتعاقب فوق كل واحد منهما مكان الآخر بمعنى واحد، وهذا إبطال حقيقة اللغة، وإفساد حكمة فيها، وضد ما يوجب العقل والقياس.. وقد بينا هذا على الاستقصاء في كتابنا في الرواية التي وصفناها وفي (إبطال تعاقب الحروف)))^(١١٦) وقال في موضع آخر ((ولو كانت حروف الجر تعاقب بعضها بعضاً لجازت الباء على الوجهين جميعاً كما تقوله العامة))^(١١٧).

القول في حذف حرف الجر:

قبيح أن يحذف حرف الجر وما اتصل به لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه، وإنما يحذف أحدهما ويقام الآخر مقامه، إلا أن حرف الجر لا يقوم بنفسه ويضعف إضماره، وميدان ذلك الشعر^(١١٨)، قال الفرزدق^(١١٩):

ولو سُئلت عني نوار ورهطها إذاً أحدٌ لم تنطق الشفتان

ذكر أبو علي الفارسي انه على إرادة منه، أي: لم تنطق منه الشفتان وقد حذف حرف الجر بما اتصل به للضرورة^(١٢٠).

وما كان من الأفعال متعدياً بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله، ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع (أن) و(أن) لظول (أن) و(أن) بالصلة، فيستدعي التخفيف. أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها منها: اختار واستغفر.. الخ. ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلا بشرطين أحدهما: تعيين موضع الحذف، والآخر تعيين المحذوف الذي هو حرف الجر، فإن نقص هذا الشرطان أو أحدهما لم يجز حذف حرف الجر^(١٢١).

1112 الخصائص ٣١٣/٢ - ٣١٤ .

1113 سورة آل عمران ، الآية ٥٢ .

1114 سورة طه ، الآية ٧١ .

1115 إعراب القرآن للزجاج ٨٠٦/٣ . وينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٢١/١ .

1116 تصحيح الفصيح / ١٦٨ .

1117 تصحيح الفصيح / ١٧٢ .

1118 ينظر توجيه أبيات ملغزة / ٢١٥ .

1119 ديوانه ٨٠٧/٢ .

1120 ينظر الإغفال / ٢٠٩ و توجيه أبيات ملغزة / ٢١٥ .

1121 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٦/١ .

ومذهب سيبويه: ((إن حرف الجر لا يضم))^(١١٢٢). ووجه الرمانى رواية الجر في قول عبيد الله بن قيس الرقيات^(١١٢٣):

بسجستان طلحة الطلحات

رحم الله أعظما دفنوها

على ((أن يكون على تأويل مضاف كأنه في التقدير (أعظم لطلحة الطلحات)، ثم حذف (أعظما) الثانية لدلالة الأولى عليها. وهذا شاذ لأنه يقل في كلامهم حذف الجار مع بقاء عمله، ولكن إذا كان عليه دليل مع تقديره حسن بعض الحسن))^(١١٢٤).

وقد حكى سيبويه حذف حرف الجر من قول بعض العرب: (الله لأفعلن) فجر لفظ الجلالة، وذلك انه أراد حرف الجر وإياه نوى، وذكر انه جاز ذلك لأنه ((كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب))^(١١٢٥) فسيبويه أجاز حذف حرف القسم، ويرى أن حذفه تخفيف قياسا على حذف رب وإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة الاستعمال.

ونبه ابن جنى^(١١٢٦) على انه شدّ عندهم حذف الجار وإبقاء عمله لشدة اتصال الجار بالمجرور.

وقد اجمع البصريون^(١١٢٧) على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض كجوازهم لعمل ربّ مع الحذف بعد الواو والفاء وبل. وتابع ابن خالويه الكوفيين^(١١٢٨) ورد على البصريين بعمل حرف الجر وهو محذوف دون عوض واستدل بقول الشاعر:^(١١٢٩)

كدت أقضي الحياة من جلله

رسم دار وفتت في ظلله

وقال إن الشاعر أراد: ورب رسم دار.

أما الزجاج^(١١٣٠) فقد جاء رأيه في المسألة حيث أكد ما مثله الاخفش الأوسط لحذف الباء في قول الشاعر: **نغالي اللحم للأظياف نينا** ونرخسه إذا نضح القدور^(١١٣١)

فرايهما أن تقديره: (نغالي باللحم) وقد ذكر الزجاج إضمار حروف الجر في غير موضع، ومثل له من القرآن الكريم فذكر إضمار (في) في قوله تعالى: ((إلّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ))^(١١٣٢)، لأنه يرى أن المعنى (سفه في نفسه).^(١١٣٣) ومثل أيضا لحذف اللام الجارة بقوله تعالى: ((قَلَّا جُنَّاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوهُمَا أَوْ لَادِكُمْ))^(١١٣٤) على تقدير المعنى بـ (أن تسترضعوا

-
- 1122 الكتاب ١/ ٩٤ ولم يجز عمل الحرف محذوفاً.
1123 ديوانه ٥٢ ويروى البيت بالنصب على إضمار أعني لأنه نبه عليه بضرب من المدح والترحم عليه وبالجر على تقدير (طلحة).
1124 توجيه أبيات ملغزة / ٥٣.
1125 الكتاب ٢/ ١٤٤ بولاق وينظر ١/ ٥٤ و ٤٦٥.
1126 ينظر الخصائص ١/ ١٠٦.
1127 ينظر الإنصاف ١/ ٣٩٦.
1128 ينظر شرح القصائد السبع / ٧٤ والحجة في القراءات السبع / ٩٥.
1129 البيت لجميل بثينة، ديوانه / ٩٩.
1130 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢١٠ و ٢/ ٤٧٦. ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٢٦ وشرح القصائد السبع / ٣٠٤ وذكر ابن الأنباري فيه أنه مذهب الفراء.
1131 البيت للحطيئة ديوانه ٥٢.
1132 سورة البقرة، الآية ١٣٠.
1133 ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٨٩.
1134 سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

لأولادكم^(١١٣٥)، ويرى انه موجود في كتاب الله، وفي أشعار العرب ونثرها، ويراه مذهباً صالحاً.

وذكرنا أن حرف الجر يجوز حذفه مع (أن) و(أن) ، ويرى الزجاج^(١١٣٦) أن موضع المصدر، المنصوب بإسقاط حرف الجر جائز أن يكون خفصاً وان سقط الحرف، بحجة أن الحذف معها مستعمل.

وذكرنا أيضاً أن الحذف في الأفعال المتعدية بحرف جر جائز متى ما تعين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجر، وما عدا ذلك لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله إلا في ضرورة الشعر. وزعم علي بن سليمان الأخفش^(١١٣٧) انه يجوز حذف حرف الجر إذا تعين موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من نحو: برئت القلم السكين، يريد بالسكين بحجة انه قد تعين المحذوف وهو (الباء) وموضع الحذف وهو (السكين).

ورد بأنه لا يجوز شيء من ذلك، وإن وجود الشرطان فيه لقلة ما جاء من ذلك، ولا يحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرناها^(١١٣٨). ومثل النحاس لحذف حرف الجر بقوله تعالى: ((لأفعدنَّ لهم صراطك المستقيم))^(١١٣٩) وذكر حذف حرف الجر (على) ، قال: ((والمعنى على صراطك ، ثم حذف (على) فتعدى الفعل))^(١١٤٠)، فأريد من نصب الصراط وحذف حرف الجر – والله أعلم – الإيجاز والاختصار فضلاً عن شمول القعود على الطريق واستمراره^(١١٤١).

إن حذف حرف الجر ليس بقياس، لأنها من حروف المعاني وحروف المعاني يقتضي القياس عدم حذفها وكذلك عدم زيادتها.

القول في مجيء (إلى) بمعنى (مع):

أنكر الزجاج^(١١٤٢) مجيء إلى بمعنى مع في قوله تعالى: ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ))^(١١٤٣) قال: ((إن قولهم (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء والحروف قد تقاربت في المعرفة ، فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناه واحد ، و(إلى) ههنا إنما قاربت (مع) معنى ، بأن صار اللفظ لو عبّر عنه بـ (مع) أفاد مثل هذا المعنى ، لا أن (إلى) في معنى (مع)))^(١١٤٤).

وأكد ما أورده في المعاني بما نصّ عليه في الإعراب من قوله ((وهذا باب ينتقاه الناس معسولاً ساذجاً من الصنعة .. وهذا في الحقيقة من باب الحمل على المعنى فقوله ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)) معناه من يضيف نصرته إلى نصره الله))^(١١٤٥)

-
- 1135 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩١/١ وينظر إعراب القرآن للزجاج ١٠٦/١ – ١٠٧ .
1136 ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩١/١ ، ٢٨٦/٢ .
1137 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٤/١ وشرح التسهيل ٨٣/ وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٣ .
1138 ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٤/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٧٣/٢ والخصائص ٢٧٣/٢ وفيه أن مذهب ابن جني على ما أخبره شيخه أبو علي عن أبي بكر، بأن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار.
1139 سورة الأعراف ، الآية ١٦
1140 معاني القرآن للنحاس ١٦/٣ . وينظر معاني الأخفش ٣٢٦/٢ .
1141 ينظر التبيان ٣٦٤/٤ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٥٦ .
1142 ينظر معاني القرآن ٤٢١/١ .
1143 سورة آل عمران ، الآية ٥٢ وسورة الصف، الآية ١٤ .
1144 ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٢١/١ .
1145 إعراب القرآن للزجاج ٨٠٦/٣ .

أما مذهب النحاس في قوله جلت قدرته ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)) فقد أكد فيه موقفه ، وهو رفض أن تكون (إلى) بمعنى (مع) وعقب على هذا الرأي بقوله : ((وقد قال هذا بعض أهل اللغة ، وذهبوا إلى أن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض ، واحتجوا بقوله تعالى : ((وَلَا صَلَّيْبُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))^(١١٤٦) قالوا في بمعنى (على) وهذا القول عند أهل النظر لا يصح ، لأن لكل حرف معناه ، وإنما يتفق الحرفان لتقارب المعنى ، فقوله تعالى : ((وَلَا صَلَّيْبُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)) كان الجذع مشتملاً على من صلب ولهذا دخلت (في) لأنه قد صار بمنزلة الظرف ، ومعنى (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) : من يضم نصرته إياي إلى نصره الله عز وجل))^(١١٤٧)

وفي موضع آخر استحسنت مجيء (إلى) على بابها في قوله تعالى : ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ))^(١١٤٨) ، ((قيل المعنى (مع أموالكم) والأجود أن تكون (إلى) في موضعها وليكن المعنى :

(ولا تضم أموالهم إلى أموالكم))^(١١٤٩) وما دام معنى (إلى) يتلائم مع سياق الآية فمن التكلف أن نجعله بدلاً من حرف آخر .

ونسب أبو حيان^(١١٥٠) للرماني والفراسي أنهما قدرا إلى (باللام) في الآية السابقة، أي (الله) ثم ذكر أنها بمعنى اللام في قوله تعالى: ((... يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ..))^(١١٥١) لتقديرهم (إلى الحق) بـ (للحق).

وقد أنكر ابن جني أن تكون (إلى) بمعنى (مع) في كل الأحوال. وأنه لو كان كذلك لأمكنك أن تقول: سرت إلى زيد، تريد: ((معه) ولكن متى كان الفعل بمعنى فعل آخر ، كان أحدهما يتعدى بحرف والثاني بأخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه، إيذانا بأن هذا الفعل بمعنى الفعل الآخر))^(١١٥٢) وأورد قوله تعالى: ((من أنصاري إلى الله)) عنده انه جاز أن يأتي بـ (إلى) لأن معناه (والله أعلم) مَنْ يَنْصَافُ فِي نَصْرَتِي إِلَى اللَّهِ، وجعل دليل مذهبه في تضمين الأفعال وليس الحروف، قوله تعالى: ((هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى))^(١١٥٣) قال: ((وأنت تقول: هل لك في كذا، ولكنه لما كان على هذا دعاء من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) صار تقديره: ادعوك وأرشدك إلى أن تزكى))^(١١٥٤).

وممن أجاز ذلك ابن فارس قال: ((إلى) تكون بمعنى الانتهاء وتكون بمعنى (مع) قالوا في قوله تعالى: ((من أنصاري إلى الله)) بمعنى (مع الله) وقال قوم: معناها: من يضيف نصرته إلى نصره الله جل وعز لي فيكون بمعنى الانتهاء))^(١١٥٥).

أما الرماني فقد ذكر هذا المعنى ذكر مورد للمسألة من غير إبداء رأيه فيها، وان كنا نستشف من عبارته عدم ممانعته لوقوع هذا المعنى، قال: ((إلى) معناها انتهاء الغاية، وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون بمعنى (مع) كقول العرب (الذود إلى الذود إبل) أي مع الذود،

-
- 1146 سورة طه ، الآية ٧١ .
1147 معاني القرآن للنحاس ٤٠٥/١
1148 سورة النساء ، الآية ٢ .
1149 معاني القرآن للنحاس / ٥١٤ - ٥١٥ .
1150 ينظر/ البحر المحيط ٤٧١/٢ .
1151 سورة الاحقاف / ٣٠ .
1152 الخصائص ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧ .
1153 سورة النازعات / ١٨ .
1154 الخصائص ٢ / ٣٠٩ - ٣١٠ .
1155 الصاحبى / ١٣٢ واستحسن الفراء أن تكون إلى بمعنى مع ينظر معاني القرآن للفراء ٢١٨/١ .

وحملوا عليه قوله تعالى: ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ))^(١١٥٦) أي (مع أموالكم) وجوزوا أن تكون إلى ههنا على بابها، والتقدير: الذود مضاف إلى الذود وكذلك الآية كأنها في التقدير: ((ولا تأكلوا أموالهم مضافة إلى أموالكم))، ومن ذلك قوله تعالى: ((من أنصاري إلى الله))^(١١٥٧).

القول في أيمن:

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، الأول: مذهب البصريين أن (أيمن) اسم مشتق من (اليمن) وهو البركة^(١١٥٨) وقيل إن ذلك مذهب سيبويه^(١١٥٩) وقيل انه مذهب الجمهور^(١١٦٠) واحتجوا بأن همزة (أيمن) همزة وصل ولو كانت جمع يمين لوجب أن تكون همزة قطع. قال نصيب بن رباح:^(١١٦١)

فقال فريقُ القوم لما نشدتهم نعم وفريقٌ ليمنُ الله ما ندرى

ومما احتجوا به أيضا أن العرب تقول في (أيمن): (م الله) قالوا لو كان جمعا لتعذر حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً، لأن ذلك لا نظير له^(١١٦٢). وقد نسب أبو علي الفارسي^(١١٦٣) ذلك إلى المبرد، وانه أجاز كون الاسم المظهر على حرف واحد، فذهب في قولهم (م الله لأفعلن)^(١١٦٤) إلى انه محذوف من (أيمن) وان الكلمة فعل ذلك بها علما بأنها تنفصل وأجاز هو - أي الفارسي - أن تكون الميم بدلا من الباء لمقاربتها في المخرج، ودليله أنها أبدلت منها في غير هذا الموضع أيضا.

وبعد أن أدلى بحجته قال: ((وذلك عندي أشبه من أن يكون من أيمن فيصير الاسم على حرف واحد.. لأن ذلك في الكلام، وما جاز مثله، فإنما هو في الشعر، وقد يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام ولم نجد في الكلام اسما مظهرا على حرف مفرد، وهذا الذي ذكرته في قولهم م الله في الوجهين قول أبي بكر))^(١١٦٥). والحقيقة أنني لم أجد قول أبي بكر في كتابيه الأصول أو الموجز.

الثاني: إنه اسم جمع (يمين)، وعليه الكوفيون^(١١٦٦). وقيل أيضا انه مذهب بعض الكوفيين وابن درستويه^(١١٦٧).

وحجة أصحاب هذا المذهب انه على وزن (أفعلن) وهذا الوزن مما يختص به الجمع ولا يكون في المفرد واستدلوا بأبيات جاء فيها (أيمن) جمع يمين منها قول زهير بن أبي سلمى:^(١١٦٨)

فُتْجِعُ أَيْمَنَ مَنَا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدَّمَاءُ

-
- 1156 سورة النساء / ٢.
1157 معاني الحروف / ١١٥.
1158 ينظر: الإنصاف م(٥٩) ٤٠٤/١ وائتلاف النصره (م٣٣) ٥١/٢ وهمع الهوامع ٤٠/٢ وحاشية الصبان ٢٣٢/٤.
1159 ينظر: الكتاب ٣/٢ و٣٢٤ و٥٠٢ و٥٠٤ وينظر شرح الرضي على الكافية ٣٣٧/٢.
1160 ينظر الارتشاف ٤٦٩/٢ والمساعد ٣١٠/٢.
1161 شعره / ٩٤.
1162 ينظر: الإنصاف ٤٠٧/١ - ٤٠٨.
1163 ينظر: البغداديات / ١٦١ - ١٦٣.
1164 مذهب سيبويه في (مُ الله لأفعلن) أن (بعض العرب يقول (م الله لأفعلن) ويريد أيم الله فحذف حتى صيرها على حرف) الكتاب ٣٠٩/٢ بولاق.
1165 البغداديات / ١٦٣.
1166 ينظر شرح الرضي ٣٣١/٢ ورفص المباني / ٣٢٦ والمساعد ٣١٢ / ٢.
1167 ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٨.
1168 الديوان / ٢٤ والإنصاف ٤٠٥/١.

واحتجوا أيضا بأن الأصل في همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع لأنه جمع إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل.^(١١٦٩)

ورفض صاحب الإنصاف مذهب الكوفيين وأبطل حججهم الواحدة تلو الأخرى.^(١١٧٠) ومما قيل في رد هذا المذهب أيضا: أن من العرب من يفتح ميمه فيكون على وزن (افعل) وأنه لا يوجد مثل ذلك في الجموع، كما أنه لو كان جمع (يمين) لجاز فيه من الأمر ما جاز في مفرده من النصب والرفع.^(١١٧١)

الثالث: انه حرف جر، ذهب إلى ذلك الزجاج^(١١٧٢) و الرماني^(١١٧٣) ورفض أبو حيان هذا المذهب عاداً إياه من شذوذ القول.^(١١٧٤)

وما نسب إلى الرماني، قد حقق القول في صحته الدكتور المبارك واثبت عدم دقته أو صحته، والحق أن الرماني ذكر (أيمن) مرة بين حروف الإضافة فقال: ((وحروف الإضافة هي التي توجب اختصاص مدلول عليه من غير تصريح بمصرح بذكره وهي سبعة عشر، ستة منها تلزم حروف الإضافة، واحد عشر لا تلزم حروف الإضافة فاللازمة من وإلى وفي والباء الزائدة واللام الزائدة ورب، والتي لا تلزم عن وعلى وكاف التشبيه وواو القسم وحتى ومنذ وخلا وعدا وحاشا وأيم وأيمن))^(١١٧٥) ثم ذكر الدكتور المبارك انه عاد وذكرها ثانية في باب القسم بالجملة على أنها اسم فقال: (ولا يستعمل أيمن الله إلا في اسم الله جل وعز والكعبة، لأنه مبهم ليس بأصل في القسم، والألف فيه وصل لأنه اسم مبهم يشبه الحرف)).^(١١٧٦) وأنه قال في موضع ثالث: ((وتقول أيم وأيمن فتدخل فيه ألف الوصل لأنه اسم يشبه الحرف بلزوم موضع واحد في القسم على طريق النادر في موضعه، فاقترض أن يجري مجرى الحرف النادر في حركته ليبدل بندوره في حركته على ندوره في موضعه، ودليل ذلك قولهم ليمن الله وليم الله))^(١١٧٧). ومن هنا اتضح للدكتور المبارك ولنا أن أيمن عند الرماني حرف إضافة ولكنه غير ملزم للإضافة وهو اسم ولكنه يشبه الحرف أي أن الرماني قال كسائر النحاة باسمية أيمن، ولكنه زاد عليهم بإثبات وجه الحرفية لها أيضا.

معاني الباء:

حرف جر للإصاق لم يذكر لها سيبويه^(١١٧٨) معنى غيره. وزاد غيره معنى التعدية والاستعانة والسببية، والظرفية والمصاحبة، وذكر أبو حيان أن هذه المعاني الخمسة عند البصريين تجماع الإصاق.^(١١٧٩)

-
- 1169 ينظر الإنصاف ٤٠٤/١ - ٤٠٧.
1170 ينظر: الإنصاف ٤٠٤/١ - ٤٠٧.
1171 ينظر: الجنى الداني/ ٥٣٩.
1172 تفرد السيرافي بأن نقل عنه أنه يأخذ بمذهب الكوفيين ينظر شرحه على الكتاب ١/٤٧.
1173 قال ابن هشام: أيمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني، ينظر مغني اللبيب ١/١٠٠ وتابعه السيوطي في همع الهوامع ٤٠/٢.
1174 ينظر الارتشاف ٤٦٩/٢.
1175 شرح كتاب سيبويه للرماني ٢ / ١ / ٤٦ نقلا عن كتاب الروماني النحوي / ٣٣٣.
1176 شرح كتاب سيبويه للرماني ٤ / ١ / ١٠٩ نقلاً عن الرماني النحوي / ٣٣٣.
1177 شرح كتاب سيبويه للرماني ٥ / ٣ نقلاً عن الرماني النحوي / ٣٣٣.
1178 قال سيبويه ٢/٣٠٤ بولاق: ((باء الجر للالزاق والاختلاط وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت بهن وضربته بالسوط، الزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام هذا أصله)) وينظر الارتشاف ٤٢٦/٢.
1179 ينظر الارتشاف ٤٢٦/٢ وهمع الهوامع ٢/٢١.

القول في إفادة الباء معنى التبويض:

ذكر لها السيوطي^(١١٨٠) معنى التبويض ، وأنها التي يحسن موضعها (من)، وزعم أن هذا المعنى أثبتته لها الكوفيون والأصمعي والفارسي وآخرون ممن ذكرهم، والصواب أن أبا علي لم يذكر لها من المعاني غير الإلصاق والزيادة، قال: ((والباء معناها الإلصاق والاختلاط كقولك: كتبت بالقلم، وعمل النجار بالقدم، وتكون زائدة في قولهم: كفى بالله ، وبحسبك أن تفعل كذا ، وألقى يده، وألقى بيده))^(١١٨١).

واثبت ابن السراج من معانيها أن ((معناها الإلصاق، وجائز أن يكون معه استعانة، وجائز لا يكون، فأما الذي معه استعانة فقولك كتبت بالقلم، والذي لا استعانة معه فقولك، مررت بزيد و تراد في خبر المنفي توكيدا نحو: ليس زيد بقائم، وجاءت زائدة في (حسبك بزيد) و((كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا))^(١١٨٢)((^(١١٨٣).

فهو لم يثبت لها من المعاني غير الإلصاق والزيادة على نحو ما اثبت لها سيوطيه.

وقد أنكر ابن جنبي^(١١٨٤) ورود الباء للتبويض، وردّ من قال بذلك في قوله تعالى: ((وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ))^(١١٨٥) قال: إن أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء، ومذهبه أنها زائدة لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه^(١١٨٦) وتأول مع من أنكر ذلك ما استدل به مثبتوا ذلك على التضمن واستدل من اثبت لها هذا المعنى بقول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج^(١١٨٧)

قال ابن مالك فيه: ((والأجود تضمنين شربت معنى رويت)).^(١١٨٨)

القول في الباء الزائدة:

خالف ابن السراج مذهب البصريين^(١١٨٩) القائل بزيادة الباء في مثل: ليس زيد بقائم، فلا يرى زيادتها قال: ((وحق الملغي عندي أن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد، وهذه الحروف التي خفض بها قد دخلت لمعان غير التأكيد))^(١١٩٠). وذكر في موضع آخر أن (الباء وعالم) في قولنا: ليس زيد بعالم، في موضع نصب^(١١٩١).

1180 ينظر همع الهوامع ٢١/٢ وهذا المعنى أثبتته للفارسي أيضا ابن هشام في المغني ١١١/١ وذكر أبو حيان في الارتشاف ٤٢٦/٢ أن كونها للتبويض معنى ذكره ابن مالك وتابع فيه الفارسي في التذكرة وأنه مذهب كوفي، ينظر شرح التسهيل / ١٨٤ ومنهج السالك ٢٤٨ وذكر صاحب الجنى الداني / ١٠٦ إن ممن ذكر معنى التبويض فيها الأصمعي والفارسي في التذكرة عن الكوفيين فلا يكون على هذا انه صاحب هذا الرأي وإنما هو ناقله عن الكوفيين.

1181 المقتصد ٨٢٢/٢.

1182 سورة الإسراء ، الآية ٩٦.

1183 الأصول في النحو ٥٠٣/١.

1184 ينظر سر صناعة الإعراب ١٣٩/١.

1185 سورة المائدة / ٦.

1186- ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/٢.

1187 البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر ديوان الهذليين ٥١/١. أثبت لها معنى من هنا ابن الأنباري ينظر شرح القصائد السبع / ٣٢٤.

1188 شرح التسهيل / ١٨٤، وهو رأي الفراء ينظر معاني القرآن ٢١٥/٣ وينظر همع الهوامع ٢١/٢.

1189 ينظر الكتاب ٤١/١، ٩٢. والمقتضب ٤٢١/٤ وإعراب القرآن للنحاس ١٨٧/١. وسر صناعة الإعراب ١٥٨/١.

1190 الأصول في النحو ٢٦٩ / ٢.

1191 ينظر الأصول في النحو ٦٣ / ٢ - ٦٤.

ويتضح الخلاف أكثر فيما بينه وبين أصحابه في قوله تعالى: ((كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)) (١١٩٢) ، فمن مواضع زيادة الباء، أن تزداد في فاعل (كفى) (١١٩٣) ونقل ابن هشام (١١٩٤) عن الزجاج (١١٩٥) أنه علل دخولها في فاعل (كفى) لتضمن (كفى) معنى (اكتف) واستحسن ابن هشام هذا القول وهي عند ابن السراج (١١٩٦) هنا ليست زائدة وإنما يقدر لكفى فاعلا هو الكفاية فيكون المعنى عنده: كفى كفايتي بالله، فالفاعل عنده ضمير الاكتفاء. ورد الرمانى هذا التأويل بقوله: ((المعنى كفى الله ولكن الباء دخلت للتوكيد. وقال ابن السراج ليست بزائدة والتقدير: كفى والاكتفاء بالله وهذا التأويل فيه بُعد لقبح حذف الفاعل ولأن الاستعمال يدل على خلافه، قال عبد بنى الحسماس:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً (١١٩٧)

عميرة ودّع إن تجهّزت غادياً

فهذا كما تقول: كفى الله (((١١٩٨).

يبدو لي أن الذي أراد الرمانى قوله أن كفى لما كانت في الآية الكريمة بمعنى (اكتف) وجب دخول الباء في فاعلها، وأن فاعلها لم يحذف وإنما هو لفظ الجلالة، ويدلنا على ذلك قول عبد بنى الحسماس لأنه ((لم يستعمل (كفى) هنا بمعنى (اكتف) (((١١٩٩). وردّ مذهب ابن السراج بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمراً (١٢٠٠) وجواز إعماله مضمراً هو مذهب الكوفيين (١٢٠١).

وجعل ابن هشام (١٢٠٢) صحة قول ابن السراج موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وأنه قول الرمانى والفارسي اللذين أجازا (مروري يزيد حسن وهو بعمره قبيح).

وزعم أبو حيان أن ابن السراج أجاز هذا - أي أجاز زيادتها في فاعل كفى - وأجاز وجهها آخر وهو ((أن يكون فاعل كفى ضميراً يعود على المصدر المفهوم من كفى، كأنه قال: كفى هو ، أي الاكتفاء بالله فالباء ليست زائدة)) (١٢٠٣).

1192 سورة النساء / ٧٩ والإسراء / ٩٦ .

1193 ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٤٤ .

1194 ينظر مغني اللبيب ١/ ١٤٤ .

1195 ينظر إعراب القرآن للزجاج ٢/ ٦٦٩ . ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٤ .

1196 ينظر الأصول في النحو ٢/ ٢٦٩ وفيه يقول (والقياس يوجب أن يكون التأويل (كفى كفايتي بالله) فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجودا).

1197 الديوان/ ١٥ وينظر معاني الحروف / ٣٧ والإنصاف ١/ ١٦٨ ومغني اللبيب / ١٤٥ وذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على الإنصاف المسمى:

(الانصاف من الإنصاف) ١/ ١٦٨ إن كفى على ثلاثة اضرب: الأول أن يكون بمعنى حسب وهذه قاصرة لا تتعدى وهي التي يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة نحو قوله تعالى: (كفى بالله شهيدا) والثاني أن تكون بمعنى وفى فتتعدى إلى اثنين ولا يقترن فاعلها بالباء والثالث أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى فتتعدى إلى واحد ولا يقترن فاعلها بالباء الزائدة والصواب عنده أنها في الآية الكريمة وفي قول الشاعر أنها من الضرب الثاني.

1198 معاني الحروف / ٣٧ وقال ابن جني في قوله تعالى: ((كفى بالله شهيدا)) إنه شاذ قليل ينظر المحتسب ١/ ١١٧ .

1199 مغني اللبيب ١/ ١٤٥ .

1200 ينظر منهج السالك ٢٤٩ والجنى الداني ١١١ .

1201 ينظر الجنى الداني ١١١ ومغني اللبيب ١/ ١١٣ وشرح التصريح ٢/ ٦٢ .

1202 ينظر مغني اللبيب ١/ ١٤٤ .

1203 ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ١١٣ و يبدو أن أبا حيان يشير إلى قول ابن السراج في الأصول ٢/ ٦٤ ، (والاسم الذي عمل فيه الحرف على ضربين: ضرب يكون فيه حرفا زائدا للتوكيد، سقوطه لا يخل بالكلام بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل، نحو قولك: لست بقائم ولا قاعد، الباء زائدة لتأكيد النفي بالكلام.. وكذلك (كفى بالله شهيدا) إنما هو كفى الله، فهذا لك أن تعطف على الموضع تقول: كفى يزيد وعمره والضرب الثاني)) وأنه قال بزيادتها في الأصول ١/ ٥٠٣ .

هذا وضعف ابن جني أيضا ما ذهب إليه ابن السراج لأنه يرى أن إعمال المصدر المحذوف في المجرور ضعيفا ، قال: ((وأجاز ابن السراج أن يكون (كفى بالله) تقديره كفى اكتفاؤك بالله أي اكتفاؤك بالله يكفيك وهذا يضعف عندي لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف وهو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقيته صلته، وإنما حسنه عندي قليلا انك قد ذكرت (كفى) فدل على الاكتفاء لأنه من لفظه كما تقول: من كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له فأضمرته لدلالة الفعل عليه... والقول في هذا قول سيبويه، انه يريد: كفى الله كقوله تعالى: ((وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ)) (١٢٠٤)) (١٢٠٥).

ومن مواضع زيادتها، أن تزداد في المفعول به (١٢٠٦)، في نحو قوله تعالى: ((تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ)) (١٢٠٧) على قراءة ضم التاء، أو (تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ) بفتح التاء، فمن قرأ بفتح التاء، فالباء فيه على وجهين أحدهما أن تكون للتعدية شأنها في ذلك شأن الألف، فقولنا ذهب به في معنى أذهبته، والتقدير: تُنْبِتُ الذَّهْنَ. والثاني أن تكون الباء موضع الحال والتقدير تنبت وفيها الدهن.

أما من قرأ بضم التاء، فيجوز أن تكون الباء للحال أيضا والمفعول محذوف والتقدير تنبت ثمرتها بالدهن، أي وفيها الدهن، أو أن تكون الباء زائدة، أي: تنبت الدهن، أي ما يكون منه الدهن. (١٢٠٨)

وهنا يطالعنا قولان لابن جني هذه المرة في المسألة فقد قال بزيادتها في موضع، ثم عاد لينقض ما قاله في موضع آخر، قال في بيانه لقوله تعالى: ((يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ)) (١٢٠٩): ((قرأ أبو جعفر يزيدُ) يُذْهِبُ) بضم الياء، (١٢١٠) قال أبو الفتح: الباء زائدة، أي (يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ) ومثله في زيادة الباء في نحو هذا قول الهذلي:

شربنَ بماءِ البحرِ ثم ترفعت متى لجاجِ خضرٍ لهن نبيج (١٢١١)

أي شربن ماء البحر، وان كان قد قيل: أن الباء هنا بمعنى (في)، أي في لجاج والمفعول محذوف معناه شربت الماء في جملة ماء البحر، وفي هذا التأويل ضرب من الإطالة والبعد، واعلم من بعد أن هذه الباء إنما تزداد في هذا النحو كقوله: ((يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ)) لتوكيد معنى (التعدي) (١٢١٢).

وفي الوقت الذي حمل فيه القول على الزيادة وأنه من باب أولى من حملها على معنى في، ولتوكيد معنى تعدي الفعل، نجده في موضع آخر يضعف ورودها زائدة، وذلك عند قوله تعالى: ((تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ)).

قال: ((من قرأ (تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ) قد حذف مفعولها أي: تنبت ما تنبته ودهنها فيها، وذهبوا

1204 سورة الأحزاب، الآية ٢٥.

1205 سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٢ وينظر المحتسب ١ / ١١٧.

1206 ينظر معاني الحروف للرماني / ٣٦ ومغني اللبيب ١ / ١٤٦.

1207 المؤمنون / ٢٠ (قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم التاء وكسر الباء وقرأ الباقون بفتح التاء وضم الياء، ينظر الحجة لابن خالويه / ٢٣٠ والتيسير / ١٥٩).

1208 ينظر إعراب القرآن للزجاج ٢ / ٦٧١.

1209 سورة النور، الآية ٤٣

1210 ينظر الأتحاف / ١٩٩.

1211 البيت لأبي ذؤيب ينظر ديوان الهذليين ١ / ٥١ والخصائص ٢ / ٨٥ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٢ والجني الداني / ١٠٧ وفي سر الصناعة ١ / ١٣٣ قال: ((إعلم أن الباء قد زيدت في أماكن ومعنى قولي زيدت أنها إنما جيء بها لتوكيد للكلام ولم تحدث معنى)). وقال عن بيت أبي ذؤيب: ((فالباء فيه زائدة إنما معناه شربن ماء البحر هذا هو الظاهر من الحال والعدول عنه تعسف، وقال بعضهم معناه شربن من ماء البحر فأوقع الباء موقع من في سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٤).

1212 المحتسب ٢ / ٨٨.

إلى انه في معنى (تثبت) وأنها لغة فَعَلتْ أَفَعَلتْ وقد يجوز أن يكون محذوف المفعول، ونحن نعلم أن الدهن لا يثبت الشجرة، وإنما يثبتها الماء، فأما من ذهب إلى زيادة الباء أي (تثبت الدهن) فمضعوف المذهب وزائد حرفا لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته))^(١٢١٣):

فالقول المرغوب عنه في الموضع الأول نجده مرغوب فيه في الموضع الثاني عنده، وما رده من أنها بمعنى (في) عاد ليثبتها لها هنا بدعوى أن ((هذا عند حدّاق أصحابنا على غير وجه الزيادة وإنما تأويله عندهم - والله أعلم - تثبت ما تثبته والدهن فيها))^(١٢١٤).

والذي يبدو لي إنه لا يميل إلى القول بزيادتها بالقدر الذي يحملها فيه على معنى (في) بدليل حمله عليها قول عنتره:

شربين بماءِ الدحر ضين فأصبحت زوراء تُنْفِرُ عن حياضِ الديلمِ^(١٢١٥)

قال: ((إنما (الباء) في معنى (في) كما تقول: شربت بالبصرة والكوفة أي: في البصرة))^(١٢١٦) وأنه من باب حذف المفعول وإنما هو على: شربت في هذا الموضع ماء ((وما أكثر وأعذب وأعرب حذف المفعول وأدله على قوة الناطق به))^(١٢١٧).

ومن الجدير بالذكر أن مذهب ابن فارس^(١٢١٨) في الباء من قول عنتره، أنها الواقعة موقع (من) وأنه أراد: شربين من ماء الدحرضين وجعل منه قوله تعالى: ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ))^(١٢١٩) أي منها.

ثم إننا نجد أنّ ما انفرد به ابن السراج، وجد صداه عند النحاس، فقد تابعه في عدم زيادة الباء، ولكن في المفعول في قراءة أبي جعفر (يذهب بالأبصار) فالباء عنده متعلقة بالمصدر والفعل دال عليه ومأخوذ منه، قال: ((زعم جماعة أن الباء تزداد، واحتجوا بقول الله جل وعز: ((وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِطَلْمٍ))^(١٢٢٠). وان كان غير هذا القول أولى منه، وهو ما حكاه لنا علي بن سليمان عن المبرد قال تكون الباء متعلقة بالمصدر إذا كان الفعل دالاً عليه ومأخوذاً منه، فعلى هذا يكون التقدير: ذهابه بالأبصار أو إذهابه، وكذا: ((أُدْخِلْ بِالْمُدْخِلِ السِّجْنَ الدَّارَ جَائِزٌ عَلَى هَذَا))^(١٢٢١).

القول في (حتى) الجارة:

مذهب البصريين أنها بنفسها حرف جر^(١٢٢٢) وقال الفراء أنها تخفض لنيابتها عن (إلى) ك ((واو) القسم) و(واو) رب للنيابة عن الباء ورب. والخلاف فيما بعد حتى الجارة هل يدخل فيما قبلها أم لا؟^(١٢٢٣)

نقل أبو حيان أن مذهب المبرد^(١٢٢٤) وأبي بكر ابن السراج وأبي علي الفارسي^(١٢٢٥) أنه

-
- 1213 المحتسب ٨٩/٢. وينظر سر صناعة الإعراب ٢٥٦/١.
1214 سر صناعة الإعراب ١٣٤/١.
1215 البيت لعنتره / ٥٩ ينظر سر صناعة الإعراب ١٣٤/١ والمحتسب ٨٩/٢ وشرح المفصل ١١٥/٢.
1216 سر صناعة الإعراب ١٣٤/١.
1217 المحتسب ٨٩/٢.
1218 ينظر الصاحب في فقه اللغة / ١٠٥.
1219 سورة الإنسان، الآية ٦.
1220 سورة الحج، الآية ٢٥.
1221 إعراب القرآن ٤٤٨/٢.
1222 - صرح سيبويه ١٦/٣ - ١٧ أن ما بعدها داخل فيما قبلها، ولا بد لكنه مثل بما هو بعض مما قبله، قال: ((واتفقوا على أنها إذا عطفت دخل ما بعدها فيما قبلها وأنها لا يعطف بها إلا حيث يجر ولا يلزم العكس)).
1223 ينظر الارتشاف ٤٦٦/٢.
1224 ينظر المقتضب ٣٨/٢.

داخل على كل حال، والصواب أن ابن السراج لم يقل ذلك وإن المجرور بحتى عنده هو ما انتهى الأمر عنده، قال: ((المجرور بحتى هو ما انتهى الأمر عنده ولا يجوز فيه إلا الجر لأن معنى العطف قد زال، وذلك قولك: إن فلانا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر، فانتهت (حتى) بصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز أن تنصب (يوم الفطر) لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها نحو قولك: قام القوم حتى الليل فالتأويل قام القوم اليوم حتى الليل))^(١٢٢٧).

ونقل أبو حيان أيضا عن الفراء والرماني أنها تدخل مالم يكن غير جزء، نحو قولهم: انه لينام حتى الصباح^(١٢٢٨) والذي قاله الرماني: ((حتى من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى فإذا عملت كانت جارة، وكان معناها الغاية كقولك قام القوم حتى زيد، وسرت حتى المغرب، قال الله تعالى: ((سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ))،^(١٢٢٩) تقدر مرة تقدير مع ومرة تقدير إلى، وعلى هذا تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، أن جعلتها بمعنى مع كان الرأس مأكولا، وان جعلتها بمعنى إلى كان الرأس غير مأكول، ولكن الأكل انتهى عنده))^(١٢٣٠).

وهذا الذي ذكره الرماني هو مذهب الأكثرين،^(١٢٣١) في تجويز كون ما بعدها متصلا بأخر أجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح، وقوله تعالى: ((سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ))، فهي لا تجر إلا آخر أو ملاقيا له أو متصلا به، كما يكون جزء منه أيضا نحو: أكلت السمكة حتى رأسها بالجر.

ونقل الشيخ الرضي أن السيرافي مع جماعة أوجب كون ما بعدها أيضا جزء ما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا: نمت البارحة حتى الصباح جرا، كما لم يجيزوا نصبا،^(١٢٣٢) وهو مردود بقوله تعالى ((سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)).

ولم أقف على قول السيرافي هذا – فيما أطلعت عليه من مؤلفاته – غير أنني وجدت في شرحه لأحد أبيات الكتاب، وهو قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها^(١٢٣٣)

أنه قال: ((الشاهد فيه على جر نعله على الغاية، كأنه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع وغيره حتى انتهى الإلقاء إلى نعله. ويجوز نصب نعله على أن حتى بمنزلة الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى نعله؛ يريد ونعله. كما تقول أكلت السمكة ورأسها))^(١٢٣٤) ولا أجد في قوله هذا ما يمكن أن يحمل عليه صحة ما نسب إليه ومذهبه بعد – فيما أرى – مذهب الأكثرين.

القول في رُبِّ:

-
- 1225 ينظر المقتصد ٨٤٠/٢.
1226 ينظر الارتشاف ٤٦٨/٢.
1227 الأصول في النحو ٥١٥/١.
1228 ينظر الارتشاف ٤٦٨/٢.
1229 سورة القدر، الآية ٥.
1230 معاني الحروف/ ١١٩.
1231 ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٢٥/٢.
1232 ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٧٤/٢. وشرح الرضي على الكافية ٣٢٥/٢ ومذهب السيرافي هنا وجوب الرفع على الابتداء والخبر محذوف أي حتى الصباح نمت فيه، وذكر أبو حيان في الارتشاف ٢٣/٢ أن مذهب السيرافي وجماعة أنها لا تجر إلا الجزء فقط دون المتصل به.
1233 نسب في الكتاب ٥٠/١ بولاق لابن مروان النحوي وفي الخزانة ٤٤٥/١ لمروان النحوي.
1234 شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٧١/١ – ٢٧٢.

حرف من الحروف العوامل، وهي عند سيبويه^(١٢٣٥) وجمهور البصريين حرف جر،^(١٢٣٦) واحتجوا لذلك بجملة من الحجج منها: أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء وأنها جاءت لمعنى في غيرها شأنها شأن الحرف، فهي تفيد تقليل ما دخلت عليه كقولهم (رُبَّ رجلٍ يفهم) أي: ذلك قليل.^(١٢٣٧)

قال أبو علي: من الدليل على أنها حرف لا أسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه.^(١٢٣٨)

أما الكوفيون والأخفش فكان مذهبهم فيها أنها اسم^(١٢٣٩) وحجتهم فيما ذهبوا إليه قول بعض العرب: (رُبَّ رجلٍ ظريفٌ) برفع (ظريف).^(١٢٤٠) ووقعها مبتدأ في قول ثابت بن قطننة العنكي:^(١٢٤١)

إِنْ يَقتلوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

ولسنا بصدد تقوية أو إسناد احد الفريقين وتفنيده وإفساد حجج الفريق الآخر، فقد أغنتنا أقلام الباحثين في مؤلفاتهم عن الخوض في المسألة.

والذي يهمنا هو القول في مفادها، وهو مما اختلف فيه على أقوال:^(١٢٤٢)

أولها:

إنه حرف للتقليل دائماً، وهو قول الأكثرين كالخليل وسيبويه، والأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والزجاج والزرجاني والفارسي والرماني والسيرافي وابن جنبي، وجملة من الكوفيين كالكسائي الفراء.^(١٢٤٣)

ثانيها:

إنها للتكثير دائماً وعليه صاحب العين وابن درستويه.

ثالثها:

إنها للتقليل غالباً وللتكثير نادراً وهو مذهب أبي نصر الفارابي في كتابه الحروف.

رابعها:

-
- 1235 ينظر الكتاب ٢٠٩/١، ٢٩٣.
- 1236 ينظر: جواهر الأدب / ٤٥٢ وارتشاف الضرب ٤٥٥/٢ وهمع الهوامع ٢٥/٢ وحاشية الخصري ٢٢٨/١.
- 1237 ينظر الإنصاف (م ١٢١) ٨٣٣ / ٢.
- 1238 ينظر همع الهوامع ٢٥/٢.
- 1239 ينظر منهج الأخفش الأوسط / ٣٩٩. التسهيل / ١٤٧ وشفاء العليل ٦٧٤/٢ - ٦٧٥ وائتلاف النصر (م) ١٤٤/.
- 1240 ينظر الأصول في النحو ٥٠٧/١ وفيه يقول ابن السراج (ترفع ظريفاً تجعله خيراً للرب) ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً، وهذا يجيء على الغلط والتنبيه) وينظر شرح المفصل ٢٧/٨ والجنى الداني ٤٣٩.
- 1241 شعره / ٤٩ وفيه (بعض قتل) مكان (رب قتل) ولا البيت في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٧/١ وهمع الهوامع ٢٥/٢.
- 1242 ينظر اشتقاق أسماء الله / ٥٠ وارتشاف الضرب ٤٥٥/٢ ومغني اللبيب ١٨٠/١ وهمع الهوامع ٢٥/٢.
- 1243 لم ينص سيبويه صراحة على أن ورب تفيد التكثير أو التقليل وإنما ذكر أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد وهذا يحتمل تفسيرات كثيرة ربما يكون احد هذه التفسيرات أنها تفيد التكثير ينظر الكتاب ٢٩٣/١ والأصول في النحو ٥٠٧/١ ومعاني الحروف للرماني / ١٠٦ وإعراب القرآن للنحاس ١١١/٣.

إنها للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا، وجُزم به في التسهيل^(١٢٤٤)، واختاره ابن هشام في المغني^(١٢٤٥).

خامسها:

إنها موضوعة لهما من غير غلبة في احدهما وذكر أبو حيان أنه قول بعض المتأخرين^(١٢٤٦).

سادسها:

إنها لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان^(١٢٤٧).

سابعها:

إنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعمى وابن السيد. فهذه سبعة أقوال حكاها أصحاب المصنفات النحوية.

وللنحاس في المسألة رأي فيه نظر، وهو عكس رأي ابن درستويه ورد عند كلامه عن الآية الشريفة ((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا))^(١٢٤٨)، قال: ((فأما معنى (رب)، ههنا، فإنما هي في كلام العرب للتقليل وان فيها معنى التهديد، وهذا تستعمله العرب كثيرا لمن تنوعه وتتهده، يقول الرجل للآخر: ربما ندمت على ما تفعل... وأما قول من قال: أن (رب)، تقع للتكثير فلا يعرف في كلام العرب..))^(١٢٤٩) فهو ينفي معرفة العرب، لمعنى التكثير فيها.

ولا أميل لرأي النحاس هذا، فمعرفة العرب باستعمال (رب) للتكثير أعرف وأشهر من غيره وليس بالأمر البعيد^(١٢٥٠).

والراجح عندي أن: ((معنى (رب) في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى (كم): كثير من هذا الجنس))^(١٢٥١).

القول في مدخول (رب) المكفوفة ب (ما):

ذكر السيوطي^(١٢٥٢) أن مذهب المبرد وأبي علي الفارسي هو وجوب كون الفعل الذي يتعلق به (رب) المكفوفة ب (ما) ماضيا معنى وقال أبو حيان انه المشهور ورأي الاكثرين، ونقل أبو حيان عن ابن السراج انه ذهب إلى انه يجوز أن يكون حالا، ومنع أن يكون مستقبلا،^(١٢٥٣) ونسب هذا الرأي للكوفيين أيضا وأنهم حملوا قوله تعالى: ((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ))^(١٢٥٤) على إضمار كان^(١٢٥٥). قال ابن السراج في الأصول: ((ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فتم إضمار كان، قالوا في قوله تعالى: ((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)) إنه

1244 ينظر التسهيل / ١٤٧.

1245 ينظر مغني اللبيب / ١ / ١٨٠.

1246 ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٢٥٥.

1247 ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٤٥٥ وفيه ذكر أبو حيان انه (ذهب الكوفيون والفارسي في كتاب الحرف له أنها تكون تقليلًا وتكثيرًا).

1248 سورة الحجر، الآية ٢

1249 معاني القرآن للنحاس ٤ / ٨ - ٩.

1250 ينظر: الجني الداني / ٤٢٠ / ومغني اللبيب ١ / ١٣٥ وجواهر الأدب / ٢١٨.

1251 شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٣١.

1252 ينظر: همع الهوامع ٨ / ٨، وينظر الكتاب ١ / ٢١٢ و ٢٧٠ و ٣٤٥ و ٣٥٣ ومعاني القرآن للفراء ٨٢ / ٢ وارتشاف الضرب ٢ / ٤٥٩.

1253 ينظر الأصول في النحو ١ / ١١١ و ارتشاف الضرب ٢ / ٤٥٩ و ٤٦٣

1254 الحجر / ٢.

1255 ذكر سيبويه في ١ / ١٢٣ انه لا يجوز إضمار (كان) في كل مكان.

لصدق الوعد كأنه قد كان كما قال : ((وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزَعُوا فَلَا قُوَّةَ)) (١٢٥٦) ، ولم يكن فكأنه قد كان لصدق الوعد)) (١٢٥٧).

الواضح من هذا النص انه لا يكون عنده إلا ماضيا، ويتأول المضارع بـماض، أما عند أكثر النحاة فيجوز أن يكون مستقبلا.

أما الشيخ الرضي (١٢٥٨) الذي ناصر الكوفيين لقوله باسمية رَبِّ، فقد ذكر أن ابن السراج وأبا علي في الإيضاح ممن التزم بكون الفعل ماضيا، لان وضع رَبِّ للتقليل في الماضي، وأنهم تأولوا قوله تعالى: ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)) أن مثل هذا المستقبل أي الأمور الأخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي. والذي قاله أبو علي: ((ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى وجب أن تكون (ربما) كذلك أيضا، وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك في نحو قوله تعالى: ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا..)) فهذه حكاية حال، ولا يكون هذا على إضمار (كان) في قياس قول سيبويه))، (١٢٥٩) فهو يرى أن المستقبل نزل منزلة الماضي من جهة تقريره في اليقين وإنما يخبر الله تعالى بكونه فيما يستقبل لصدق الوعد به وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل.

وذكر الرضي أن أبا علي أجاز دخول (ربما) على المضارع بلا تأويل في غير

الإيضاح.

والصحيح انه يكون ماضيا في الأكثر، ويجوز أن يكون حالا ومستقبلا، ودليلنا ما جاء من شواهد كثيرة لا يمكن تأويلها، لان تأويل الكثير ضعيف، منها قول جدر:

فان اهلك فرب فتى سيبكي
علي مهذب رخص البنان (١٢٦٠)

وقول هند أم معاوية:

يا رب قائلة غدا
يا لهف أم معاوية (١٢٦١)

بقي أن نعلم موضع (ما) بعد (رب) عند النحاة، وأنها عند أكثر النحويين لا موضع لها من الإعراب وقد جيء بها لأن رَبَّ لا يليها الفعل فلما جيء بـ (ما) وليها الفعل (١٢٦٢). ولم يرتض أبو علي ذلك، قال: ((والدليل على (ما) في قوله تعالى: ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) لا يجوز أن تكون لغوا، ولا التي مع الفعل بمنزلة المصدر، أنها لو كانت زائدة لوجب أن يضم بعد (ربما) (أن) ولو أضمرت لنصبت الفعل، كما نصبت بعد سائر حروف الخفض، ولو نصبت الفعل بعده كان غير جائز لان (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر المخفوض المعروف فان ((يود الذين كفروا)) بمنزلة: ود الذين كفروا، وإذا تعرف الاسم لم يدخل عليه (رب)، لأنها لا تعمل إلا في اسم شائع غير مختص، لوقوع المنكور بعدها دالا على أكثر من واحد، وهذا مما تختص به النكرات دون المعارف، فلا يجوز لهذا أن تكون (ما) فيه زائدة.. ويبعد أن تجعلها التي هي اسم منكور أيضا، على أن يكون التقدير: رب شيء يوده الذين كفروا، لان المعنى ليس على أنهم يودون شيئا إنما الذي يودونه الإسلام لو كانوا منهم، ويودون لو كانوا مسلمين)) (١٢٦٣) وختم القول بأنها إذا لم يجز أن تكون الزائدة، ولا التي مع الفعل بمعنى المصدر، ولا النافية ولا المنكورة، ثبت أنها الكافة.

1256 سورة سبأ ، الآية ٥١ .

1257 الأصول في النحو ٥١١/١ والموجز في النحو ٥٦ ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه، ورد ابن هشام على من تأول المستقبل بالماضي أن (فيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل).

1258 ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٢ .

1259 المقتصد ٨٣٤/٢ .

1260 البيت في: الجني الداني /٤٥٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٠٣/٣ والخزانة ٤٨٤/٤ .

1261 ينظر همع الهوامع ٢٨/٢ .

1262 ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٨٩/٢ ومعاني الحروف للرماني /١٠٧ .

1263 البغداديات /٢٨٨ .

وما أنكره الفارسي من الوجوه التي يمكن أن تحمل عليها (ما)، عدها ابن خالويه جوابا لسؤال سائل عن موضع (ما)، قال: ((فإن قيل فما موضع (ما) بعد رب؟ فقل في ذلك أجوبة: منها أن تكون نائبة عن اسم منكور فهي في موضع خفض، أو تكون كافة لعمل رب ليقع بعدها الفعل لأنها من عوامل الأسماء، أو تكون (ما) وما وصلت به بمعنى المصدر، يريد: وداد الذين كفرو)) (١٢٦٤)

والذي يبدو لي أن الأقرب إلى الصواب، ويمكن أن نحمل عليه (ما) أن تكون كافة لعمل رب بما له من نظائر لمجيء (ما) كافة مهينة لدخول عوامل الأسماء على الأفعال.

القول في اسمية (على):

تقع (على) للاستعلاء حسا،^(١٢٦٥) نحو قوله تعالى: ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ))،^(١٢٦٦) أو معنى نحو: ((... فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ...))^(١٢٦٧).

وتأتي لمعان أخرى ذكرها النحاة في مصنفاتهم. وذكر السيوطي^(١٢٦٨) أن مذهب ابن الطراوة وأبي علي الفارسي والشلوبين، هو أنها اسم معرب دائما بحجة أنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء. وزعم الاخفش^(١٢٦٩) أنها اسم إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد كقوله تعالى: ((امسك عليك زوجك))^(١٢٧٠)، وقول الشاعر^(١٢٧١):

هون عليك فإن الامو ر بكف الإله مقاديرها

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم، ورد ابن هشام هذا بأنها لو كانت اسما حينئذ لصح حلول فوق محلها، وإن هذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف، وإما على حذف مضاف أي هون على نفسك^(١٢٧٢)، وانكر ابن هشام أيضا ما ذهب إليه ابن الانباري من أن (إلى) قد ترد اسما، فيقال: انصرفت من إليك، حملا على اسمية (على) في قولهم (غدوت من عليك) وزعم انه لو كان ثابتا لكان في غاية الشذوذ، وكان الأولى به أن يجعل هذا الشاذ في غاية الشذوذ مع ثبوته على قلة، ذلك لان ابن الانباري هو اقرب إلى الأعراب، وإلى موارد اللغة الأولى، والذي يبدو أن ابن هشام في حكمه يصدر عن مذهب البصريين في التشذيق لقلته أو ندرته.

القول في مجيء (في) مكان (على):

ذكر أبو عبيدة في مجاز القرآن^(١٢٧٣)، أن (في) تكون بمعنى (على) في قوله تعالى: ((وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ))^(١٢٧٤) وقدروا قوله تعالى (في جدوع) بـ (على جدوع). ويرى الزجاج أن (على) لو كانت مكان (في) في هذه الآية لأدت هذه الفائدة، ونفى أن تكون على وفي بمعنى واحد دائما، وأجاز اشتراكهما في المعنى في هذه الآية، لان الجذع يشتمل على المصلوب

- 1264 الحجة ١٨٠/ .
1265 ينظر مغني اللبيب ١٥٥/١ وهمع الهوامع ٢٨/٢ .
1266 سورة المؤمنون/٢٢ .
1267 سورة البقرة/٢٥٣ .
1268 ينظر همع الهوامع ٢٩/٢ وفي ارتشاف الضرب ٤٥١/٢ (ومن قال إنها لا تكون إلا اسما، يقول (إنها معربة).
1269 ينظر مغني اللبيب ١٥٧/١، ونسب أبو حيان للاخفش انه استدل على اسمية (على) بقول العرب (سويت على ثيابي) وان معناه: سويت فوق ثيابي، ثم رد أبو حيان هذا بأنه لا يدل على أن (على) اسم وقد جاء ((وهزي إليك بجذع النخلة)) مريم/٢٥ وقال (ولا نعلم أحدا ذهب إلى أن (إلى) اسم فيكون (سويت على ثيابي، من هذا القبيل القليل) الارتشاف ٤٥١/٢ أي أنه أنكر قول ابن الانباري في اسمية (إلى) أيضا.
1270 سورة الأحزاب/٣٧ .
1271 البيت للأعور (بشر بن منقذ) وهو في الكتاب ٣١/١ ومغني اللبيب ١٥٧/١ وهمع الهوامع ٢٩/٢ .
1272 ينظر مغني اللبيب ١٥٧/١ .
1273 ينظر مجاز القرآن ١٤/١ .
1274 سورة طه، الآية ٧١ .

لأنه أخذ من أقطاره، ويرى أن (زيدا على الجبل، وفي الجبل) صالح لان الجبل قد اشتمل على زيد فعلى هذا مجاز هذه الحروف^(١٢٧٥)، فهو لا يمنع أن تكون هنا حالة محل على لتمثلها معنى الظرفية.

وتأول البصريون ما جاء هنا، على أن (في) ليست بمعنى (على) وان الأولى أنها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف شبهه بالحال في الشيء^(١٢٧٦).

القول في (الكاف) اسماً:

الكاف حرف جر، لا خلاف في ذلك، أفاد التشبيه، ومعناها معنى (مثل) نحو قولنا: أنت كزيد، قال سيبويه: ((كاف الجر التي تجيء للتشبيه وذلك قولك: أنت كزيد))^(١٢٧٧).

وتقع اسما مرادفة لـ (مثل) جارة أيضا، وهي عند سيبويه والمحققين لا تقع كذلك إلا ضرورة^(١٢٧٨)، قال ابن السراج: ((كاف التشبيه قولك: أنت كزيد ومعناها معنى مثل، وسيبويه يذهب إلى أنها حرف، وكذلك البصريون ويستدلون على انه حرف بقولك جاءني الذي كزيد، كما تقول: جاءني الذي في الدار، ولو قلت جاءني الذي مثل زيد لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيد حتى يكون لهذا الخبر ابتداء، ويكون راجعا في الصلة إلى الذي، فإن أضمرته جاز على قبح، وإذا قلت جاءني الذي كزيد لم تحتج إلى هو ومما يدلك على أنها حرف مجيئها زائدة والأسماء لا تقع موقع الزوائد إنما تزداد الحروف، قال تعالى: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))^(١٢٧٩)، فالكاف زائدة لأنه لم يثبت له مثلا تبارك وتعالى عن ذلك، والمعنى ليس مثله شيء وقد جاءت في الشعر واقعة موقع مثل موضوعة موضعها نحو.. وهذا إنما جاء على ضرورة الشاعر))^(١٢٨٠).

وزعم أبو الحسن الاخفش^(١٢٨١) أن الكاف تكون اسما في فصيح الكلام^(١٢٨٢)، ونقل السيوطي^(١٢٨٣) انه مذهب أبي علي الفارسي أيضا، وأنها عندهما تقع كذلك اختيارا كثيرا نظراً إلى كثرة السماع، فيجوز في: زيد كالأسد، أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضا بالإضافة.

واحتج من قال باسميتها بما جاء من الشعر العربي، كقول الأعشى^(١٢٨٤):

أنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ
فالكاف هي الفاعلة.

وقول امرئ القيس^(١٢٨٥):

وانك لم يفخر عليك كفاخرٍ
ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب

فاستعمل الكاف فاعلة بيفخر.

وكذلك قول الآخر^(١٢٨٦):

1275 ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٢٢/١ و ٢٣٩/٢.

1276 ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢ وهو رأي الزجاج في إعراب القرآن ٣ / ٨٠٦ .

1277 كتاب سيبويه ٣٠٤/٢ وينظر المتقضب ١٤٠/٤ والصاحبي ١١١/ ولم يجز ابن فارس وقوعها اسم.

1278 ينظر مغني اللبيب ١٩٦/١ وهمع الهوامع ٣٠/٢.

1279 سورة الشورى ، الآية ١١ .

1280 الأصول في النحو ٥٣٣/١ وذكر مجموعة من الأمثلة الشعرية، وجعل ما جاء من ذلك إنما بابيه الشعر والضرورة ، وينظر الموجز في النحو / ٥٨ .

1281 معاني القرآن للأخفش ٣٠٧/٢.

1282 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٧/١ ومغني اللبيب ٢٣٩/١ وارتشاف الضرب ٤٣٥/٢ وهمع الهوامع ٣٠/٢.

1283 ينظر همع الهوامع ٣٠/٢ وهو ما نقله ابن هشام في المغني ٢٣٩/١ قبله وأبو حيان في الارتشاف ٤٣٧/٢.

1284 ديوانه ١٤٩/ وينظر كتاب سيبويه ٢٠٣/١ والأصول في النحو ٥٣٣/١ والمقضب ١٤/٤ والكامل ٢٧٢/١.

1285 ديوانه ٤٤/ وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٧/١.

وصيروا مثل كعصفٍ مأكول

فأضاف مثل إلى الكاف ولا تضاف إلا إلى الأسماء. وأول المانعين ذلك، بأنه لا حجة فيه لأنه شعر، والكاف قد تكون اسما في الشعر، وأنها قد تكون في جميع ما ذكر حرف، ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وإن لم تكن مختصة فكأنه قال (ناه كالطعن) و (فاخر كفاخر ضعيف) و (مثل شيء كعصف)^(١٢٨٧)، ونقل البغدادي^(١٢٨٨) أن هذا التوجيه قال به الفارسي في البغداديات، وأنه رجع عنه في البصريات، وقد أورد كلامه في الموضعين.

ومن الجدير بالملاحظة أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جدا، وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتى كأنك لم تحذف^(١٢٨٩).

ومجيء الكاف اسما في الاختيار مذهب ابن جنى أيضا، قال في بيت الأعشى سابق الذكر: ((فأما قوله ((ولن ينهى ذوي شطط كالطعن)) فالكاف هنا في موضع اسم مرفوع فكأنه قال: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن، فيرفعه بفعله فان قال قائل فهل يجوز أن تكون الكاف في هذا البيت حرف جر، وتكون صفة قامت مقام الموصوف، وتقدير الموصوف على قولنا، ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن فيكون الفاعل شيء المحذوف، وتكون الكاف حرف جر صفة لشيء الفاعل لأن شيئا نكرة، والنكرات قد توصف بحروف الجر... فالجواب أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض.. فأما قوله (ولن ينهى ذوي شطط، كالطعن) فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان قبيح، لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى، والفاعل لا يكون إلا اسما صريحا محضا، وهم على إحاضه اسما محافظة من جميع الأسماء))^(١٢٩٠).

ومن لم يجز ذلك استدلالا بالسماع والقياس، أما السماع فانه لا يحفظ في الكاف أنها جاءت في نثر موجودا فيها أحكام الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية ودليلهم أنهم يقولون: جاءني الذي كزيد فيصلون الموصول بالكاف، والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات، ولو كانت الكاف اسما لم يجز ذلك إلا في ضرورة أو نادر كلام. وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرف واحد إلا شذوذا لا يلتفت إليه^(١٢٩١). واستدل ابن هشام^(١٢٩٢) على عدم صحة ذلك بأنه لو كان كما زعموا لسُمع في الكلام مثل: مررت بكالاسد. وذهب أبو حيان^(١٢٩٣) إلى أنها تقع اختيارا قليلا، قال لأنه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم كان ومفعولة ومبتدأ ومجرورة بحرف وإضافة وهكذا شأن الأسماء المتصرفة يتقلب عليها وجود الإسناد والإعراب.

ومن تحقيق القول فيما نسب لأبي علي توصلنا بالبحث إلى انه لم يقل ذلك وليس بصواب ما نسب إليه ولاسيما أن من نسب إليه هذا الرأي ذكر انه الوارد في البغداديات، والذي في البغداديات هذا نصه: ((الكاف على ضربين، احدهما: أن تكون اسما، وهذا الضرب يجيء في الشعر فيما علمنا ومنه في قوله:

أنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

1286 الرجز لرؤية، ديوانه / ١٨١ وينظر كتاب سيبويه / ٢٠٣ بولاق وفيه نسب لحميد الأرقط والمقتضب ١٤١/٤.

1287 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٨/١.

1288 ينظر الخزانة ٢٦٥/٤.

1289 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٨/١.

1290 سر صناعة الإعراب ٢٨٥/١.

1291 ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٨/١.

1292 ينظر مغني اللبيب ٢٣٩/١.

1293 ينظر: ارتشاف الضرب ٤٣٦/٢ وجمع الهوامع ٣٠/٢.

قدر الكاف هنا فاعلة لـ(ينهى) كأنه: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن، ولو قال قائل فيها: إنها التي بمعنى الحرف الجار، لم يكن عندي مخطئاً، ويكون التقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، وبدل على كونه اسماً في الشعر وقول الشاعر:

فصِّروا مثل كعصفٍ مأكول

أما مجيئها حرف خفض فعلى ضربين، أحدهما: أن تكون للتشبيه والآخر أن تكون زائدة كما تزداد سائر الحروف التي تجيء للمعاني... وبدل على أن الكاف التي ذكرناها حرف ليس باسم وجودك لها زائدة، ولو كان اسماً ذا لم يكن زائداً..)) (١٢٩٤)

فلا اثر في كلامه لما نسب إليه، فضلاً عن انه يدل دلالة واضحة على متابعتة مذهب سيبويه والمحققين في أنها لا تكون اسماً إلا في ضرورة شعر.

وذهب ابن الأنباري (١٢٩٥) إلى أن الكاف المشبهة تقع اسماً أبداً، هذا في المعنى، أما في العمل فلا شك في أنها خافضة، وهذا يعني على مذهبه، أنها خافضة بإضافة الاسم إلى الاسم.

أما الرماني فالكاف عنده في بيت الأعرشي فاعل ينهى، ولا تحتل غير هذا ((ولو جعلناها حرف لبقى الفعل بلا فاعل، وهذا لا يكون. فأما الكوفيون فأنهم يقدرون (شيء كالطعن) وهذا فاسد عند أصحابنا، لأنه لا يحذف الفاعل إذ ليس بفضله)) (١٢٩٦).

وأيد في معانيه أنها تكون اسماً وحرفاً، ومثل لأسميتها بـ: مررت برجل كعمرو قال (فموضعها ههنا جر لأنها وصف لرجل. وتقول: مررت بزيد كالأسد، فموضع الكاف نصب على الحال من زيد. وأما كونها حرفاً فنحو قولك: مررت بالذي كزيد، فالكاف ههنا حرف، ولو لا ذلك لم يجز أن تكون صلة للذي)) (١٢٩٧).

القول في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان:

اتفق النحاة على أن (من) تكون لابتداء الغاية في المكان نحو: خرجت من البصرة (١٢٩٨)، وذهب البصريون منهم إلى أنها لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، وأجازوه الكوفيون والمبرد (١٢٩٩) وابن درستويه (١٣٠٠) وجعلوا منه قوله تعالى: ((لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)) (١٣٠١) ومنه، قول النابغة:

تخيرن من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جربن كل التجارب (١٣٠٢)

وتابعهم في ذلك الجوهرى، قال: ((وتقول العرب: ما رأيته من سنة أي منذ سنة، قال تعالى: ((لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)) وقال زهير:

لَمِنَ الدِّيارِ بِقِنَةِ الحِجرِ اقوين من حججٍ ومن دهرٍ (١٣٠٣)) (١٣٠٤).

واستشهاده بالآية الكريمة وببيت زهير هو من قبيل متابعتة للكوفيين الذين أجازوا استعمال من في الزمان وصححه ابن مالك لكثرة شواهد. أما ابن جني فيرى أن (من) لتمكنها في

1294 البغداديات / ٣٦٩ - ٣٩٧.

1295 ينظر شرح القوائد السبع / ٨٠.

1296 توجيه أبيات ملغزة / ١١٥.

1297 معاني الحروف / ٤٧ - ٤٨.

1298 ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٧ بولاق، والجنى الداني / ٣١٤.

1299 ولم أجد رأي المبرد هذا ولم يمثل إلا لابتداء الغاية في الزمان ينظر المقتضب ٤ / ١٣٦.

1300 ينظر ارتشاف الضرب ٤١/٢ والجنى الداني / ٣١٤ ولم أعر على رأيه هذا غير أنني وجدته في تصحيح الفصحح / ٤٢٠ يقول: ((ومنذ ومد حرفاً جر في الزمان بمنزلة من في كل شيء)) فتكون على هذا لابتداء الغاية في الزمان ليس إلا.

1301 سورة التوبة / ١٠٨.

1302 البيت للنابغة ديوانه ١٥ وينظر الخزانة ٣ / ٣٠٣.

1303 الديوان / ٥٣.

1304 الصحاح: ممن / ٥ / ٢٢١٧.

1305 ينظر التسهيل / ١٤٤.

الجر جاز أن تستعمل مكان مذ^(١٣٠٦) واستشهد بالآية القرآنية المتقدمة ولم يقل إن التقدير : من تأسيس أول يوم . وعند النظر في هذه الشواهد نجد أن تأويل^(١٣٠٧) البصريين ما ورد من ذلك تعسف.

القول في مجيء (من) لبيان الجنس:

زعم الاخفش^(١٣٠٨) أن (من) في قوله تعالى: ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ))^(١٣٠٩) أنها للتبويض، والتقدير: فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان أي عبادتها، نقل ذلك عنه النحاس، وذكر أنها عند النحويين هنا لبيان الجنس، ثم قال: ((وهو قول غريب حسن))^(١٣١٠). وقد عد ابن خالويه مواقع من في الكلام فقال ((أما مواقع (من) في الكلام، فتقع ابتداء غاية، وتقع تبويضاً، وتقع زائدة للتوكيد))^(١٣١١)، ولم يذكر أنها تأتي لبيان الجنس. أما الزجاجي فهي عنده هنا دالة على ضرب من النعت، وأحال أن تكون هنا دالة على التبويض قال: ((تكون من دالة على ضرب من النعت، كقوله تعالى: ((فاجتنبوا الرجس من الأوثان)) وليس معناه اجتنبوا الرجس منها على أن فيها رجسا وغير رجس، وهذا محال، بل: اجتنبوا الرجس الوثنى))^(١٣١٢). وهذا مذهب أبي بكر الأنباري^(١٣١٣) والرماني^(١٣١٤) أيضا.

القول في مجيء (من) للتبويض:

ذهب الجمهور والفارسي إلى أن (من) تكون للتبويض نحو: أكلت من الرغيف، وعلامتها أن يصلح مكانها بعض: وذهب المبرد^(١٣١٥) والاخفش الصغير وابن السراج^(١٣١٦) وطائفة من الحذاق إلى أنها لا تكون للتبويض وإنما هي لابتداء الغاية وان سائر المعاني التي ذكرها راجع إلى هذا المعنى وبيان الجنس^(١٣١٧).

وقد اثبت لها هذا المعنى النحاس، قال في قول طرفة:

تبصّر خليلي هل ترى من طعائنٍ تحمّلن بالعلياء من فوق جرثم^(١٣١٨)

((قال الأصمعي : (من) في قوله (من طعائن) زائدة يريد أنها زائدة للتوكيد، ويحتمل أن تكون غير زائدة، وتكون للتبويض))^(١٣١٩). وكونها للتبويض معنى أثبته لها الرماني أيضا، ومثل له بنحو قولنا: أخذت من الدراهم درهما^(١٣٢٠).

-
- 1306 ينظر التنبيه ٢٧١ وقدرها الأخفش بمنذ ينظر معاني القرآن ٣٣٧/٢ .
1307 تأول البصريون ((من أول يوم)) على تقدير : من تأسيس أول يوم . ينظر الجمل للزجاجي / ١٣٩ و الجنى الداني / ٣١٤ .
1308 ينظر معاني القرآن ٤١٤/٢ .
1309 سورة الحج ، الآية /٣٠ .
1310 إعراب القرآن للنحاس ٤٠٠/٢ وينظر معاني القرآن للنحاس ٤٥٩ / ٣ .
1311 الحجة لابن خالويه /٢١٢ .
1312 حروف المعاني /٧٠ .
1313 ينظر الأضداد /٢٥٣ وفيه: (معناه: فاجتنبوا الأوثان التي هي رجس، واجتنبوا الرجس من جنس الأوثان، إذ كان يكون من هذا الجنس ومن غيره من الأجناس).
1314 ينظر معاني الحروف /٩٧، وذكر أن معاني (من) هي: لابتداء الغاية والتبويض وللجنس وزائدة.
1315 ينظر المقتضب / ١ / ٤٤ .
1316 ينظر الأصول / ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ وفيه عرض رأي المبرد في المسألة ولم يخالفه .
1317 ينظر: ارتشاف الضرب /٢ / ٤٤٢ . ومنهج السالك / ٢٣٧ - ٢٣٨ والجنى الداني / ٣٢٠ .
1318 الديوان / ٧٦ .
1319 شرح القوائد التسع / ١ / ٣٠٨ .
1320 منازل الحروف / ٦٩ ضمن ثلاث رسائل في اللغة و النحو وينظر الصاحبى /١٧٢ .

واختلف في (من) بعد أفعل التفضيل، فذهب سيبويه^(١٣٢١) إلى أنها للتبعيض فإذا قلت : هو أفضل من زيد إنما أراد أن يفضلّه على بعضٍ ولا يعم ، وذهب المبرد^(١٣٢٢)، والأخفش الصغير إلى أنها لا ابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض ،^(١٣٢٣) وهو مذهب أبي علي الفارسي^(١٣٢٤) وذهب ابن ولاد^(١٣٢٥) إلى أنها لا تكون بعد أفعل التفضيل لا ابتداء الغاية وإنما هي للتبعيض. والذي يبدو لي أن الأمر لا يخلو من غاية لأن ((الغاية هي مدى الشيء أي قدره، فيمكن أن يكون في زيد أفضل من عمرو وكذلك أي ابتداء التفضيل وانتهى به))^(١٣٢٦). أما كونها للتبعيض فهو معنى مشهور في كتب المعربين ويخرجون عليه مواضع من القرآن الكريم وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين.^(١٣٢٧)

القول بزيادة (من):

اشترط البصريون لزيادة من ثلاثة أمور:^(١٣٢٨)
 احدها: أن يتقدما نفي أو نهي أو استفهام بهل.
 الثاني: تنكير مجرورها.
 الثالث: كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ.
 وهي عند بعض الكوفيين والأخفش والكسائي وهشام يجوز أن تزداد في الواجب وغير الواجب، وداخلة على المعرفة والنكرة.^(١٣٢٩)
 وقد تابع أبو بكر ابن الأنباري^(١٣٣٠) - وهو علم من أعلام الكوفيين - مذهب البصريين في الشرائط التي اشترطوها لزيادة (من).
 ورأي الأخفش في المسألة جاء بعد قوله تعالى: ((يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا))^(١٣٣١) قال: ((وان شئت جعلته على قولك ما رأيت من احد، تريد ما رأيت أحد وهل جاءك من رجل؟ تريد هل جاءك رجل؟))^(١٣٣٢)، ودليله على زيادة (من) في الواجب، وأنها لا يقتصر فيها على النفي والاستفهام بقوله تعالى: ((وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ))^(١٣٣٣)، فقال: ((فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: زيد من أفضلها، تريد، هو أفضلها، وتقول العرب قد كان من حديث فحل عني حتى اذهب، يريدون قد كان حديث))^(١٣٣٤).

-
- 1321 الكتاب ٤٤ / ٢ .
 1322 ينظر المقتضب ٤٤ / ١ وذكر في ١٣٧ / ٤ أن من معانيها التبعيض وينظر ارتشاف الضرب ٤٤١ / ٢ .
 1323 ينظر ارتشاف الضرب ٤٤١ / ٢ .
 1324 ينظر البغداديات (م ٧٦) / ٥٨٧ .
 1325 - ينظر الانتصار ٣١٣ - ٣١٦ وفيه رد ابن ولاد على المبرد وانتصر لسيبويه .
 1326 ارتشاف الضرب ٤٤١ / ٢ .
 1327 ينظر ارتشاف الضرب ٤٤١ / ٢ والجنى الداني / ٣١٥ .
 1328 ينظر المقتضب ٤٢٠ / ٤ وارتشاف الضرب ٤٤٤ / ٢ ومغني اللبيب ٤٢٥ / ١ - ٤٢٥ .
 1329 ينظر ارتشاف الضرب ٤٤٤ / ٢ والجنى الداني / ٣٢١ ومع الهوامع ٣ / ٣٥ . وقد نسبها ابن عصفور إلى الكوفيين والأخفش ينظر شرح جمل الزجاجي ٤٨٥ / ١ .
 واكتفى أبو البركات الأنباري بالإشارة إلى رأى الأخفش عرضا، ينظر الإنصاف / ٣٧٦ .
 1330 ينظر: شرح القوائد السبع / ٢٩٦ .
 1331 سورة البقرة ، الآية ٦١ .
 1332 معاني القرآن للأخفش / ٢٧٢ .
 1333 سورة البقرة ، الآية ٢٧١ .
 1334 معاني القرآن للأخفش / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

وقد خطأ أبو جعفر النحاس^(١٣٣٥) الاخفش فيما ذهب إليه، وإنما خطأه لأن سيبويه لا يجيز زيادة (من) في الواجب، وقد زاد سيبويه^(١٣٣٦) على الشروط المتقدمة شرطاً آخر وهو أن تكون عامة تفيد استغراق الجنس.

وحمل الزجاج قوله تعالى: ((وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ))^(١٣٣٧) على زيادة (من) على مذهب من أجازها أو عدمه على مذهب من لم يجزه قال: ((فإن من أجاز زيادة (من) في الإيجاب جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى مفعولين، ومن لم يجز ذلك كان عنده متعدياً إلى واحد)).^(١٣٣٨)

أما عن مذهبه فقد أعرب عنه في موضع آخر، قال: ((ولا تزداد في الواجب عندنا، وقال الاخفش يجوز زيادتها في الواجب...))^(١٣٣٩). وظهر هنا بمظهر المؤيد لموقف أصحابه من البصريين. وناصر في موضع ثالث الاخفش في حديثه عن قوله تعالى: ((وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ))^(١٣٤٠) قال: ((وجعلنا (من) في بعض التأويلات زائدة في الإيجاب وذلك مذهب أبي الحسن^(١٣٤١) والكسائي، ولم يجز سيبويه هذا فقال: ولا يفعلون هذا بـ (من) في الواجب يريدون أن (من) لا تزداد كما زيدت (الباء) في (كفى بالله) و (ليس بزيد) وحمل أبو الحسن قوله تعالى: ((فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ))^(١٣٤٢) على هذا، وقال: المعنى فكلوا ما أمسكن عليكم. وإذا ثبت رأي ثقة بما لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله ولم يجب دفعه))^(١٣٤٣).

ومذهب سيبويه^(١٣٤٤) أن الزائدة بالشروط المذكورة هي لتأكيد استغراق الجنس في نحو: ما قام من رجل، وزعم علي بن سليمان أن (من) التي قيل فيها زائدة في ما قام من رجل هي لابتداء الغاية، ابتداء النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر بها على هذا النوع.^(١٣٤٥)

وخالف ابن السراج في هذا، أعني (من) الداخلة على النكرة في سياق النفي البصريين، فلا يرى زيادتها قال: وحق الملقى عندي أن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد، وهذه الحروف التي خفض بها قد دخلت لمعان غير التأكيد))^(١٣٤٦) وذكرها في موضع آخر ذكر المسلم زيادتها مشيراً إلى قول سيبويه: بدلالة من على التبويض، ولعل في هذا إشارة إلى قوله أنها دخلت لمعان غير التوكيد^(١٣٤٧).

وفي موضع آخر يرى أن (من أحد) في قولنا: ما من أحد في الدار. في موضع رفع بالابتداء⁽¹³⁴⁸⁾.

ثالثاً: الجر على الجوار:

- 1335 ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨١ .
1336 ينظر كتاب سيبويه ٣٠٧/٢ وينظر المقتضب ٤/ ١٣٧ - ١٣٨ والأصول في النحو ١/ ٤١٠ .
1337 سورة البقرة ، الآية ١٢٥ .
1338 إعراب القرآن ٢/ ٤١٤ وينظر المقتضب ١/ ٤٥ .
1339 إعراب القرآن للزجاج ٢/ ٤١٦ وينظر معاني الحروف للرماني / ٩٧ .
1340 سورة النور ، الآية ، ٤٣ .
1341 ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٥ .
1342 سورة المائدة ، الآية ٤ .
1343 إعراب القرآن للزجاج ٢/ ٤١٩ و ينظر معاني القرآن للزجاج ٤/ ٤٩ وأجاز الفارسي أيضاً أن تكون من هنا زائدة على وجه ينظر الإغفال ٢/ ٤٩٥ .
1344 ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٧ بولاق وظاهر كلامه أنها للتبويض وينظر المقتضب ١/ ٤٥ و ارتشاف الضرب ٤٤٥/٢ .
1345 ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٥ .
1346 الأصول في النحو ٢/ ٢٦٩ . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣٧ .
1347 ينظر الأصول في النحو ١/ ٤١٠ .
1348 ينظر الأصول في النحو ٢/ ٦٣ - ٦٤ وينظر الكتاب ٢/ ٣١٦ و ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ٤/ ٤٥٣ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٧ .

يقصد بمصطلح الجر بالمجاورة أنَّ عامل الجر ليس بالإضافة أو حرف الجر، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحرف،^(١٣٤٩) وإتباع الاسم للاسم المجرور السابق عليه مباشرة، وهو ليس نعتاً له وهذا هو معنى قول ابن الحاجب: ((وقد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يلبس ويقال له: الجر بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه فجعل ما هو نعت الأول معنى، نعت الثاني لفظاً)).^(١٣٥٠) والجر بالمجاورة ورد في باب النعت والتوكيد وباب عطف النسق أيضاً.^(١٣٥١) وعد المجاورة عاملاً من العوامل النحوية، اعترف سيبويه نفسه بأثره في إحداث الجر في النعت، وهو ما دعا بعض الدارسين إلى الظن بأنه مقيس عنده^(١٣٥٢)، وذكر سيبويه صراحة بأنه لغة بعض العرب يقول بالنص: ((ولكن بعض العرب يجره))^(١٣٥٣). وهو صورة من صور الإتياع التي لا تجري على نظام الإتياع العام^(١٣٥٤).

القول في الجر على الجوار في النعت:

وقف النحاة بإزاء هذه المسألة بين مؤيد^(١٣٥٥) ومعارض فقد اشترط: الخليل لجواز الجر على الجوار توافق المتجاورين في التعريف و التأكيد والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. أما تلميذه سيبويه فلم يشترط شرط شيخه بل انه يرى أن قرب الجوار حمل العرب على أن جروا (هذا جر ضب خرب ونحوه)^(١٣٥٦)، فهو يجيز هذا لاتفاق المضاف والمضاف إليه في الإفراد ولوروده عن العرب هكذا ويجيز أيضاً (هذان جحرا ضب خربين) مع أن المضاف هو (جحرا) مثنى، والمضاف إليه وهو (ضب) مفرد، ويرى انه لا فرق بين الثاني والأول إلا في البيان ولا يرى وجوب الاتفاق بين المضاف والمضاف إليه في تثنية أو جمع. قال سيبويه: ((وهذا قول الخليل، ولا نرى هذا))^(١٣٥٧) ويقصد: أنه لا يجوز عند الخليل (خربين) بالجر على الجوار، لعدم اتفاق المتضاميين في التثنية من قبل أن الضب واحد والجحرا جحرا، وهو جائز عنده. وقد ذكرنا: أن للنحاة موقفاً من هذه المسألة بين مؤيد ومعارض ولنأت على ذكر بعض آرائهم:

قال النحاس: عند حديثه عن بيت امرئ القيس:

كأن ثبيراً في عرائن وبله
كبير أناس في بجاد زممل^(١٣٥٨)

وقد جاء (زممل) مخفوض على الجوار من (بجاد): ((وكان يجب عليه أن يقول (زممل) لأنه نعت للكبير، إلا انه خفضه على الجوار، وحكى الخليل وسيبويه: هذا جر ضب خرب، وإنما (خرب) نعت للجحر... وفي البيت قول آخر: وهو أن يكون على قول من قال كسيت جبة زيدا فيكون التقدير.....))^(١٣٥٩).

-
- 1349 ظاهرة المجاورة / ٧.
1350 شرح الكافية للرضي / ٣١٨ / ١.
1351 ينظر: شرح شذور الذهب / ٣١١ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية / ٥٨.
1352 حاشية الصبان / ٥٧ / ٣.
1353 الكتاب / ٢٠٩ / ١ وينظر / ١١٧.
1354 ينظر التوابع في كتاب سيبويه / ٢٩.
1355 من بين العلماء الذي يقولون بجواز الجر على الجوار: أبو عبيدة في مجاز القرآن / ١٥٥ / ١ والأخفش في معاني القرآن / ٢٤٤ / ١ والفراء في معاني القرآن / ٧٤ / ٢ وابن هشام في المغني / ٨٩٤ - ٨٩٥.
1356 ينظر الكتاب / ٦٧ / ١ و ٤٣٧ والنكت في تفسير كتاب سيبويه / ٤٣٨ / ١.
1357 الكتاب / ٤٣٧ / ١.
1358 في ديوان امرئ القيس رواية الأصمعي شرح الأعمى الشنتمري / ٢٥ يروى صدر البيت (كأن أبانا في أفانين ودقة).
1359 شرح القوائد التسع / ١ / ١٩٧ وقد نقل القرطبي في تفسيره / ٤٤ / ٣ فيما نقله عن النحاس قوله: (لا يجوز أن يعرب الشيء على الجوار في كتاب الله ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم: هذا جر ضب خرب) وهو للنحاس في إعراب القرآن / ١٨١ / ٢ وجعل نظير هذا الغلط قول النابغة:

نجد هنا أنَّ النحاس لا يميل إلى هذا التوجيه كما يفهم من خلال ركونه إلى قول الخليل وسيبويه في (هذا جحر ضب خرب) إذ أن (خرب) نعت (للجحر)، ((وإنما غلطوا في هذا لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد وانهما مفردان))^(١٣٦٠) وفي هذا السياق ينقل النحاس ما جاء عن الخليل قوله: ((لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن (الضب) واحد (والجحر) جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكرا مثله أو مؤنثا))^(١٣٦١) فهو إذن من المنكرين لهذا الأمر.

ومن الشارحين لهذا البيت ابن الأنباري، الذي قال في شرحه: ((والمزمل نعت (لل كبير) في المعنى أجراه على إعراب (البيجاد) المجاورة عما تقول العرب: هذا (جحر ضب خرب)))^(١٣٦٢) واحتج ابن الأنباري لهذا التوجيه بقول العجاج:

كأن نسج العنكبوت المرمل^(١٣٦٣)

فقد خفض المرمل على الجوار (للعنكبوت) وهو في المعنى نعت للنسج والواقع أن هذا الذي استدلل به ابن الأنباري، استشهد به سيبويه، ووجه الاستدلال به أن (العنكبوت) مؤنث و(المرمل) مذكر، لأنه وصف للنسيج وقد اختلفا تأنيثا وتذكيرا⁽¹³⁶⁴⁾، وللخليل أن يمنع هذا أيضا وقد جاء العنكبوت مذكر أيضا وقد نقل ذلك عن العرب، قال الشاعر:

على هطالهم منهم بيوت كأن العنكبوت هو ابتناها^(١٣٦٥)

والخلاف بين سيبويه والخليل إنما هو على رواية (المُرْمَل) (بفتح الميم الثانية، وأما على رواية المرمَل، بكسر الميم فهي نعت للعنكبوت على ما يجب والمعنى: العنكبوت الناسج، لأن (المرمل) بفتح الميم الثانية معناه المنسوج وليس من صفات العنكبوت.^(١٣٦٦)

ومن قول ابن الأنباري في بيت امرئ القيس، واحتجاه ببيت الكتاب - بيت العجاج - نلاحظ أنه ممن يأخذون بالخفض على الجوار في هذا البيت وغيره.

أما الرماني فقد قال في بيت امرئ القيس: ((كان حد الكلام أن يقول: (كبير أناس في بجادِ مزمل) فيرفع لأنه صفة لـ (كبير)، وكبير رفع لأنه خبر كأن إلا انه جره على الإتياع لـ(بجاد) كأنه جعله صفة له مجرورة، كما قالوا: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ... ولا يكون مثل هذا الإتياع إلا لما كان من سبب الأول وملتبسا ألا ترى أنه اتبع الكبير بـ (بجاد) لالتباسه به، وكأنه منه لأنه مضاف إليه بـ(في) وهي ظرف له، وأجرى صفته عليه لقربه منه. وقال العجاج:

كأن بيت العنكبوت المرمل.

فالمرمل من صفة البيت لأنه هو المنسوج وهذا كثير وبابه ما ذكرنا))^(١٣٦٧) فهو يرى أن مثل هذا الإتياع لا يكون إلا فيما كان من سبب الأول وانه إنما أجرى صفة المضاف للمضاف إليه لقربه منه ولصحة الالتباس وكأنه منه وان الذي سوغه تساويهما في الأفراد.

زعم البوارح أن رحلتنا غدا وذاك حدثنا الغرابُ الأسودُ

فقال: ولا يجوز مثل هذا في كلام ولا لشاعر نعرفه، فكيف يجوز في كتاب الله جل وعز.

1360 شرح القصائد التسع ١٩٧/١ وينظر ١٨٣/١.

1361 الكتاب ١/ ٤٣٧.

1362 ينظر: شرح القصائد السبع / ١٠٨.

1363 ديوانه / ٤٧ ينظر الكتاب ٢١٧/١ بولاق وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٩٥/١. وشرح كتاب سيبويه

للنحاس / ١٤٤ والخزانة ٣٢١/٢.

1364 ينظر الكتاب ١/ ٤٣٧ بولاق.

1365 البيت لا يعرف قائله وذكر غير معزو في معاني القرآن للفرء ٣١٧/٢.

1366 ينظر خزانة الأدب ٣٢١ / ٢ وينظر المحتسب ٢٨٩/٢ وفيه رأي ابن جني في جر (المتين) من قوله

تعالى: ((إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين)) قال: (فإن قلت إن (القوة) مؤنثة والمتين مذكر فكيف جاز أن تجريها

عليها على الخلاف بينهما؟ قيل: أن (القوة) هنا إنما المفهوم منها الحبل فكأنه قال: ((إن الله هو الرزاق ذو الحبل

المتين)) وأيضا فإن (المتين) فعيل، وقد كثر مجيء فعيل مذكرا وصفا للمؤنث كقولهم: (حلة خصيف).

1367 توجيه أبيات ملغزة / ٢٢٨.

كما أن الذي سوَّغَه في بيت العجاج هو جعل (المرمل) صفة لبيت العنكبوت لأنه هو المنسوج، وليس العنكبوت، فلا يخرج بذلك عما اشترطه الخليل.
ثم ذكر أن هذا كثير ولكن يحدث في حالة اتفاق المتضايين إفراداً وتثنية وتذكيراً وتأنيثاً وهو رأي الخليل.

وممن رفض الجر على الجوار وأوّل ما أوهم ظاهره وجودها السيرافي والفارسي وابن جني، ويفهم من تأويلهم للأمثلة التي ظاهرها يفيد الجر على الجوار أنهم يمنعون الحكم بالمجاورة.

قال السيرافي: ((رأيت بعض النحويين من البصريين قال في هذا جحرُ ضبٍ خربٍ، قولاً شرحته وقوّيته بما يحتمله، زعم هذا النحوي أن المعنى (هذا جحر ضب خرب الجحر) والذي يقوي هذا إنا إذا قلنا خرب الجحر، صار من باب حسن الوجه، وفي خرب الجحر مرفوع، لأن التقدير: خرب جحره ومثله ما قاله النحويون: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين))^(١٣٦٨).
أما ابن جني فقال: ((فمما جاء خلاف الإجماع الواقع فيه منذُ بدئ: هذا العلم ما رأيتُه أنا في قولهم هذا جحر ضب خرب فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض على انه غلط من العرب.. وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه.. وأما أنا فعندي أن في القران مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك انه حذف المضاف لا غير.. وتلخيص هذا أن أصله هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري (خرب) وصفا على ضب وان كان في الحقيقة للجحر.. فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على ضب وان كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف... وكان حمله على حذف المضاف أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به))^(١٣٦٩).
ثم قال: ((وعلى نحو من هذا حمل أبو علي - رحمه الله -

كبير أناس في بجادٍ مزملٍ

ولم يحمله على الغلط قال لأنه أراد مزملٍ فيه ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول))^(١٣٧٠)

نرى أن أبا علي وابن جني يقدران الكلام (في بجادٍ مزملٍ فيه) فيحذفان حرف الجر (في) ويرتفع الضمير نائب فاعل لاسم المفعول (مزمل) مستتر فيه ويكون (مزمل) صفة لـ (بجاد) سببية، وهذا خلاف ما يرى الخليل وسيبويه^(١٣٧١) ومن تابعهما، لأنهما يعدان (مزمل) صفة لـ (كبير) الذي هو مرفوع لكن الرفع سيؤدي إلى إقواء في البيت فيما يخص القصيدة المكسورة اللام، فجر (مزمل) للمجاورة مع (بجاد) وقد طاب هذا القول لابن الشجري فقال فيه: ((ولو لا تقدير (فيه) ها هنا لوجب رفع (مزمل) على الوصف لـ (كبير) وتقدير فيه امثل من حمل الجر على المجاورة))^(١٣٧٢) وقال فيه صاحب الخزانة: ((قوله (مزمل) الجر لمجاورته لأناس تقديراً لا لـ (بجاد) لتأخره عن (مزمل) في الرتبة فالمجاورة هنا تقديرية))^(١٣٧٣).

وقد اعترض أبو حيان وابن هشام على ما ذهب إليه ابن جني والسيرافي فقال أبو حيان: ((ومذهبهما خطأ من غير ما وجه، لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصصاً بالضب، والضب مخصص

1368 السيرافي على هامش الكتاب ١/ ٢١٧.

1369 الخصائص ١/ ١٩١.

1370 الخصائص ١/ ١٩٢ - ١٩٣.

1371 ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٧ بولاق.

1372 الأمالي الشجرية ١/ ٩١.

1373 خزانة الأدب ٢/ ٣٢٧.

بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه، وهو فاسد للدور ولا يوجد ذلك في كلام العرب..)) (١٣٧٤)

وقال ابن هشام ((ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس، وقول السيرافي إن هذا مثل: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، مردود لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول)) (١٣٧٥)

ويبدو لي أن قصر مثل هذه الأساليب الواردة عن العرب على السماع اسلم وعدم اللجوء إلى القياس فيها، ليكون هذا اقرب وأيسر من هذا الغموض وقد ذكر سيبويه في كتابه أن الوجه في (خرب) هو الرفع، وهو كلام أكثر العرب، وعلى هذا يكون الأمر واضحاً وهو أن الرفع أجود وأفصح من الجر وأما الجر وإن كان وارداً فهو دون الأفصح، فيكون مقصوراً على السماع فلا حاجة بنا بعد إلى التأويل والحذف والإضمار، ومما يؤيد القول بأن المجاورة ما هي إلا نطقاً لهجياً حادثاً وقعت للفراء مع أبي الجراح الذي انشده:

يا صاح بلِّغ ذي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب (١٣٧٦)

فقال له الفراء: هلا قلت (كلهم) بالنصب؟ فقال هو خير مما قلت أنا ثم استنشد ه فأنشده بالخفض. (١٣٧٧) وواضح من هذه الحادثة أن هذا الأعرابي إنما ينشد وفقاً لعادته اللهجية.

القول في الجر على الجوار في العطف:

ذهب كثير من العلماء إلى أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، ويرى فريق آخر أن العطف على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم، وإن ذلك وارد وكثير (١٣٧٨).

واختلفوا في قراءة جر الاسم ونصبه من قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ...)) (١٣٧٩) فقرا نافع وابن عامر والكسائي وحفص (وأرجلكم) بالنصب، وقرا ابن كثير وحمزة وأبو عمرو (وأرجلكم) بالخفض (١٣٨٠) الذين قالوا بجواز الجر على الجوار في العطف وجهوا جر (أرجلكم) بسبب مجاورتها (رؤوسكم) المجرورة، وإن اختلف الحكم فيكون العطف على (الرؤوس) من ناحية اللفظ والمعنى للغسل، أو أن (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) عطفاً حقيقياً باللفظ والمعنى. وأما وجوب غسل الرجلين فيهم ويؤخذ من اللغة وأحاديث الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) والإجماع (١٣٨١).

أما من قرأ بنصب (وأرجلكم) فيرى ابن خالويه وأبو زرعة أن حجة من نصب أنه رده بالواو على أول الكلام، أي على (وجوهكم) وأنه عطف محدود على محدود، لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحد، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد. وأكد أن حجة من جر أن الله تعالى أنزل

1374 ارتشاف الضرب ٢/٢٩٣ أما عن رأيه في ظاهرة المجاورة، فقد قال في البحر المحيط ٣/٤٣٧ : ((ولم يرد إلا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه قد تقرر في العربية)).

1375 مغني اللبيب ٣/٦٨٤.

1376 انشده أبو الجراح وقائله أبو الغريب وهو إعرابي وله شعر قليل وقد ورد في شنور الذهب / ٣٣٠ وهمع الهوامع ٥٥/٢ والدرر اللوامع ٧٠/٢.

1377 ينظر: همع الهوامع ٥٥/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ٢:٣٩٨.

1378 ينظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ٤٢.

1379 سورة المائدة ، الآية ٦.

1380 السبعة في القراءات ٢٤٢/٢ والحجة لابن خالويه ١٠٤ والحجة لأبي زرعة ٢٢١/٢ والكشف ٤٠٦/١.

1381 ينظر مجاز القرآن ١/١٥٥ ومعاني القرآن للاخفش ١/٢٥٤-٢٥٥ ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١ والتبيين للعكبري ١/٤٢٣-٤٢٤.

القرآن بالمسح على الرأس والرجل، ثم عادت السنة للغسل^(١٣٨٢)، ومنع ابن خالويه الجر على الجوار، وأجازه أبو زرعة على أن تكون الكلمة في المعنى للأول. وحمل الزجاج^(١٣٨٣) قراءة (وأرجلكم) بالجر، بالعطف على الرؤوس، ونقل أن بعضهم قال: نزل جبريل (X) بالمسح والسنة الغسل، وانكر أن يكون الخفض على الجوار لأنه لا يكون في كلمات الله.

وأجاز النحاس القراءتين، من غير بيان الوجه الذي تحمل عليه قراءة النصب أو الجر، واغلب الظن انه لا يحمله على العطف على الجوار لأنه لم يقل به في النعت وهو الأقرب المسموع، فكيف يكون في العطف مع وجود الفاصل قال: ((ومن أحسن ما قيل: أن المسح والغسل واجبان جميعا، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب والقراءتان بمنزلة آيتين))،^(١٣٨٤) ويبدو أن وجه حسنه في قراءة الجر أن يكون بالعطف على الرؤوس وليس بابه المجاورة.

والذي أراده أن ظاهرة مثل الجر على الجوار في العطف لا ينبغي أن يتطرق تمثيله إلى القرآن الكريم أو أن يحمل عليه شيء منه منزله كلام الله عن ذلك، ثم أن الجر على الجوار إنما يصار إليه حيث أمن من اللبس، والأمن من اللبس في الآية غير حاصل وشيء آخر أن جمهور العلماء على إن الجر على الجوار إنما يكون بدون حرف العطف، وأما حرف العطف فلم تتكلم به العرب لإبطال حرف العطف للمجاورة إذ انه حاجز بين الاسمين.

التوابع:

من المعلوم أن التوابع تأتي لتوضيح المتبوع وتخصيصه، وتلحق به في الإعراب. والتوابع ((عبارة عن الكلمات التي لا يمسه الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها))^(١٣٨٥) وهي عند العلماء نعت وتوكيد وبدل وعطف.

وقد اختلف النحاة في ترتيب التوابع، فقدّم ابن السراج^(١٣٨٦) وأبو علي الفارسي باب التوكيد على باب النعت، وربما كان اعتمادهم في ذلك على أن التوكيد بمعنى الأول، والنعت في خلاف معناه، لأنه يتضمّن حقيقة الأول وحالاً من أحواله والتوكيد يتضمّن حقيقة الأول فقط. وقدّم أبو الفتح ابن جني والزجاجي النعت أولاً، لعل السبب في ذلك ما أوضحه الأشموني^(١٣٨٧) من أنها عند اجتماعها يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق. أي يقال: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد.

ورتيها الرماني، بعد أن حدّثا بأنها ((الجارية على إعراب الأول))^(١٣٨٨) فكانت عنده خمسة هي: التأكيد والصفة وعطف البيان والبدل والنسق.

1382 ينظر الحجة لابن خالويه / ١٠٤ والحجة لأبي زرعة / ٢٢٣ والمنع مذهب الزجاج ينظر معاني القرآن وإعرابه ١٦٧/٢ وما بعدها.

1383 ينظر معاني القرآن وإعرابه ١٦٧/٢ وفيه أجاز وجه آخر وهو أن يكون (وأرجلكم) بالجر على معنى (واغسلوا) الآتي قوله (إلى الكعبين) قد دل على ذلك، وينسق بالغسل على المسح كقول الشاعر:
يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً.

1384 إعراب القرآن ٤٨٥/١، قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٣٧/٣: (والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس.. وهو مذهب الامامية من الشيعة ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على

الجوار، وهو تأويل ضعيف جدا).

1385 شرح قطر الندى ٢٨٣/

1386 ينظر الأصول ١١٩/٢.

1387 ينظر شرح الأشموني ٩٤/١.

1388 الحدود في النحو ٣٩/.

ونحن بعد نرتبها على ما جاء في كتاب إمام النحاة سيبويه هكذا: النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق.

أولاً : النعت :

((هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به)).^(١٣٨٩)

القول في العامل في النعت:

في المسألة قولان:

أحدهما: مذهب الخليل وسيبويه^(١٣٩٠) والأخفش والجرمي وأكثر المحققين أن العامل في النعت تبعيته للمنعوت.^(١٣٩١) واختلف هؤلاء فمنهم من راعى التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام، اتفق الإعراب أو اختلف ومنهم من شرط مع اتحاد الإعراب، ولا يبالي باختلاف جهة الإعراب، ومنهم من شرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته فتكون العوامل من جنس واحد. وبشرط ألا تكون عوامل مختلفة، ونص أبو حيان على أن هذا ما ذهب إليه سيبويه والخليل وصححه البصريون.^(١٣٩٢)

ومن أتباع هذا المذهب أبو علي الفارسي، وهذا نص ما جاء في حجته قال: ((زعم أبو الحسن أن الوصف يجري على ما قبله وليس معه لفظ عمل فيه، وإنما يعمل فيه أنه نعت، فذلك هو الذي يرفعه وينصبه ويجره، كما أن المبتدأ إنما رفعه الابتداء، وإنما الابتداء معنى عمل فيه وليس لفظاً فكذا هذا، فإن قيل: فلم لا يكون العامل في الوصف ما عمل في الموصوف ؟ قيل مما يدل على أن العامل في الوصف لا يكون العامل في الموصوف أن في هذه التوابع ما يعرب بإعراب ما يتبعه، ولا يصح أن يعمل فيه ما عمل في موصوفه وذلك نحو أجمع وجمع وجمعاء، وليست هذه الكلم ككل الذي قد جوز فيه أن يلي العوامل على استكراه... ويدل على ذلك أيضاً أنك قد تجد من الصفات ما إعرابه يخالف الموصوف نحو يا زيدُ العاقلُ، فزيد مبني وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً، فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف لم تختلف حركتاها...)).^(١٣٩٣)

ثانيهما: إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه ينصبّ عليهما انصبابة واحدة، وإلى هذا ذهب المبرد^(١٣٩٤) وابن السراج^(١٣٩٥) وابن كيسان وقيل هو مذهب الجمهور، وينسب إلى سيبويه أيضاً.^(١٣٩٦)

ويبدو لي أن المذهب الأول أولى بالقبول لأننا وجدنا في النعوت ما لا يصح دخول العامل عليه، فوجدناهم يقولون: ما زيدٌ بأخيك العاقل، بالنصب على موضع الخبر، ولا يتصور أن يكون العامل - وهو الباء - هو العامل في المنعوت، لأن الباء إذا عملت في شيء جرته،^(١٣٩٧) فدل ذلك على أن العامل فيه إنما هو التابع له في اللفظ أو على المعنى.

القول في الوصف باسم الإشارة:

-
- 1389 أوضح المسالك ٢٩٩/٣ .
1390 ينظر الكتاب ٢٤٧/١ .
1391 ينظر : ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢ .
1392 ينظر : ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢ .
1393 الحجة في علل القراءات السبع ٢٩ /١ - ٣٠ .
1394 ينظر المقتضب ٣١٥/٤ وفيه قال : ((وليس القول عندي كما قال - يقصد سيبويه - لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت))
1395 ينظر : ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢ .
1396 ينظر : الأصول في النحو ٣٢/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٥/١ وجمع الهوامع ١١٩/٢ .
1397 ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٥/١ .

ذهب البصريون (١٣٩٨) إلى أن أسماء الإشارة تُوصف ويُوصف بها فمن وصفها قوله تعالى: ((أرأيتك هذا الذي كَرَّمْت عليَّ))، (١٣٩٩) ومن الوصف بها قوله تعالى: ((بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا)). (١٤٠٠)

وقال ابن يعيش: ((ويوصف بالمبهم نحو مررت بزید هذا، لأن اسم الإشارة وإن لم يكن مشتقاً فهو في تأويل المشتق، والتقدير: بزید المشار إليه أو القريب، هذا مذهب سيبويه، فإنه كان يرى أن العلم أخص من المبهم وشرط الصفة أن تكون أعم من الموصوف، ومن قال: أن اسم الإشارة أعرف من العلم لم يجز عنده أن يكون نعتاً له إنما يكون بدلاً أو عطف بيان)). (١٤٠١) وإنما عنى بقوله هذا الكوفيين لأنهم الذين يذهبون إلى أن اسم الإشارة أعرف من العلم، قال أبو البركات: ((ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو (هذا وذاك) أعرف من الاسم العلم نحو (زيد وعمرو)، وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم...)). (١٤٠٢) وقد وافق الزجاج مذهب الكوفيين، وهذا ما نقله السيوطي قال: ((قال الكوفية والزجاج والسهيلي: ومنه، أي مما لا ينعت ولا ينعت به الإشارة... وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو: ((بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا)) و...)). (١٤٠٣) والذي وجدته أن الزجاج لا يخرج برأيه عن مذهب سيبويه وأصحابه من البصريين، بل إنني وجدته يحتج لسبويه، قال: ((قال أبو العباس - أي ثعلب - إن المبهم أخص من العلم فوجب ألا يوصف به العلم قياساً على قولك: مررت بالرجل أخيك، وذلك أن المضاف عند سيبويه أخص من الألف واللام فمنع أن يوصف الألف واللام به لما كان أبهم منه لقربه من النكرة.. فكذاك وجب ألا يوصف بالمبهم العلم لكونه أخص منه.. واحتج سيبويه بأن ذكر هذا وذاك بعد العلم وبعد صاحبك يذهب به مذهب الحاضر والشاهد القريب وكذلك مذهب البعيد أو المتحى، ولهذا قال سيبويه: وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف لأنك تقرب به شيئاً أو تباعده وتشير إليه فإذا قيل مررت بزید هذا، وبصاحبك هذا، وكأنه قال: مررت بزید الحاضر ولم يغير هذا تعريف زيد ولا تعريف صاحبك باقترانها معهما لأنه لا يتغير زيد عن تعريف العلم، ولا صاحبك عن تعريف الإضافة باقترانها بهذا...)). (١٤٠٤)

القول في نعت المعرف بـ (الألف واللام بالمبهم):

أجاز الزجاج في قوله تعالى: ((وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ)) (١٤٠٥) أن يكون (أولئك) صفة للسابقين، والمعنى ((والسابقون إلى طاعة الله السابقون إلى رحمة الله ويكون أولئك المقربون من صفتهم)) (١٤٠٦)، فيكون السابقون الأول مرفوعاً بالابتداء والسابقون الثاني خبره.

وقد غطه أبو جعفر النحاس، (١٤٠٧) في جعله (أولئك) صفة للسابقين وعلل ذلك بأن المعرف بالألف واللام لا يوصف بالمبهم، لأن المبهم أعرف مما فيه الألف واللام، ثم بين أن سيبويه لا يجيز أن يقال: مررت بالرجل ذلك، لأن الشيء عند الخليل وسيبويه إنما يوصف بما هو دونه في التعريف، قال سيبويه: ((وأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف

-
- 1398 ينظر: الكتاب ٣٠٦/١ - ٣٠٧ والمقتضب ٢٦٥/٤ والأصول في النحو ٣١/٢ والجمل للزجاجي ١٤/١ وارتشاف الضرب ٥٩٧/٢ .
1399 سورة الإسراء ، الآية ٦٢
1400 سورة الأنبياء ، الآية ٦٣ .
1401 شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٣ .
1402 الإنصاف (م ١٠١) ٣٧٦/٢ .
1403 همع الهوامع ١١٨/٢ وينظر ارتشاف الضرب ٥٩٧/٢ .
1404 إعراب القرآن للزجاج ٨٩٧/٣ .
1405 سورة الواقعة ، الآية ١٠ و ١١ .
1406 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٩/٥ .
1407 ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٣ .

إلى الألف واللام، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً.. وذلك قولك: مررتُ بالرجل النبيل ومررت بالرجل ذي المال ((^(٤٠٨)) وجعل النحاس ((أولئك المقربون)) بدلاً أو خبراً بعد خبر وقد نصَّ ابن السراج،^(٤٠٩) على أن المبهم يوصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، ثم ذكر تعليل سيبويه^(٤١٠) لذلك وأنها: إنما وصفت بالأسماء لأنها والمبهمة كشيء واحد. والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو، يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك، فإذا ألبس على السامع وجب أن تقول: بهذا الرجل، أو بهذا الرمح، فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد وخالف سائر الموصوفات، لأنها لم توصف بالأجناس. فهو يجيز نعت المبهم بما فيه الألف واللام ولم يأت على ذكر ما هو عكسه وفي هذا دليل على عدم إجازته أو منعه لذلك الوصف.

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أن الأخص يوصف بالأعم، وبما هو مثله، ((ولا يجوز أن تكون الصفة اخص من الموصوف))^(٤١١) فتقول مررت بالرجل الظريف، ومررت بزيد الظريف.^(٤١٢)

القول في النعت على معمولي عاملين:

يرى سيبويه^(٤١٣) أن المنعوت إذا فُرق وجمع النعت، وكانا متفقين في الإعراب والتعريف، وكان العامل فيهما فعلاً مختلفاً في اللفظ متفقاً في المعنى، أو مختلفاً في المعنى واللفظ. فالإتباع جائز، تقول هذا عبد الله وذلك أخوك الصالحان، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان.^(٤١٤)

وقد منع المبرد^(٤١٥) النعت إذا اختلف العاملان في اللفظ والمعنى أو اختلفا في اللفظ واتفقا في المعنى، لأنه يرى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وذهب إلى أن (الصالحان) في قولهم: هذا عبد الله وذلك أخوك الصالحان، مرتفع على القطع والابتداء 'لأننا إن حملناه على النعت فإنه يعمل فيه عاملان، واحتج المبرد لرأيه بأنه إذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو، أو في المعنى لا في اللفظ نحو: وجد الضالة زيد ووجد على بكر عمرو، فمن طريق أنك إذا قلت: أقبل زيد العاقل، فالعاقل في المعنى مقبل فكأنك إذا قلت: أدبر زيد العاقل، فالمعنى أيضاً أدبر العاقل، فلو قلت أقبل وأدبر عمرو العاقلان، على الإتيان لزيد وعمرو لكان العاقلان فاعلين، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر وذلك غير جائز عنده.

وهذا الذي ذهب إليه المبرد تابعه فيه ابن السراج، فمذهبه القطع ليس إلا، لأن العامل عنده في النعت هو العامل في المنعوت، فيؤدي الإتيان عنده في ذلك إلى إعمال عاملين في معمول واحد، فلذلك بطل الإتيان للمنعوتين إذا لم يعمل فيهم عامل واحد. حتى أنه ذهب إلى أبعد من هذا غوراً، فمذهب كافة النحاة^(٤١٦) الإتيان والقطع في أماكن القطع، إن اتفق اللفظ والمعنى نحو: قام زيد وقام عمرو العاقلان إلا أبا بكر فإنه يقطع ولا يجيز الإتيان، إلا بشرط أن يقدر الاسم الثاني

1408 الكتاب ١/ ٢٢٠ - ٢٢١ .

1409 ينظر : الأصول في النحو ٣١/٢ .

1410 ينظر : الكتاب ١/ ٢٢١ .

1411 الأصول في النحو ٣٢/٢ .

1412 ينظر : المقتضب ٣/ ٢٨٤ والمقتصد ٩٢١ وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٢ وهمع الهوامع ٢/ ١١٦ .

1413 ينظر : الكتاب ١/ ٢٤٧ .

1414 ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٠٦ وارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٠ - ٥٩١ وهمع الهوامع ٢/ ١١٨ وفيه أن الإتيان جوزّه قوم منهم الاخفش .

1415 ينظر : المقتضب ٤/ ٣١٥ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٠٦ .

1416 ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢١٢ وهمع الهوامع ٢/ ١١٩ .

الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول، ويكون العامل الثاني تأكيداً للأول غير عامل في الاسم الثاني، فحينئذ يجوز الإتيان والقطع، لأن العامل واحد، نحو قام زيدٌ وقام عمروٌ إذا جعلت قام الثاني تأكيداً للأول. وهذا نصّ قوله: ((.... وإذا كان معنى ما بينهما يختلف فهو على (أعني) والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تثني صفتيهما و لا حالهما، لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين، وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة، ولكن النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين يجتمعان فيه، تقول: هذا رجل وامرأة منطلقان، وهذا عبد الله و مضى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين معناهما واحد. والقياس عندي أن يرتفعا على (هما) لأن الذي ارتفع به الأول غير الذي ارتفع به الثاني، ولكن إن قدرت في معنى التأكيد، ورفعت عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفة، ولا يجوز: من عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعت أم نصبت، لأنك لا تثني إلا على من أثبتته وعرفته)). (١٤١٧)

وما ذهب إليه سيبويه ينسجم مع منهجه في إجراء الكلام على منهاج واحد، أما ما ذهب إليه المبرد فمتأثر بنظرية العامل، وهو ما يؤدي إلى التعقيد والتفريع في القواعد.

ثانياً : التوكيد :

((لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع ، وإنما تؤكد المعارف دون النكرات مضمراً ومضمراً)). (١٤١٨)

القول في حذف المؤكّد وإقامة المؤكّد مقامه:

ذهب الخليل وسيبويه والمازني وآخرون إلى جواز حذف المؤكّد وإقامة المؤكّد مقامه، مثال ذلك: الذي ضربته نفسه زيد. فنقول: الذي ضربت نفسه زيد. (١٤١٩)
ومنع الأخفش وتعلب والفارسي وابن جني ذلك، (١٤٢٠) أي منعوا أن يؤكد العائد المحذوف بـ (نفسه) والسبب في ذلك أن المؤكّد مريد للطول والحذف مريد للاختصار، فبغية الاختصار تتعارض مع التوكيد.

ومن هذا الباب جاء ردّ الفارسي على أبي إسحاق فنسب إليه إغفالاً في قوله تعالى: ((إنّ هذان لساحران)) (١٤٢١) فالتقدير عند الزجاج: إن هذان لهما ساحران، فردّ عليه الفارسي بأن الحذف والتوكيد باللام متنافيان. (١٤٢٢)
وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في الخصائص: ((لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد، لما فيه من نقض الغرض)). (١٤٢٣)

وجاءت المسألة في سر الصناعة أكثر تفصيلاً قال: ((يقبح أن تأتي بالمؤكّد وتترك المؤكّد فلا تأتي به، ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار فهما إذن كما ذكرت لك ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام، ويزيد ذلك وضوحاً امتناع أصحابنا من تأكيد المضمّر المحذوف العائد على المبتدأ في نحو: زيد ضربت،

1417 الأصول في النحو ٤٠/٢ - ٤١ .

1418 اللع في العربية /٨٤ و همع الهوامع /١٢٢/٢ .

1419 ينظر : مغني اللبيب /٧٩٣/٢ وفيه : ((سأل سيبويه الخليل عن نحو : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، كيف ينطق بالتوكيد فأجابته بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسهما ، وينصب بتقدير أعينهما أنفسهما)) وينظر ارتشاف الضرب /٦١٣/٢ .

1420 ينظر : مغني اللبيب /٧٩٣/٢ وارتشاف الضرب /٦١٣/٢ ومنهج الأخفش الأوسط /٤٢١ ..

1421 سورة طه ، الآية ٦٣ .

1422 ينظر : الإغفال /١٦٥/١ .

1423 الخصائص /١٨٥/٢ .

في من أجازته، فلا يجيزون زيد ضربت نفسه على أن تجعل النفس توكيداً للهاء المرادة في ضربته لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كان ذلك كذلك فقد استغني عن تأكيده ((^(١٤٢٤) وردّ على أبي إسحاق على نحو مما ردّ به أستاذه، ثم تبعه بالقول: (ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهاً جائزاً لما عدل عنه النحويون، ولا حملوا الكلام على الاضطرار...))^(١٤٢٥) ويبدو لي أنه يمكن أن يرد على المانعين بأن حذف الشيء لدليل وتوكيده لا تنافي بينهما لأن المحذوف لدليل كالثابت.

ثالثاً: البديل:

عرّف الرماني البديل بأنه: ((قول يُقدّر في موضع الأول))^(١٤٢٦). وحده ابن عصفور ، فقال هو : ((إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ))^(١٤٢٧).

القول في العامل في البديل :

اختلف العلماء في العامل في البديل على رأيين^(١٤٢٨) : أحدهما : وهو مذهب سيبويه^(١٤٢٩) والميرد^(١٤٣٠) والسيرافي قال : ((أعلم أن البديل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر ، وقول النحويين أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البديل مكانه ، ليس على معنى إغائه وإزالة فائدته بل على ان البديل قائم بنفسه ، غير مبيّن للمبدل منه تبين النعت للمنوع))^(١٤٣١) ، وعندهم أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح فكأن عامل الأول باشر الثاني . قال ابن السراج في ذلك : ((وحق البديل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول ، وكان الأصل أن يكونا خبرين ، أو تدخل عليه واو العطف ، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس))^(١٤٣٢) . الثاني : وهو مذهب الأخفش والرماني^(١٤٣٣) وأبو علي الفارسي ، وهو ظاهر مذهب ابن جني^(١٤٣٤) وأكثر المتأخرين وهو أن العامل فيه مقدّر من جنس الأول ، واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع ، أما السماع فنحو قوله تعالى : ((لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِيُؤْتِيَهُمْ))^(١٤٣٥) وغير ذلك من الآي والأشعار .

ولننقل رأي الفارسي في المسألة وهذا نص ما جاء في حجته في قوله تعالى : ((قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ أَمَنَ مِنْهُمْ))^(١٤٣٦) قال : ((والفصل بين البديل والصفة أن البديل في تقدير تكرير العامل ، وليس كالصفة ، ولكن كأنه في التقدير من جملتين بدلالة تكرير حرف الجر في قوله تعالى .. فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم فكذلك يكون العامل الرافع أو الناصب في تقدير التكرير ، وهو إن كان كذلك ، فليس يخرج عن أن يكون فيه تبيين للأول كما أن الصفة كذلك))^(١٤٣٧).

1424 سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ .

1425 سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ .

1426 الحدود في النحو / ٣٩ .

1427 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٩/١ وينظر شرح ابن عقيل ٢٩٣/٢ .

1428 ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠٠/١ وارتشاف الضرب ٦١٩/٢ .

1429 ينظر : الكتاب ٣٨٦/٢ . ويستفاد من احد عناوين أبواب البديل في الكتاب ينظر ٧٥/١ .

1430 ينظر : المقتضب ٢١١/٤ ، ٢٩٥ ، ٣٩٩ .

1431 السيرافي على هامش الكتاب ٧٥/١ .

1432 الأصول في النحو ٤٦/٢ .

1433 ينظر : الرماني النحوي / ٣٣٢ .

1434 ينظر الخصائص ١١١/٣ والتبنيه ٤١٠ .

1435 سورة الزخرف ، الآية ٣٣ .

1436 سورة الأعراف ، الآية ٧٥ .

1437 الحجة في علل القراءات السبع ١٠٨/١ وينظر الإغفال ٥٠٣/٢ والمقتصد ٩٢٩/٢ . ولا يقول سيبويه بتكرار العامل في البديل ، وأن العامل في المبدل منه يعمل في البديل على نية تكرار العامل ، لذلك إذا جاء العامل

أما القياس فلكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر ، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتذكيراً .^(١٤٣٨)

وأجيب عن الأول أن (لبيوتهم) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ، والعمل وهو (لجعلنا) غير مكرر .

والجواب عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصوداً يؤذنان بان العامل هو الأول لا مقدّر آخر لأن المتبوع كالساقط فكأن العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره بل عمل في الثاني^(١٤٣٩) ونقل الأنباري حكاية عن أبي علي ، أنه ((قيل له : كيف يكون البديل إيضاحاً للمبدل وهو من غير جملة ، فقال لما لم يظهر العامل في البديل وإنما دلّ عليه العامل في المبدل منه واتصل البديل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه ، والذي يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى : ((لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِيُوتِيَهُمْ)) فظهور اللام في (بيوتهم) يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه))^(١٤٤٠).

وعلل أبو بكر كون البديل في حكم تكرير العامل ((لأجل أن البديل يُترك إليه المبدل منه ، فإذا قلت : جعلت متاعك بعضه على بعضٍ كان المعنى جعلت بعض متاعك على بعض ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون له عامل غير العامل في المبدل منه))^(١٤٤١).

وكون المبدل منه في حكم الطرح من المسائل المختلف فيها، فمذهب المبرد انه في حكم الطرح معنى ، بناء على أن المقصود بالنسبة هو البديل دون المبدل منه ، وهذا مردود بما ذكر من فوائد البديل والمبدل منه، وبما تبين من أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط ، وفي غيره لا يكون المبدل منه في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير عليه في بدلي البعض والاشتمال وأيضاً في بدل الكل إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه نحو : ضربت الذي مررت به أخيك^(١٤٤٢).

وأيضاً قد يعتبر الأول في اللفظ دون الثاني ، ومنه قول الشاعر :

وكانه لهق السراة كأنه ما حاجبيه معين بسواد^(١٤٤٣)

ولم يقل معينان ، ولو كان في حكم الطرح لفظاً لم يعتبر هو دون الثاني^(١٤٤٤) .

وهذا البيت جاء على لسان الرماني موجهاً في عدة ما وجه من أبيات ، وفيه ذكر رأيه في المسألة ، والذي هو عكس ما نسب إليه ، فالذي نسب إليه هو أن العامل في البديل مقدّر من جنس الأول ، والذي قاله هو في البيت السابق أن ((ما زائدة وحاجبيه بدل من الهاء في (كأنه) وهو بدل الاشتمال ، وهو نصب بـ (كأن) ، لأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه فكأنه قال (كأن حاجبيه) وكان الوجه أن يقول (معينان) فينتهي الخبر كما نقول : (كأن الزيدين قائمان) ، إلا أنه أفرد حملاً على الهاء في كأنه ، وهذا مذهب من لا يرى إسقاط المبدل منه من اللفظ رأساً فلو لم يكن معتداً به لم يخبر عنه ، و لكان الخبر عن البديل لا غير))^(١٤٤٥) . ومذهب ابن جني أن

في المبدل منه مذكوراً مع البديل حملة على الإعادة والتكرار لغرض التوكيد كما في قوله تعالى ((لمن آمن منهم)) (في الآية جاء العامل في المبدل منه (الذين) وهو حرف الجر اللام مكرراً مع المبدل (مَنْ) للتوكيد والذي عمل في البديل إنما هو (اللام) الذي عمل في المبدل منه (الذين) وعلى هذا لا يكون البديل عند سيبويه من جملة ثانية ، وإنما هو من جملة المبدل منه . ينظر الكتاب ٧٦/١ .

1438 ينظر : ارتشاف الضرب ٦١٩/٢ .

1439 ينظر : ارتشاف الضرب ٦١٩/٢ .

1440 أسرار العربية ٢٦٥/١ .

1441 المقتصد في شرح الإيضاح ٩٣٠/٢ . وأبان المبرد عن المسألة بقوله : ((وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل نعت ، لأنه جوهر لا ينعت به)) المقتضب ٣٩٩/٤ .

1442 ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٤٢/١ .

1443 نسب للأعشى وليس في ديوانه وهو من شواهد سيبويه ٨٠/١ وينظر التنبيه ٥٠٣ .

1444 ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٤٢/١ .

1445 توجيه أبيات ملغزة / ٩١ .

المبدل منه في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير المحذوف^(١٤٤٦). والأولى بالإتباع مذهب سيبويه ، وفيه نسلم من جانب التأويل والتقدير .

القول في بدل الاشتمال :

يُعرف بدل الاشتمال بأنه : ((ما دلّ على (معنى) اشتمل عليه متبوعه ، أو دلّ على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه ، فالأول كأعجبني زيد علمه ، والثاني نحو : سُرِقَ زيدٌ ثوبه أو فرسه))^(١٤٤٧).

واختلف النحويون فيه ، فرأي الزجاج^(١٤٤٨) أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول ، ففي نحو قولنا : أعجبني عبد الله علمه ، فإنه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم . وأفسده ابن عصفور ، بأنهم يقولون : سُرِقَ عبد الله ثوبه ، والثوب ليس بمصدر .

ومنهم من رأى أن بدل الاشتمال أن تبدل اسماً من اسم بشرط مختلف فيه هل هو اشتمال الأول على الثاني ، أو الثاني على الأول . ونقل السيوطي^(١٤٤٩) أن الفارسي والرماني قالوا بالوجهين .

ونقل أبو حيان أن مذهب الفارسي في أحد قوليه مع الرماني في أحد قوليه أن الأول مشتمل على الثاني . وأن مذهب الفارسي في الحجة أن الثاني مشتمل على الأول ومثل له بنحو : سُرِقَ زيد ثوبه^(١٤٥٠).

وذهب المبرد^(١٤٥١) والسيرافي وابن جنبي^(١٤٥٢) والرماني في أحد قوليه^(١٤٥٣) إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البديل ، فيكون إسناده إلى الأول مجازاً وإلى الثاني حقيقة ، لأن المسلوب هو الثوب لا الرجل . والذي قاله الرماني هو أن : ((البديل الذي بالمعنى يشتمل عليه هو الذي الكلام الأول فيه يدل على أن متعلق العامل غير المذكور كقولك : سُرِقَ زيدٌ ثوبه ، فسرق زيد يدل على أنه سُرِقَ ملك زيد فوقع البديل على هذا))^(١٤٥٤) فالمعنى المفهوم من كلامه هنا أن الاسم الأول مشتمل على الثاني فوقع البديل على هذا وهو المأخوذ من حديثه في موضع آخر في بيت الأعشى^(١٤٥٥):

لقد كان في حولِ ثواءِ ثويته تُقضى لباناتٍ ويسأمُ سائمُ

قال: ((أمّا جر (ثواء) فعلى البديل من (حول) وهو بدل الاشتمال لأن الثواء في (الحول) ، فالفعل مشتمل عليهما أي دالّ على كل واحد منهما... والتقدير: لقد كان في ثواء حول ثويته))^(١٤٥٦).

القول في البديل من ضمير المتكلم والمخاطب:

مذهب النحاة أنه لا يجوز الإبدال من المضمير لمتكلم أو لمخاطب، فلا يبديل منهما إبدال شيء من شيء، وأما غيره من أقسام البديل فجائز^(١٤٥٧). وخالف في هذا الأخفش^(١٤٥٨) فأجازه في جميع أقسام البديل.

1446 ينظر التنبيه ٥٠٣ .

1447 حاشية الصبان ١٢٥/٣ .

1448 ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨١/١ ولم أعر على رأي الزجاج هذا في أحد مصنفاته

1449 ينظر : همع الهوامع ١٢٦/٢ .

1450 ينظر : ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢ ولم أعر في كتاب الحجة للفارسي على ما نسب إليه .

1451 ينظر : المقتضب ٢٩٧/٤ .

1452 ينظر التنبيه ٢٧٩ .

1453 ينظر : ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢ .

1454 الحدود في النحو ٤٦/ .

1455 ديوانه / ١٧٧ .

1456 توجيه أبيات ملغزة / ٢٤٥ .

وحجة المنع أن لا فائدة فيه، ذلك لأن بدل الشيء من الشيء إنما هو تبيين الأول، وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس ولا يشكلان فيبدل منهما^(١٤٥٩).
لذلك غلط أبو جعفر النحاس الزجاج^(١٤٦٠) حين زعم أن قوله تعالى: ((إِلَّا مَنْ أَمَّنْ))^(١٤٦١) في موضع نصب على البدل من الكاف والميم التي في ((تقربكم)) وجعلها هو في موضع نصب بالاستثناء قال: ((وزعم أبو إسحاق أنه - أي قوله تعالى ((إِلَّا مَنْ أَمَّنْ)) - في موضع نصب على البدل من الكاف والميم التي في ((تقربكم)) وهذا القول كأنه غلط، لأن الكاف والميم للمخاطب فلا يجوز البدل، ولو جاز هذا لجاز: رأيتك زيدا.
وقول أبي إسحاق هذا هو قول الفراء^(١٤٦٢)، إلا أن الفراء لا يقول: بدل لأنه ليس من لفظ الكوفيين، ولكن قوله يؤول إلى ذلك))^(١٤٦٣). وغلطه في موضع آخر عند قوله تعالى: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً))^(١٤٦٤) قال: ((قال أبو إسحاق نصب (أهل البيت) على المدح. قال: وإن شئت على النداء، قال ويجوز الرفع والخفض. قال أبو جعفر: إن خفضت على أنه بدل من الكاف والميم لم يجز عند المبرد، قال: لا يبدل من المخاطب ولا من المخاطب لأنهما لا يحتاجان إلى تبيين))^(١٤٦٥).
والصواب في هذا مذهب الجمهور، ودليلنا هو إفادة البدل، ففي بدل الكل، لو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين، المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه، فيكون أنقص في الإفادة منه، إذ المدلولان واحد وفي الأول زيادة تعريف^(١٤٦٦).

رابعاً: عطف البيان:

يعرف بأنه: ((جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبينه كما يبينه النعت))^(١٤٦٧).
وعبارة (في الأكثر) من المسائل المختلف عليها في موضوعنا، فخص أكثر النحويين عطف البيان بالمعارف، وقيل أنه مذهب البصريين^(١٤٦٨).
واحتجوا بأن القصد منه البيان كاسمه، والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول. وأجيب بأن النكرة إذا كانت اخص مما جرت عليه أفادته تبييناً وإن لم تصيره معرفة، والأخص يبين الأعم^(١٤٦٩).

-
- 1457 ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٩/١. وممن قالوا بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦/ والتمام ٢١. وفي ضمير الغائب خلاف أيضاً فمنهم من أجازه ومنهم من منع، وعلل الجرجاني المنع من حيث أن ضمير الغيبة يصلح لغير واحد، وليس كذلك ضمير المتكلم لأنه لا يصلح إلا له. ينظر المقتصد ٩٣٠/٢.
1458 ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٩/١ ونقل السيوطي في همع الهوامع ١٢٧/٢ أنه وافقه الكوفيون في ذلك واستدل الاخفش على جوازه بالسمع والقياس وينظر شرح الرضي على الكافية ١/٣٤١.
1459 هذا تعليق ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦/ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٨/٢.
1460 ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٥/٤.
1461 سورة سبأ، الآية ٣٧.
1462 ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٣/٢.
1463 إعراب القرآن للنحاس ٦٧٧/٢ وينظر تفسير القرطبي ٤٠٦/١٤.
1464 سورة الأحزاب، الآية ٣٣.
1465 إعراب القرآن للنحاس ٦٣٦/٢.
1466 ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٤١.
1467 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٤/١ وينظر المقتصد: ٩٢٧/٢.
1468 ينظر المقتضب ٢٢٠/٤ والأصول في النحو ٤٥/٢ وينظر ارتشاف الضرب ٦٠٥/٢ وهمع الهوامع ١٢١/٢ وحاشية الصبان ٨٦/٣.
1469 ينظر همع الهوامع ١٢١/٢ وحاشية الصبان ١٢١/٢.

وذهب الكوفيون والفراسي وابن جنى^(١٤٧٠) إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة. ومثلوا له بقوله تعالى: ((يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ))^(١٤٧١) على أن يكون (زيتونة) عطف بيان على (الشجرة) وجعلوا منه أيضاً قوله تعالى: ((أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ))^(١٤٧٢) و ((مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ))^(١٤٧٣).

ويبدو لي انه يكون في المعارف والنكرات أولى، لأن الغرض منه مع المعارف التخصيص، من باب أن المعرفة ليست بحاجة إلى توضيح، وأنه مع النكرات يأتي للتوضيح^(١٤٧٤)، لأنها أحوج إليه في ذلك.

خامساً: عطف النسق:

العطف والنسق والموالاة، وردت هذه المصطلحات الثلاثة لمفهوم واحد هو الإتيان بوساطة حرف. فعطف النسق هو ((تابع بأحد الحروف))^(١٤٧٥)، والشائع أن العطف اصطلاح بصري، وان النسق اصطلاح كوفي، والإطلاق هنا غير صحيح فالاستعمالان واردان عند المبرد وهو قوله: ((فالتى تنسق ثم تنسق هاهنا كما كان ذلك في الواو والفاء ثم وجميع حروف العطف))^(١٤٧٦)

ومعروف أن المبرد ليس ممن خلط بين المذهبين، واستعمل الخليل مصطلح الموالاة عندما قال: ((ومن روى مُسحت ومجلف بكسر الحاء واللام في مجلف فانه رفعه على الموالاة، لأنه جعل إلا بمنزلة الواو))^(١٤٧٧). فورود هذه المصطلحات في مصنفات القدماء، يدل على استعمالها وشيوعها عند البصريين والكوفيين قبل تصنيفها إلى بصرية وكوفية. وحروف العطف عند النحويين عشرة.^(١٤٧٨) وقد تسعها أبو علي^(١٤٧٩) الفارسي بعزله (إمّا) عنها، وحجته في ذلك أن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وأننا نقول: ضربت إما زيدا وإما عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين. وتقول: (وإما عمرا)، فتدخل عليه (الواو) ولا يجتمع حرفان في معنى واحد.

القول في العامل في المعطوف:

وهذا شيء اختلف فيه أئمة العربية، وهو العامل في المعطوف ولهم فيه ثلاثة أقوال^(١٤٨٠):
أحدها: إن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه، فإذا قلت ضربت زيدا وعمرا فقد انتصبا جميعا بضربت، والحرف العاطف دخل بمعناه وشرك بينهما، وإنما عمل الفعل فيها بواسطة حرف العطف. وهذا مذهب سيبويه^(١٤٨١) وجمهور المحققين.

1470 ينظر: ارتشاف الضرب ٦٠٥/٢ وهمع الهوامع ١٢١/٢ وحاشية الصبان ٨٦/٣، وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٤/١ أن إجازته في النكرات مذهب الفارسي .

1471 سورة النور ، الآية ٣٥ .

1472 سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

1473 سورة إبراهيم ، الآية ١٦ .

1474 ينظر : ارتشاف الضرب ٦٠٥/٢

1475 ارتشاف الضرب ٦٢٩/٢ وعرفه الرماني بقوله (النسق: تبع للأول على طريق الشركة) الحدود في النحو/٣٩.

1476 المقتضب ٣٩/٢، وفي كتاب سيبويه ٢٢٨/٢ (باب الشركة).

1477 الجمل في النحو للفراهيدي/١٤٦، واستعمال (الموالاة) بمعنى (العطف) نجده أيضا عند أبي عبيدة في مجاز القرآن ٦٠/١.

1478 ينظر المقتضب ١٠/١ والأصول في النحو ٥٦/٢ والجمل للزجاجي / ١٧ .

1479 ينظر الإيضاح العضدي ٢٨٩/١.

1480 ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٥٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٠/١.

1481 ينظر الكتاب ٣٠٤/٢.

ثانيها: ذكر منسوباً إلى أبي علي الفارسي وأبي الفتح ابن جني^(١٤٨٢)، وهو أن العامل في المعطوف حرف العطف لأنه إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته، فلما أغنت الواو في نحو: قام زيد وعمرو عن إعادة قام مرة أخرى قامت مقامه فرفعت ونصبت وخفضت وجزمت ما بعدها، وهذا اختيار ابن السراج أيضاً^(١٤٨٣)، ومذهب الرماني الذي قال في توجيهه إعراب قول الأعور الشني^(١٤٨٤):

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

((يجوز لك في قاصر ثلاثة أوجه: فأما الرفع فعلى عطف جملة على جملة، فتكون (قاصر) رفعا بالابتداء ومأمورها رفع به وقد سد الفاعل مسد الخبر لطول الكلام به... وأما النصب فعلى أن تضم (ليس) بعد الواو فتحمل الجملة الثانية على موضع الجملة الأولى فتقول: (ولا قاصرا عنك مأمورها) لان حرف العطف ينوب عن العامل، ألا ترى أنك إذا قلت: ((رأيت زيدا وعمرا)) كان التقدير: ((ورأيت عمرا)) ولكن اجتزئ بحرف العطف من تكرار العامل))^(١٤٨٥). واعترض عليه بان الحرف لا يعمل عند البصريين حتى يختص وحروف العطف غير مختصة فلا تصلح للعمل لأنها تدخل على الأسماء والأفعال^(١٤٨٦).

ثالثها: إن العامل في المعطوف فعل محذوف مقدر بعد حرف العطف، من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه، وحرف العطف دال على المقدر، وذكر ابن يعيش^(١٤٨٧) أن هذا اختيار الفارسي وابن جني^(١٤٨٨)، وهو الأصح عنهما واختاره أيضاً أبو القاسم السهيلي^(١٤٨٩)، واحتج عليه بالقياس والسماع، أما القياس فان ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه، وقول السهيلي هذا هو عين المتنازع فيه فكيف يجعل دليلاً.

وأما السماع، فالإتفاق على انه يجوز إظهار الفعل بعد حرف العطف، فتقول: قام زيد وقام عمرو، واعترض الجمهور^(١٤٩٠) على هذا القول بأن الأصل عدم التقدير، إلا أن يقوم دليل، ولا دليل هنا، وبأن حذف الفعل بعد الحرف إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك يناقض الغرض من حذفه. والاعتراض الآخر أن الفعل في حالة ظهوره يكون غير النوع الأول لأنه سيكون من باب عطف الجملة على الجملة، والأول من باب عطف المفرد على المفرد. كما انه لا يصح في مثل اختصم زيد وعمرو لان تقدير الفعل بعد الواو يفسد المعنى^(١٤٩١).

القول في العطف على عاملين:

لا يجوز العطف على عاملين، من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فان قلت: قام زيد وعمرو فالواو أغنت عن إعادة (قام) وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك: إن زيدا منطلق وعمرا، فالواو نصبت كما نصبت (إن) وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فالواو جرت كما جرت الباء^(١٤٩٢).

1482 قال في الخصائص ٤٠٩/٢ (العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه).

1483 ينظر الأصول في النحو ٧٠/١.

1484 وهو بشر بن منقذ من بني شن بن افضى من نزار ينظر الكتاب ٣١/١ بولاق وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٢/١.

1485 توجيه أبيات ملغزة ١٣٩.

1486 ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٨٥/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦١/١.

1487 ينظر شرح المفصل ٢٠٥/٢ وذكر الشيخ الرضي في شرح الكافية ٣٠٠/١ انه قول الفارسي في الإيضاح وابن جني في سر الصناعة.

1488 ينظر الخصائص ٤٠٩/٢ و ١١١/٣.

1489 ينظر نتائج الفكر ١٠/١.

1490 ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٥٩/١.

1491 ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦١/١ والفصول المفيدة ٥٩/١.

1492 ينظر المقتضب ١٩٥/٤ والأصول في النحو ٧٠/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٩/١ وشرح المفصل ٢٧/٣ ومغني اللبيب ١٠١/٢.

واختلفوا في قول الشاعر^(١٤٩٣):

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً

فحمله سيبويه^(١٤٩٤) على حذف مضاف تقديره: وكل نار، إلا أنه حذف ويقدرها موجودة، وأبقى المضاف على جره، وليس فيه من عطف على عاملين، فمذهبه عدم جواز ذلك، وما جاء من هذا يُرد بتأويل يرده إلى عامل واحد.

وجواز العطف على عاملين ينسب للاخفش^(١٤٩٥)، والبيت عنده محمول على العطف على عاملين، فيخفف ناراً بالعطف على امرئ، المخفوض وينصب ناراً بالعطف على الخبر. هذا ونسب أبو جعفر النحاس إلى سيبويه مع الاخفش والفراء^(١٤٩٦) والكسائي أنه أجاز العطف على عاملين. وان بيت أبي دواد المتقدم من هذا الباب وذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ((إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ))^(١٤٩٧)، قال: ((اختلف النحويون فيه فقال بعضهم أن النصب^(١٤٩٨) فيه جائز وأجاز العطف على عاملين، فممن قال هذا سيبويه والاخفش والكسائي والفراء^(١٤٩٩)) وانشد سيبويه:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً

ورد هذا بعضهم، ولم يجز العطف على عاملين، وقال: من عطف على عاملين أجاز: في الدار زيد والحجرة عمرو، وقائل هذا القول ينشد (وناراً) بالنصب. وكان أبو إسحاق يحتج لسيبويه في العطف على عاملين بان من قرأ (آيات) بالرفع فقد عطف أيضاً على عاملين لأنه عطف (واختلاف) على (وفي خلقكم) وعطف (آيات) على الموضوع فقد صار العطف على عاملين إجماعاً والقراءة بالرفع بيّنة لا يُحتاج إلى احتجاج ولا احتيال))^(١٥٠٠).

وهذا الذي نسبته النحاس لأبي إسحاق الزجاج وهم منه، لأن الزجاج لم ينسب هذا القول لسيبويه، وان كان مذهبه جواز العطف على عاملين، لأنه قال: ((ومن ذلك قراءة من قرأ: (إن في السماوات الأرض آيات للمؤمنين.. واختلاف الليل والنهار.. آيات لقوم يعقلون) بكسر التاء من (آيات)^(١٥٠١) بالعطف على قوله: ((إن في السماوات والأرض آيات)) وقال سيبويه العطف على عاملين لا يجوز يعني (إن) و (في) ألا ترى انه جر قوله (واختلاف) بالعطف على (آيات) المنصوبة بـ (إن) وجاز هذا لأنه ذكرت (آيات) ثانية على سبيل التكرير والتوكيد، ألا تراه لو قال (واختلاف الليل والنهار) إلى قوله (وتصريف الرياح) ولو لم يقل (آيات لقوم يعقلون) لكان حسناً جيداً))^(١٥٠٢).

-
- 1493 البيت لأبي دواد الايادي حارثة بن الحجاج من شعراء الجاهلية، ينظر الكتاب ٣٣/١ بولاق والمحتسب ٢٨١/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ وشرح الاشموني ٤٨٨/٣ وشرح التصريح ٥٦/٢.
- 1494 ينظر الكتاب ٣٣/١ بولاق.
- 1495 ينظر: وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ شرح الرضي على الكافية ٢٩٩/١ ومغني اللبيب ١٠١/٢.
- 1496 ينظر معاني القرآن للفراء ٤٥/٣.
- 1497 سورة الجاثية، الآية ٥ - ٨.
- 1498 وهذه القراءة من السبعة، ينظر غيث النفع/ ٢٣٦ والنشر ٣٧١/٢ الإتحاف ٣٨٩/١ والبحر المحيط ٤٣/٨.
- 1499 ينظر معاني القرآن ٢٥/٣.
- 1500 إعراب القرآن للنحاس ١٢٣/٣-١٢٤.
- 1501 قرأ بالكسر حمزة والكسائي ويعقوب، ينظر التيسير ١٩٨.
- 1502 إعراب القرآن للزجاج ٩٠٩/٣ وينظر حاشية الصبان ١٢٣/٣ وفيه ذكر الصبان أن المنع مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وآخرين وعن الاخفش والزجاج والكوفيين الجواز.

ويبدو أن النحاس إنما أراد تمرير مذهبه في المسألة فنسبه إلى سيبويه، والصحيح انه لم يجز ذلك. وقد انصف ابن السراج وابن جني^(١٥٠٣) سيبويه فيما نسبا إليه ومذهبهما المنع أيضاً وأنه خطأ في القياس، وغير مسموع من العرب، وأنه لو كانت من إجازة في ذلك لجاز على ثلاثة وأكثر، قال ابن السراج: ((وان جر (آيات) في: ((وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ*وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)) فقد عطف على عاملين، وهي قراءة عطف على (إن) و (في)، قال المبرد^(١٥٠٤): وهذا عندنا غير جائز.. أما من ظن إن جر آيات في قوله ((وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات)) فقد عطف على عاملين، فغلط منه..^(١٥٠٥) ثم قال: ((أما من رفع وليس (آيات)، عنده مكررة للتأكيد، فقد عطف على عاملين نصب أو رفع، فإذا رفع فقد عطف (آيات) على الابتداء واختلافاً على (في خلقكم)، وذلك عاملان، ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين، فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموح من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة، وأكثر من ذلك، ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير متكرر، نحو (إن في الدار زيدا و المسجد عمرا) وعمرو غير زيدٍ لكان ذلك له شاهداً عليه بلفظ غير متكرر، نحو (إن في الدار زيدا و المسجد عمرا) فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه^(١٥٠٦).

فجعله من الحذف الذي يقوم دليل عليه، والذي سوغ ذلك أن (آيات) عنده مكرره للتوكيد وان آيات الأخيرة هي الأولى، وأنها إنما تكون حجة لو كان الثاني غير الأول، فموضع الخلاف في قراءة من قرأ بخفض (آيات) من قوله (وتصريف الرياح آيات) نابت فيه الواو من تصريف مناب (في) ومناب (إن)، كأنه قال: وإن في تصريف الرياح آيات^(١٥٠٧)، هذا على رأي من أجاز العطف على عاملين. و تخرج الآية على رأي من منع ذلك، على أن تكون آيات توكيدا لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها فلم يعطف إذن إلا تصريف الرياح على السماوات، فنابت (الواو) مناب (في) خاصة^(١٥٠٨).

وذكر ابن خالويه المسألة غير مؤيد لرأي ممن قال بالجواز أو المنع، وذلك في حديثه عن قوله تعالى: ((وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ))^(١٥٠٩)، قال: ((وكان بعض النحاة يقول: هو في موضع خفض، إلا انه لا ينصرف، وهذا عطفه على عاملين (الباء) في قوله تعالى: ((فبشرناها بإسحاق)) و ((من))^(١٥١٠). والمأخوذ من كلام أبي علي الفارسي انه أجاز ذلك في قول الفرزدق^(١٥١١):

وباشر راعيها الصلا بلبانه وكفيه حر النار ما يتحرف

قال: ((فقد يكون على العطف على عاملين، فان أضمرت جاز لتقدم ذكره، كما ذهب إليه بعض الناس)).^(١٥١٢) إلا انه منع أن يحمل عليه قوله تعالى: ((وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ))،^(١٥١٣) على قراءة الفتح في (يعقوب) على أن تعطفه على الباء الجارة كأنه أراد بشرت بهما أو حملة على

1503 ينظر المحتسب ٢٨١/١-٢٨٢ وحمل ابن جني البيت على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والذي سوغه ذكره في أول الكلام فأعنى عن إعادته في الآخر، وجواز ذلك على عزته وقلة نظيره أفضل من العطف على عاملين وينظر التمام ٧٨.

1504 ينظر المقتضب ١٩٥/٤.

1505 الأصول في النحو ٧٤/٢.

1506 الأصول في النحو ٧٦/٢، والمنع مذهب السيرافي أيضا، ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٣/١.

1507 ينظر همع الهوامع ١٣٩/٢.

1508 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٦/١.

1509 سورة هود، الآية ٧١، يقرأ برفع الباء ونصبها ينظر الحجة لابن خالويه ١٦٤/١.

1510 الحجة ١٦٤/١.

1511 ينظر شرح ديوانه ٥٥٩/١ وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٦/١.

1512 العسكريات ١١٥/١.

1513 سورة هود، الآية ٧١.

موضع الجار والمجرور^(١٥١٤)، وضعف الوجه الأول ورماه بالفحش وانه ليس بالسهل وميدانه الشعر، لان الواو عاطفة على حرف الجر، وقد فصل بينها وبين المعطوف بها بالظرف. وقد بدا في بيت الفرزدق مشايحاً لمن مذهبه الجواز، ولكن سرعان ما يتبدد هذا الظن لحمله على مضمحل محذوف.

وأبو الحسن الاخفش يجيز ذلك، وعنده أن حرف العطف لما ناب مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أزيد إلا انه إذا اجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدم المخفوض على غيره، ورأيه في بيت الفرزدق انه عطف (وجنبيه) على لبانه، وعطف (حر النار) على (الصلى) ونابت (الواو) مناب باشر ومناب الباء^(١٥١٥).

القول في العطف على الضمير المرفوع المتصل:

أجاز الكوفيون العطف على المضمحل المتصل المرفوع بدون توكيد في كل موضع من كلام وشعر^(١٥١٦). وقد نسب النحاس الجواز إلى الكسائي ففي إعراب قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ))^(١٥١٧)، قال: ((وقال الكسائي والاخفش ذكره في المسائل الكبير، و (الصابئون) عطف على الضمير الذي في (هادوا))^(١٥١٨). وهذا ما ذكره الاخفش^(١٥١٩) حقيقة في معانيه، وذلك حين جعله أحد وجهين خرّج عليه رفع الصابئين، وهو أن عطف (الصابئون) على المضمحل الذي في (هادوا).

أما البصريون فلا يجيزون العطف بدون توكيد، نص على ذلك الخليل وسيبويه والزجاج وابن السراج والسيرافي^(١٥٢٠).

وقد خطأ الزجاج^(١٥٢١) الاخفش من وجهين: احدهما إن العطف على المضمحل المرفوع قبيح حتى يؤكد، وثانيهما: إن هذا العطف يؤدي إلى اختلال المعنى، لان المعطوف شريك المعطوف عليه، وهذا يعني أن الصابئين دخلوا في اليهودية، وهو محال.

واستحسن المبرد حذف التوكيد إذا طال الكلام^(١٥٢٢)، وتابعه النحاس في ذلك^(١٥٢٣). ومن الجدير بالذكر أن ابن السراج^(١٥٢٤) أجاز العطف من غير تأكيد إذا فصل بين الضمير وبين المعطوف بشيء، وانه عندئذ حسن، ومثل له بنحو: ما قمت ولا عمرو. وهو في رأيه هذا متابع لسيبويه^(١٥٢٥).

أما ابن جني فقد ذهب في قوله تعالى: ((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ))^(١٥٢٦) في قراءة رفع (شركاءكم)، قال: ((أما بالرفع فرفعه على العطف على الضمير في (اجمعوا) وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في (اجمعوا) من اجل طول الكلام بقوله (أمركم) وعلى نحو من هذا

-
- 1514 ينظر العسكريات / ١١٥ .
1515 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ٢٥٦/١ .
1516 ينظر مجالس ثعلب / ١٧٤/١ والإنصاف (٦٦م) / ٤٧٤/٢ وشرح ألفية ابن معط / ٧٩٣/٢ .
1517 سورة المائدة / ٦٩ .
1518 إعراب القرآن ٣٢/٢ وينظر معاني القرآن للاخفش ٤٧٤/٢ .
1519 ينظر معاني القرآن للاخفش ٤٧٤/٢ .
1520 ينظر على الترتيب: الكتاب ٢٧٨/١ و ٣٧٨/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٩/٢ والأصول ١٧٩/٢ وهامش السيرافي على كتاب سيبويه ٣٩٠/١ بولاق .
1521 معاني القرآن وإعرابه ١٩٤/٢ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٥١٠-٥٠٩/١ .
1522 ينظر المقتضب ٢١٠/٣ وشرح اللمع لابن برهان ٢٦٢/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤١/١ .
1523 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/٤ وينظر شرح المعطوفات التسع ٤٧٤/٢ .
1524 ينظر الأصول في النحو ٧٩/٢ .
1525 قال سيبويه (حسن العطف على الضمير من غير توكيد لمكان لا) / ٣٩٠/١ .
1526 سورة يونس / ٧١ .

يجوز أن نقول قم إلى أخيك وأبو محمد فتعطف على الضمير من غير توكيد وإن كان مرفوعاً ومتصلاً لما ذكرنا من طول الكلام بالجار والمجرور))^(١٥٢٧).

ثم يذكر ابن جنى أنه مثلما يمكن الاستغناء بطول الكلام عن التوكيد، كذلك يمكن الاستغناء بـ (لا) عن التوكيد وطول الكلام وإن كانت بعد حرف العطف، وهو ما أجازته في قوله تعالى: ((مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا))^(١٥٢٨) وهو رأي ابن السراج السابق، ومن قبله إمام النحاة سيبويه.

ويبدو أن أبا علي الفارسي لم يرتض أن تقوم لا مقام التوكيد وقبلها الواو. وذهب بعضهم إلى أن هذا استدراك من أبي علي على البصريين قاطبة^(١٥٢٩).

وعلى ابن جنى سبب مراعاة التوكيد ووجوبه في هذا العطف واستحسان ما دونه في المرتبة ومما ينوب عنه وضعف وصولها إلى مرتبته، قال: ((وذلك أن التوكيد وإن لم يكن في طول هذه الفروق والفصول فإن فيه معنى ليس فيها، وهو تثبيته معنى الاسمى للمضمر المتصل الذي شعث الفعل فمأزجه وصار كجزء منه، فضعف عن العطف عليه، كما لا يجوز العطف على جزء من الفعل، فإذا صار في حيز الأسماء ولحق بما يحسن العطف عليه بعد توكيد، كما حسن عليها))^(١٥٣٠).

وفي موضع آخر من المحتسب يبدو فيه أنه مسابير لرأي أستاذه ومتابعه، قال: ((إن العوض ينبغي أن يكون في شق المعوض منه، وأن يكون قبل حرف العطف كقوله تعالى: ((قَالُوا نُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ))^(١٥٣١)، فمن قرأ (واتباعك)^(١٥٣٢) فهو معطوف على الضمير في (أنؤمن) أي: أنؤمن لك نحن وأتباعك الأرذلون؟ وإنما جاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد لما وقع هناك من الفصل. وأما (لا) من قوله (ولا آبأونا) فإنها بعد حرف العطف، فهي في شق المعطوف نفسه، لا في شق المعطوف عليه، والجامع بينهما طول الكلام بكل واحد منهما))^(١٥٣٣) أي أنه يجعل من طول الكلام العامل الأول والأقوى بديلاً لعدم التوكيد.

بقي أن نحقق القول فيما نقل عن الفارسي لنتثبت من صحته، وهو القائل: ((فالمرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الإتيان بالضمير المنفصل نحو قولك، اذهب أنت وزيد. فإن قلت: اذهب زيد، وذهبت زيد كان قبيحاً، وهو شيء لا يكاد يعرف في غير الشعر، وإنما يجيء في الكلام إذا حصل فصل، كقوله تعالى: ((مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)) وذلك أن (لا) فصل بين حرف العطف وبين المعطوف، وإنما قبح العطف على المضمر المرفوع غير المنفصل لأنه أما أن يكون مستكناً في الفعل، أو متصلاً به اتصال الجزء كالألف في قاما..))^(١٥٣٤) فرأيه من رأي أصحابه أن الفصل يقوم مقام التوكيد.

القول في عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور:

أجاز الكوفيون عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور، ولم يشترطوا لذلك إعادة الجار. وقد احتجوا بقراءة حمزة ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ))^(١٥٣٥) بجر

1527 المحتسب ٣١٤/١.

1528 سورة الأنعام، الآية ١٤٨.

1529 ينظر إعراب القرآن للزجاج ٦٠٠/٢.

1530 المحتسب ٣١٥/١.

1531 سورة الشعراء، الآية ١١١.

1532 ذكر الفراء (أن بعض القراء قرأ واتباعك ولكني لم أجده عن القراء المعروفين. وهو وجه حسن) معاني

القرآن للفراء ٢٨١/٢.

1533 المحتسب ١٣١/٢.

1534 المقتصد ٩٥٧/٢.

1535 سورة النساء، الآية ١.

(الأرحام)^(١٥٣٦) عطفاً على الهاء المجرورة بالباء. أما البصريون فقد منعوا العطف بدون إعادة الجار^(١٥٣٧)، وأنكروا قراءة حمزة، ((فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به))^(١٥٣٨) وقد أجازوه سيبويه في ضرورة الشعر^(١٥٣٩). وقد قرأ الباقون (الأرحام) بالنصب على الإضمار والعطف والتقدير (واتقوا الأرحام لا تقطعوها)، وهذا وجه القراءة عند البصريين. والسبب في ذلك ((أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو عطفت من غير إعادة الخافض، لكنت قد عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف، إذ لا يتصور أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله))^(١٥٤٠). ولننقل بعض آراء أتباع الفريقين.

قال الزجاجي في مجالسه: ((واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمرة المخفوض، فإن العطف عليه غير جائز إلا بإعادة الخافض.. كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر، وقد قبحه الكوفيون وأجازوه على قبحه قرأ حمزة ((واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)) بالخفض عطفاً على المخفوض والقراء غيره قرأوا بالنصب عطفاً على الله عز وجل))^(١٥٤١) وهو في رأيه متابع لمذهب البصريين.

ومن قبله أستاذه الزجاج قال: ((ومعنى (تساءلون به) تطلبون حقوقكم به (والأرحام) القراءة الجيدة نصب الأرحام والمعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فأما الجر في الأرحام، فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين العظيم لان النبي (3) قال: لا تحلفوا بأبائكم، فكيف يكون تساءلون بالله وبالرحم على ذا؟ .. فأما العربية فإجماع النحويين انه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمرة في حال الخفض إلا بإظهار الخافض، يستقبح النحويون مررت به وزيد ومررت بك وزيد إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا بك وبزيد، فقال بعضهم: لان المخفوض حرف متصل غير منفصل فكأنه كالتنوين في الاسم فيقبح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه))^(١٥٤٢) لقد خطأ الزجاج القراءة بالجر، وكانت التخطئة سبباً من أسباب حملة الدكتور شلبي^(١٥٤٣) عليه، وقد أوضح الزجاج أسباب تخطئته، وليس من أسبابها التحامل على القارئ أو على القراءة أو على المذهب الكوفي، لأنه القائل ((لان القراءة سنة، لا ينبغي أن يقرأ فيها بكل ما يجيزه النحويون، وان نتبع المشهور فان الذي روي من المشهور في القراءة أجود عند النحويين))^(١٥٤٤) وبعد هذا لا يمكن أن يقال أن تخطئة الجر تعصب بصري. والظاهر أن الكوفيين لا يمنعون العطف بدون إعادة الجار، إلا أنهم يجيزونه على قلة، وهذه القلة لا تعني المنع كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين^(١٥٤٥)، قال الفراء: ((.. وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُني عنه، وقد قال الشاعر^(١٥٤٦):

تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينهما والكعب غوط نقائق

1536 ينظر: السبعة/ ٢٢٦ والحجة لابن خالويه/ ١١٨ والتيسير/ ٩٣ وفي معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ أنها قراءة ابن عباس والحسن البصري.

1537 ينظر الكتاب ٣٨٢-٣٨١/٢ والمقتضب ١٥٢/٤ والأصول في النحو ٨٠/٢ وإعراب القرآن ٤٣١/١، وهامش السيرافي على الكتاب ٣٩١/١ توجيه أبيات ملغزة/ ٦١ والإنصاف (م) ٤٦٤/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩-٧٧/٣.

1538 إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١.

1539 ينظر الكتاب ٣٨١/٢.

1540 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١.

1541 مجالس العلماء/ ٢٤٥ - ٢٤٦ وينظر الجمل في النحو/ ١٨.

1542 معاني القرآن للزجاج ١١١/١.

1543 ينظر أبو علي الفارسي/ ١٧٠.

1544 معاني القرآن للزجاج ١١٣/١.

1545 منهم الحلواني، ينظر الخلاف النحوي/ ٢٥٧ وما بعدها.

1546 هو مسكين الدارمي، ينظر ديوانه/ ٥٣.

فرد الكعب على بينها))^(١٥٤٧) ووافق ثعلب الفراء ومثل لذلك بقوله: ((ويقال: مالي وزيد وزيدا)).^(١٥٤٨) وأكد ابن خالويه مذهب الكوفيين ووافقهم فيه، فقد جاء في حجة في قوله تعالى: ((وَأَتَوْا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ))^(١٥٤٩)، قوله: ((فالحجة لمن نصب انه عطفه على (الله) تعالى: وأراد واتقوا الأرحام لا تقطعوها، فهذا وجه القراءة عند البصريين، لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ به وأبطلوه من وجوه فأمأ الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه اضمر الخافض واستدلوا بان (العجاج) كان إذا قيل له، كيف تجددك؟ يقول خير عفاك الله، يريد بخير)).^(١٥٥٠) ولكن ابن خالويه قال: إن الكوفيين على الرغم من احتجاجهم للقارئ لكنهم اختاروا النصب في القراءة.

ومن الجدير بالذكر: إن إضمار الخافض هنا مذهب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني^(١٥٥١)، فقد جاء في تخريج ابن جني لقراءة جر الأرحام، قوله في التمام: ((.. (والأرحام) كأنه قال (وبالأرحام) فحذف الباء بعد أن عملها، وصار تقدم الباء في (به) دالا عليها وكالعوض منها، ومثله قول الشاعر^(١٥٥٢):

رسم دار وفتت في ظلله كدت اقضي الغداة من جلله

وهو يريد (رب) فيحذفها ويعملها، ولما يتقدم لها، كان حذف الباء في قوله (والأرحام) وإرادتها لتقدم ذكرها في (به) أمثل))،^(١٥٥٣) فجعله من الحذف الذي يقوم عليه الدليل. ومما تجدر الإشارة إليه أن الحلواني^(١٥٥٤) قد تحامل كثيرا على أبي البركات الانباري ومن تابعه، حتى بلغ تحامله على من سبق الانباري مثل أبي جعفر النحاس، وهو يريد من كل هذا ليخلص إلى براءة الكوفيين مما نسب إليهم. هذا إذا ما علمنا انه - أي الحلواني - كان قد ساق بعض شواهد الفراء في القران الكريم والشعر ليجيز العطف على المضمرة المجرور، ولو كان على قلة أو قبح، وكما وقف هو على رأي ابن خالويه، فضلا عن انه لم يقف على تجويز ثعلب سالف الذكر.

والحقيقة أن ما ذهب إليه البصريون في عدم جواز العطف على المضمرة المخفوض إلا بإعادة الخافض يمثل اللغة العربية الفصيحة التي بها نطق القران الكريم، ومخالفة الكوفيين ومن تابعهم لما ذهب إليه البصريون فيه جنوح عن الصواب، وقد عرفنا أنهم أجازوه مع قبحه، ودليلهم من القراءة لم يقل به جمهور السبعة، وحمل هذا ومثله مما ورد من شواهد شعرية يستدل بها على جواز المسألة قد يتخرج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه، وذلك أيضا قليل.

القول في عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس :

عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم الفاعل ونحوه ، وعطف الاسم على الفعل المشبه للاسم مسألة أجازها النحويون .^(١٥٥٥)

ووقف منها ابن خالويه موقف المؤيد ، فجاء في حجة في قوله تعالى : ((فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا))،^(١٥٥٦) قال : ((والحجة لمن حذفها ونصب^(١٥٥٧) أنه جعله

1547 معاني القران للفراء ٨٦/٢ وينظر إعراب القران للنحاس ٣٧٨/٢.

1548 مجالس ثعلب ١٦٢/١.

1549 سورة النساء ، الآية ١.

1550 الحجة ١١٩.

1551 ينظر الخصائص ٣٥٣/٢ ومغني اللبيب ٤٧٣/٢ والهمع ٤١١/٢.

1552 وهو جميل بثينة ، ديوانه ٨١.

1553 التمام ٧٩.

1554 ينظر الخلاف النحوي ٢٥٧-٢٦٣.

1555 ينظر مغني اللبيب ٤٨٥/٢ وشرح ابن عقيل ٢٤٤/٢.

1556 سورة الانعام ، الآية ٩٦.

فعلاً ماضياً و عطفه على فاعل معنى لا لفظاً كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضي لأنه بمعناه ((^{١٥٥٨})).

وقال في حقه أبو علي الفارسي : ((والفعل لا يعطف عليه الاسم :، كما لا يخبر عنه ، إلا أن المعنى لما كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه)) (^{١٥٥٩}) ونقل عنه تلميذه ابن جني، أنه جعل العطف في (الواو) فقط (^{١٥٦٠}) وجوز ابن جني العطف بالواو مطلقاً لقوتها وتصرفها، وقليلاً مع الفاء. وقال في المحتسب : ((.. فعطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدأ والخبر كما عُدلت إحداهما بالأخرى)). (^{١٥٦١}) وقد وهم ابن هشام في المغني فنسب إلى ابن جني أنه منع العطف مطلقاً . (^{١٥٦٢})

القول في تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه (^{١٥٦٣})، قال ابن السراج: ((لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئاً أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نسق به عليه، وقالوا إذا لم يكن شيء يرفع لم يجز الواو، والبيت الذي انشده:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام^(١٥٦٤)

فإنما جاز عندهم، لأن الرفع في مذهبهم (عليك) وقد تقدم، ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول: ((إن وزيدا عمراً قائمان، لأن (إن) أداة وكل شيء لم يكن يرفع، لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال، فهذا شاذ لا يقاس عليه)) (^{١٥٦٥}).

ولم يأت منع الجمهور مطلقاً على جميع حروف العطف، وإنما أجازوه في الواو، بشروط ذكروها في مصنفاتهم، ولعل السبب في ذلك أنها أم الباب فيتسع فيها ما لا يتسع في غيرها. والشروط هي: أن لا يكون المعطوف محفوظاً، وان لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدراً، أو إلى أن يلي عاملاً غير متصرف، وبابه مع ذلك الشعر (^{١٥٦٦}).

وخالف في ذلك ابن جني جمهور النحاة، في مسألة اجتهادية انفرد بها، ولم يجز التقديم حتى مع (الواو)، وحمله على تأويل لا يخفى ما فيه من التكلف على انه ليس فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وإنما (رحمة الله) معطوف على الضمير (الكاف) في (عليك) والتقدير عنده: عليك وعلى رحمة الله السلام: ((وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ففيه إذن ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطف (رحمة الله) ذهب عنه مكروه التقديم لكن فيه العطف على المضمرة المتصلة من غير تأكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه)) (^{١٥٦٧})، وواضح مما تقدم أن هناك فرقاً في المعنى بين التقديرين، فعلى

1557 قرأ عاصم وحمزه والكسائي (وجعل) على وزن (فَعَلَ) (الليل سكتاً) بنصب اللام والباقون (جاعل)

على وزن (فاعل) وجرّ اللام من (الليل) ينظر التيسير / ١٠٥ .

1558 الحجة / ١٤٦ .

1559 الحجة في علل القراءات ٢٠١/١ .

1560 ينظر سر صناعة الإعراب ٢٦٣/١ .

1561 المحتسب ٣٤٤/٢ وينظر ٣٥٠/٢ .

1562 ينظر مغني اللبيب ٤٨٥/٢ .

1563 المقتضب ١٦/١ ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٥/١ .

1564 نسبة ابن عصفور للاحوص وليس في ديوانه ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٥/١ وذكر

غير معزو في الأصول في النحو ٢٣٤/٢ والخصائص ٣٨٦/٢ والخزانة ١٩٣/١ .

1565 الأصول ٢٣٤/٢ .

1566 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٥/١ والمقرب ٢٥٦ .

1567 الخصائص ٣٨٦/٢ وينظر التنبيه ٤٠٧ .

رأي الجمهور يكون الشاعر قد ألقى السلام على المرأة المكنى عنها بالنخلة^(١٥٦٨)، فقدم المعطوف (رحمة الله) على المعطوف عليه (السلام)، وما أظنه فعل ذلك إلا لضرورة الشعر، وعلى رأي ابن جني يكون الشاعر قد ألقى السلام على المرأة وعلى رحمة الله، وعندها لا يكون في الكلام تقديم وتأخير.

والرأي ما ذهب إليه الجمهور لما هو معروف من أن أمهات الأبواب يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها من حروف أو أدوات الباب.

القول في تقدم المعطوف المجرور على المعطوف عليه:

إن من شروط جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه أن لا يكون المعطوف مجرورا، فلا نقول: مررت وعمرو يزيد^(١٥٦٩).

غير أن الزجاج قال بعد قوله تعالى: ((إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ))^(١٥٧٠): ((يجوز على ثلاثة أوجه، والسلاسل بالنصب والسلاسل بالخفض، فمن رفع فعطف على الأغلال، ومن جر فالمعنى إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل، ومن نصب ففتح اللام قرأ: والسلاسل يسحبون)^(١٥٧١) فذهب إلى أن من قرأ بالخفض عطفاً على (أعناقهم) ويكون المعنى: الأغلال في الأعناق والسلاسل. وهذا مردود، لأن لا معنى للغل في السلسلة^(١٥٧٢) وقد أوله تأويلاً آخر، وهو أن تكون (السلاسل) بالخفض عطفاً على (الحميم)^(١٥٧٣) وهذا مردود أيضاً، وقد غلطه فيه أبو جعفر النحاس، ونسب إليه أنه يقدره (وفي السلاسل يسحبون وفي الحميم والسلاسل)^(١٥٧٤) فيقدم المعطوف المجرور على المعطوف عليه، وهذا خطأ لأن أحداً لا يجيز، مررت وزيد وعمرو، وإنما أجازوا ذلك في المرفوع فقالوا: قام وزيد وعمرو وجعلوه بعيداً في المنصوب كقولهم: رأيت وزيدا عمرا.

وحين ننعم النظر في كلام الزجاج لا نجده يصرح بعطف (السلاسل) على (الحميم) المجرور كما ذكر النحاس وإنما يحتمله ويحتمل أمراً آخر وهو أن يريد أنه معطوف على أعناقهم، وهذا لا يجوز أيضاً لأنه لا معنى لقوله: إذا الأغلال في أعناقهم والسلاسل. وقد ذكر ابن جني في المحتسب قراءة النصب فقط^(١٥٧٥) (والسلاسل) بفتح اللام، ووجه الاستدلال بها عنده أن ((التقدير فيه: إذ الأغلال في أعناقهم ويسحبون السلاسل، فعطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدأ والخبر.. من قبل أن قوله: في أعناقهم يشبه في اللفظ تركيب الجملة من الفعل والفاعل، مع قوة شبه الظرف بالفعل))^(١٥٧٦) وأكبر الظن أنه عدل أو اعرض عن ذكر قراءة الجر، ربما لأنه لا يجيزها أو لا يرى لها وجهاً.

وقد ذكرنا أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز إلا في الواو، وإجازته ليست مطلقة، بل جائزة بشروط^(١٥٧٧)، أولها، ألا يؤدي تقديم المعطوف إلى وقوع حرف العطف صدراً، لا تقول: وزيد عمرو قائمان. وثانيها، ألا يؤدي تقديمه إلى وقوع حرف العطف بعد عامل غير متصرف نحو: إن وعمراً زيداً قائمان. وثالثها، ألا يكون المعطوف مخفوضاً، كما

1568 ينظر: البلاغة الواضحة / ١٣٢.

1569 ينظر ارتشاف الضرب ٦٦٣/٢.

1570 سورة غافر، الآية ٧١.

1571 معاني القرآن وإعرابه ٣٧٨/٤.

1572 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢١/٣ والبحر المحيط ٤٧٥/٧.

1573 الآية ٧٢ من سورة غافر.

1574 إعراب القرآن ٢١/٣ وينظر التنبيه ٤٠٧.

1575 ذكر ابن جني في المحتسب أنها قراءة ابن عباس وابن مسعود، ينظر المحتسب ٢٤٤/٢.

1576 المحتسب ٢٤٤/٢.

1577 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٥/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٦٨-١٢٦٩.

مثل النحاس ، ورابعها ، ألا يتقدم المعطوف على عامله غير المتصرف فلا يجوز: ما زيد أحسن عمرا.

ومن أمثلة جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه قول الشاعر^(١٥٧٨):

كأننا على أولاد أحقب لاحها ورقي السفا أنفاسها بسهام
جنوب ذوت عنها التناهي فأنزلت بها يوم ذباب السبب صيام
لان التقدير، كانا على أولاد أحقب لاحها جنوب ورقي السفا.
وقول الشاعر^(١٥٧٩):

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

القول في حذف واو العطف:

حد الحذف عند الرماني: ((هو إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها)).^(١٥٨٠) وأكد الرماني أن المحذوف هو الذي يدل عليه ما قبله من الكلام دلالة تضمين أو ما يدل عليه ما بعده. ومن المسائل المختلف عليها حذف حرف العطف، فمن أجازته جعل حجتة أن العرب قد تعطف بغير واو، ونقل السهيلي في أماليه^(١٥٨١) أنهم ذكروا انه قول أبي علي الفارسي، ولعله يقصد بذلك الذاكر أبا حيان لأنه القائل: ((وذهب الفارسي إلى جواز ذلك، يعني حذف الواو))^(١٥٨٢) ونقل أبو حيان أيضا عن ابن جني انه لا يجوز ذلك. وزعم السهيلي^(١٥٨٣) أن ممن أجازته أيضا النحاس في أقوال أوردها في تفسير قوله تعالى: ((لا يَصْنَعُهَا إِلَّا الْأَشْقَى *الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى))^(١٥٨٤) أراد (والذي) بالواو، وانشد:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم^(١٥٨٥)

والحق أن النحاس^(١٥٨٦) لم يعرّج على ذكر أن هناك حرف عطف محذوف في الآية ولا وجود للبيت في معانيه أو إعرابه .

واحتج أيضا من أجاز حذف حرف العطف بقوله سبحانه وتعالى: ((ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه))^(١٥٨٧) قالوا المعنى: وقلت لا أجد لان جواب (إذا) في قوله (تولوا). وكل ما ذكروه من حذف حرف العطف لا يصح - عندي - ولا يقوم عليه دليل من قياس ولا سماع، لان الحروف لو أضمرت لم يبق ما ينبئ عن معانيها.

وممن أجاز حذف حرف العطف الزجاج قال: ((هذا ما جاء في التنزيل من حذف واو العطف.. ومن ذلك قولهم: ((سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ))^(١٥٨٨) أي ورابعهم كلبهم وكذلك قوله تعالى ((وَيَقُولُونَ خَمْسَةَ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ)) أي وسادسهم.. ودليل ذلك قوله: ((وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ

1578 وهو ذو الرمة ، وديوانه ٦٨٩ وينظر الكتاب ٢٦٦/١ .

1579 وهو يزيد بن الحكم الثقيفي، شعراء أمويون ٢٧٧/٣ .

1580 الحدود في النحو/٤٠ ضمن رسائل في اللغة والنحو.

1581 ينظر أمالي السهيلي /١٠١ .

1582 ارتشاف الضرب ٢٧٩/٢ .

1583 ينظر أمالي السهيلي / ١٠١ .

1584 سورة الليل ، الآية ١٥-١٦ .

1585 البيت للإمام علي عليه السلام ديوانه / ٧٥ .

1586 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٧١٩/٣ .

1587 سورة التوبة ، الآية ٩٢ .

1588 سورة الكهف ، الآية ٢٢ .

وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)) وكما ظهرت الواو هنا فهي مقدره في الجملتين المتقدمتين))^(١٥٨٩) وعقد له باباً في إعرابه للقرآن أتى فيه بمجموعة من الآيات القرآنية ، مستدلاً بها على صحة الحذف^(١٥٩٠) .
قال ابن جني : ((حدثنا أبو علي ، قال : حكى أبو عثمان : أكلت لحماً سمكاً تمرأ ، يريد لحماً وسمكاً وتمرأ ، وقال :

مالي لا أبكي على علاتي صباحي عباقي قيلاتي^(١٥٩١)

أراد وغبانقي وقيلاتي ، فحذف حرف العطف))،^(١٥٩٢) ففي هذا دليل على أنه لا يمنع حذف حرف العطف وهو ما أكده في موضع آخر ،^(١٥٩٣) ولم يجعله من باب الضرورة أو الشاذ .
وصواب أيضاً ما نقل عنه لأنه نصّ في عدة مواضع على ضعف هذا الحذف وعده من باب الشذوذ . وما نقله أبو علي عن أبي عثمان المازني هو حكاية أبي زيد، وهذا مثل ما نقله المبرد عن المازني وعن أبي زيد من قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم

أي: كيف أصبحت وكيف أمسيت، فحذف الواو للضرورة^(١٥٩٤) .
وباب هذا الحذف في الشعر، كما ذكر ابن هشام، ولا يعد الأسلوب حذفاً لحرف الواو وإنما يعد بدل الإضراب أو على إضمار أو، قال ابن هشام: ((حذف حرف العطف بابه الشعر، كقول الحطيئة:

إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شذما اغتربا^(١٥٩٥)

أي ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية معطوفة. وحكى أبو زيد (أكلت خبزاً لحماً تمرأ) فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن: (أعطيه درهما درهماين ثلاثة) ، وخرج على إضمار أو، ويحتمل البديل المذكور))^(١٥٩٦) .
وذكرنا أن ابن جني رأى ضعف هذا الحذف وعده من باب الشذوذ، لأن حرف العطف يكون عوضاً عن العامل، فحذفه كأنه حذف العامل من الجملة، وهذا يجعل خلافاً في التركيب وضعفاً في القياس، فقال: ((هذا عندنا ضعيف في القياس، معدوم في الاستعمال، ووجه ضعفه أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك انه قد أقيم مقام العامل، ألا ترى أن قولك، قام زيد وعمرو أصله: قام زيد وقام عمرو فحذفت (قام) الثانية وبقيت الواو كأنها عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو الثانية عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك ، وشيء آخر وهو أنك لو حذف حرف العطف لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كلفة الإشكال، وذلك أنك لو حذف الواو في نحو قولك: ضربت زيدا وأبا عمرو، فقلت: ضربت زيدا أبا عمرو، لأوهمت أن زيدا هو أبو عمرو، ولم نعلم من هذا أن (زيداً) غير (أبي عمرو)، فلما اجتمع إلى الإجحاف الإشكال قبح الحذف جدا))^(١٥٩٧) .

أقول: لا يجوز حذف حرف العطف (الواو) إن وُجد الإشكال أو الإجحاف، وإن لم يكن هناك إشكال فلا بأس من الحذف للتخفيف أو للضرورة ، كما حكى عن أبي زيد (أكلت لحماً سمكاً تمرأ) فالحذف هنا لا يولد الإشكال، فلا بأس به، أو نحو رواية أبي علي عن أبي عثمان: (صباحي، غبانقي، قيلاتي)، فالواو كأنها مقولة هنا وإن لم تذكر وإلا فيتحول التركيب النحوي من العطف إلى البديل.

1589 إعراب القرآن ٣/٨٠٣.

1590 ينظر إعراب القرآن للزجاج ٣/٨٠٣.

1591 ينظر التنبيه ٥٩٤/ وفيه أنشده ابن الإعرابي ، وذكر غير معزو في سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥.

1592 سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥.

1593 ينظر التنبيه ٥٩٤.

1594 ينظر الخصائص ١/٢٩٠-٢٩١.

1595 ديوانه ١٤/.

1596 مغني اللبيب ٨٣١/.

1597 سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥-٦٣٦.

القول في دلالة الواو العاطفة:

الواو حرف عطف، وقد اختلف العلماء على ماذا تدل، ولهم في ذلك أقوال:
الأول: إنها تدل على مطلق الجمع^(١٥٩٨)، فتعطف الشيء على مصاحبه نحو قوله تعالى: ((فَأَنْجَبَاهُ وَأَصْحَابَ السَّقِينَةَ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ))^(١٥٩٩) وعلى سابقه نحو قوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ))^(١٦٠٠) وعلى لاحقه نحو: ((كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ))^(١٦٠١) وليس للمعنى أو الترتيب من معنى فيها.

ومعنى ذلك أنها تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي اسند إليهما من غير أن يدل على أنهما معاً بالزمان أو أن احدهما قبل الآخر ولا ينافي هذا احتمال أن يكون ذلك وقع منهما معاً، أو مرتباً على حسب ما ذكرنا به أو على عكسه، ولا يفهم شيء من ذلك من مجرد الواو العاطفة^(١٦٠٢). وهو ما نص عليه سيويوه^(١٦٠٣) وانه قول الجمهور من أئمة العربية^(١٦٠٤).

قال أبو علي: ((الواو في قولك: رأيت زيدا وعمرا، ومعناها الجمع بين الشئيين، وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخرا في المعنى تقول: اختصم زيد وعمرو، ولا يجوز بغيرها من حروف العطف، وكذلك المال بين زيد وعمرو، لأنها تدل على الجمع والمعنى فيه لا يصح إلا بها، ولو قلته بالفاء أو بثم لجعلت الاختصاص والاشتراك من واحد))^(١٦٠٥).

ونقل عنه انه قال: ((اجمع البصريون والكوفيون على أنها للجمع المطلق))^(١٦٠٦).
ونقل عن أبي سعيد السيرافي^(١٦٠٧) عبارة اشد من عبارة الفارسي فقد نقل انه قال: ((اجمع النحويون واللغويون من الكوفيين والبصريين إلا قليلا منهم وجمهور الفقهاء على أن الواو للجمع من غير ترتيب))^(١٦٠٨)، وكأنهما لم يعتدا بالخلاف الحاصل في المسألة، والصواب أن لا إجماع في المسألة، على ما سيأتي بيانه.

وكون الواو للجمع رأي النحاس^(١٦٠٩)، والرماني الذي يقول في ذلك: ((.. ولها معان: منها أن تكون عاطفة جامعة، كقولك: قام زيد وعمر، يحتمل أن يقوم كل واحد منهما قبل صاحبه، ويحتمل أن يقوما معا في وقت واحد، يدلك على ذلك قوله تعالى: ((فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي وَنُذْرٍ))^(١٦١٠) والنذر قبل العذاب بدلالة قوله: ((وَمَا كُنَّا مُعَدِّينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا))^(١٦١١) وذهب قطرب، وعلي بن عيسى الربيعي، إلى انه يجوز أن يكون مرتبة نحو قوله تعالى: ((شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ

1598 ينظر مغنى اللبيب ٤٦٣/١، وحاشية الصبان ٩١/٣.

1599 سورة العنكبوت، الآية ١٥.

1600 سورة الحديد، الآية ٢٦.

1601 سورة الشورى، الآية ٣.

1602 ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٦٧/١ وقال الشيخ الرضي في شرحه للكافية ٣٦٣/٢: (ومراد النحاة بالجمع ههنا أن لا يكون لأحد الشئيين أو الأشياء كما كانت (أو) و (أمّا)، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في الزمان أو في المكان، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين).

1603 ينظر الكتاب ٢١٨/١ و ٣٠٤/٢ والمقتضب ١٠/١.

1604 ينظر الفصول المفيدة ٦٧/١.

1605 المقتصد في شرح الإيضاح ٩٣٧/٢.

1606 نقل ذلك عنه صاحب الفصول المفيدة ٣٧/١.

1607 لم أقف على قول السيرافي هذا - فيما اطلعت عليه من مؤلفاته - غير انه قال في شرحه لأبيات سيويوه ١٠٢ (لان الواو للجمع وليست للتعقيب).

1608 هذا ما نقله عنه صاحب الفصول المفيدة ٧٣/١، ونقل عنه ابن هشام في المغني ٤٦٤/١ انه قال: (أن النحويين واللغويين اجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب) وقال عن هذا ابن هشام انه مردود، وفي حاشية الصبان ٩١/٣ (أن ما ذكره السيرافي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح).

1609 ينظر شرح القصائد التسع ٩٩/١.

1610 سورة القمر ١٨/.

1611 سورة الإسراء ١٥/.

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ))^(١٦١٢) وهذا كلام مرتب: ويؤنس بهذا أيضا قوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ))^(١٦١٣) وانه لو كف أيديهم قبل كف أيدي عدوهم لكان في ذلك محنة لهم ومشقة عليهم، وهذا يؤيد مذهب الشافعي في أن الواو يجوز أن ترتب))^(١٦١٤) فهو من مؤيدي أنها للجمع، ويمكن أن نستشف من حديثه هذا، بل من الواضح انه لا يمنع من إفادتها للترتيب مع الجمع بدليل قوله: ((وهذا كلام مرتب، ويؤنس بهذا أيضا فهو لا ينكر صحة مجيئها للترتيب.

أما ابن جني فاتبع مذهب أستاذه، وهو ما أكده في غير موضع من مؤلفاته، ففي الخصائص، وعند حديثه عن الواو جعلها تحتل المعاني الثلاثة في قولنا: جاء زيد وبكر اعني مجيء، زيد قبل بكر، وبكر قبل زيد ومجيئهما معا، على اصل وضعها لمجرد الجمع، إلا أنها قد تنقل من هذا العموم إلى الخصوص بقرينة فلا تصلح إلا لزمان واحد، وذلك قولهم: اختصم زيد وعمرو، فلا بد أن يكون زيد وعمرو في هذا المثال قد اختصما في وقت واحد^(١٦١٥)، وفي سر الصناعة قال ما نصه: ((فأما واو العطف فنحو قولك: قام زيد وعمرو، وليس فيها دليل على المبدوء به في المعنى لأنها ليست مرتبة))^(١٦١٦) فلا اثر لدلالة الترتيب فيها عنده.

الثاني: إنها للترتيب مطلقا، سواء كانت عاطفة في المفردات أو في الجمل. ونقل انه قول بعض الكوفيين منهم الفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد والرعي وهو مذهب ابن درستويه أيضا^(١٦١٧).
الثالث: إن الواو للجمع بقيد المعية، فإذا استعملت في غير ذلك يكون مجازا ويعزى هذا القول إلى بعض الحنفية، وأنكره عنهم إمام الحرمين^(١٦١٨) وغيره، وقالوا أنهم لم يتعرضوا لغير كون الواو للجمع من غير تعرض لاقتران ولا ترتيب^(١٦١٩).

الرابع: إنها للترتيب حيث يستحيل الجمع، كقوله تعالى: ((ارْكُعُوا وَاسْجُدُوا))^(١٦٢٠) وهو مذهب الفراء، فيما حكاه عنه كثيرون، وبعضهم نقل عنه القول بالترتيب مطلقا كالقول الثاني^(١٦٢١). وحجة الفريق الأول من كلام العرب، ودليلهم مجيئها لما لا يحتمل الترتيب أو يقتضي خلافه^(١٦٢٢)، من ذلك قوله تعالى: ((وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً))^(١٦٢٣) وفي الآية الأخرى ((وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا))^(١٦٢٤) والقصة واحدة، فلو كانت للترتيب لوقع التناقض بين مدلولي الآيتين وعنه أيضا قوله تعالى: ((يا مريم اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاِكِعِينَ))^(١٦٢٥) ولا يقع السجود عرفا إلا بعد الركوع. ومنهم من جعل الإجماع الذي تحدث عنه السيرافي والفارسي مما يتخرج على عدم الاعتبار بالمخالف إذا شذ عن الجماعة بأن يكون واحدا

1612 سورة آل عمران/ ١٨.

1613 سورة الفتح/ ٢٤.

1614 معاني الحروف/ ٦٠.

1615 ينظر الخصائص ٣/ ٣٢٠.

1616 سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٤.

1617 ينظر مجالس ثعلب ٢/ ٣٥٤ و ٥٥٦ والفصول المفيدة ١/ ٧٠ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦٣ ومغني اللبيب ١/ ٤٦٤.

1618 يعني إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ) ولد في جوين من أعمال نيسابور، ودرس في الحرمين زمنًا، وهو إمام عصره في فقه الشافعي له (البرهان) في أصول الفقه والإرشاد وغيرهما.

1619 ينظر الفصول المفيدة ١/ ٧١ ومغني اللبيب ١/ ٤٦٤.

1620 سورة الحج، الآية ٧٧.

1621 ينظر الفصول المفيدة ١/ ٧٢ قال ثعلب في مجالسه ١/ ١٧٨: ((قولهم: جاءني ثلاثة فصاعداً، فأما أهل البصرة فيقولون صعد صاعداً، ونحن نقول: هو مثل قوله: (وحفظاً)، ونقل بالواو والفاء وثم، وسيبويه لا يقوله بالواو، والمعنى في الثلاثة الأحرف واحد)) .

1622 ينظر الفصول المفيدة ١/ ٧٢ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦٤.

1623 سورة البقرة، الآية ٥٨.

1624 سورة البقرة، الآية ١٦١.

1625 سورة آل عمران، الآية ٤٣ وحمله الزجاج على التقديم والتأخير والمعنى: واركعي واسجدي، والواو جائز فيها ذلك، ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٦٧.

أو اثنين ونحو ذلك، أو على انه وان اعتبر خلافه فالأظهر أن قول الجمهور يكون حجة، لأنه يبعد عادة أن يكون الراجح هو ما ذهب إليه الأقل النادر وان سيبويه نص على أن الواو للجمع المطلق في سبعة عشر موضعا من كتابه^(١٦٢٦).

وهذا - عندي - غير مسلم به، ولا أرى في بقية المذاهب شذوذا - وان كنت لا أقف منها موقف المؤيد - لأن النحو بني على الخلاف فيه، وإن كانت قواعده أصلت من لغة العرب وخدمة لهذه اللغة، غير أنها لم تخلو من اجتهادات النحاة وإعمال أفكارهم، فليس هناك من إجماع في مسألة معينة ما لم تعرض على الموروث العربي وإعمال الفكر.

وحجة هذا الفريق أيضا^(١٦٢٧) أنها استعملت في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب ولا يتصور، نحو قولنا: نقاتل زيد وعمرو، فلا يتصور الترتيب في ذلك لان المفاعلة لا تكون إلا من اثنين جميعا، فلما ثبت أنها استعملت في مواضع لا يصح فيها الترتيب ولا يُحتمل، امتنع فيها الترتيب وكانت للجمع المطلق.

القول في (إمّا) المسبوقة بمثلها حرفا عاطفا:

في هذه المسألة قولان:

الأول: إنها عاطفة، وعليه سيبويه^(١٦٢٨) وأكثر النحويين^(١٦٢٩)، فقد عد سيبويه (وإمّا) في حروف العطف وحمل بعضهم كلام سيبويه على ظاهره فقال، الواو رابطة بين إمّا الثانية وبين إمّا الأولى^(١٦٣٠). وحجة هذا الفريق فيما ذهبوا إليه أن الواو الداخلة على (إمّا) ليست عاطفة، إذ أن معناها الجمع و(إمّا) معناها التفريق، ولا يصح في الأشياء اجتماع واقتراق في حال واحدة^(١٦٣١). وأيدهم الصيمري^(١٦٣٢)، إذ ذكر أن (إمّا) الأولى دخلت لتؤذن أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو على (إمّا) الثانية لتنبئ بأن (إمّا) الثانية هي الأولى، ومن ثم لا يصح أن تكون عاطفة، لان الواو مشتركة لفظا ومعنى، والكلام الذي فيه (إمّا) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى^(١٦٣٣).

والثاني: قول يونس^(١٦٣٤) وابن كيسان^(١٦٣٥) وأبي علي الفارسي^(١٦٣٦) إنها ليست عاطفة، واستدلوا بثلاثة أشياء: الأول: إنها تقع في صدر الكلام حيث لا يكون العطف، والثاني: إن حرف العطف^(١٦٣٧) يدخل عليها ولا يجتمع حرفا عاطفا. والثالث: إن حرف العطف لا يخلو من أن يكون عاطفا مفردا على مفرد أو جملة على جملة، إلا أنهم يقولون ((نصحت إمّا زيدا وإمّا عمرا))، فتكون عارية من هذين^(١٦٣٨).

1626 ينظر الفصول المفيدة ٧٣/١.

1627 ينظر الفصول المفيدة ٧٥/١.

1628 قال سيبويه في الكتاب ٢٢١/١ (وإذا قلت: مررت بزيد الراكع ثم الساجد، أو الراكع أو الساجد، أو الراكع وأما الساجد).

1629 ينظر شرح الرضي على الكافية ١٢٢٥/٣ وشرح ابن الناظم ٥٣٥/ والمغني ٦٢/١ و معترك الأقران ٦٠٢/١.

1630 ينظر ارتشاف الضرب ٦٣٠/٢.

1631 ينظر الحلل ١١٩-١٢٠.

1632 أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، توفي في القرن الرابع الهجري، ينظر انباه الرواة ١٢٣/٢ والبغية ٤٩/٢.

1633 ينظر: رصف المياني/١٠٠.

1634 ينظر أوضح المسالك ٥٤/٣ والمطالع السعيدة ٢٤٢/٢.

1635 ينظر المساعد ٤٤١/٢ والهمع ٢٥٢/٥.

1636 ينظر الإيضاح العضدي ٢٨٩/١، ونقل القول عن الثلاثة أبو حيان في ارتشاف الضرب ٦٣٠/٢ والمرادي في الجني الداني ٤٨٧/ وابن هشام في المغني ٦٢/١.

1637 ينظر الحلل ١١٩.

1638 ينظر شرح اللمع ٢٥٨/١.

وقيل إنَّ (إِمْأ) عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت (إِمْأ) على (إِمْأ)^(١٦٣٩)، ووصف ذلك بأنه غير موجود في كلامهم^(١٦٤٠)، وبأنه غريب^(١٦٤١).

ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن (إِمْأ) ليست بعاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبيتها الواو، وعدّ مجيء حرف العطف مباشرا للعامل مانعا من العطف بها^(١٦٤٢). وكذلك ابن مالك إذ عد وقوع (إِمْأ) بعد الواو مسبوقا بمثلها شبيها بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقا بمثلها في مثل: (لا زيد ولا عمرو فيها)، (لا) هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو، ومن هذا كان عدّها غير عاطفة أولى^(١٦٤٣).

وهنا لا بد أن نقف على ما قاله ابن يعيش، الذي نقل عن ابن السراج انه قال: ((ليس (إِمْأ) بحرف عطف، لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض..)).^(١٦٤٤) والحق أن الذي قاله ابن السراج - في سياق كلامه على حروف العطف - ينافي ما نقل عنه، قال: ((و (إِمْأ) في الشك والخبر بمنزلة (أو) وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت: (جاءني زيد أو عمرو) وقع الخبر في (زيد) يقينا حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي (عمرو) شك و(إِمْأ) تبتدئ به شاكا، وذلك قولك: (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو، أي احدهما..))^(١٦٤٥).

أمّا المرادي فنقل أن (إِمْأ) عند الرماني عاطفة، قال: ((واستدل الرماني على أنها عاطفة بان الواو للجمع، وليست ههنا كذلك، لانا نجد الكلام لأحد الشئيين، فعلم أن العطف لـ (إِمْأ))^(١٦٤٦) وكذا ابن عقيل، إذ نسب إلى الرماني ما نسبه إليه المرادي^(١٦٤٧).

والصواب أن ما صرح به الرماني مخالف لما نقل عنه، قال: ((وليست (إِمْأ) من حروف العطف، كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنك إذا قلت: (رأيت إمّا زيدا وإمّا عمرا) لم يخل قولك: (إِمْأ زيدا وإمّا عمرا) أن تكون (إِمْأ) الأولى عاطفة أو الثانية فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف، لان حرف العطف لا يبتدأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية، لان الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام..))^(١٦٤٨).

ولكن يبقى ما قاله المرادي وابن عقيل فيما نسباه للرماني، لا يمكن رده، وانه على جانب من الصحة، ذلك لان للرماني في المسألة قول آخر في موضع آخر على النقيض من القول انف الذكر، وفيه انزل (إِمْأ) منزل حروف العطف، وذلك عندما جعلها نظير (أو) في الشك والتخيير قال: ((إِمْأ) معناها (أو) في الشك والتخيير والإباحة واخذ الشئيين على الإبهام لا فرق بينهما إلا من جهة انه نطق بـ (إِمْأ) شاكا نحو: ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا، فإذا اتيت بـ أو دللت على الشك عند ذكر التالي نحو قولك: ضربت زيدا أو عمرا)^(١٦٤٩).

والشيء الجدير بالذكر أن كلامه في الموضوع الأول يتضح فيه مذهبه بأشد مما يدل في الموضوع الثاني، ويبدو انه رأيه في المسألة.

ولا بأس من عرض قول الفارسي في المسألة والذي فيه بيان مذهبه، قال في باب حروف العطف: ((وصفة حرف العطف أن يُشرك الاسم أو الفعل في إعرابه ما قبله وهي تسعة منها...))^(١٦٥٠).

1639 ينظر ارتشاف الضرب ٢/٦٣٠، والجني الداني ٤٨٨/٤، وهمع الهوامع ١/٢٥٣.

1640 ينظر شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٣.

1641 ينظر الهمع ١/٢٥٣.

1642 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور لابن عصفور ١/٢٢٣.

1643 ينظر التسهيل ١٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦ و الهمع ٥/٢٥٣.

1644 شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٤ والأشباه والنظائر ١/٣٢٢.

1645 الأصول في النحو ٢/٥٦.

1646 الجني الداني ٥٢٩.

1647 ينظر المساعد ١/٤٤١-٤٤٢ وهو ما نقله عنه أبو حيان أيضا في الارتشاف ٢/٦٣.

1648 معاني الحروف ١/١٣١، وينظر معاني حروف المعاني عند ابن هشام والرماني ١٤٥-١٤٦.

1649 منازل الحروف، ضمن رسائل في اللغة ٧٤.

1650 المقتصد ٢/٩٣٧.

وبعد أن عدّها واستثنى منها (إمّا) قال: ((و (إمّا)، بمنزلتها – يعني بمنزلة أو – في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور – يعني الشك والتخيير والإباحة – إلا أنها تؤذن بأن مبنى الكلام كان على الشك و (أو) قد يجوز فيها أن يكون المبني وقع على اليقين ثم أدركه الشك بعد. وليست (إمّا) بحرف عطف، لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفردٍ أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربتُ إمّا زيدا وإمّا عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول (إمّا عمراً، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى)). (١٦٥١)

وقد يحمل قول الرماني في الموضوع الثاني على المعنى الذي أراده الفارسي وأبانه ثم ذهب إليه، من أن إفادتها لمعنى الشك شيء، وعملها العطف شيء آخر.

هذا ما وقفنا عليه في هذه المسألة، ونرى بعد ذلك أن مذهب يونس ومن تابعه أرجح لأن ما استدلوا به لا يمكن دفعه بسهولة وشيء آخر أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والاسم المعطوف. (١٦٥٢)

كما هو الحال مع حرف الجر والاسم المجرور، ولما كانت (إمّا) هي التي يليها الاسم فهي إذن حرف العطف.

القول في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية:

اختلف النحاة في الفاء الداخلة على إذا الفجائية في نحو قولنا: خرجت فإذا الأسد، فذهب المازني ووافق جماعة إلى أنها زائدة لازمة، واليه ذهب الفارسي (١٦٥٣). ويرى أبو بكر مبرمان (ت ٣٤٥ هـ) أنها عاطفة، ونقل المرادي (١٦٥٤) وابن هشام (١٦٥٥) أنه اختيار ابن جني أيضاً، والحق أن لابن جني في المسألة رأيين:

أحدهما: إنها عاطفة، وهذا نص قوله فيها: ((وبهذا يقوى عندي قول مبرمان، أن الفاء في نحو قولك: خرجت فإذا زيد عاطفة، وليست زائدة، كما قال أبو عثمان، ولا للجزء كما قال الزيادي)) (١٦٥٦).

والآخر: وهو الذي يؤيد فيه قول المازني، وهذا أيضاً نص قوله: ((واختلف العلماء في هذه الفاء، فذهب المازني إلى أنها زائدة، وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط، وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة، وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان)) (١٦٥٧).

ونسب المرادي (١٦٥٨) للزجاج أنه يرى أنها فاء الجزاء دخلت على حد دخولها في جواب الشرط، والصواب أن هذا الرأي هو رأي أبي إسحاق الزيادي كما ذكر ابن جني، وهو الوارد في كثير من المصادر (١٦٥٩).

القول في العطف بـ (لا):

حرف من حروف العطف، وهي لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب نحو: يقوم زيد لا عمرو، واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي (١٦٦٠).

-
- 1651 المقتصد ٩٤٣/٢ . وأيده الشيخ الجرجاني إذ قال : ((وقد استمر النحويون على جعل (إمّا) من حروف العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي)) .
- 1652 قال ابن السراج في الأصول ٦٠/٢ : ((وحروف العطف لا يفرق بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه)) .
- 1653 ينظر الحجة في علل القراءات السبع ٣١/١ .
- 1654 ينظر الجني الداني ١٢٨ .
- 1655 ينظر مغني اللبيب ٢٢١/١ ، وذكر الشيخ الرضي هذا الرأي منسوباً لمبرمان فقط ، ينظر شرح الرضي على الكافية ١٠٤/١ .
- 1656 الخصائص ٣٢٠/٣ .
- 1657 سر صناعة الإعراب ٢٦٢/١ .
- 1658 ينظر الجني الداني ١٢٨ .
- 1659 ينظر شرح الرضي على الكافية ١٠٤/١ ومغني اللبيب ١٨٠/١ وارتشاف الضرب ٦٣٨/٢ .

واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك: قام زيد لا عمرو، فأجاز ذلك جل النحويين، ومنهم من منع ذلك، والمنع مذهب أبي القاسم الزجاجي، واستدل على مذهبه بان (لا) لا يُنفي الماضي بها، وإذا عطف بها بعده كانت نافية له في المعنى فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي، وذلك أنك إذا قلت: قام زيد لا عمرو، فكأنك قلت: لا قام عمرو، ولا قام عمرو لا يجوز، فكذلك ما في معناه، قال: ((وهي

تنفي بها في المستقبل لا في الماضي، وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل، لأنه قد كان، ولا ينفي وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في حال. قال البصريون: (لا) تعطف بنفسها، وبالواو معها^(١٦٦١). وإنما كان ذلك فيها دون أخواتها، لأن (لا) قد تكون للنفي في قولك: لا رجل عندك، فلم تخلص في باب النسق فلذلك قُوِّت بالواو وإنما تنفي إذا كان قبلها مضارع كقولك: أظنَّ عبدَ الله قائماً لا زيداً جالساً، جيد، ولو قلت: ظننت عبد الله قائماً لا زيداً جالساً، لم يجز، لأنك لا تقول: لا ظننت زيدا^(١٦٦٢).

وشواهد العربية تنادي بفساد مذهبه، ومنها قوله تعالى: ((فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى))^(١٦٦٣) يريد، فلم يصدق ولم يصل، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى^(١٦٦٤). ومن العطف بها بعد الماضي قوله:

كأن دثاراً حلقت بلبونه عَقَابٌ تنوفي لا عَقَابُ القوع^(١٦٦٥)

عطف بـ (لا) بعد (حلقت) وهو ماض، فيكون مجيئها مع الماضي قليل وهو الأرجح والأقرب للصواب.

القول في مجيء الواو زائدة:

أجاز الكوفيون زيادة واو العطف في قوله تعالى: ((فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ))^(١٦٦٦)، ومنه ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا))^(١٦٦٧)، فالجواب عند الكوفيين (ناديناه) والواو زائدة^(١٦٦٨). نص على ذلك الفراء^(١٦٦٩) وثلعب^(١٦٧٠)، أبو بكر بن الأنباري^(١٦٧١) ووافقهم الاخفش^(١٦٧٢). والحق أن الفراء لم يطلق القول بزيادتها بل قيدها بضابطين تابعه فيهما ابن الأنباري و فهي لا تكون زائدة عندهما إلا إذا سبقت بـ (حتى إذا) أو سبقت بـ (لَمَّا) الحينية

أما البصريون فلا يجيزون زيادة واو العطف لأنها من حروف المعاني فلا يجوز أن تزداد، وقد أكد مذهبه الخليل وسيبويه وأبو عبيدة^(١٦٧٣) وهو مذهب النحاس^(١٦٧٤)، وهذا نص ما قاله عند حديثه عن قوله تعالى: ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)) قال: ((وفي قصة أهل الجنة

-
- 1660 ينظر: الأصول في النحو ٦٠/٢ والصاحبي ١٦٥/الازهية ١٥٩/ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٠/ والمقتصد ٩٤٥/٢ ورصف المباني ٢٥٨/ ومغني اللبيب ٢٦٧/١.
1661 ينظر الازهية/١٦٠ والرصف/٢٧٣، ولكنهما لم يذكرنا البصريين.
1662 حروف المعاني ٣١/ ونقل ذلك عنه أيضا في مغني اللبيب ٢٦٧/١ وشرح التصريح ١٤٩/٢.
1663 سورة القيامة، الآية ٣١.
1664 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٠/١.
1665 البيت لامرئ القيس في ديوانه ٩٤/ والخصائص ١٩١/٣.
1666 سورة الصافات، الآية ١٠٣-١٠٤.
1667 سورة الزمر، الآية ٧٣.
1668 ينظر الإنصاف (م) ٤٥٦/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٧٦٣/٢ و ٧٢/٣، ٩٢.
1669 ينظر معاني القرآن ١٠٨/١ و ٢٣٨ و ٢١١/٢ و ٣٩٠.
1670 ينظر مجالس ثعلب ٩٥/١.
1671 ينظر شرح القوائد السبع الطوال ٣٩٠ و ٥٥٠.
1672 ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٧٣/٢، وتفسير الطبري ٣٦/٢٤.
1673 ينظر الكتاب ١٠٣/٣ ومجاز القرآن ١٩٢/٢ والخصائص ٤٦٢/٢ والإنصاف (م) ٤٥٦/٢ والجنى الداني ١٩٤-١٩٥ والمغني ٣٦٢/٢ والأشباه والنظائر ١٤٤/٢.
1674 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٣/٣.

(وفتحت) بالواو، فالكوفيون يقولون: الواو زائدة، وهذا خطأ عند البصريين، لأنها تفيد معنى وهو العطف ههنا، والجواب محذوف، قال محمد بن يزيد، أي سعدوا، وحذف الجواب بليغ في كلام العرب، وانشد:

فلو أنها نفسٌ تموت سويّة ولكنها نفسٌ تُساقطُ أنفسا

فحذف جواب (لو)، والتقدير: لكان أروح، فإمّا الحكمة في إثبات الواو في الثاني وحذفها من الأول فقد تكلم فيه بعض أهل العلم يقول لا اعلم انه سبقه إليه أحد، وهو انه قال: لما قال الله جل وعز في أهل النار ((حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)) دل بهذا على أنها كانت مغلقة ولما قال في أهل الجنة ((حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)) دل بهذا على أنها كانت مفتحة قبل أن يجيئوها، والله اعلم^(١٦٧٥). وقد ذكر الرماني الخلاف في قوله تعالى: ((حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)) غير مرجح لوجه أو متبّع لأحد الفريقين ولكنه ذكر أن الواو تكون زائدة في نحو قولك: كنت ولا شيء لك ثم ذكر الخلاف في الآية فقال: ((ذهب المبرد إلى أن الواو زائدة والتقدير: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها وانشد:

فلما اجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطن خبت ذي قفاف عقتل^(١٦٧٦)

قال: والمعنى، فلما اجزنا ساحة الحي انتحي، والواو زائدة واعتقى الخليل^(١٦٧٧) من الآية، والقول فيها. وتكلم على البيت فقال: جواب لما محذوف والتقدير: فلما اجتزنا ساحة الحي خلونا ونعمنا، ويجيء على قوله أن الجواب في الآية محذوف، والتقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا^(١٦٧٨).

ثم ذكران علي بن عيسى الربعي كان يصحح هذا القول، والذي يبدو لي أن الرماني من المتابعين لرأي الكوفيين، لأنه ذكر أن من معانيها، أن تكون زائدة. وقد تابع الجوهرى مذهب الكوفيين في جواز أن تكون الواو زائدة^(١٦٧٩).

وفي هذا المعنى قال ابن جنى: ((ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قوله تعالى: ((حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)) قالوا: الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وزيادة الواو أمر لا يثبت البصريون لكنه عندنا على حذف الجواب^(١٦٨٠) فهو لا يجيز زيادتها بدليل قوله: ((ما يدعيه الكوفيون)) وحمله على حذف الجواب.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن ما نسبته أبو البركات الانباري^(١٦٨١) إلى المبرد من انه يوافق الكوفيين مذهبهم بزيادة الواو لا يؤكد ما جاء في قول المبرد، بل انه يدل على خلافه قال: ((.. وقالوا أيضا: (إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت) وهو ابعد الأقاويل، اعني زيادة الواو من قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ))^(١٦٨٢) وقال أيضا: ((ومن قول هؤلاء - أي الكوفيين - إن هذه الآية على ذلك: ((فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ))^(١٦٨٣) قالوا المعنى: ناديناه أن يا إبراهيم.. وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الجواب فمعروف جيد^(١٦٨٤)). وقد نسب الحلواني^(١٦٨٥) قولاً لأبي البركات بأنه نسب إلى الزجاج القول بزيادة

1675 إعراب القرآن للنحاس ٨٣٠/٢-٨٣١.

1676 البيت لامرئ القيس ديوانه / ١٥ وينظر معاني القرآن للفراء ٢١١/٢.

1677 الذي في الكتاب ٤٥٣/١: (وسالت الخليل عن قوله جل ذكره: ((حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها)) أين جوابها؟ فقال: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام)).

1678 معاني الحروف / ٦٣-٦٤.

1679 الصحاح / ٦٠٥٦/٦.

1680 الخصائص / ٤٦٢/٢.

1681 ينظر الإنصاف / ٤٥٦/٢.

1682 سورة الانشقاق، الآية ١-٢.

1683 سورة الصافات، الآية ١٠٣-١٠٤.

1684 المقضب: ٨٠/٢-٨١.

الواو موافقا بذلك الكوفيين، حتى جهد لتأكيد زعمه من وهم أبي البركات، ليثبت أن الزجاج لم يذهب هذا المذهب، وصحيح أن الزجاج لم يوافق الكوفيين، وذهب إلى القول بمذهب البصريين^(١٦٨٦). غير أن الحق أن أبا البركات لم يقل بما نقله عنه الحلواني في هذه المسألة، واليك نص قول أبي البركات في الإنصاف، وهو: ((ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، واليه ذهب أبو الحسن الاخفش وأبو العباس المبرد، وأبو القاسم بن برهان من البصريين. وذهب البصريون إلى انه لا يجوز))^(١٦٨٧). وأحسب أن زيادتها أمر مرغوب عنه ولاسيما في القرآن الكريم، وهو رأيي في جميع ما حمل منه على الزيادة.

القول في مجيء (أو) بمعنى (بل):

أجاز الكوفيون أن تأتي (أو) بمعنى (بل) ويكون من معانيها الإضراب، وذهب ثعلب إلى أن الفراء يقول في قوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ))^(١٦٨٨): (بل يزيدون) وغيره يقول: (ويزيدون عندكم))^(١٦٨٩)، وتابعهم أبو بكر بن الانباري في أن (أو) هنا بمعنى (بل) وجعل منه أيضا قول الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضَّحَى وَصَوْرَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(١٦٩٠)

وان معناه (بل أنت)^(١٦٩١)، وجعل منه أيضا، ما قدره من قول طرفة:

وَلَكِنْ مَوْلَايَ امْرُؤٌ هُوَ خَانِقِي عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسَالِ أَوْ أَنَا مَفْتَدٍ^(١٦٩٢)

أن (أو) في البيت بمعنى (أم) على رواية أبي عبيدة^(١٦٩٣)، وبمعنى (بل) على رواية العامة، والتقدير: بل أنا مفتد منه^(١٦٩٤). وهو رأي الجوهرى أيضا في صحاحه، والذي جاء ضمن حديثه عن أو، قال: ((.. وقد يكون بمعنى بل في توسع الكلام، قال الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضَّحَى وَصَوْرَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

يريد: بل أنت))^(١٦٩٥)، واستدل أيضا بالآية الكريمة السابقة.

وهو رأي الزجاجي أيضا، قال: ((تكون (أو) إضرابا بمنزلة (بل) نحو قوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ))^(١٦٩٦)))

أما البصريون فلا يجوزون ذلك^(١٦٩٧)، وأنها عندهم على معناها من الإباحة والشك والتخيير.

-
- 1685 ينظر الخلاف النحوي/١٨٦.
- 1686 ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣١١/٤ وأمالي الشجري ٣٥٧/١.
- 1687 الإنصاف (م) ٤٥٦/٢ (٦٤)، وينظر الإعراب عن قواعد الإعراب ١٣٩.
- 1688 سورة الصافات، الآية ١٤٧.
- 1689 مجالس ثعلب ١١٢/١ وينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/١ و ٣٩٣/٣ ومعاني الحروف للرماني ٧٨/ والصاحبي ١٢٧/ والازهية ١٢٧/ وفقه اللغة ٥٣٢/ ورفص المباني ١٢٣/ والجنى الداني ٢٢٩/.
- 1690 نسب في الخصائص ٤٥٧/٢ لذي الرمة وليس في ديوانه، وذكر غير معزو في معاني القرآن للفراء ٧٢/١ وشرح القصائد التسع ٢٨٠/١ والمحتسب ٩٩/١ والازهية ١٢٧/ ومغني اللبيب ٢١٥ وشذور الذهب ٢٩٩/ وشرح المفصل ١٥/٥.
- 1691 ينظر الأضداد ٢٨١-٢٨٢.
- 1692 البيت لطرفة بن العبد، ديوانه ٥٢/.
- 1693 ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٣/٢ ومجاز القرآن ١٧٥/٢.
- 1694 ينظر شرح القصائد السبع ٢٠٨/ ورفص المباني ١٣٢/ وفيه (أو هنا عند بعضهم بمعنى (بل) وعند بعضهم بمعنى (الواو)، والصحيح إنها للإبهام).
- 1695 الصحاح / (أو) ٦ / ٢٢٧٥.
- 1696 حروف المعاني / ٧٥.
- 1697 ينظر المقتضب ٣٠٤-٣٠٥ و الخصائص ٤٦١/٢ والإنصاف (م) ٤٧٨/٢ و الجنى الداني ٢٤٦/ والمغني ٦٤/١ والأشباه والنظائر ١٤٤/٢.

قال الزجاج : ((وهذا على أصل (أو) وقال : قوم معناها معنى الواو . و (او) لا تكون بمعنى الواو لأن الواو معناها الاجتماع ، وليس فيها دليل أن أحد الشئيين قبل الآخر . و (أو) معناها أفراد أحد شئيين أو أشياء)) .^(١٦٩٨)

وقال النحاس في قوله تعالى : ((فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى))^(١٦٩٩) : ((قال أبو جعفر: وهذا أيضا مما يُشكل في العربية لان (أو) لا يجوز أن تكون بمعنى (الواو) لاختلاف ما بينهما، ولا بمعنى (بل)))^(١٧٠٠) .

وردّ ما قال به الجرمي^(١٧٠١) وأبو عبيدة^(١٧٠٢) من إجازتهم مجيء (أو) بمعنى (الواو) وخطأهم فيما حملوا عليه قوله تعالى: ((وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ))^(١٧٠٣) وجعله من هذا الباب، قال : ((وهذا تأويل عند النحويين الحذاق خطأ وعكس المعاني، وهو مستغنى عنه ولـ (أو) معناها))^(١٧٠٤) . أمّا بيت طرفة:

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسأل أو أنا مفتدٍ^(١٧٠٥)

فقد وجّه معنى (أو) في البيت على القطع، والتقدير أو أنا مفتدٍ منه^(١٧٠٦) .

إمّا الرماني فعد في الآية الكريمة خمسة أقوال^(١٧٠٧)، ثلاثة منها للبصريين وهي:

١ . قول سيبويه، وهو أن أو هاهنا للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم يخير في أن يقول: هم مائة ألف أو يزيدون.

٢ . حكاه الصيمري عنهم، وهو أن (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام وهو أصل أو.

٣ . ذكره ابن جني، وهو أن أو هاهنا للشك، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم. ثم ذكر رأيين لأهل الكوفة وهي:

١ . إن منهم من ذهب إلى أن أو بمعنى الواو، وجعلوا منه قوله تعالى: ((لَعَلَّهُ يَنْدَكُرُ أَوْ يَخْشَى))^(١٧٠٨) وزعموا أن معناه: لعله يتذكر ويخشى.

٢ . ومنهم من جعل (أو) هاهنا بمعنى بل، والمعنى: بل يزيدون ولا يجوز ذلك عند البصريين.

وقد ذكر الرماني هذه الأقوال غير مرجّح لأحدها، ولا مساند أو متابع لأحد الفريقين، وان كنت أذهب إلى أنه بصري الرأي هنا لأنه ذكر في بداية حديثه عن (أو)، أنها تكون تخبيراً وتكون إباحة ولم يذكر أنها تكون للإضراب فتكون بمعنى (بل) أو أنها تكون بمعنى (الواو). وقد نسب ابن هشام^(١٧٠٩) والاشموني^(١٧١٠) لأبي علي الفارسي وابن جني أنهم من أتباع المذهب الكوفي، وان (أو) عندهم تأتي للإضراب مطلقاً، تمسكا بقوله:

1698 معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٤/٤ .

1699 سورة النجم ، الآية ٩ .

1700 إعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣ .

1701 ينظر أوضح المسالك ٥٣/٣ ومغني اللبيب ٦٢/١ .

1702 ينظر مجاز القرآن ٢٢٧/٢ .

1703 الذاريات ، الآية ٣٨ .

1704 إعراب القرآن للنحاس ٢٤٠/٣ .

1705 ديوانه ٥٢/ .

1706 ينظر: شرح القصائد التسع ٢٨٠/١، وقال في إعراب القرآن ٧٧٣/٢ في قوله تعالى (أو يزيدون): ((وقول الفراء أنها بمعنى (بل) وقول غيره أنها بمعنى (الواو) وانه لا يصح هذان القولان لان (بل) ليس هذا من مواضعها لأنها للإضراب عن الأول والإيجاب لما بعده، وليس هذا موضع ذلك، والواو معناها خلاف معنى (أو) فلو كانت احدهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني)).

1707 معاني الحروف ٧٨-٧٩ .

1708 سورة طه ، الآية ٤٤ .

1709 مغني اللبيب ٦٤/١ .

1710 شرح الاشموني ١٠٦/٣ .

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاءك قد قتلت أولادي^(١٧١١)

وليس صحيحاً ما نسب إلى أبي الفتح في ذلك، جاء في الخصائص: ((أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيين أين كانت وكيف تصرفت، فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها، وذلك أن الفراء قال: أنها قد تأتي بمعنى (بل) ..))^(١٧١٢)، وقال: ((فأما قول الله سبحانه ((وَأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون)) فلا يكون فيه، أو على مذهب الفراء بمعنى بل، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، ولكنها عندنا على بابها في كونها شكاً))^(١٧١٣).

وحجة هذا الفريق انه على الرغم من أن الشك لا يتصور من الله تبارك وتعالى وانه مستحيل، فإنه قد يرد من الله تبارك بالنظر إلى المخاطبين، كأنه قال: وأرسلناه إلى مائة ألف، بناء على ما يحزر الناس مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثم اخذ تعالى في التحقيق فأضرب عما يغلط فيه غيره، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف، وهو كانوا زائدين على ذلك^(١٧١٤)، وبهذا تكون (أو) على بابها.

أما البيت الشعري فعلى الشك يكون المعنى أبدع، وكأنه قال: لإفراط شبهها بقرن الشمس، لا ادري هل هي مثلها أو املح وأن التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه^(١٧١٥).
ولابن السراج رأي لطيف في المسألة لا بأس من إيرادها، فابن السراج لم يذكر رأيه صراحة في الآية الكريمة، غير أنا نفهم من كلامه انه يجيز وقوع (أو) بمعنى (بل) ولكن لا يحمله على معنى الغلط، وأنها عنده تخرج من الغلط إلى الاستثبات فقد قال: ((تقول: ضربت زيداً ناسياً أو غالطاً، ثم تذكر فتقول بل عمراً مستدركاً مثبتاً للثاني تاركاً للأول فهي تخرج من الغلط إلى الاستثبات، ومن نسيان إلى ذكر))^(١٧١٦).
ونفى الحلواني أن تكون هذه المسألة خلافية بين المذهبيين^(١٧١٧).

القول في (أو) بمعنى (الواو):

وهي مسألة لها صلة بسابقتها، فما أجازها الكوفيون من وقوع (أو) بمعنى (بل)، أجازوه في وقوع (أو) بمعنى (الواو)، ومثلما لم يجزه البصريون مع (بل) لم يرتضوه أيضاً مع (الواو). وقد حمل ابن الأنباري (أو) على (الواو) في قول طرفة^(١٧١٨):

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسأل أو أنا مفتد

على تقدير: وأنا مفتد^(١٧١٩)، وجعل منه قوله تعالى: ((وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا))^(١٧٢٠) على تقدير: آثمًا وكفورًا^(١٧٢١)، ولم يرتض النحاس هذا، ووجه معنى (أو) في البيت على القطع، والتقدير: أو أنا مفتد منه^(١٧٢٢).

1711 البيت لجريز، ديوانه ١٨٨ وينظر مغني اللبيب ٩١/١ وشرح الاشموني ١٠٦/٣.

1712 الخصائص ٤٥٧/٢.

1713 الخصائص ٤٦١/٢.

1714 ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣٥/١-٢٣٦ وذكر ابن عصفور انه رأي السيرافي أيضا وينظر شرح الرضي على الكافية ٣٦٩/٢.

1715 ورد هذا التوجيه في الخصائص ٤٥٨/٢ والإنصاف ٢٥٥/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣٥/١.

1716 الأصول في النحو ٥٩/٢.

1717 ينظر الخلاف النحوي ٣٥١.

1718 الديوان ٥٢.

1719 ينظر شرح القصائد السبع ٢٠٨.

1720 سورة الإنسان ٢٤.

1721 شرح القصائد السبع ٢٠٨.

1722 شرح القصائد التسع ٢٨٠/١.

وهي عند الرماني في الآية الكريمة على معنى الإباحة، أي أنها على معناها الذي وضعت له، فقال : ((وتكون تخييرا، وذلك نحو قولك: تزوج هنداً أو بنتها، خيرته بينهما، ولا يجوز أن يجمعها، وتكون إباحة، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي ذلك مباح لك تفعل منه ما شئت على الانفراد والاجتماع، ويدخل النهي على هذا باللفظ نحو قوله تعالى: ((وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)))^(١٧٢٣).

وفي الوقت الذي جعل فيه أبو البركات الخلاف في المسألة مذهبيا فنسب إلى الكوفيين جواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) ونسب منعه إلى البصريين، نجد أبا جعفر النحاس قد ذكر المسألة في ستة مواضع من (إعراب القرآن) لم ينسب القول فيها لأي من الكوفيين،^(١٧٢٤) سوى موضع واحد، ذكر فيه أن الفراء قال في قوله جل شأنه: ((وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)) قال: ((أو) بمنزلة (لا) أي: لا تطعم من أثم ولا كفر))^(١٧٢٥)، إمّا بقية المواضع فقد كان ينسب فيها القول بجواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) إلى بعض البصريين منهم الاخفش وأبو عبيدة^(١٧٢٦). ولست أقصد أن الكوفيين لا يقولون بذلك لأنهم ذكروا لنا أمثلة وأقوالا لا يمكن تجاهلها، غير أنني رأيت الخلاف لا يمثل خلافا مذهبيا، لأن بعضا من كلا الفريقين قال به، ومنعه بعض آخر منهم، لذا أرى الخلاف فرديا لا مذهبيا.

وليس من شك بعد هذه الشواهد، والشواهد في المسألة المتقدمة في تجويز الكوفيين مجيء (أو) بمعنى (الواو)، إمّا البصريون فقد جوز بعضهم مجيء (أو) بمعنى (الواو)، فقد قال بذلك الاخفش^(١٧٢٧)، وخطأه النحاس^(١٧٢٨)، وقال به الجرمي وأبو عبيدة، وقد مر ذكره في المسألة السابقة.

أمّا سيبويه فقد نسب إليه النحاس المنع^(١٧٢٩)، غير أنني أفهم من كلام سيبويه انه أراد التجويز قال: ((وتقول: خذه بما عزّ أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا.. ومن العرب من يقول: خذه بما عز وهان، أي: بالعزيز والهين، وكل واحدة تجزي عن أختها))^(١٧٣٠). وكذلك يمكننا أن نستشف تجويز المبرد لذلك في قوله: ((وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيين ثم يتسع بها الباب فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإشراك..))^(١٧٣١). والمنع مذهب ابن جني^(١٧٣٢).

القول في تابع اسم الإشارة المعرّف بـ (أل):

تابع اسم الإشارة ذي (أل) إمّا أن يكون جامدا أو مشتقا ولا خلاف في المشتق انه يكون وصفا نحو: مررت بهذا العالم. والخلاف فيما كان جامدا نحو: مررت بهذا الرجل، فمذهب سيبويه^(١٧٣٣) انه نعت، وزعم أبو حيان أن مذهب الزجاج وابن جني وابن السيد أنه عطف بيان.^(١٧٣٤) ونقل ابن عصفور^(١٧٣٥) أن النحاة أجازوا في مثل: مررت بهذا الرجل، أن يكون

-
- 1723 معاني الحروف ٧٧/ وهو رأي ابن السراج أيضا، ينظر الأصول في النحو ٥٦/٣.
1724 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٨/١-٤٩٥ و ٤٤٣/٣ و ٣١/٤ و ٢٤٦ و ١٠٧/٥.
1725 ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٧/٥ وينظر معاني القرآن للفراء ٢١٩/٣ وهو لا يخرج عما ذكره النحاس.
1726 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١ و ٣١/٤ و ٢٣٦ ومنهج الأخفش الأوسط/٤٠٠.
1727 ينظر معاني القرآن للاخفش ١٨٥/١ و ٤٥٥ ومغني اللبيب ٦٢/١ وهو مذهب أبي علي الفارسي والذي جاء في حجته في قوله تعالى (ولا تطعم منهم آثما أو كفورا) أي فلا تطعما، الحجة ١٩٩/١.
1728 ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١.
1729 ينظر إعراب القرآن ١٧/٥ وينظر منه ٢٤٦/٤.
1730 الكتاب ١٨٤/٣-١٨٥.
1731 المقتضب ٣٠١/٣.
1732 ينظر التنبيه ١٥٩.
1733 ينظر الكتاب ٧٢/٢ وهو مذهب المبرد، ينظر المقتضب ٢٦٦/٤، ٢٨٢ وفيه (وما كان من المبهمة فبإبه أن ينعى بالأسماء التي فيها الألف واللام، وذلك قولك: مررت بهذا الرجل...).
1734 ينظر ارتشاف الضرب ٥٩٨/٢.

الرجل نعتا وعطف بيان، وانه إذا كان نعتا فـ (أل) فيه للعهد، وإذا كان عطف بيان فـ (أل) فيه للحضور وحمل عليه كلام سيبويه. وقال السهيلي، وإن سماه سيبويه صفة فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلها، وقد سمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع^(١٧٣٦).
وقد تابع أبو علي الفارسي مذهب سيبويه، وهذا ما نقله عنه تلميذه ابن جني، قال: ((قال أبو علي: ألا تراهم يصفون أسماء الأشارة ويصفون بها، فيقولون مررت بهذا الرجل، ومررت بزیدِ ذا ...))^(١٧٣٧). وخالفه تلميذه في ذلك، فالرجل عنده ((ليس في الحقيقة بصفة، لأن الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل، أو راجعة إلى معنى الفعل، وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة ولكنه لما كان هذا أو الرجل في هذا الموضع كالشيء الواحد والثاني منهما يفيد الأول بياناً وايضاحاً أشبه ذلك حال الصفة الصريحة نحو: مررت بزید الكريم فجاز لهم أن يسموا الرجل ونحوه وصفاً مجازاً لا حقيقة، وهو عطف بيان في الحقيقة))^(١٧٣٨).

خاتمة البحث ونتائجه:

الحمد لله في أول الأمر وآخره، والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين،

وبعد ...

فالتباين في الرأي يعد مظهراً من مظاهر الحرية التي كان النحويون يتمتعون بها في دراساتهم، وهي دليل لا يقبل الشك على أنهم لم يكونوا مقيدين بقيود تمنعهم من إبداء آرائهم في مسائل النحو والصرف والصوت. فميدان دراستي حقبة ناشطة منذ بدايتها، والقرن الرابع الهجري هو نتيجة لما تقدمه من نشاط، وقمة للتطور الطبيعي في حياة اللغة، والنحاة فيه كانوا لا يتورعون عن تخطئة بعضهم بعضاً، ولو كان النحوي أستاذاً أو عالماً من أعلام النحو كالخليل وسيبويه.

وقد كان الخلاف بين النحويين أوسع من أن يحيط به غلاف كتاب أو رسالة يزاحمها الوقت والظروف الصعبة. وبعد ما انصب من جهد في البحث، رأيت أن كل مسألة نحوية اختلف فيها تصلح أن تكون بحثاً كاملاً يجد فيه الباحث متعة لا تضاهيها متعة دراسة غير النحو. وما كنت لاستطرد في مسألة دون غيرها، فاخترت أن استطرد في المسائل المشهورة، واكتفيت بعرض الخلاف في البقية بإيجاز.

وقد خلص هذا البحث إلى النتائج الآتية:

١. يتأكد لنا من هذا العرض للخلافات أن الخلاف لم يكن يتعلق بالمذهبية أو المدرسية بصورة رئيسية، لأن بعض المسائل التي اشتهرت في المصادر النحوية على أنها مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين ليست خلافية بينهم بقدر ما تكون في الأصل خلافية بين النحويين البصريين أنفسهم، وذلك حين يغلط بعضهم بعضاً، ثم يأتي نحوي كوفي ويتابع فريقاً من النحويين البصريين في رأيه. وقد لاحظنا أنها خلافات غدتها عوامل كثيرة سبق ذكرها. وأرى ضرورة إعادة النظر في هذه المسائل والتأكد من كونها خلافية فعلاً بين البصريين والكوفيين.
٢. تبين أن النحويين كانوا يمتلكون الحرية التامة في إبداء آرائهم وملاحظاتهم في مسائل النحو المختلفة، ولم تقيدهم القواعد والأحكام التي استقها السابقون من لغة العرب. وهناك أصول ونظريات رصينة تمثل الأساس الذي قام عليه النحو العربي، وهذه جديرة بأن ينظر إليها نظرة احترام وتقدير، لأنها صدرت عن عقليات لها شأنها في

1735 ينظر المقرب ١/٢٢٠.

1736 ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٩٨.

1737 سر صناعة الإعراب ٢/٤٦٨.

1738 سر صناعة الإعراب ١/٣٥٦.

التفكير ووضع أسس العلم، وحسبها في ذلك ملازمتها الدرس النحوي في مراحل تطوره المختلفة، ولكن هذا لا يمنع الباحث الذي يستند في بحثه إلى أسس علمية سليمة أن يكون له رأي خاص يعبر عن طريقة تفكيره.

٣. اتبع النحويون منهجاً علمياً واضحاً، قام على الأسس التي كان أساتذتهم وأعلام هذا العلم يتبعونها في دراساتهم النحوية، كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال. وتشهد لهم آراؤهم أنهم لم يجروا وراء هواهم فيها وأنهم أضافوا قواعد جديدة اقتضاها منهج البحث من مراعاة المعنى، ومراعاة سنن العرب في كلامها، فضلاً عن أمور أخرى تتصل بالتأليف والتنظيم والتبويب.

٤. اعتمد النحاة لاطراد القواعد النحوية وجريها على نسق واحد، التقدير والتأويل وهما من الظواهر البارزة في النحو العربي، ولكن مع عدم ضرورة ملجئة واقتضاء يدعو إلى التقدير والتأويل في الكلام، أو كان في اعتمادها إبعاد عن الغرض المقصود منه، كان اللجوء إليهما حينئذٍ أمراً غير مستساغ وحجة ضعيفة، والاستغناء عنهما أولى.

٥. إن وجود الخلاف في النحو لا يمكن تفسيره بعدم الاتفاق أو الاضطراب في وضع قواعد هذا العلم، لأنه خلاف لم يكن في أصول النحو – في أغلب مسائله – ولا في أبوابه وفصوله، هذا ما تبين لنا في هذا البحث. وعلى كل حال فالخلاف لا يرقى لأن يكون مأخذاً على النحو، أو عيباً فيه كما قد يتصور البعض. والحقيقة هي عكس ذلك تماماً، لأن الخلاف مظهر من مظاهر تطور النحو ودليل على نفي جموده. وشيء آخر وهو أن أكثر المسائل الخلافية المدروسة في هذا البحث إنما تتعلق بتعليل إعراب، أو توجيه ظاهرة نحوية أو ترجيح أحسن الوجوه المحتملة، أما المسائل التي يترتب على الخلاف فيها أثر معنوي فقليلة جداً.

٦. وجدنا أن هناك مسائل خلافية تستدعي منا التوصل فيها إلى قول فصل. ونقصد بها المسائل التي يكون الخلاف فيها في موضع من مواضع اللبس. ومسائل خلافية أخرى يمكن حسم الخلاف فيها بتحكيم معنى الكلام، والرجوع إلى الغرض الذي جاء من أجله على هذه الصورة أو تلك.

٧. وجدت أن عاملاً كان له الأثر الواضح في اختلاف النحويين، وهو غموض كلام سيبويه أحياناً وإجماله أحياناً أخرى، مما أدى إلى اختلاف تفسيره وفهم المقصود منه، فنسب إليه أكثر من مذهب في المسألة النحوية الواحدة. واتبع كل نحوي ما قاده تفكيره في فهم النص.

٨. انصب الخلاف في المائة الرابعة الهجرية على كتاب الزجاج (معاني القرآن وإعرابه)، وغلظه النحويون في كثير من المسائل، وهذا أبو جعفر النحاس في مقدمة المتعقبين، وقد انتشرت مؤاخذاته في كتابه (إعراب القرآن) وتابعه أبو علي الفارسي ولكنه توسع في تخطئة الزجاج فصنف كتابه (الإغفال) على أساس ما أغفله الزجاج من المعاني، وقد شايح ابن جني شيخه أبا علي، وحذا حذوه، فكرر كثيراً في مؤاخذاته على الزجاج، وزاد عليها مسائل كان يرى أن الزجاج أغفلها، وقد تناقلها النحويون جيلاً بعد جيل.

٩. ينبغي الرجوع إلى آثار المؤلف لتوثيق النصوص التي نقلت عنه، وعدم الاعتماد على المصادر التي نقلت عن المؤلف، لأنها قد يعتريها التغيير سهواً أو عمداً. وأسباب ذلك ترجع إلى الرواية أو النسخ أو عدم فهم المعنى الذي يرمي إليه المؤلف. زيادة على أن بعض النحويين قد تقوّلوا على غيرهم أقوالاً، ثم غلطوهم في تلك الأقوال. وربما ينسب النحوي إلى غيره رأياً ليس له، ثم يغلظه فيه، ولقد جار بعض النحويين على غيرهم، وحمل بعضهم الآخر النصوص أكثر مما تحتمل.

١٠. توصلت من خلال الدراسة إلى أن عمل النحاة في القرن الرابع الهجري لم يكن في بيان نزعة جديدة ظهرت على أيديهم، وإنما كان شرحاً لآثار غيرهم من أعلام

النحو، وتأييداً لطائفة من آرائهم وتضعيفاً لطائفة أخرى، وأنه قلّ أن يستقل العالم من بينهم بمذهب، أو ينفرد من دونهم برأي، ولكن تبقى شخصية النحوي شخصية عالم واسع المعرفة كثير الثقافة، لم يتعصب لمذهب بعينه، أو لشيخ بذاته، بل كان يتعرض للمذاهب ويدقق النظر فيها، ثم يُوازن بينها ويختار منها.

١١. ضمت هذه الدراسة مسائل تناولها صاحب الإنصاف، وأخرى لم يتطرق إليها. وما زال هناك كثير من المسائل الخلافية بحاجة إلى دراسة ولكن لضيق الوقت، ولكونها لا تقف في مصاف المسائل التي درست، استثنيتها من الدراسة. فضلاً عن الموضوعية والدقة في بحث الخلاف، اقتضى ذلك تأجيل النظر فيها. وإني لأطمح صادقة أن يهيأ لهذه الدراسة من يكملها ويتم ما بُدئ منها. والله ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

❖ المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم

- ❖ إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ❖ ابن جني النحوي: تأليف د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ❖ أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة: د. نعمه رحيم العزاوي، مطبعة الآداب، النجف ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ❖ إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر المسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات): الشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧ هـ)، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط ١، بيروت.
- ❖ الإقتان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة المشهد الحسنى، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ)، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس، ط ١، مطبعة المدني مصر ١٩٨٧ م.
- ❖ الأزهية في علم الحروف: أبو الحسن علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ❖ أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ❖ الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مطبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة في مصر ١٩٧٥ م.
- ❖ اشتقاق أسماء الله: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ❖ أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، مطبعة دار القلم، بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

- ❖ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بان السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان النجف الأشرف ١٩٧٣م، الجزء الأول، ومطبعة الرسالة، الجزء الثاني.
- ❖ الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، عني بتحقيقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المطبوعات والنشر، الكويت ١٩٦٠م.
- ❖ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١م.
- ❖ الإعراب عن قواعد الإعراب: أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق وتقديم: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١، مطبعة دار الكتب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ❖ إعراب القرآن المنسوب للزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن سهل (ت ٣١١هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ❖ إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة عالم الكتب، ط٣، بيروت ١٩٨٨م.
- ❖ الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج: تصنيف العلامة أبي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول.
- ❖ الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ❖ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد البطلوسي، دار الجيل، بيروت - لبنان ١٩٧٣م.
- ❖ أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الجيل، ط٢، بيروت ١٩٨٧م.
- ❖ الأمالي الشجرية: أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزه العلوي المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- ❖ أمالي القالي: أبو علي إسماعيل القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، ط٣، دار الكتب المصرية، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م.
- ❖ إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.
- ❖ الانتصار لسببويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت ١٩٩٦م.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف: تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط٦، بيروت ١٩٧٤ م.
- ❖ الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م.
- ❖ الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٣، بيروت ١٩٧٩م.

- ❖ البحر المحيط: أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، دت .
- ❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- ❖ البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الجزء الأول، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م. والجزء الثاني الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ❖ التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤هـ)، تحقيق: د. فتحي احمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ❖ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دت .
- ❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ❖ تصحيح الفصح وشرحه: ابن درستويه، محمد بدوي المختون، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ❖ التعريفات: علي بن محمد بن علي السيد زين أبو الحسن الحسيني الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- ❖ التفاحة في النحو: تأليف أبي جعفر النحاس النحوي (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ❖ تقويم الفكر النحوي: د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت - لبنان.
- ❖ التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) حققه وقدم له د. أحمد مطلوب، وراجع د. مصطفى جواد، مطبعة العاني - بغداد، ط ١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ❖ التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١م،
- ❖ توجيه أبيات ملغزة الإعراب: لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤هـ)، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ❖ الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تصحيح أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٦٧هـ - ١٩٥٧م.
- ❖ جامع البيان في تأويل أي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الفكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، بيروت ١٤٠٥هـ.
- ❖ الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م.
- ❖ الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- ❖ الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة، ١٩٧٦م.
- ❖ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: تأليف الإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الأربلي (ت ٦٣١هـ)، قدم له العلامة الجليل السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرساني، ط ٢، مطبعة المكتبة الحيدرية، النجف ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- ❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: للشيخ محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- ❖ حاشية الدسوقي على المغني: للشيخ محمد عرفه الدسوقي، تصحيح: محمد أحمد الطماوي، المطبعة الحميدية، مصر ١٣٥٨هـ.
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو محمد بن علي الصبان (ت ١٠٢٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- ❖ الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم نجار، ود. عبد الفتاح شلبي ومراجعة محمد علي نجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م.
- ❖ الحجة في القراءات السبع: للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.
- ❖ حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد زنجله أبو زرعه، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٢م.
- ❖ حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل - أربد ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ❖ الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٠م.
- ❖ خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٦م.
- ❖ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ❖ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، بيروت.
- ❖ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطي، ط ١، مطبعة كردستان العلمية بالجمالية في مصر، ١٣٢٨هـ.
- ❖ ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٤، دار المعارف، مصر ١٩٥٨م.
- ❖ ديوان تأبط شرأ: تحقيق: سلمان داود القره غولي وجبار تعبان جاسم، ط ١، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٧٣م.
- ❖ ديوان جرير: شرح: د. يوسف عيد، دار الجيل بيروت، ط ١.
- ❖ ديوان جميل: تقديم وشرح وتعليق: د. محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت.
- ❖ ديوان حاتم الطائي: منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- ❖ ديوان الحطيئة، رواية ابن حبيب عن ابن الإعرابي وأبي عمر الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت ١٩٦٧م.
- ❖ ديوان زهير بن أبي سلمى: تقديم وشرح وتعليق: د. محمد حمود، ط ١، دار الفكر اللبناني ١٩٩٥م.

- ❖ ديوان طرفة بن العبد : شرح وتعليق د. محمد حمود ، دار الفكر اللبناني، لبنان .
- ❖ ديوان عروة بن الورد والسموأل : دار صادر للطباعة والنشر – دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ❖ ديوان عنتره ومعلقته : تحقيق وشرح وتقييم وتحديث : خليل شرف الدين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت .
- ❖ ديوان ليبد بن ربيعه العامري : دار صادر ، بيروت .
- ❖ ديوان الهذليين : دار الكتب ، مصر ، ١٩٥٠م.
- ❖ رسائل في النحو واللغة وهي ثلاث رسائل ١- كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ٢- كتاب الحدود في النحو للرماني ٣- كتاب منازل الحروف للرماني: حققها وشرحها د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد ١٣٧٧هـ - ١٩٦٩م.
- ❖ رسالتان في اللغة (منازل الحروف ، الحدود) : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، حققها وعلق عليهما وقدم لهما : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ١٩٨٤م.
- ❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. احمد محمد الخراط، ط٢، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ❖ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: تأليف د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني – بيروت.
- ❖ الزجاج حياته وأثاره ومذهبه في النحو: محمد صالح التكريتي، جامعة بغداد، الآداب ١٩٧٦م.
- ❖ الزجاجي وأثاره ومذهبه في النحو، د.مازن مبارك، دمشق ١٩٦٠م.
- ❖ السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ❖ سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: لجنة من الأساتذة، مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط١، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٥٤م.
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م.
- ❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- ❖ شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط١ ، مطبعة الغري الحديثة و النجف ١٩٧٤م.
- ❖ شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي إسماعيل الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، حققه: محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، الجزء الأول والجزء الثاني، دار الفكر، القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ❖ شرح أبيات مغني اللبيب : صنفه عبد القادر عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، حققه عبد العزيز رباح ، واحمد يوسف دقاق ، الجزء الثاني ، مطبعة زيد بن ثابت ، ط١ ، دمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ❖ شرح أشعار الهذليين : صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني على السكري ، الجزء الأول ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، ١٩٦٥.

- ❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٨٥م.
- ❖ شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه د.ت.
- ❖ شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي الحضرمي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل الجزء الأول ١٩٨٠م. ، والجزء الثاني ١٩٨٢م.
- ❖ شرح جمل الزجاجي: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، ط١، بيروت.
- ❖ شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. زكي فهمي الألوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ❖ شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، نشره أحمد أمين، عبد السلام هارون، القسم الأول، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ❖ شرح عيون الإعراب: الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)، حققه وقدم له: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن ١٩٨٥م.
- ❖ شرح القصائد التسع المشهورات: أبو جعفر محمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب النماس، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٣م.
- ❖ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.
- ❖ شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٣، مطبعة دار الاتحاد العربي للطباعة و ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ❖ شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: أمل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار عالم للكتب، ط١ القاهرة ٢٠٠٠م.
- ❖ شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياتي: حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ❖ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ❖ شرح اللمع: صنفه الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، مطابع الكويت تايمز، الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ❖ شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- ❖ شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الجزء الأول، الكويت ١٩٨٦ م.
- ❖ شرح الوافية لنظم الكافية : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، دراسة وتحقيق : د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ❖ شفاء العليل في ايضاح التسهيل : أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٠ هـ) ، تحقيق : دز الشريف عبد الله البركاتي ، دار الندوة ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٦ م.
- ❖ الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويبي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت - لبنان ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ❖ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، ط ١، القاهرة ١٩٥٦ م.
- ❖ ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم: تأليف د. فهمي حسن النمر، دار الصحافة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٨٥ م.
- ❖ علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: د. محمد جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢ م.
- ❖ غيث النفع في القراءات السبع: ولي الدين سيدي علي النوري الصفاقسي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت ١٩٩٩ م.
- ❖ الفصول المفيدة في الواو المزيدة : صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكدي بن عبد الله العلائي دمشقي الشافعي (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار الشروق العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٢ م.
- ❖ فقه اللغة وسر العربية : أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون، ط ٢ ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ❖ في أدلة النحو: د. عفاف حسانين، مطبعة دار الثقافة، القاهرة ١٩٧٧ م.
- ❖ في أصول النحو: سعيد الأفغاني، ط ٢، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- ❖ في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: د. مهدي المخزومي ، ط ٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ❖ في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، ط ١، بيروت ١٩٦٤ م.
- ❖ قطر الندى وبل الصدى : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تعليق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، مصر .
- ❖ الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، مكتبة المعارف، بيروت.
- ❖ كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد - دراسة تحليلية : د. محمد إبراهيم عياده ، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية .
- ❖ كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، بيروت ١٩٨٣ م.
- ❖ كتاب : سيبويه ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، مصر ١٣١٦ هـ .
- ❖ كتاب الواضح في العربية: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٨٩ هـ)، تحقيق: د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر ١٩٧٥ م.
- ❖ كشف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي، بيروت ١٩٦٦ م.

- ❖ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١م.
- ❖ كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان ابن حيدر اليميني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطيه مطر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٤م.
- ❖ اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ❖ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط١، دمشق ١٩٩٥م.
- ❖ اللباب في النحو: عبد الوهاب الصابوني، منشورات دار مكتبة الشرق، بيروت - لبنان، د.ت.
- ❖ لمع الأدلة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبع الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ❖ اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط١، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ❖ ليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف، مطبعة قاصد خير، القاهرة ١٤٧٦هـ.
- ❖ ما يجوز للشاعر في الضرورة: أبو عبد الله محمد بن جعفر الفزاز القيرواني، تحقيق: محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هداره، دار بورسعيد للطباعة، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية جلال حزني وشركاء.
- ❖ ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمد قراعه، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ❖ مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتعليق: د. عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٦٠م.
- ❖ مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢م.
- ❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مؤسسة دار التحرير للطباعة، القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ❖ مختصر في شواذ القراءات: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، نشره براجستر اسر، المطبعة النعمانية، مصر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٤م.
- ❖ المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٧٢م.
- ❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ط٢، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ❖ المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ❖ المسائل العسكرية في النحو العربي: لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط١، مطبعة الجامعة بغداد ١٩٨٢م.
- ❖ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- ❖ مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- ❖ المطالع السعيدة في شرح الفريضة : أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د. نيهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م.
- ❖ معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، دار الشروق، جده ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- ❖ معاني حروف المعاني عند ابن هشام والرماني : بحث مقارن بقلم د. عباس الترجمان ، ط١ ، ١٤٠١هـ .
- ❖ معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٢، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م.
- ❖ معاني القرآن: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت ٢١٥هـ) ، حققه: فائز فارس، ط٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م ، دار البشير .
- ❖ معاني القرآن الكريم : للإمام أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني ، ط١ ، جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ❖ معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق محمد بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، شرح و تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي.
- ❖ معاني النحو: فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل ١٩٨١م.
- ❖ معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. سمير نجيب اللبدي، ط١، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ❖ المغني في النحو: الشيخ تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليميني النحوي (ت ٦٨٠هـ) ، تقديم وتحقيق وتعليق د. عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩م.
- ❖ مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، ط٦، دار الفكر، بيروت ١٩٨٥م.
- ❖ المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ .
- ❖ المفضليات : المفضل الضبي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هلرون ، ط٣، دار المعارف ، مصر ١٩٦٤م.
- ❖ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام و دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٢م.
- ❖ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م.
- ❖ المقرب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواربي، ود. عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ❖ منازل الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، ط١، مطبعة دار المعارف، بغداد ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م.
- ❖ منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠.
- ❖ منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: د. علي زوين، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٦م.
- ❖ منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك : تأليف محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي ، تحقيق : كلارز نيو هافن ، أمريكا ١٩٦٤م.
- ❖ الموجز في النحو : حققه وقدم له : مصطفى الشويمي ، وبن سالم دامرجي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٩٦٥م.

- ❖ نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ❖ النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، اشراف ومراجعة: د. علي محمد ضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر، د.ت.
- ❖ النكت في تفسير كتاب سيويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، ط١، الكويت ١٩٨٧م.
- ❖ النوار في اللغة: أبو زيد سعيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تصحيح وتعليق: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين، بيروت ١٣١٤هـ - ١٩٨٤م.
- ❖ النواسخ في كتاب سيويه: حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، ط١، مطبعة الخانجي وشركاه بمصر ١٣٢٧هـ.

❖ الرسائل الجامعية

- ❖ أبو جعفر النحاس في كتابه معاني القرآن الكريم دراسة (صرفية، دلالية، نحوية): رسالة دكتوراه، محمد محمود عبود زوين، جامعة الكوفة - كلية القائد للتربية للبنات، ٢٠٠١م.
- ❖ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق: رسالة ماجستير، عبد المحسن خلوصي الناصري، جامعة بغداد - كلية الآداب ١٩٧٤م.
- ❖ التوجيه النحوي للقراءات في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، رسالة ماجستير، آلاء محمد شهاب المطيري، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات ٢٠٠٢م.
- ❖ الخصائص لابن جني (دراسة وتحليل)، رسالة ماجستير، ناصر محمد أبو الخيل، جامعة الكوفة - كلية الآداب، ١٩٨٨م.
- ❖ مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة، جامعة القاهرة ١٩٨٠.